انعطافات حادَّة
في تاريخ العراق المعاصر
(١٩١٤م ــ ٢٠٢١م)
«دراسة مقارنة»

دهوك
اربيل
نينوى
السليمانية
كركوك
صلاح الدين
ديالى
الأنبار
بغداد
واسط
بابل
كربلاء
ميسان
القادسية
ذي قار
النجف
المثنى
البصرة

انعطافات حادَّة
في تاريخ العراق المعاصر
(١٩١٤م ــ ٢٠٢١م)
«دراسة مقارنة»

تأليف وتحقيق
نيـازي معمـار أوغلـو

الجزء الأول
١٩١٤م إلى ١٩٥٨م
منذ بداية الحرب الكونيَّة الأولى
لغاية انتهاء حقبة الملكية الدستوريَّة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (٣٢٤٥)

عنوان الكتاب: انعطافات حادَّة في تاريخ العراق المعاصر (١٩٦٨م ـ ١٩٧٩م)

«دراسة مقارنة»، الجزء الأول.

تأليف وتحقيق: نيازي معمار أوغلو.

حجم الكتاب: ١٧,٥ سم × ٢٥سم.

عدد الصفحات: ٢٩٠ صفحة.

الإخراج الفني: حمزة باسم.

الطبعة الأولى: بغداد.

دار ومكان النشر:

شعار واسم المطبعة والإيميل

@ جميع الحقوق محفوظة.

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب، أو إعادة تخزين مادته في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله أو استنساخه بأيّ شكل من الأشكال دون إذن خطيّ من المؤلف.

all rights are save. This book may not be reproduced, re-stored within the scope of information retrieval, transmitted or reproduced in any form without written permission from the author.

الإهداء

إلى كلِّ من... بحثوا وتدارسوا تاريخ العراق المعاصر سياسيًّا وثقافيًّا وفكرياً.

إلى... روح والدايَّ رحمهم الله تعالى...

إلى روح... العلامة والمؤرخ عبد الرزاق الحسني، الذي علمنا كيف نقرأ التاريخ ونحققهُ...

أهدي إليهم جهدي المتواضع هذا..

المؤلف

نيازي معمار أوغلو

طوزخورماتو

بغداد (٣٠/ ٨/ ٢٠١٩م)

مَن يملك العراق يملك الجهات الأربع.

العلامة والمؤرخ إسماعيل ابن كثير

بعض صفحات التاريخ تحيطهُ الأكاذيب الكبرى، والبعض الآخر مبني على الحيل.

فرديك هيغل

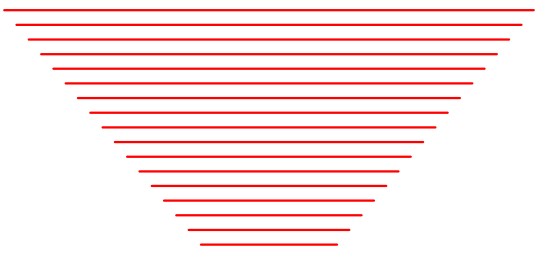

تمهيد

سيكون بحثنا التاريخي والسياسي والتوثيقي في هذا الكتاب مختلفاً كثيراً عما أقدمنا عليه في سلسلة كتابنا الأول «الدور الحضاري والفكري والسياسي لتركمان العراق» ذي الأجزاء الثلاثة.

ورغم اعترافنا ضمناً أنَّ هناك كثيراً من المشتركات الفكريَّة والسياسيَّة والحضاريَّة والثقافيَّة بين المؤلفين، إلا أنَّ هذا الكتاب سوف يحاول أن يجيب عن كثير من الأسئلة الغامضة والمعتمة لتلك القضايا والانعطافات المهمَّة التي عصفت بتاريخ العراق المعاصر في مدة ١٩١٤م/٢٠١٩م.

فهنا سنحاول الإجابة على انعطافات وأحداث كبرى غفلت عنها كثير من الدراسات التاريخية الرصينة إمَّا جهلاً وإمَّا عمداً فمثلاً سنحاول أن نجيب على:

١ ـ حقيقة حال العراق خلال الحرب الكونيَّة الأولى ١٩١٤م/١٩١٨م سياسيَّاً وثقافيَّاً واقتصاديَّاً وحضاريَّاً.

٢ ـ حقيقة الثورة العراقيَّة الكبرى «ثورة ١٩٢٠م» وأسبابها ونتائجها، والقوى الفاعلة فيها.

٣ ـ حقيقة الحقبة الملكية الدستوريَّة ١٩٢١م/١٩٥٨م وتقييمنا التاريخي بكلّ حياديَّة لهذه المرحلة سياسيَّاً وثقافيَّاً وفكرياً وحضاريَّاً.

٤ ـ حقيقة ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨م والضباط الأحرار، وهل كانت انقلاباً عسكرياً أو ثورةً شعبية عارمة؟

٥ ـ هل استطاع الزعيم عبد الكريم قاسم والشيوعيُّون إدارة كفة البلاد

بنجاح في أثناء مدة حكمه، من تموز/١٩٥٨م إلى شباط/١٩٦٣م.

٦ ـ هل ما حدث صبيحة ٨/شباط/١٩٦٣م كان انقلاباً بعثيَّاً وقوميَّاً أم انقلاباً عسكريَّاً بامتياز ذا طابع ثوري؟

٧ ـ هل كان الحرس القومي (البعثي/القومي) أشد قسوةً على الشعب من ميلشيا المقاومة الشعبية وأنصار السلام الشيوعيَّة؟

٨ ـ كيف قُتل الرئيس عبد السلام عارف في ١٩٦٦م؟، ومَن المستفيد من قتله؟

٩ ـ هل تولي الزعيم عبد الرحمٰن عارف حكم العراق كان بإرادة شعبية أم برغبة عسكريَّة بحته؟

١٠ ـ كيف حصل انقلاب ١٧/تموز/١٩٦٨م البعثي في العراق؟، ولماذا؟، ومَن هي الجهات الإقليميَّة والدوليَّة الداعمة له؟

١١ ـ قضايا مثل الجبهة الوطنيَّة التقدمية، ومؤامرة ناظم كزار، وبيان ١١/آذار/١٩٧٠م، واتفاقية الجزائر المذلِّة وغيرها كثير.

وسوف ننهي هذا الجزء بأهم القضايا والمواضيع المذكورة في المدَّة ١٩١٤م/١٩٥٨م مع قضايا أخرى ملحقة بكلّ فقرة من الفقرات أعلاه.

وهنا وفي هذا الموقع نودُّ الإشارة إلى ثلاث قضايا أو مرتكزات أساسيَّة في هذا السياق، من حيث المنهجية العامَّة والخاصَّة التي سنتبناها في بلورة وصياغة صفحات هذا الكتاب:

الركيزة الأولى: الاعتماد على أكبر عدد ممكن من المصادر البحثية والتاريخية والمعرفية التي تناولت هذه المدَّة عراقيَّاً وإقليميَّاً ودوليَّاً.

الركيزة الثانية: سوف نحاول جاهدين ألا تكون دراستنا لهذه المدَّة دراسة نمطية ببغاوية مكررة، بل سنحاول قدر الإمكان إيجاد استكشافات تاريخية مهمَّة تغافلت عنها معظم المصادر البحثية والتوثيقية، إمَّا جهلاً وإمَّا عمداً لأسباب عديدة.

الركيزة الثالثة: سنضع رؤيتنا الخاصَّة وتحليلنا الذاتيَّ لكلّ حدث مهمّ من الأحداث والانعطافات الكثيرة والخطيرة مما ورد في أعلاه.

ونختم تمهيدنا هذا بقول الشاعر طرفة بن العبد في معلقته الخالدة:

ستبدي لك الأيَّام ما كنت جاهلاً ويـأتـيـك بـالأخـبـار مَـن لـم تـزوِّدِ

والله الموفق

السياسيُّ والباحث

نيازي معمار أوغلو

بغداد

(٢٥/آب/٢٠١٩م)

الباب الأول

الصراع العثماني البريطاني حول العراق، وحكم الملكيَّة الدستوريَّة

الفصل الأول

سنوات الحرب الكونيَّة الأولى (١٩١٤م/١٩١٨) ومجمل الاتفاقيَّات والمعاهدات الدوليَّة التي شملت العراق، نظرة سياسيَّة بإطار عقائدي واجتماعي.

معارك بين الجيش العثماني والجيش الإنكليزي

تمهيـــد

من الأمور والثوابت المعلومة لمعظم الباحثين والمؤرخين الشرقيين والغربيين على حدٍّ سواء، هو أنَّ الدول والممالك التركيَّة المختلفة والمتعاقبة التي تناوبت على حكم العراق منذ عام ١٠٥٠م لغاية عام ١٩١٨م كانت قد تركت بصماتها السياسيَّة والفكريَّة والثقافيَّة على مجمل الشخصية العراقيَّة المعاصرة، فهذه الدول والممالك التركيَّة التي بدأت بحكم السلاجقة ١٠٥٠م وانتهت بحكم العثمانيِّين في ٣٠/ ١٠/ ١٩١٨م كانت تمتاز جميعها بثلاث خصائص رئيسيَّة:

١ ـ حفاظها على الهوية الإسلاميَّة العامَّة والخاصَّة لطبيعة الشعب العراقي بأطيافه المختلفة.

٢ ـ حفاظها على وحدة الأمَّة العراقيَّة المختلفة وتجاذبيتها عرقاً وجغرافية، وجعلها أمَّة واحدة ملتصقة مصيرياً.

٣ ـ الدفاع عن وحدة العراق أرضاً وشعباً وتاريخاً وحضارةً ضد هجمات الغزو الدينيِّ والثقافيِّ والأخلاقيِّ والعسكريِّ، سواء ما كان يظهر منها على شكل حملات تنصيرية متلاحقة، أم ما كان يتجسد على شكل غزوات عسكريَّة أم تغلغلات استحواذيَّة مستمرة كانت تقوم بها الإمبراطورية الفارسية الإيرانية بين فينةٍ وأخرى.

ونحن نحيل الباحث والمؤرخ المتابع ليعود للدراسات والمؤلفات الآتية للوقوف على حقيقة ما نذهب إليه ونؤيده:

١ ـ كتاب البداية والنهاية ـ ابن كثير ـ دار العلم للملايين، الجزأين الثالث والرابع ـ ط٣ منقحة ١٩٦٩م.

٢ ـ تاريخ الأمم والملوك ـ الطبري ـ مطبعة الاستقامة ـ مصر ـ الجزأين الرابع والخامس ـ ط٤ منقحة ١٩٨٠م.

٣ ـ الدور الحضاريّ والفكريّ والسياسي لتركمان العراق ـ نيازي معمار أوغلو ـ مؤسسة المختار للطباعة والنشر والتوزيع ـ ط١ ـ بغداد ـ ٢٠١٩، الجزأين الأول والثاني.

٤ ـ موسوعة ميزوبوتاميا ـ سليم مطر ـ ٨ أعداد للأعوام ٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧م أمستردام ـ هولندا.

٥ ـ تاريخ الشعوب الإسلاميَّة ـ كارل بروكلمان ـ دار النهار ـ بيروت ـ الجزأين الثاني والثالث ـ ط٤ ـ منقحة ٢٠٠١م.

وهناك العشرات بل المئات من الأبحاث والدراسات التاريخيَّة الرصينة التي أيَّدت ما ذهبنا إليه في أعلاه.

فدولٌ مثل السلاجقة والأتابكة والجلائريين والزنكيين والعثمانيين التي فرضت سيطرتها السياسيَّة والعسكريَّة والثقافيَّة على العراق طوال ثمانية قرون كاملة، كانت بالوقت ذاته تفرض سيطرتها العسكريَّة والسياسيَّة والحضاريَّة على مجمل دول المنطقة والشرق الأدنى، والشمال الإفريقي، فخضعت المماليك في مصر وبخارى وسمرقند، وبلاد فارس وبلاد الشام وأرض الجزيرة العربيَّة كلها لحكمهم، ورفدتهم بأهم ثوابت وعناصر الحضارة البشريَّة المتطورة آنذاك، بدءاً من الصناعات اليدويَّة البسيطة مروراً بتنظيم المدن وتخطيطها وتقسيمها إدارياً وسياسيَّاً.

وكانت هذه الدول والممالك التركيَّة المختلفة تُقيم أفضل العلاقات الدينيَّة والثقافيَّة مع كل خلفاء الدولة العباسيَّة المتعاقبينَ وتعيش في ظلهم، أمَّا الطرف الآخر من المعادلة، ونقصد بهِ الإمبراطوريَّات الكبرى التي ظهرت ونمت في نهاية العصر الوسيط بدءاً من عام ١٢٠٠م وانتهاءً بالتاريخ الحديث وبداية التاريخ المعاصر ونقصد بها:

١ ـ إمبراطوريَّة القياصرة الروس.

٢ ـ إمبراطوريَّة نابليون وفرنسا.

٣ ـ الإمبراطوريَّة البريطانيَّة البروتستانتية الكبرى.

فكانت هذه الدول والممالك التركيَّة ترتبط بهذه الإمبراطوريات الثلاث المذكورة بعلاقات متشنجة وعدائيَّة في الغالب، رغم أنَّها كانت تقيم معها علاقات سياسيَّة ودبلوماسيَّة متطورة، إلا أنَّ هذه العلاقات كانت خاضعة لمفهوم وديناميكية المد والجزر بين حين وآخر؛ تبعاً لنوعية وماهيَّة المصالح السياسيَّة والاستراتيجيَّة والاقتصاديَّة والجيوبولتيكية لكلٍّ منها.

ومع أنَّنا قد بحثنا كلَّ ذلك في كتابنا المذكور سالفاً «الدور الحضاري والسياسي والفكري لتركمان العراق»، إلا أنَّنا هنا نود الإشارة مرة أخرى، والتأكيد على مؤتمر باريس ١٩١٣م للقوميين العرب، والثورة العربيَّة الكبرى للشريف حسين في أرض نجد والحجاز في تشرين الأول ١٩١٦ حيث يمكن عدُّ هذين الحدثين بداية النهاية للصراع الغربيِّ/العثمانيِّ حول فرض وصاية أحد الفريقين سلطته على جميع دول وممالك وإمارات المنطقة، ومن ضمنها العراق.

وعند نشوب الحرب الكونيَّة الأولى انقسمت دول المعمورة كلها إلى ثلاثة محاور:

١ ـ المحور الأول: دول الحلفاء وكان يضم بريطانيا ـ فرنسا ـ روسيا، ثم انضمت إليهم الولايات المتحدة الأمريكيَّة في السنة الأخيرة من الحرب.

٢ ـ المحور الثاني: دول المحور وكان يضم الدولة العثمانيَّة وألمانيا ـ النمسا ـ هنغاريا ـ بلغاريا.

٣ ـ المحور الثالث: الدول المحايدة التي لم تنحز لأي من المعسكرين مثل سويسرا وإسبانيا ومعظم دول المعمورة المتبقية.

ومن المعروف تاريخيَّاً أنَّ الحرب الكونيَّة الأولى قد بدأت في أواخر نيسان ١٩١٤م، وانتهت في أواسط أيلول ١٩١٨م بصورة شبه فعلية، وانتهت

الحرب بانتصار كبير للحلفاء على دول المحور والدولة العثمانيَّة التي هي إحدى دول المحور.

والعراق هو من أهم ممالك ومناطق نفوذ الدولة العثمانيَّة ولهذا نحن عندما نتدارس تاريخ العراق المعاصر في المدَّة ١٩١٤م/٢٠١٩م يجب علينا أن نأخذ بكلّ تفصيلات ومرتكزات هذا الموضوع الشائك سياسيَّاً وتاريخيَّاً وحضاريَّاً وثقافيَّاً وحتى إنسانياً واجتماعيَّاً.

فقد تمكنت بريطانيا ومنذ عام ١٩٠٥م من تجنيد معظم شيوخ العشائر في مناطق الفرات الأوسط، وبعض عشائر غرب العراق وجنوبه، وعندما نستخدم مصطلح «تجنيد» فإننا لا نقصد به أبداً مفهوم العمالة بمعناه السياسي والاستخباري؛ بل نقصد بهِ المعنى التوصيفي للحدث، حيث تمكنت بريطانيا ومعها فرنسا من تحريض شيوخ العشائر العربيَّة ضد الحكم العثمانيِّ الإسلامي من ناحية قومية ـ أي العرب ضد الأتراك ـ أمَّا الجانب الديني الإسلامي فقد تم إخراجه من المعادلة المذكورة نهائياً.

إنَّ بحث ومناقشة الملف العراقي بكلّ تفصيلاته السياسيَّة والتاريخية والحضاريَّة وحتى العقديَّة يختلف كلياً عن مناقشة أي دولة عربيَّة أو إسلامية أخرى من دول المنطقة؛ وذلك للأسباب الرئيسيَّة السبعة الآتية:

١ ـ كان العراق يمثل أكبر ساحة للصراع الديني والمذهبي والطائفي منذ عام ٨٦٥م لغاية عام ١٩١٨م بين المذهب السني الأمويّ، والعباسيّ، والتركيّ من جهة، والدولة الفارسيَّة الصفويَّة الاثني عشريَّة من جهة أخرى.

٢ ـ شهد العراق أكبر الصراعات الدينيَّة العقديَّة بين الدولة العثمانيَّة الإسلاميَّة من جهة، وحملات التبشير المسيحية من جهة أخرى متمثلة بالأرثوذوكسيَّة الروسيَّة، والبروتستانتية البريطانيَّة والكاثوليكية الفرنسيَّة من جهة أخرى.

٣ ـ كانت بغداد والكوفة والبصرة تمثل موئلاً ولوداً لكثير من الفلسفات والمذاهب العقديَّة الإسلاميَّة المختلفة خلال ١٢٠٠ عام الماضية، بدءاً من

المذهب السنيِّ والتشيع الاثني عشري وتفرعاتها العقديَّة الكثيرة، كالسلفيَّة والمعتزلة والأشاعرة والثنوية والجبريَّة والقدريَّة والمرجئة وغيرها كثير، حتى قال فيها العلامة والمدقق والمؤرخ الكبير ابن كثير: «من يملك العراق يملك الجهات الأربع».

٤ ـ الثرواتُ الاقتصاديَّة والطبيعية الهائلة التي تكتنزها أراضيه، ونهراه العظيمان دجلة والفرات، وتربته الخصبة، كل تلك الميزات جعلته مطمعاً لكلّ إمبراطوريات التاريخ منذ الرومان والإغريق والفرثيين والفرس، والبريطانيين والأمريكان، لغاية ساعتنا هذه.

٥ ـ الموقع الجيوبوليتكي الخطير «الجغرافية السياسيَّة» التي تجعله يربط غرب آسيا الوسطى بشرق أوروبا؛ وذلك من خلال اتصاله البري ببلاد الأناضول (تركيَّا الحالية)، إضافة لإطلالته على معظم آبار النفط العملاقة في المياه الدافئة (دول وممالك الخليج العربيِّ).

٦ ـ كثرة المراقد الدينيَّة المقدسة وتنوُّعها وقدسيتها، التي تعدُّ رمزاً دينيَّاً وروحيَّاً وفكريَّاً لمعظم مسلمي العالم، مثل: مرقد الإمام علي كرم الله وجهه، ومرقد الأئمَّة الحسين والعبَّاس، وعلي الهادي، وحسن العسكري عليهم السلام، ومرقد الإمام الشيخ أبي حنيفة النعمان، ومرقد الإمام موسى الكاظم عليه السلام، ومرقد الإمام الغزالي، وقطبي شيوخ التصوف، وهما: الشيخ عبد القادر الجيلاني، والشيخ أحمد الرفاعي رضي الله عنهم، وأكثر من ٢٣ مرقداً ومزاراً خاصاً لأتباع أهل البيت وشيوخ التصوف مثل: مسلم بن عقيل، ومعروف الكرخي، والجنيد البغدادي، والسري السقطي رضي الله عنهم أجمعين، وغيرهم كثير لا يتسع المجال هنا للتطرق إليهم جميعاً.

وهذا الأمر جعل كل جغرافية العراق جغرافية ذات قدسية واضحة لمعظم الطوائف والمذاهب والفرق الإسلاميَّة المختلفة.

٧ ـ التنوع الديموثنوغرافي الكبير بين أعراق الشعب العراقي المختلفة مثل: العرق العربي والتركماني، والكردي والكلدواشوري وغيرهم، وهذا ما

دفع كثيراً من دول العالم لتمد نفوذها وتواصلها السياسي والثقافي وحتى العقدي من وجهة نظر قومية/عرقية صِرْفة، وبالوقت ذاته كانت معظم هذه الأعراق والطوائف العراقيَّة المختلفة تبحث عن امتداداتها العرقيَّة والإنثروبولوجيَّة خارج الحدود. وسنلاحظ ونتلمس حقيقة هذه النقاط والمرتكزات السبعة في كل مفصل وانعطاف وحدث مهم من منعطفات وأحداث تاريخ العراق المعاصر في المدَّة ١٩١٤ م/٢٠١٩ م.

بل يكاد أيّ حدث تاريخي مهم لا يخلو من إحدى هذه النقاط السبع في بنيته العامَّة، إمَّا بصورة مباشرة وإمَّا غير مباشرة، وكما سنلاحظ ذلك بتفصيل قليل في أبواب وفصول هذا المؤلَّف.

سنوات الحرب الكونيَّة الأولى ١٩١٤م/١٩١٨م

استبدال الحكم العثمانيِّ الإسلاميِّ بالاحتلال البريطانيِّ الإمبراطوريِّ ورحيل الأتراك المسلمين، ومجيء الوصاية والانتداب البريطانيِّ.

من أولى أسس البحوث التاريخية/السياسيَّة الرصينة وأركانها هي اعتمادها الكبير على مجموعة من المصادر البحثيَّة والتوثيقيَّة والتاريخيَّة والمعرفيَّة التي تناولت موضوع البحث ممن سبقتها بفترات طويلة، أو ممن عاصرت تلك الأحداث تفصيليَّاً أولاً بأوَّل.

ونحن إذ نقدم على توثيق هذا الحدث المهم والخطير في تاريخ العراق المعاصر، نشير ونعترف بالوقت ذاته أنَّنا قد اعتمدنا على مجموعة من المصادر والبحوث التاريخيَّة والسياسيَّة، ممن وثقت سنوات ومراحل الاحتلال البريطانيِّ للعراق ١٩١٤م/١٩١٨م، والقضاء تدريجياً على سلطة ونفوذ العثمانيِّين فيه ومن أهمِّ هذه المصادر التي اعتمدنا عليها نشير إلى:

١ ـ فصول من تاريخ العراق الجديد ـ المسز بيل ـ الطبعة٤ ـ دار الكشاف ـ بيروت ـ ١٩٤٧م.

٢ ـ العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ـ د. عبد الرحمٰن البزاز ـ ط٢ ـ مطبعة العاني ـ بغداد ـ ١٩٦٦م.

٣ ـ العراق وتطوره السياسي ـ فيليب إيرلاند ـ ترجمة جعفر الخياط ـ ط٣ ـ دار الكشاف ـ بيروت ـ ١٩٥٩م.

٤ ـ بريطانيا والعراق حقيقة الصراع ١٩١٤/١٩٥٨م ـ محمد حمدي الجعفري ـ الجزء الأول ـ ط٢ ـ دار الشؤون الثقافيَّة العامَّة ـ بغداد ـ ١٩٧٩م.

٥ ـ العراق الحديث ـ حنا بطاطو ـ المجلد الأول ـ مكتبة المثنى ـ ط٣ ـ بغداد ـ ١٩٨٤م.

٦ ـ أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ـ ستيفن همسلي لونكريك ـ ط٤ ـ ترجمة جعفر الخياط ـ منشورات الشريف الرضي ـ إيران ـ ١٩٧٨م.

٧ ـ الدور الحضاريّ والفكريّ والسياسي لتركمان العراق ـ نيازي معمار أوغلو ـ الجزء الثاني ـ مؤسسة المختار للطباعة والنشر والتوزيع ـ بغداد ـ ٢٠١٩م.

ومن خلال تأطيرنا للبحث أعلاه فسنكتفي بالإشارة إلى رقم المصدر المذكور فقط.

وقبل الخوض في صفحات الحرب الكونيَّة الأولى واحتلال العراق بريطانياً نودُّ التطرق إلى موضوع في غاية الأهمِّية والخطورة والتعقيد، ألا وهو التوزيع الديموغرافي للأطياف والأعراق العراقيَّة المختلفة، مع الإشارة إلى نسبة كل مكون وجغرافية سكناه في المدَّة من ١٩٠٠م إلى ١٩١٨م كالآتي:

أولاً: القبائل والعشائر العربيَّة، وكانت نسبتها العامَّة تقدر ٥٥ بالمئة من مجموع السكان، ويتوزعون في جنوب شرق العراق وغرب العراق، ومنطقة الفرات الأوسط، وبعض مناطق جنوب غرب العراق في محافظات ديالى وصلاح الدين، والبَصرة وواسط وميسان وبابل وكربلاء والأنبار.

ومن أشهر هذه العشائر: الزبيد، وشمر، والطائي، الهاشمي، والمناذرة، وبني شيبان، وتميم، وقريش، وبكر، والعباسي، والدليم، والعبيد وأخرى غيرها أقل نفوذاً وانتشاراً.

ثانياً: القبائل والعشائر الكردية وكانت نسبتهم العامَّة ٢٠ بالمئة من تعداد السكان الأصلي، وينحصر وجودهم في مناطق شمال غرب العراق وشمال شرق العراق، وبالتحديد في المحافظات الثلاث الشمالية: إربل ودهوك والسليمانيَّة، ولم يكن لهم أيّ وجود واضح في بقيَّة الجغرافية العراقيَّة الأخرى، إلا بعض البيوتات المتناثرة هنا أو هناك.

ومن أهمّ عشائرهم وقبائلهم العشائر الجافية، العشائر البلباسية، العشائر اليابانية، العشائر الصورانية، العشائر الكوتيانية في إشارة إلى الكوتيين، مع الإشارة إلى أنَّ معظم هذه العشائر تجيد اللغة التركمانية، إضافة إلى لغتها الكردية الأم.

ثالثاً: العشائر والقبائل التركيَّة الأناضوليَّة والتركمانيَّة الأوغوزية، وكانت تشكل ما نسبته ٢٠، ١٩ من مجموع الشعب العراقي، ويتوزعون في مناطق شمال غرب العراق، وشمال شرق العراق بصورة عامَّة مثل محافظات ومدن كركوك، خانقين، جلولاء، الموصل، كفري، طوزخورماتو، تلعفر، والعاصمة بغداد وغيرها، ويتوزعون على خمس قبائل وأعراق تركية تركمانية رئيسيَّة وهي:

أ ـ أتراك الأوزبك «القارابالق»

ب ـ أتراك القرغيز «القازاق».

ج ـ أتراك الأوغوز «كوك تورك».

د ـ أتراك الأتابكة والزنك «الآذريين».

هـ ـ أتراك القرغول الأناضولية والتترية.

وكانوا جميعاً يتحدثون باللغة التركمانية العراقيَّة القديمة.

رابعاً: أعراق مختلفة، وينقسمون إلى أربع فئات رئيسيَّة وهم: الكلدان والآشوريين والسريان والأرمن، ويشكلون جميعهم ١٠ بالمئة من التوزيع الديموغرافي العام للخريطة السكانيَّة والبشريَّة العراقيَّة، مع نسبة ضئيلة جداً

من اليهود الشرقيين وبعض ما يطلق عليهم باليهود الموسوية.

أمَّا بخصوص البيانات والمعتقدات لكلّ فئة مما ذكر أعلاه فنشير إلى الآتي:

١ ـ العرب: يشكل الإسلام ـ بشقيه السنيِّ والشيعيِّ ـ ٩٥ بالمئة من تعدادهم العام، والخمسة المتبقية تتوزع على المسيحية واليهودية والصابئة وبعض العبادات الكواكبيَّة القديمة.

٢ ـ الأكراد: يشكل الإسلام ـ بشقيه السنيِّ والشيعيِّ ـ ٩٢ بالمئة من تعدادهم العام، والثمانية بالمئة المتبقية تتوزع على المسيحية واليهوديَّة وبعض العبادات الكواكبيَّة القديمة، أو ما يعرف بمسيحية (ألنسطورية والطيارى).

٣ ـ التركمان: يشكل الإسلام ـ بشقيه السنيِّ والشيعيِّ ـ ٩٦ بالمئة من مجموعهم العام، أمَّا الـ ٤ بالمئة المتبقية فتنقسم على عبادات المسيحية واليهودية وبعض العبادات الكواكبيَّة القديمة المتوارثة من حضارة ميزوبوتاميا (حضارة ما بين النهرين».

٤ ـ الكلدان والآشوريون والسريان والأرمن، وتشكل الديانة المسيحية ٩٩ بالمئة من مجموعهم العام، أمَّا ١ بالمئة المتبقية فكانت عن عبادات كواكبية وروحانية قديمة متوارثة من حضارة ميزوبوتاميا، وتشكل عبادات (السطورية والطيارى)٨٠ بالمئة من الديانة المسيحيَّة المذكورة.

هذه هي الخارطة السكانية العراقيَّة في المدَّة ١٩٠٠/١٩١٨ بشقيها القومي والديني، وأمام وضع معقد ومتداخل مثل هذا يصبح من شبه المستحيل على العثمانيِّين أو حتى الإنكليز أو ممن أعقبهم التمكن من حكم العراق بنجاح واستقرار.

علماً أنَّ عدد نفوس العراق في تلك المدَّة كان قرابة ٦، ٥ ستة ونصف مليون نسمة، أمَّا مساحة العراق الكليَّة خلال تلك المدَّة ـ ١٩١٤م ـ فقد كانت ٤٤٩٣٧٧كم^{٢}، أمَّا مساحة العراق الآن فهي تبلغ ٤٣٧١٦٨ كم^{٢}، ونحن في أواخر العام ٢٠١٩م. (لاحظ الفرق الكبير بين المساحتين).

والآن نعود إلى أطر الحرب العالمية الأولى وأسسها وملامحها ومفاصلها بين المحور والحلفاء، وكيف كان العراق من أهمّ وأخطر ساحاتها ومعاركها الكبرى؟، ولماذا؟، وكيف تمكن البريطانيون من فرض سيطرتهم العسكريَّة والسياسيَّة على العراق بأكمله؟، وكيف انشطر المجتمع العراقي برمته إلى ثلاث جبهات ومحاور مختلفة؟

مراحل احتلال بريطانيا العراقَ.

أهمّ المعارك العسكريَّة.

الاتفاقيَّات والمعاهدات الملحقة.

انقسام الشعب العراقي إلى ثلاثة محاور.

١ ـ أهمّ المعارك العسكريَّة

لقد شهدت ليلة ٦/تشرين الثاني/١٩١٤م أوَّل محاولة عسكريَّة بريطانيَّة لاحتلال العراق، وذلك عبر إنزال بحري محدود في ميناء الفاو البحري بقيادة الجنرال (إيل ديلامين)، وبعد نزول البريطانيِّين وتقدمهم بمحورين باتجاه مدينة البصرة ومدينة صفوان الحدودية[١] فوجئوا بكمين عثمانيٍّ كبير أحاط بالقوات البريطانيَّة من جميع الجهات، وألحق بهم خسائر عسكريَّة كبيرة بالأرواح والمعدات، فتم تعيين «السير برسي كوكس» قائداً عامَّاً للحملة العسكريَّة البريطانيَّة على العراق، وذلك يوم ١٤/تشرين الثاني/١٩١٤م، وفور تعيينه أصدر بياناً شديد اللهجة موجَّهاً للقوات العثمانيَّة والمتطوعين العراقيين المتجحفلين معها، جاء فيه:

«إنَّ الحكومة صاحبة الجلالة تهيب بكلِّ العراقيين وبكلِّ عشائرهم وطوائفهم للوقوف بجانب البريطانيين لتحريرهم من الاحتلال العثماني، وإنَّ القوات البريطانيَّة ستتعامل بقسوة بالغة مع كلِّ عراقي تثبت مساعدته للقوات العثمانيَّة».

---

(١) المصادر: ١، ٢، ٥، ٦.

وأرسلت بريطانيا صبيحة يوم ١٥ تشرين الثاني خمس سفن حربية متطورة بقيادة اللورد (جون هاردينك)، وكانت هذه السفن تحمل ٦ آلاف مقاتل، منهم ٣ آلاف مقاتل هندي، و٣ آلاف من بريطانيا، وبعض رعايا الدول المحتلة بريطانيًّا.

وقد وصلت هذه السفن مدينة الفاو وميناءها فجر يوم ١٩/ تشرين الثاني/ ١٩١٤م، وقد وضع اللورد هاردينك خطة عسكريَّة طويلة الأمد وذكية في الوقت ذاته تعتمد على استنزاف القوات العثمانيَّة في العراق إلى أقصى حدٍّ ممكن قبل الهجوم عليها، وفرضت القوات البريطانيَّة حصاراً بحريًّاً شديداً على ميناء البصرة، حتى إنَّها منعت دخول أيّ سفينة إغاثة أو أدوية للشعب العراقي، وهنا وبالتحديد في آذار ١٩١٥م بدأ الإنزال العسكريُّ البريطانيُّ الكبير على أرض الفاو، وتقدمت القوات البريطانيَّة باتجاه محافظتي البصرة وميسان بثلاثة محاور، كلُّ محور كان يضم ٤ آلاف مقاتل مع ٢٥ قطعة مدفعية و ١٠٠ آلية مدرعة.

وقد حصلت معارك طاحنة بين القوات البريطانيَّة من جهة، والقوات العثمانيَّة والمتطوعين العراقيين والعرب من جهة أخرى، ولا بد لنا في هذا السياق من التذكير بالدور الكبير الذي لعبتهُ قبيلة (السعدون)، وبعض العشائر والأفخاذ العربيَّة المتجحفلة معها، بما سمي في حينها قبائل «المنتفج» لنصرة العثمانيِّين ضد البريطانيين بكلِّ الوسائل المتاحة والطرق المختلفة، وقد انبرى الشاعر والشيخ محمد سعيد الحبوبي ليعلن تأييده الكامل للعثمانيِّين ضد البريطانيِّين، وقال عدة قصائد حماسية محرضاً عشائر جنوب العراق العربيَّة على ضرورة نصرة العثمانيِّين ضد البريطانيِّين قائلاً مقولتهُ الشهيرة: «أنا مسلم، وكلُّ عشائر جنوب العراق مسلمون، والدين الإسلاميُّ هو ما يجمعنا بالعثمانيِّين، ولا يوجد أي شيء يجمعنا بالإنكليز النصارى».

واستمرت المعارك الدموية كر وفر بين الطرفين إلى أن تمكنت القوات البريطانيَّة من بسط سيطرتها العسكريَّة والسياسيَّة كافَّة على محافظة البصرة وموانئها، وأقضيتها ونواحيها وقراها كافَّة، وكان ذلك ليلة ٦ نيسان ١٩١٥م.

وفي صبيحة يوم ١١ نيسان ١٩١٥م تقدمت القوات البريطانيَّة باتجاه محافظتي ميسان وذي قار عبر رتلين عسكرين كبيرين، كلٌّ رتل يتكون من ٤٠٠٠ مقاتل و٢٠٠ قطعة و١٠٠ آلية مدرعة، وحصلت معارك طاحنة مع العثمانيِّين في المنطقة السهلية المثلثة المنحسرة ما بين ذي قار، ميسان، البصرة، فقدَت خلالها القوات البريطانيَّة أكثر من ١٨٠٠ قتيل و ١٤٥٠ جريح ومعاق وأسير، وتدمير ٦٠ بالمئة من المعدات العسكريَّة البريطانيَّة، وكان قائد الجيش البريطاني في هذه المعارك (جون نيكسون)، فيما كان قائد الجيش العثماني نعمان تيمور أوغلو، وقد لعبت عشائر «السعدون والقره غول» وبعض أفخاذ عشائر «المنتفج» دوراً كبيراً في مساعدة العثمانيِّين بالرجال والسلاح، إلَّا أنَّ وصول إمدادات عسكريَّة عاجلة من قِبل روسيا وفرنسا لنجدة البريطانيين مكَّنتهم من حسم معارك ذي قار وميسان لصالحهم، ليلة ٢٤/ ٢٥ نيسان ١٩١٥م؛ فاضطر الجيش العثماني إلى الانسحاب نحو محافظة واسط العراقيَّة ومعه ١٠٠٠ مقاتل عراقي من عشائر «السعدون وبني تميم والقره غول والحياليين».

ونظراً للخسائر الكبيرة التي تكبدتها القوات البريطانيَّة بالأرواح والمعدات فقد تم عزل القائد البريطاني «جون نيكسون» واستبداله بالقائد البريطاني الجديد «دي تاوزند»، الذي طالب بتعزيزات بريطانيَّة عاجلة وقد تمكَّن من تجميع ١٥ ألف مقاتل، و١٥٠ دبابة ومدرعة و١٥٠ قطعة مدفعية، وكان ذلك في ٢٩ نيسان ١٩١٥م، حيث بدأت القوات البريطانيَّة بمهاجمة محافظة واسط عبر ٤ أرتال عسكريَّة ضخمة، وفي صبيحة يوم ٣٠ نيسان ١٩١٥م وجدت القوات البريطانيَّة نفسها محاصرة من جميع الجهات في المنطقة الواقعة ما بين جنوب شرق محافظة واسط ومدينة النعمانية ومدينة العزيزية، وقد حاولت القوات البريطانيَّة بكلِّ الطرق والوسائل فكَّ الطوق العثماني لكنها فشلت في ذلك كلياً، وبقيت هذه القوات محاصرة من جميع الجهات لمدة ١٢٨ يوماً كاملاً؛ مما دفعهم للاستسلام للقوات العثمانيَّة مع قائدهم طاوزند صبيحة يوم ٦/ ١٠/ ١٩١٥م، وكانت هذه هي أكبر هزيمة

عسكريَّة وسياسيَّة تلحق بالقوات البريطانيَّة في منطقة الشرق الأدنى خلال سنوات الحرب الكونيَّة الأولى كافَّة ١٩١٤م ـ ١٩١٨م.

وفي هذا التاريخ بالتحديد أعلنت عدة أفخاذٍ عشائرية عربيَّة مناصرتها وتأييدها للعثمانيين؛ مثل: عشائر الجحيش، والزبيد، والشجيري وشمر، مع الإشارة إلى أنَّ عدد القوات البريطانيَّة المستسلمة قد بلغ ١٢ ألف عسكري وضابط مع قائدهم طاوزند.

لكن كلُّ ذلك لم يمنع البريطانيِّين من مواصلة خطتهم العسكريَّة والسياسيَّة المتمثلة باحتلال بغداد كلياً.

وهنا ومن هذا السياق لا بدَّ من توضيح الحقائق الخمس الآتية:

١ ـ المحافظات الجنوبيَّة: البصرة، ميسان، ذي قار، واسط أصبحت كليَّاً تحت سلطة البريطانيِّين.

٢ ـ المحافظات الأنبار وصلاح الدين كانت تتمتع بالحكم الذاتي بصورة شبه كلية، بموجَب اتفاق عقد مع العثمانيِّين بهذا الخصوص في ١/٣/١٩١٦م.

٣ ـ العاصمة بغداد وبقيَّة المحافظات العراقيَّة الأخرى كانت جميعها تحت سلطة العثمانيِّين العسكريَّة والسياسيَّة والقانونيَّة والإدارية.

ونحن الآن نتكلم في يوم ١٠/أيَّار/١٩١٦م، حيث بهذا التاريخ تحديداً أرسل شاه إيران رضا فهلوي رسالة عاجلة وخطيرة إلى السلطان العثمانيِّ عبد المجيد الثاني قائلاً بالحرف الواحد: «إنَّ إيران تفكر جدياً بدخول الحرب إلى جانب البريطانيين ضدكم، وإذا أردتم تفادي ذلك فعليكم بالتنازل عن أراضٍ واسعة من العراق لصالحنا».

فردَّ عليه السلطان العثماني: «والله ثمَّ والله لم نتنازل ولن نتنازل عن شبر واحد من أرض العراق أو غيره لكم، واعملوا ما شئتم».

أمَّا الجانب الآخر من المعادلة وهم البريطانيُّون فقد استقدموا قوة

عسكريَّة كبيرة قوامها ١٤ ألف مقاتل من الهند وبعض دول جنوب شرق آسيا، مع أسلحة متطورة جديدة أوصلتهم إلى ميناء «الفاو» مساء يوم ٢٢ شباط ١٩١٧م، كما تم تعيين الجنرال ستانلي مود القائد العام للقوات البريطانيَّة في العراق.

وبدأت القوات البريطانيَّة تتجمع في محافظة واسط العراقيَّة مع وجود بعض المتطوعين العراقيين معها ـ للأسف الشديد ـ للتحضير لمعركة بغداد الكبرى المنتظرة، وقد أكملت بريطانيا حشدها العسكري في المنطقة المحصورة ما بين قضاء العزيزية ومدينة الحي جنوب محافظة واسط، وشمال غرب قضاء الصويرة، حيث بلغ عدد القوات البريطانيَّة[١] ٥٢ ألف مقاتل، ومن ضمنهم مجموعات من مقاتلي الليفي المسيحية والجنود الهنود وبعض الآسيويين، تدعمهم ١٣٥ دبابة و١١٨ قطعة مدفعية، وكان ذلك صبيحة يوم ٢٧ شباط ١٩١٧م فيما كان تمركز القوات العثمانيَّة يبدأ من جنوب غرب قضاء الصويرة باتجاه منطقتي سلمان باك والنهروان، ويبلغ العدد الكلي للقوات العثمانيَّة ٣٤ ألف مقاتل تركي ومعهم ٤ آلاف مقاتل عراقي متطوع، معظمهم من رواد التكايا الصوفيَّة،

وبدأ الهجوم البريطاني صبيحة يوم ٣/١، ١٩١٧م وعبر ٣ أرتال باتجاه بغداد، وحصلت معارك طاحنة بين الطرفين في محور سلمان باك النهروان، سقط على إثرها أكثر من ٤ آلاف قتيل وجريح ومعاق من الطرفين.

ونظراً للفارق الكبير بين الطرفين في العدة والعدد تمكَّن البريطانيون من دخول بغداد ليلة ٧/٦ آذار ١٩١٧، بقيادة الجنرال «ستانلي مود» الذي أذاع بيانهُ الشهير: «يا أهل العراق جئتكم محرراً لا فاتحاً»، وكان ذلك صبيحة يوم ١٢ آذار ١٩١٧م، وقامت القوات البريطانيَّة بمهاجمة مراكز الشرطة

---

(١) إضافة للمصادر السبعة المشار إليها في أعلاه تمت الاستعانة بكتاب (نشأة العراق الحديث)، هنري ج فوستر، ترجمة سليم طه التكريتي، ج١، ط٢، دار الفجر للنشر والتوزيع، بغداد، ١٩٨٣م.

وأطلقت سراح اللصوص والموقوفين على قضايا جنائية، كما قامت بكسر أقفال محالِّ الصاغة والمواد الغذائية؛ فحصلت حالة مرعبة من الفزع والانفلات الأمنيِّ والمجتمعيِّ، وحصلت جرائم السرقة والسلب والنهب في كلِّ مناطق بغداد.

فيما تجمَّعت القوات العثمانيَّة في منطقة الخالص، وقد أعياها التعب بسبب طول مدة القتال ونقص الإمدادات العسكريَّة والغذائية والطبية.

ليبدأ الطرفان (البريطاني والعثماني) بالتهيئةِ للمراحل الأخيرة من الحرب، بعد أن أصبحت بغداد وكلُّ مدن جنوب العراق تحت قبضة البريطانيين، أمَّا بخصوص مدن غرب العراق والفرات الأوسط فقد انسحبت منها القوات العثمانيَّة منذ أيَّار ١٩١٦م، كما نوهنا سابقاً، وبقت محافظات الشمال العراقي وديالى فقط تحت السلطة العثمانيَّة وهي: «ديالى، كركوك، إرْبل، دهوك، الموصل، السليمانيَّة» مع أقضيتها ونواحيها وقراها وملحقاتها الإدارية والقانونيَّة كافَّة.

وقد تجمع الجيش العثمانيُّ في المنطقة السهلية المنحصرة ما بين الخالص ومركز محافظة بعقوبة وشمال غرب الراشدية، هذا وقد بلغ العدد الكلي للقوات العثمانيَّة وبعض المتطوعين العراقيين ٤٢ ألف مقاتل، مع ٥٥ قطعة مدفعية، و١٨ عجلة مدرعة، فيما بلغ عدد القوات البريطانيَّة مع قوات الليفي ٥٤ ألف مقاتل، مضافاً لهم ١٢ ألف جندي أمريكي أرسلتهم أمريكا لتحلّ محلَّ روسيا في الحرب، بعد أنِ انسحبت روسيا من الحرب في ٢٨/ أكتوبر/١٩١٦م؛ بسبب قيام الثورة البلشفيَّة الشيوعيَّة، وهكذا أصبح المجموع الكليُّ للقوات البريطانيَّة والأمريكيَّة ٦٦ ألف عسكري، تدعمهم ٣٥ دبابة ومدرعة و٧٢ قطعة مدفعية، و٤ طائرات مقاتلة.

وبدأت معركة الشمال العراقي في مدينة الخالص ليلة ١٨/١٧ آذار ١٩١٧م وعرفت تاريخيَّاً بمعركة (الخالص وطوب زاوه)، حيث استطاع العثمانيون من إلحاق هزيمة قاسيَّة بالقوات البريطانيَّة/الأمريكيَّة، مما دفع

البريطانيِّين إلى طلب هدنة مؤقتة مدَّتها ٣ أسابيع، وقد وافق عليها الجانب العثمانيُّ؛ لإجلاء الجرحى والقتلى والمعاقين من ساحة المعركة، وكذلك لتبادل الأسرى بينهم، وبتاريخ ٥ نيسان ١٩١٧م عادت رحى المعارك بالدوران من جديد، وذلك في المنطقة المنحصرة ما بين الخالص والراشدية وهبهب والطارمية والعظيم؛ لتشهد أكبر المعارك الطاحنة، وقد كان لسلاح الجوِّ البريطاني دوره الكبير والمؤثِّر في حسم المعركة لصالح البريطانيين.

وقد شهدت مناطق العلم، وطوزخورماتو، وتازه خورماتو، والشرقاط وكركوك، وداقوق وبيجي، وسامراء وجمجمال، وكركوك والإسحاقي وسليمان بك، والدجيل أقوى المعارك وأشرسها في المدَّة من ٦ نيسان ١٩١٧م لغاية ٢٤ نيسان ١٩١٧م، حيث شهدت هذه المناطق ٦٨ معركة صغيرة وكبيرة بين الطرفين؛ مما تسبَّب في فقدان العثمانيِّين ومعهم المتطوعين العراقيين ٤١٨٧ قتيلاً و٥٤٩٨ جريحاً ومعاقاً و٣١٨٢ أسيراً و١٠٢٣ مفقوداً.

أمَّا البريطانيّون فقد كانت خسائرهم ٣٧١٦ قتيلاً و٢٠٩١ جريحاً ومعاقاً و٨٧٥ أسيراً ومفقوداً.

وقد شهدت هذه المعارك حدثين مهمين: الأول: هو اشتراك ٤ طائرات مقاتلة بريطانيَّة في قصف العثمانيِّين، واستخدام البريطانيين ولأول مرة مدافع الهاوزند الأمريكيَّة الثقيلة ذات العيار ١٨٥ملم؛ فألحقت خسائر كبيرة بالعثمانيِّين والمتطوعين العراقيين.

فسقطت جميع المناطق المشار إليها آنفاً بيد البريطانيين باستثناء مراكز المحافظات الخمس الآتية، وبعض ملحقاتها الإدارية: (كركوك ـ الموصل ـ إرْبل ـ دهوك ـ السليمانيَّة)، حيث استمات العثمانيون في الدفاع عنها وقد ألحقوا خسائر فادحة بالجانب البريطانيِّ في كل مرة يحاول فيها البريطانيُّون مهاجمة محافظة كركوك.

وقد اتخذ البريطانيُّون قراراً سياسيَّاً وعسكريَّاً حاسماً مفاده وغايتهُ: «يجب احتلال كركوك بأي طريقة أو وسيلة كانت، مهما بلغت التضحيات».

وهنا وفي هذا السياق لا بد لنا من تحليل المنعطف الآتي، ألا وهو: الإصرار البريطانيُّ أولاً، والأمريكيُّ ثانياً على احتلال محافظة كركوك مهما كانت التضحيات والخسائر، وحين دققنا وأمعنا النظر في شروحات وهوامش المصادر السبعة المذكورة في بداية هذا الفصل، مع كتاب نشأة العراق الحديث «لهنري فوستر» استطعنا أن نكتشف ونحلِّل الأسباب الجوهريَّة الثلاثة التي دفعت البريطانيين لاتخاذ هذا القرار الاستراتيجيِّ المصيري، رغم خطورته فوجدنا الآتي:

١ ـ الموقع الجيوبولتيكي الخطير الذي تتمتع به محافظة كركوك، من خلال إشرافها على جميع المناطق السهلية والمنبسطة التي تفصِل مناطق وسط العراق السهلية عن مناطق شمال العراق الجبلية.

٢ ـ لثرواتها النفطية والغازية والكبريتية الهائلة التي تكتنزها أراضيها، والتي يمتلك البريطانيون والأمريكيُّون دراسات تفصيليَّة عنها، من خلال بعثات المسيحية التبشيرية ومن خلال بعض تقارير شركة الهند الشرقية.

٣ ـ كان هناك شعور وإحساس متجذِّر لدى الساسة الإنكليز أنَّ محافظة كركوك العراقيَّة ذات الأغلبية التركمانية الواضحة تمثِّل رمزاً معنوياً، وخزيناً بشرياً هائلاً للحكم العثمانيِّ، وعلى الأصعدة والاتجاهات كافَّة، ولهذا رأى الساسة والقادة الإنكليز ضرورةَ القضاء على هذا الخزين القومي التركماني بأيِّ وسيلة كانت وبأيِّ طريقة ممكنة.

ومن هنا نستطيع فهم حقيقة الإصرار البريطانيِّ على احتلال كركوك؛ فقد بدأت القوات البريطانيَّة بالتجمع في المنطقة السهلية المحصورة ما بين العظيم وطوزخورماتو وصولاً إلى داقوق، وقد بلغ عدد القوات البريطانيَّة ١٨ ألف عسكري، و٣٦آلية مدرعة، و٥٥ قطعة مدفعية ثقيلة، فيما كان عدد القوات العثمانيَّة المتحصنة داخلها يبلغ تعدادها ١٢ ألف عسكري مع ١٦ قطعة مدفعية و١٤ آلية مدرعة، وكان عدد المتطوعون العرب داخل المحافظة يبلغ ٣ آلاف متطوع يمثلون كافَّة محافظات العراق.

وقد بدأت القوات البريطانيَّة بقصف مركز محافظة كركوك وبعض أحيائها منذ الساعة السابعة صباحاً من يوم ١/آب/١٩١٨م، وفي صبيحة يوم ٣/آب/١٩١٨م تمكنت القوات البريطانيَّة من تطويق محافظة كركوك من جهاتها الأربع، وقطع كلِّ طرق الإمدادات العسكريَّة والغذائيَّة على القوات العثمانيَّة المحاصرة وسكان المدينة، وقد تمكَّن العثمانيُّون من كسر هذا الطوق عصر يوم ٥/آب/١٩١٨م من جهتها الشرقية، وألحقوا خسائر كبيرة بالقوات البريطانيَّة؛ مما دفع القوات البريطانيَّة إلى استخدام سلاح المدفعيَّة بكثافة هائلة، وتمكنت القوات البريطانيَّة من دخول كركوك من محورين (الجنوبي/ والجنوبي الغربي)؛ لتشهد المحافظة حرب شوارع داميَّة استمرت خمسة أيَّام.

هذا وقد شهدت أحياء الميدان والمصلى، وشاطرلو وخوروز وطوب، زاوه وبابا كركر، والجاي والقلعة وكاور باغي، والقيصرية وقورية أشرس المعارك بين الجانبين، ولأنّ القصف المدفعي البريطاني كان شديداً للغاية، وألحق خسائر كبيرة بالقوات العثمانيَّة والمدنيين في الأرواح والمعدات اضطرت القوات العثمانيَّة للانسحاب من محافظة كركوك باتجاهين: الأول: باتجاه مدينة جمجمال، والثاني: باتجاه مدينة الحويجة.

فأعلن القائد البريطاني «ج ـ إدوارد» سيطرة بريطانيا وحلفائها الكاملة على محافظة كركوك ظهر يوم ١١/آب/١٩١٨م، أمَّا المحافظات الشمالية الأربع المتبقية وهي: إرْبل، ودهوك، والموصل، والسليمانيَّة فلم تتمكن القوات البريطانيَّة مطلقاً من اقتحامها أو احتلالها؛ بل انسحبت منها القوات العثمانيَّة بموجَب اتفاقية مودرس ٣٠/١٠/١٩١٨م التي عرفت فيما بعد وما زالت تُعرف «بمشكلة الموصل».

وبذلك نكون قدَّمنا وصفاً شبه تفصيلي لسير المعارك العسكريَّة الكبرى التي شهدها العراق خلال الحرب العالميَّة الأولى بين العثمانيِّين من جهة، والبريطانيين وحلفائها الغربيين من جهة أخرى.

مع التأكيد على أنّ هناك فرقاً تسليحيَّاً واضحاً من حيث العدد والتطور

والكفاءة، يميل بقوة لصالح البريطانيين والأمريكان مقارنة بنوعية السلاح العثماني وحجمه.

وكذلك يجب التأكيد والتذكير أنَّ حلفاء العثمانيِّين: بلغاريا وهنغاريا كانوا قد خسروا الحرب كلياً منذ أواسط عام ١٩١٧م، ووقَّعوا شروط الإذعان والهزيمة لدول الحلفاء، وتبقَّى العثمانيُّون وحدهم في ساحة المعركة مع بعض المقاتلين الألمان في مواجهة الدول العظمى الكبرى: الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا، وروسيا، ومن الطبيعي جداً وأمام ظروف عسكريَّة وسياسيَّة واقتصاديَّة سيِّئة مثل هذه أن يخسر العثمانيُّون الحرب.

٢ ـ المحاور والتيارات التي انقسم إليها الشعب العراقي خلال الحرب الكونيَّة الأولى ١٩١٤م ـ ١٩١٨م

إنَّ هذا الموضوع يحمل في طيَّاته العامَّة والخاصَّة كثيراً من الخطورة والحساسيَّة في ذات الوقت، وذلك لتعلقه بالجانب الدينيِّ والوطنيِّ والأخلاقيِّ لعموم فئات وطوائف الشعب العراقي المختلفة، كما أنَّه بالوقت ذاته تعرض إلى حملة كبيرة من التزوير والتزييف وخلط الأوراق خلال ١٠٠ سنة الماضية، سواء من قِبل مجموعة الحكومات والأنظمة التي حكمت العراق أم من قِبل كثير من الباحثين والمؤرخين والكتَّاب الذين وثَّقوا هذه المدة ودرسوها بتمحيص وتأنٍّي.

ونحن كنا قد أشرنا في بداية هذا الفصل إلى جملة المصادر البحثية التي اعتمدنا عليها في كتابة هذا الفصل، ثم أضفنا لها ثلاثة مصادر أخرى مهمَّة أشرنا إليها في هوامش هذا الكتاب خلال الصفحات الخمس السابقة.

وعليه يمكننا القول إنَّ الشعب العراقي برمَّته كان قد انقسم إزاء هذا الحدث المهم؛ أي: الاحتلال البريطاني للعراق إلى ثلاثة محاور وجبهات رئيسيَّة، وكلُّ محور كان يحمل في طيَّاته وفحواه[١] كثيراً من الدلالات

(١) إشارة إلى المصادر السبعة الأخيرة فقد استعنَّا أيضاً بالمصدرين الآتيين: =

العقديَّة، والسياسيَّة والعرقيَّة، والثقافيَّة والاجتماعيَّة، كالآتي:

١ ـ **المحور الأول**: وهو المحور المؤيِّد للعثمانيِّين من حيث الشكل والمضمون والجوهر، ويشكل ما نسبتهُ ٣٥ بالمئة من التعداد العام للشعب العراقي، ويتكون بصفته العامَّة من جميع الطرق الصوفية في العراق؛ مثل: الرفاعيَّة والقادريَّة، والمحمديَّة والرفاعيَّة القادريَّة، وبعض الطرق المولويَّة وغيرها، مضافاً لها الغالبية العظمى المطلقة من تركمان العراق وفي المحافظات كافَّة، بغض النظر عن طائفتهم المذهبية أو مناطقهم الجغرافيَّة، أو محمولهم السياسي، أو الثقافي، أو الاجتماعي، وأخيراً بعض الأفخاذ العشائرية العربيَّة، وحينما نقول: بعض الأفخاذ فإنَّنا نقصد ذلك كلياً، فلا توجد عشيرة بالكامل قد أعلنت تأييدها للعثمانيين؛ وإنَّما بعض الأفخاذ والشخصيات المعروفة فيها.

٢ ـ **المحور الثاني**: وهو المحور المعادي للعثمانيِّين، ويشكِّل هذا المحور قرابة ٣٠ بالمئة من تعداد السكان، ويشمل الكلدواشوريين والأرمن واليهود، وبعض العشائر العربيَّة والكردية في جنوب ووسط وشمال العراق ممن يدينون بالدين الإسلاميِّ، وكان عداؤهم للعثمانيين إمَّا نابعٌ من منظور قوميٍّ أو سياسيٍّ أو اجتماعيٍّ وثقافي أو مذهبيٍّ.

٣ ـ **المحور الثالث**: وهو المحور المحايد كلياً، أو ما يسمى تاريخيَّاً: المحور المتفرج الواقعي البراغماتي، ويشكل هذا المحور أيضاً ما مجموعه ٣٥ بالمئة من تعداد السكان.

وكان غالبية فئاته هم من الإقطاعيين ورجال الأعمال، وشيوخ العشائر العربيَّة والكرديَّة في محافظات العراق كافَّة وبلا استثناء.

= ١ ـ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق المعاصر، ج٢، ط٢، د. علي الوردي، مطبعة الشريف الرضي، طهران ١٩٨٨م.

٢ ـ العراق بين احتلالين، عباي العزاوي المحامي، ج١، ط٣، مطبعة بغداد، ١٩٧٩م

هذه هي المحاور الثلاثة الرئيسيَّة التي انقسم إليها الشعب العراقي بصفته العامَّة وصورته العامَّة، أمَّا تفصيلات ذلك فنقول الآتي:

إنَّ اندلاع الثورة العربيَّة الكبرى في أراضي نجد والحجاز بصفتها (القومية العرقية) بقيادة الشريف حسين، وإحكام سيطرتها على أكبر المقدسات الإسلاميَّة في أيلول/١٩١٧م، في كل من مكَّة المكرَّمة والمدينة المنورة؛ أحدثت زلزالاً قومياً واجتماعيَّاً لدى دول وممالك وإدارات المنطقة الخاضعة لحكم العثمانيِّين كافَّة، ومما لا يخفى على أحد أن الثورة العربيَّة الكبرى كانت بتأييد ودعم بريطانيٍّ واضح، حسب ما نشره الجاسوس البريطاني الشهير (ت. س. لورانس)، والملقب بـ «لورانس العرب» في كتابه الخطير (أعمدة الحكمة السبعة).

ونقول إنَّ هذه الثورة حفَّزت وحرضت جميع القوميات والأعراق غير التركيَّة على التمرد على حكم العثمانيِّين بصفته القومية، وليس الدينيَّة أو السياسيَّة)، فأصبح العرب ينادون بالقوميَّة العربيَّة والوحدة العربيَّة، وأصبح الأكراد ينادون بالقومية الكرديَّة ودولة كبرى، وأصبح الكلدواشوريُّون يطالبون بالاستقلال الكلي، وكذا الحال مع الأرمن وغيرهم من القوميَّات والأعراق الأخرى.

وبذلك أصبحت الدولة العثمانيَّة أمام تحدٍّ مصيري خطير، سيَّما وهي نفسها كانت تعاني من ذلك في داخل بُنيَتِها السياسيَّة والعقديَّة والاجتماعيَّة، من خلال تنظيمات «جمعية تركيَّا الفتاة» وأجنحتها، وبذلك أصبح العداء العثمانيُّ/العربيُّ عداءً قوميَّاً، وليس سياسيَّاً أو ثقافيَّاً.

والآن ومن خلال هذه الانعطافة الكبرى في تاريخ المنطقة والعراق سنحاول إعادة تفكيك الجدول السابق بخصوص المحاور الثلاثة المذكورة إلى تفكيك (داخليٍّ) كالآتي:

١ ـ عرب العراق ١٤ بالمئة إلى جانب العثمانيِّين، و٣٦ بالمئة إلى جانب البريطانيين، و٥٠ بالمئة المتبقية كانت على الحياد، ويدخل ضمن ذلك

التكايا الصوفيَّة والمتطوعون العرب من المذاهب كافَّة.

٢ ـ تركمان العراق ٨٩ بالمئة إلى جانب العثمانيِّين، و١٠ بالمئة على الحياد، و١ بالمئة إلى جانب البريطانيين.

٣ ـ أكراد العراق ١٩ بالمئة إلى جانب العثمانيِّين، و٢٥ بالمئة إلى جانب البريطانيين، و٥٦ بالمئة كانوا على الحياد.

٤ ـ الكلدواشوريُّون واليهود والصائبة والمكوَّنات والأقليات القوميَّة والدينية الأخرى ١بالمئة إلى جانب العثمانيِّين، و٥٣ بالمئة إلى جانب البريطانيين، و٤٦ بالمئة المتبقية كانوا من محور المحايدين.

٥ ـ الأوقاف الإسلاميَّة ومراجعها وفتاويها، وفي هذا السياق نجد أنفسنا أمام حدثين مهمين في هذا الاتجاه:

الأول: فتوى صدرت من دار مفتي العراق أمين محمود المدرس، في جامع أبي حنيفة النعمان بتاريخ ٢٣/آذار/١٩١٦م، والذي طالب فيه جميع العراقيين بكلِّ قومياتهم وطوائفهم ومذاهبهم بوجوب نصرة العثمانيِّين بالمال والسلاح والرجال ضد البريطانيين الغزاة،

والثاني: هي فتوى الحوزة العلمية في محافظة النجف الأشرف صدرت بتاريخ ٢٤/نيسان/١٩١٧م التي دعت فيها شيعة العراق لمناصرة العثمانيِّين ضد البريطانيين بالوسائل والطرق المتاحة كافَّة.

أمَّا بخصوص بعض أفخاذ العشائر والشخصيات العراقيَّة ممن ناصرت العثمانيِّين بقوة ضد البريطانيين، ومنذ أواسط عام ١٩١٦م لغاية نهاية المعارك في ٣٠/١٠/١٩١٨ فنذكر الآتي بعد التذكير والتأكيد على أنَّنا سنستخدم مفردات لغويَّة ونحويَّة تشير إلى الأعداد الحقيقية؛ مثل: بعض الغالبية العظمى، أو معظم، أو القليل، وكلُّ مفردة من هذه المفردات ستعطي صوره واضحة على ذلك:

معظم رجال عشيرة تميم في البصرة وشمال ميسان، ومعظم رجالات

عشيرة آل سعدون في البصرة وذي قار، والغالبية العظمى من عشيرة الحبوبي في ذي قار، ومعظم أفراد عشيرة القره غول التركمانية، وبعض أفراد عشيرة الزبيد والشجيري والجحيش في مناطق واسط والحي والنعمانية والمدائن والنهروان والعزيزية والصويرة، وفي بغداد العاصمة كان للبيوتات التركمانيَّة دورٌ متميزٌ في نصرة العثمانيِّين والقتال إلى جانبهم؛ مثل: بيت المميز، والواعظ والمختار، والحداد والجلبي، والعسافلي والتتنجي، والأوجي والجراح، والتتري والقاضي، والجمقماقجي والمحامي، والبزاز والبغدادلي والمكينجي، كما تطوَّع بعض أفراد عشيرة عزة والعبيد والبيات من سكنة بغداد خصوصاً في مناطق الفضل، وباب الشيخ، والأعظمية وباب المعظم والوزيرية.

أمَّا في بقيَّة مناطق العراق الأخرى فقط تطوَّعت مجموعات قليلة جداً من عشائر الحديدي والشمري، والجنابي والمشهداني، والحبوبي والنعيم، والطربولي والعيثاوي، والزوبعي وأخرى غيرها أقلّ مشاركة مثل: المعاضيدي والهلوب، والسلامي والعجيلي، والجنابات والأحبابي والحمداني.

أمَّا أكراد العراق فقد كانت عشائر البرزنجي والنقشبندي والجاف من أهمِّ العشائر الكرديَّة التي دعمت العثمانيِّين وناصرتهم بقيادة الشيخ الصوفي محمود الحفيد.

أمَّا بخصوص الطرق والتكايا الصوفية فقد كانت جميعاً وبلا استثناء قد أعلنت تأييدها الكامل للعثمانيين ومناصرتها لهم؛ مثل: الطرق الرفاعية والقادرية والمولوية، والمحمدية والنقشبندية، والقادرية/الرفاعية وغيرها أخرى.

ومن أشهر شيوخ التصوف الذين قادوا العمليات القتالية ضد البريطانيين نذكر: الشيخ عبد الرحيم كمر الرفاعي، والشيخ نعيم الطربولي، والشيخ علي البوموليس السامرائي، والشيخ محمود العيثاوي، والشيخ سلطان المشهداني، والشيخ إدريس الصميدعي، والشيخ سلمان النقشبندي، والشيخ ياسين

السهروردي وآخرين غيرهم أقل تأثيراً وشهرة؛ مثل: برع الكيلاني وبياره المدرس.

أمَّا أهمّ القادة السياسيين وعلى المستوى الشخصي ممن ناصروا العثمانيِّين بكلِّ قوة، وقاتلوا معهم جنباً إلى جنب لغاية اليوم الأخير من المعارك فنذكر: محمد سعيد الحبوبي، ومحمود أمين المدرس، وياسين أحمد الواعظ، ومهدي قنبر كونوش المكنى «سيته ميتي»، ونور الدين كركوكلي، وإلياس كاظم عسافلي، وبرهان علي داقوقلي، ومحمود رجب الفيضي، وطه الخيزران، وطه درويش أوغلو، وصادق علي التكمجي، وإسماعيل معروفلي، وشوكت آل عاصي، ومحمود الزوبعي، ومحمود الحفيد، وأبا بكر البرزنجي، وشوكت ذنون الموصلي، وعاصم صاري كهيه، ومخلص كركوكلي، ومهدي الجنابي، ونجيب ترزي باشا، وحسن مفتي الزهاوي، وخطاب علي عجمي، وإبراهيم سمين داقوقلي، وجمال المدرس، وحيدر الوائلي، وصفوت غنش التتنجي، وبرهان ولي الدامرجي، وعاشور قاوجاوه كركوكلي، وأمين نامق تتري، وآخرين غيرهم أقل تأثيراً وشهرة.

وبذلك نكون قد قدمنا وصفاً شبه تفصيلي لمسار العمليَّات العسكريَّة الكبرى التي شهدتها الساحة العراقيَّة في أثناء الحرب الكونيَّة الكبرى ١٩١٤/ ١٩١٨م، مع الإشارة إلى أهمّ المحاور السياسيَّة والاجتماعيَّة والتيَّارات العقديَّة التي اقترنت بها مجمل الخريطة السكانية العراقيَّة في تلك المدَّة، وفي هذه السياق نجد أنفسنا أمام ثلاث حقائق جوهرية:

❁ الحقيقة الأولى: إنَّ الذين أيَّدوا العثمانيِّين من الطوائف والأعراق كافَّة كانوا في حقيقتهم يمثلون الغالبية العظمى من أطياف ومكوِّنات الشعب العراقي المختلف؛ فقد وجدنا فيهم العرب السنة، والعرب الشيعة، والتركمان السنة، والتركمان الشيعة، والأكراد السنة، والأكراد الشيعة، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل على كون الحكم العثماني كان عادلاً في تعامله السياسيِّ والسلطويِّ مع الجميع، مما يكذب جملة وتفصيلاً فرية وتهمة وأكذوبة سياسة التتريك التي اخترعتها بريطانيا، وسوَّقها فيما بعد القوميون العرب.

❁ الحقيقة الثانية: إنَّ وقوف دار إفتاء العراق السني والحوزة العلمية الشيعية في النجف الأشرف إلى جانب العثمانيِّين يدل دلالة قاطعة على أنَّ الدولة العثمانيَّة لم تكن أبداً دولة طائفية أو مذهبية كما اتهمها أعداؤها التاريخيُّون مثل: بريطانيَّا وفرنسا وروسيا وإيران.

❁ الحقيقة الثالثة: رغم طول مدة الحرب والمعارك واختلاف الفارق التسليحي والبشري، وميلانه بقوة إلى جانب البريطانيين نقول:

رغم كلِّ ذلك فشلت بريطانيا العظمى ومعها فرنسا، وروسيا، والولايات المتحدة من إلحاق الهزيمة العسكريَّة الكاملة بالعثمانيِّين؛ بل تبقت أربع مدنٍ كبرى تحت سلطة وحكم العثمانيِّين لغاية نهاية الحرب الكونيَّة الأولى وهي: (الموصل ودهوك وسليمانية وإرْبل)، ولم تنسحب منها الدولة العثمانيَّة إلا في أواخر عام ١٩١٩م، وعلى شكل مراحل بموجب معاهدات مودرس وأرضروم ولوزان وغيرها، وهذا إن دلَّ على شيء فإنما يدل وبوضوح على الشجاعة الفائقة، وقوة الإرادة التي كان يمتلكها العثمانيون روحاً وعقلاً وعزيمة وتدريباً.

وهذه الحقيقة أصبحت معلومة ملموسة، ومعروفة لمعظم الباحثين والمؤرخين والكتَّاب ممن أرَّخوا تلك المدَّة بعلمية تامَّة ومهنية ومصداقية.

٣ ـ المعاهدات والاتفاقيَّات الدوليَّة التي لحِقت بالحرب الكونيَّة الأولى، والتي كان للعراق إحدى فقراتها.

يمكن القول وباختصار شديد إنَّ ما شهدته جميع دول العالم والشرق الأوسط ومناطقه خلال ١٠٠ عام الماضية ما هو إلا تنفيذ وتطبيق مبرمج لمجموعة الاتفاقيَّات والمعاهدات الدوليَّة التي جمعت إمبراطوريات العصر الحديث: (الدولة العثمانيَّة، بريطانيا، فرنسا، روسيا، الولايات المتحدة).

فبدءاً من اتفاقية «سايكس ـ بيكو» ١٩١٦م مروراً باتفاقيَّات مودرس وسيفر، ولوزان والقسطنطينية، وسان ريمو وانتهاءً باتفاقيَّات ومعاهدات مالطا

كلها في حقيقة الأمر تنفيذاً لفقرات وأسس هذه المعاهدات المذكورة، وتبادل للأدوار بين الدول الكبرى فيما بينها.

أمَّا الأحداث المحلية والقطرية الصغيرة منها والكبيرة فهي الأخرى بدورها لم تخرج عن أُطر ما هو مرسوم لها دوليَّاً من قِبل العواصم الكبرى.

وهذا الأمر والاستنتاج ليس من عندنا نحن فقط بوصفنا باحثين وساسة ومؤرخين، بل اعترف به كبارُ الساسة ومؤرخو العالم مثل: سايروس فانس وجون لوك، وهنري كسينجر، وزبينغيو بريجنسكي، وصاموئيل همنغتون، وفرانسز فوكوياما وآخرين غيرهم من قادة وساسة ومفكري الدول العظمى وعواصمها السياسيَّة.

والعراق بدوره هو الآخر لم يخرج عن هذه المعادلة والرؤية، لا من حيث الشكل ولا من حيث المضمون والجوهر، وعليه فعندما سنبحث هذه المعاهدات والاتفاقيَّات الدوليَّة الكبرى بفقراتها المعلنة والسرية فإنَّنا سنؤكد على موضوع العراق بوجه خاص، وبقيَّة الملفات بوجه عام، آخذين بالنظر التسلسل الزمني وأطراف المعاهدة من ضمن رؤيتنا العامَّة للملف العراقي على وجه الخصوص وباقي القضايا والملفات الملحقة بها على وجه العموم.

(تمهيد معرفي وتاريخي مهم)

تبلور مشكلة الموصل سياسيًّاً واستراتيجياً وإنسانيًّاً:

لقد كانت الدولة العثمانيَّة تراهن وبقوة على ثلاث قضايا وأسس جوهرية في علاقتها السياسيَّة والعقديَّة والاجتماعيَّة مع الشعب العراقي بأطيافه ومكوناته وتوجُّهاته كافَّة، وهذه الأسس هي:

١ ـ إنَّ الدين الإسلاميَّ الحنيف هو الجامع الأول والرئيسيُّ بين السلطة العثمانيَّة من جهة والشعب العراقي من جهة أخرى.

٢ ـ طول مدة حكم الممالك والدول التركيَّة التي تناوبت على حكم العراق بدءاً من حكم السلاجقة ١٠٥٣م لغاية حكم العثمانيِّين ١٩١٨م؛ فكان الرأي السائد لدى معظم السلاطين والقادة العثمانيِّين أنَّ ولاء الشعب العراقي محسوم بصورة شبه كلية لحكم السلاطين العثمانيِّين، وهو رأي غير صحيح مطلقاً.

٣ ـ كان هناك اعتقادٌ عثمانيٌّ راسخٌ أنَّ جميع الشعوب العربيَّة والإسلاميَّة ستهبُّ لنجدتها وتقف إلى جانبها ضد الدول الاستعمارية الكبرى بريطانيا وفرنسا وروسيا، وهذا الرأي أيضاً يفتقد إلى الدقة والصواب.

وهذه النقاط الثلاث كانت من أهمّ الأسباب والمخاطر والتحديات التي تعرض لها العثمانيون خلال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م/١٩١٨م[١].

---

(١) إضافة إلى المصادر الثمانيَّة الأخيرة المشار إليها خلال الصفحات السبع السابقة فقد تمت الاستعانة أيضاً: =

وعندما أيقنت الدولة العثمانيَّة هذه الحقائق المغيبة عنها عقب خسارتها لما يعادل ٧٥ بالمئة من مساحة العراق، و٦٥ بالمئة من بقيَّة الدول والممالك الأخرى المحكومة عثمانيَّاً كان الوقت قد فات وأزِف، ولم يعُد باستطاعة العثمانيِّين إعادة عقارب الساعة إلى الوراء؛ لتعيد وتبرمج حساباتها السياسيَّة والعقديَّة والاستراتيجيَّة من جديد، وما يهمنا الآن هو الملف العراقي، فبعد سقوط كركوك ومعظم ملحقاتها الإداريَّة والتنظيميَّة بيد البريطانيِّين صبيحة يوم ١١/آب/١٩١٨م تبقت ٤ محافظات كبرى بيد العثمانيِّين وهي: إرْبل، ودهوك، والسليمانيَّة، والموصل، (وكانت تسمى وفق التقسيم الإداري والسياسي العثماني بولاية الموصل وشهرزور، «وشهرزور»: هي الاسم القديم لمحافظة السليمانيَّة).

وقد حاول البريطانيُّون وعبر أكثر من ١٠ هجمات متتالية وبكلِّ الإمكانيَّات التسليحيَّة المتاحة احتلال شبر واحد من هذه المحافظات الأربع، إلا أنَّهم فشلوا في ذلك؛ مما دفعهم إلى توقيع معاهدة مودرس الشهيرة مع العثمانيِّين ظهيرة يوم ٣٠/١٠/١٩١٨م.

وقبل الخوض في تفصيلات هذه المعاهدة والتي قبلها وبعدها لا بدَّ لنا من الإشارة إلى نقطة مهمَّة غاية في الخطورة والحساسية وهي: في الأيَّام ٢٨ ـ ٢٩/١٠/١٩١٨م أي: قبل توقيع اتفاقية مودرس بيومين فقط، عرض البريطانيون ومعهم الفرنسيون عرضاً مغرياً جداً للجانب العثماني جاء فيه: ضمُّ محافظة كركوك إلى المحافظات الأربع المذكورة لتصبح خمس محافظات وهي: إرْبل، دهوك، كركوك، السليمانيَّة، الموصل، وتسمى جميعاً بولاية الموصل الكبرى، وتبقى هذه الولاية بمحافظاتها الخمس تحت السلطة العثمانيَّة سياسيَّاً وإداريَّاً وقانونيَّاً لمدة ١٠ سنوات كاملة، وبعدها أي: في عام ١٩٢٨م يُجرى استفتاء لسكان هذه الولاية بطوائفهم وأعراقهم كافَّة؛

= بكتاب العراق في العهد العثماني الأخير، د. عبد العزيز نوارة، ط٣، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٧٩م.

لتخييرهم بين البقاء مع العراق أو الانضمام لدول تركيَّا المولودة حديثاً، لكن الجانب العثمانيُّ رفض هذا المقترح البريطاني جملة وتفصيلاً.

ونحن نعتقد أن الرفض العثماني المذكور جاء أو تولَّد بسبب جوهري ورئيسي واحد، ألا وهو: الخشية على مستقبل العراق ووحدته من التمزق والتشرذم، ولسبب ثانٍ أقل تأثيراً من الأول وهو خشية العثمانيِّين من نشوء نواة دويلة كردية في جنوب شرق الأناضول وتبلور، بعد ظهور بوادر التيَّارات القوميَّة العربيَّة والكرديَّة بصورة واضحة عقب الثورة العربيَّة في أيلول ١٩١٦م بقيادة الشريف حسين في الأراضي المقدسة في نجد والحجاز.

أمَّا ثالث الأسباب التي دفعت العثمانيِّين إلى رفض المقترح السخي البريطاني هذا: هو أنّ الدولة العثمانيَّة في تلك المدة تحديداً أي: في أشهر ٨، ٩، ١٠ من عام ١٩١٨م كانت دولة مفككة تقريباً، والخلافة الإسلاميَّة فيها آيلة للسقوط، والأفكار القوميَّة والعلمانيَّة والوطنيَّة هي التي أصبحت تجتاح المجتمع التركي بأطيافه وفئاته كافَّة، ومن ثَمَّ فإنَّ ظروفاً صعبةً ومعقدةً مثل هذه أصبح فيها من شبه المستحيل على السلاطين والساسة العثمانيِّين الموافقة على العرض البريطاني السخي.

فذهب العثمانيُّون إلى التوقيع على معاهدة مودرس مع البريطانيين في ٣٠/ ١٠/ ١٩١٨م، التي سنبحثها بتفصيل قليل خلال الصفحات القادمة؛ لأنها تمس وحدة التراب العراقي ومستقبله وحتى نوعية وماهية تركيبته الاجتماعيَّة والقومية والثقافيَّة.

أمَّا جملة المعاهدات والاتفاقيَّات الدوليَّة الكبرى التي اقترنت بالحرب الكونيَّة الأولى فهي:

أ ـ اتفاقية «سايكس ـ بيكو» في أيَّار ١٩١٦.

وقعت هذه الاتفاقيَّة أو المعاهدة بين بريطانيا وفرنسا على وجه الخصوص، وروسيا القيصرية وإيطاليا على وجه العموم، وذلك بعد مرور ٢٢ شهراً فقط من بداية الحرب العالمية الأولى، وقد تناوبت العواصم الأربع

الآتية في استضافة أطراف الاتفاقيَّة: لندن، باريس، روما، موسكو.

وقد كان وزير الخارجية البريطاني «ماركس سايكس» هو العقل المدبر لها ولبنودها ويؤيده في ذلك وزير الخارجية الفرنسي فرانسوا بيكو؛ (ولهذا سميت تاريخيَّاً وسياسيَّاً باتفاقية «سايكس بيكو»)، أمَّا روسيا القيصرية فقد اشترطت بمنحها لقب (روسيا القيصرية العظمى) حتى تشارك في المباحثات، وقد وافقت كل من بريطانيا وفرنسا على الطلب الروسي، وتم توجيه دعوة لها باسم: (روسيا القيصرية العظمى)، وتم انضمام إيطاليا إلى هذه المعاهدة في اليومين الأخيرين لها.

وقد بدأت الاجتماعات والمشاورات في العواصم المذكورة بدءاً من يوم ٩/مايو/١٩١٦م وانتهت يوم ١٦/١٩١٦م، وأسفر عنها المقررات الآتية:

١ ـ اقتسام منطقة الهلال الخصيب بعد سقوط العثمانيِّين بين بريطانيا وفرنسا فقط، على أن يكون العراق وفلسطين وكلّ ممالك وإمارات الجزيرة العربيَّة والهلال الخصيب من حصة بريطانيا، وتكون سورية ولبنان من حصة فرنسا.

٢ ـ مصر والشمال الإفريقي: تكون مصر كلها للبريطانيين مع جنوب شرقها «السودان»، والشمال السوداني يكون من حصة فرنسا وإيطاليا، وتكون ليبيا وتونس من حصة إيطاليا، وتكون المغرب برعاية مشتركة (فرنسيَّة/إيطاليَّة)، أمَّا الجزائر فتكون كلها لفرنسا، وجميع دول جنوب إفريقيا.

٣ ـ أمَّا روسيا فتكون حصتها شمال شرق وغرب الأناضول، وجميع المناطق الجبلية والسهلية، ومداخل البحار في آسيا الوسطى، وكذلك حق الإشراف الروسي على بحار قزوين ومرمرة والدردنيل.

هذا على الصعيد الاستعماري والاحتلالي لدول المنطقة، أمَّا على الصعيد السياسيِّ والعقدي والإعلاميِّ فإنَّه أكثر[١] خطورة بمرات من توزيع مناطق النفوذ، حيث نصت الاتفاقيَّة على:

---

(١) إضافة إلى المصادر التسعة الأخيرة من المهم العودة إلى: =

أ ـ دعم التيارات القومية الانفصالية كافَّة في المنطقة الأوسطية مثل: النزعات الانفصاليَّة الكرديَّة والأرمنيَّة واليهوديَّة، وكذلك دعم التيارات القوميَّة العربيَّة بأشكالها وأقسامها وتصنيفاتها كافَّة، وحثها على المطالبة بالانفصال عن الدولة العثمانيَّة، وكانت أبرز تلك الحركات: (ثورة الشريف حسين في نجد والحجاز)، وبما سمي: بالثورة العربيَّة الكبرى.

ب ـ توفير الدعم المالي والسياسي والعسكري لليهود في جميع مناطق ونفوذ الحكم العثماني، ومن ضمن ذلك يهود فلسطين، وإبداء النية الحقيقية من قِبل الدول الكبرى المجتمعة لتأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين والضفة الغربيَّة من الأردن.

ج ـ ترسيم حدود الدولة العثمانيَّة الجديدة بأقل المساحات الممكنة بعد خسارتها للحرب.

هذه هي أهمّ بنود وفقرات معاهدة «سايكس ـ بيكو» ولو أننا أمعنَّا النظر مطوَّلاً في جميع الأحداث التي عصفت بدول المنطقة المشار إليها في أعلاه، نجد أنها جاءت جميعاً بما نصَّت عليه الاتفاقيَّة منذ عام ١٩١٦م لغاية ٢٠٠٣م.

ب ـ اتفاقية مودرس ٣٠/١٠/١٩١٨م

وكانت هذه الاتفاقيَّة هي الأولى من نوعها التي جمعت بين الدولة العثمانيَّة الخاسرة للحرب وبريطانيا المنتصرة فيها، وكان للعراق حصة الأسد في فقراتها الثمان، ونوجزها فيما يأتي:

١) تنسحب الدولة العثمانيَّة من منطقة الهلال الخصيب وأراضي نجد والحجاز دون قتال، خلال مدة أقصاها ٣ أشهر.

٢) عدُّ ولاية الموصل العراقيَّة ضامَّة للمحافظات الآتية: (الموصل،

= كتاب المعاهدات الدوليَّة وسلطتها القانونيَّة، جون لوك، دار المنار، بيروت، ط٢، ١٩٨٣م.

السليمانيَّة، إرْبل، دهوك)، مع توابعها الإداريَّة والقانونيَّة كافَّة.

٣) تنسحب الدولة العثمانيَّة من ولاية الموصل خلال مدة أقصاها ٦ أشهر، وخلال هذه المدة تكون ولاية الموصل تحت إدارة مشتركة (عثمانية/ بريطانيَّة).

٤) يجرى استفتاء لسكان هذه الولاية في محافظات إرْبل، دهوك، السليمانيَّة، الموصل، خلال مدة أقصاها ٣ سنوات؛ لتخيير سكان هذه المناطق ما بين البقاء ضمن دولة العراق الجديدة، أو الالتحاق بدولة تركيَّا الجديدة، وهي الوريثة القانونيَّة والسياسيَّة للدولة العثمانيَّة.

٥) تتعهد الدولة العثمانيَّة بالحفاظ على كلِّ السجلات والأوراق الرسمية والثبوتيَّة الخاصَّة بكل سندات التملك العراقيَّة سواء ما كان منها عقاراً ثابتاً أم منقولاً.

ج ـ معاهدة أرضروم ٢٢/آب/١٩١٩م.

وتمَّ بمقتضاها ترسيم حدود دولة تركيَّا الجديدة بمساحتها وجغرافيتها الحالية، مع منحها لواء الإسكندرونة لها، والتأكيد على أنَّ الاستفتاء الشعبي لسكان ولاية الموصل سيكون بعد ١٨ شهر فقط من توقيع هذه الاتفاقيَّة.

د ـ معاهدة سان ريمو ١١/نيسان/١٩٢٠م

وقد اشتركت فيها ولأول مرة الولايات المتحدة الأمريكيَّة بهويتها الجديدة، وبوصفها دولة عظمى قد ساعدت دول الحلفاء في الحرب العالمية الأول، وقد شاركت في المؤتمر أربع دول وهي: تركيَّا، بريطانيا، الولايات المتحدة، فرنسا، وتم خلاله التوقيع على تعهدِ الدول العظمى المذكورة بعدم الاعتداء على تركيَّا، أو تهديد استقرارها السياسي والاقتصاديّ، أو دعم النزعات الانفصالية فيها.

هـ ـ معاهدة سيفر ١١/آب/١٩٢٠م.

وقد نصت هذه المعاهدة على ثلاثة بنود مهمَّة وهي:

١ ـ لتركيَّا كلُّ الحقِّ القانونيِّ والسياسيِّ في ضمِّ ولاية الموصل إليها بمحافظاتها الأربع، في حالة تصويت سكان هذه المناطق بالانضمام لتركيَّا، حتى ولو كانت نسبة التصويت ٥١ بالمئة لصالح الانضمام لتركيَّا.

٢ ـ يحق لتركيَّا التوغُّل عسكريَّاً لمسافة ٣٠ كم داخل حدود ولاية الموصل في حالة تعرض أمنها القوميِّ لخطر داهِمٍ من هذه المناطق.

٣ ـ لا يحقُّ لبريطانيا أو فرنسا أو الولايات المتحدة أو روسيا التدخل سياسيَّاً أو عسكريَّاً في مناطق نفوذ ولاية الموصل إلا بعد التشاور مع تركيَّا بذلك.

و ـ معاهدة لوزان ٤/أيلول/١٩٢٣م

ويمكن عدُّ هذه المعاهدة هي ثاني أهمّ معاهدة واتفاقيَّة بعد «سايكس ـ بيكو».

وقد عقدت معاهدة لوزان في سويسرا، في المدَّة من ١ أيلول إلى ٤ أيلول ١٩٢٣م، شاركت فيها كلٌّ من روسيا الاتحادية، وبريطانيا، وفرنسا والولايات المتحدة، وتركيَّا، وقد تضمنت ١١ فقرة مهمَّة نذكر خمسةً منها، وهي الأشد خطورة وأهمِّية:

١ ـ ترسيم الحدود البريَّة والبحريَّة والجويَّة كافَّة لتركيَّا خلال مدة أقصاها ٦ أشهر من توقيع الاتفاقيَّة.

٢ ـ يحق لكلِّ الدول والممالك الخاضعة تحت سلطات الانتداب البريطاني والفرنسي بالمطالبة بالاستقلال بعد مرور ٢٥ سنة من توقيع هذه الاتفاقيَّة.

٣ ـ يمنع منعاً باتاً أن تقوم تركيَّا بالتنقيب عن النفط وباقي الموارد الطبيعية داخل أراضيها خلال مدة ١٠٠ عام كاملة من توقيع الاتفاقيَّة.

٤ ـ يمنع على تركيَّا تصنيع أي موادَّ أو معدات عسكريَّة، أو لها علاقة بالصناعات العسكريَّة خلال مدة ٥٠ سنة من توقيع الاتفاقيَّة.

٥ ـ على تركيَّا أن تقدم إيضاحات كاملة حول جرائم إبادة الأرمن على أراضيها خلال المدة المحصورة من عام ١٨٩٦م لغاية ١٩١٨م.

ز ـ مؤتمر القسطنطينية الأول ١٩ ـ ٢٤ مارس ١٩٢٤م.

وقد انعقد هذا المؤتمر في مدينة اسطنبول التركيَّة في ١٩/ ٢٤/ مارس/ ١٩٢٤م، وقد شاركت فيها خمس دول: (الولايات المتحدة، بريطانيا، فرنسا، روسيا الاتحادية، وتركيَّا)، وقد تبنَّى المؤتمر قرارات مهمَّة واستراتيجيَّة جاءت بمجملها لصالح تركيَّا، نذكر منها:

١ ـ تتعهد الدول العظمى المذكورة بعدم المساس بأمن واقتصاد ووحدة تركيَّا سياسيَّاً أو عسكرياً أو اجتماعيَّاً.

٢ ـ يحق لتركيَّا البدء بإنشاء وتأسيس صناعاتها الوطنيَّة المختلفة، وبكل المجالات والاتجاهات باستثناء العسكريَّة منها.

٣ ـ يحق لجميع دول العالم ومن ضمنها الدول الخاضعة للانتدابات البريطانيَّة والفرنسيَّة إقامة كلِّ أنواع العلاقات السياسيَّة والاقتصاديَّة والدبلوماسيَّة مع تركيَّا، دون الرجوع إلى سلطة الانتداب.

هذه هي أهمّ الاتفاقيَّات والمعاهدات الدوليَّة التي أبرمتها تركيَّا والدولة العثمانيَّة مع بقيَّة الدول العظمى، التي رسمت مستقبل وحاضر العراق، وبقيَّة دول المنطقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

صورة لمؤتمر القسطنطينية (٢٤/مارس/١٩٢٤م)

الفصل الثاني

- نشأة الدولة العراقيَّة المعاصرة وتبلوُرها ١٩١٨م ـ ١٩٣٢م.
- الثورة العراقيَّة الكبرى ١٩٢٠م
- أول دستور عراقي ١٩٢٥م.
- تنصيب الملك فيصل الأول والملكيَّة الدستوريَّة.
- استقلال العراق في ٣٠/ ١٠/ ١٩٣٢م.

ثورة العشرين في العراق

تمهيد أولي: كيف نقرأ التاريخ ونحلله؟

لقد أشرنا في كتابنا الأول «الدور السياسي والفكري والحضاري لتركمان العراق» وبأجزائه الثلاثة المتسلسلة أنَّنا قد اعتمدنا منهجاً واضحاً ودقيقاً في كتابة الموضوعات التاريخية المختلفة وبأنماطها المتباينة سواء ما كان منها يتعلق بالتركمان كحالة خاصة أم ببقيَّة مرتكزات الملف العراقي الأخرى كحالة عامة، وأوضحنا في حينها أنَّنا قد استندنا على ثلاثة مصادر رئيسيَّة في صياغة رؤيتنا الخاصَّة في كتابة التاريخ وتحليله مثل: كتاب «حيل التاريخ لهيغل»، وكتاب «فلسفة التاريخ للدكتور مصطفى حسن النشار»، وكتاب «كيف تقرأ التاريخ للمؤرخ البريطاني الشهير أرنولد توينبي»، حيث إنَّ ما يجمع هؤلاء وغيرهم هي قضية واحدة رئيسيَّة ألا وهي: تنوع المصادر الرصينة أولاً، ومن ثَم الحيادية المطلقة في قراءة وتمحيص التاريخ ثانياً.

ونحن هنا في كتابة هذا الفصل وبقيَّة فصول الكتاب سنتبنى نفس المنهجية والأسلوب في صياغة وتأطير موضوعات الكتاب المختلفة كافَّة، بغض النظر عن انتماءاتنا القوميَّة والمذهبيَّة والسياسيَّة والمناطقية، فمثلاً عند دراستنا لحكم الحركة الملكية الدستوريَّة في العراق في المدَّة من ٣٠/تموز/١٩٢١م لغاية ١٤/تموز/١٩٥٨م، من خلال دراسة حكم الملوك الثلاثة: فيصل الأول، والملك غازي، وفيصل الثاني، مع مناقشة مدة حكم الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله، مروراً بشخصيات مهمَّة اقترنت أسماؤها بمدة حكم الملكية الدستوريَّة مثل: الباشا نوري سعيد، ورشيد علي الكيلاني، وطه الهاشمي، وجميل المدفعي، وبكر صدقي وغيرهم كثير، فلكلّ منهم بصمته الخاصَّة والواضحة في رسم ملامح وأطر العلامات البارزة

في صياغة تاريخ العراق المعاصر، وبعبارة أكثر دقة ووضوحاً: إنَّ الحركة الملكية الدستوريَّة هي من رسمت وحددت هوية العراق عل أنَّها دولة مستقلة ذات سيادة كاملة.

ومن بعد كل ذلك سنبحث ونتدارس سويَّة سمات سلطة الانتداب البريطاني التي بدأت منذ ١٩١٨/١٠/٣٠م وانتهت في ١٩٥٦/١٠/٣٠م؛ أي: قرابة ٤٠ عاماً كاملة، ثم نحاول أن نمحص بدقة نوعيَّة وماهيَّة العلاقة السياسيَّة والعسكريَّة والأمنيَّة التي كانت تربط العراق بوصفها دولة ذات سيادة مع سلطة الانتداب البريطاني.

ومن هنا نجد أنفسنا أمام أربعة أسئلة أو إشارات جوهرية ألا وهي:

١ ـ هل كان ملوك العراق الثلاثة خدماً للإنكليز كما يشاع أو أنها تهمة باطلة جملةً وتفصيلاً؟

٢ ـ هل كان ملوك العراق الثلاثة ورؤساء وزاراتهم يسعون جاهدين لخدمة وطنهم العراق أو كانوا عكس ذلك؟

٣ ـ هل كان ملوك العراق الثلاثة بوزاراتهم كافَّة منغلقين قطرياً ولا يتواصلون مع محيطهم العربي والإسلاميّ أو كانوا عكس ذلك تماماً؟

٤ ـ هل كانت الحركة الملكية الدستوريَّة حركة دكتاتورية متزمتة أو كانت حركة ديموقراطيَّة ليبراليَّة منفتحة على الجميع ودون استثناء؟

ونحن عندما نجيب عن كلٍّ ذلك سنستطيع بكلِّ سهولة ويسر أن نحدِّد ملامح وسمات هذه المرحلة الحكمية والسلطوية من تاريخ العراق المعاصر القريب، وبالوقت ذاته سنصحح كثيراً من الأخطاء والمغالطات الشائعة التي اتُّهمت بها هذه الحركة دون وجود أي أدلة سياسيَّة أو تاريخيَّة رصينة وملموسة تثبت ذلك.

فمثلاً نحن لو دققنا لمئات المصادر البحثية الرصينة التي بين أيدينا سواء العراقيَّة منها أم الإقليميَّة أم الدوليَّة سنجد أنَّ هناك تقاطعات مهمَّة

وحادة في عدة قضايا جوهرية بينها، كما أن هناك بالوقت ذاته بعض المشتركات فيما بين هذه المصادر الكثيرة والمتنوعة بخصوص قضايا أخرى أكثر تعقيداً وخطورة من سابقاتها، إذن أين تكمن حقيقة المشكلة وجوهرها؟، هل في انتماءات المؤلفين والباحثين المختلفين في العقيدة والمشارب والمحمولات العقديَّة والسياسيَّة والثقافيَّة؟، أم تكمن في القراءات المغلوطة للتاريخ إمَّا جهلاً أو عمداً؟.

فمثلاً معدَّلات التنمية البشرية في أثناء الحقبة الملكية الدستوريَّة ١٩٢١م/١٩٥٨م كانت بنسبة ٢٣ بالمئة في العام الواحد، وهي نسبة كبيرة جداً ومتطورة في تلك المرحلة مقارنة بباقي الدول الإقليميَّة سواء العربيَّة منها أم غير العربيَّة.

أمَّا على المستوى الصحي والطبابة والعلاج الصيدلاني فقد كان العراق يقف بالمرتبة الثالثة عربيَّاً وإقليميَّاً بعد مصر ولبنان خلال تلك الحقبة ١٩٢١م/١٩٥٨م، وفي مجال البنى التحتية والهياكل الارتكازية فقد كان العراق يقف بالمرتبة الثالثة أيضاً إقليميَّاً وعربيَّاً بعد تركيَّا ومصر.

هذا كلُّ ما ذكرناه هو مقدمة متواضعة ومبسطة لما نود سوقه وشرحه لاحقاً فيما يخص حقبة حكم الحركة الملكية الدستوريَّة.

ويكفي أن نشير ونذكر أنَّ النظام البرلماني في العراق خلال تلك الحقبة كان يقف بالمرتبة الثانية بعد تركيَّا وعلى مستوى الشرق الأوسط بأكمله.

وقبل أن ندخل في شروحات تاريخية مستفيضة وتحليلات سياسيَّة معقدة نود الإشارة على أنَّنا قد اعتمدنا في ذلك على أكثر من ٤٥ مصدراً تاريخيَّاً ومعرفياً وسياسيَّاً في هذا الاتجاه، ممن تناولوا كل حيثيات هذه المدَّة المهمَّة من تاريخ العراق المعاصر بالسرد التاريخي الدقيق والتحليل السياسي المعمق لكلّ مفصل من مفاصلها الكثيرة والمتداخلة والمعقدة.

مع ضرورة الإشارة والتوضيح إلى أنَّ ٩٩ بالمئة من المصادر التاريخية

والبحثية والسياسيَّة التي ظهرت ما بعد عام ١٩٥٨م؛ أي: في أثناء حقبة حكم الزعيم قاسم أو ما تسمى بالحقبة الجمهورية الأولى؛ قد مارست تزويراً كبيراً وقلباً للحقائق وإخفاءً للأحداث المهمَّة والجوهرية بطريقة لم يسبق لها مثيل في تاريخ الشرق الأوسط الحديث.

كل ذلك كان الغرض منهُ تشويه صورة النظام الملكي الدستوري وشرعنة وتجميل ثورة ١٤/تموز/١٩٥٨م الانقلابية، وقبل الشروع في كتابة هذا الفصل المهم والخطير والحيوي من تاريخ العراق المعاصر نستذكر قول العلامة والمؤرخ ابن خلدون حيث يقول في ديباجة كتابه الذائع صيتاً: «المقدمة»، أو «مقدمة ابن خلدون» ما يأتي: «ليس المهم عندما تؤرِّخ الأحداث وتحللها أن تُرضيَ جميع الساسة والحكام؛ بل المهم أن تنقل الحقائق كما هي بأدق المعلومات وأكثرها صحةً ووضوحاً».

وها نحن هنا سنتبنى هذه النصيحة الخلدونية بكلِّ تفصيلاتها العامَّة والخاصَّة بغيةَ تقديم أصح معلومة، وأدق رواية، وأعمق توضيحاً وشرحاً لكلِّ حدث مهم اقترنت بهِ مدة حكم الملكية الدستوريَّة في المدَّة ١٩٢١م/ ١٩٥٨م؛ بغية وضع القارئ والباحث العراقي وغير العراقي أمام حقائق وأحداث جوهرية مهمَّة، تم التلاعب بفحواها وبهويتها وأصلها وحقيقتها منذ عام ١٩٥٩م لغاية ساعتنا هذه، مستندين في ذلك على عمق ونباهة القارئ والباحث العربي والأجنبي في التفريق ما بين ما هو حقيقي وواقعي، وما هو مزوَّر ومغلوط؛ حتى يكون الجميع ـ ونحن معهم ـ على دراية تامة بكلِّ مجريات وتفصيلات الأحداث الكبرى والصغرى التي اقترنت بحكم الملكية الدستوريَّة وعلى أكثر من صعيد واتجاه ومحور.

سلطة الانتداب البريطاني والفراغ السلطوي.

حالة الفوضى العارمة والهرج والمرج التي ضربت العراق (٣٠/ ٩/ ١٩١٨) إلى (٣٠/ ٥/ ١٩٢٠م).

إضافة إلى مجموعة المصادر السبعة التي أشرنا إليها خلال الفصل[١] الأول من هذا الكتاب، وأهمها كتاب «العراق من الاحتلال إلى الاستقلال» للدكتور عبد الرحمٰن البزاز، فنحن نعتقد أنَّ مجموعة المصادر الثلاثة المشار إليها هنا في هذه الصفحة تكمِّل الرؤية العامَّة والمعمَّقة لأحداث العراق، خلال تلك المدَّة الخطرة والعصيبة من تاريخ العراق المعاصر.

فالعراق الذي خضع طوال ٧ قرون متتالية لسلطة الدول والممالك التركيَّة وسطوتها وحكمها، المختلفةِ بتسمياتها والمتنوعة منذ حكم السلاجقة في ١٠٥٥ م مروراً بحكم الأتابكة والجلائريين والزنكيين والصفويين، ومن ثَمَّ العثمانيين الذين خسروا الحرب الكونيَّة الأولى في عام ١٩١٨م أمام دول الحلفاء؛ وجد نفسهُ ـ نقصد العراق ـ بين ليلة وضحاها تحت سلطة الاحتلال البريطاني العسكري، وقوته الانتدابية المشرعنة وفق قوانين واتفاقيَّات دوليَّة

---

(١) من المهم العودة للمصادر الآتية:

١ ـ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٢، د. علي الوردي، دار المنار، بيروت، ط٣، ١٩٧٨م.

٢ ـ تاريخ الوزارات العراقيَّة، ج١، عبد الرزاق الحسني، ط٤، دار افاق عربيَّة، بغداد، ١٩٨٠م.

٣ ـ العراق وتطوره السياسيّ، ج١، ط٣، فيليب ايرلاند، ترجمة جعفر الخياط، دار الكشاف، بيروت، ١٩٨٧م.

ملزمة ـ راجع الفصل الأول من الكتاب ـ مثل اتفاقية سايكس ـ بيكو، ومودرس وأرضروم الأولى والثانية، وسيفر وسان ريمو وغيرها، نقول: وجد العراق نفسه محتلاً من قبل قوات بريطانيا العظمى ومندوبها السامي «السير برسي كوكس» لتصدر القوات البريطانيَّة ومندوبها السامي قراراً بتاريخ ١/ ١١/ ١٩١٨م أعلنت بموجبه إلغاء القرارات والقوانين والتعليمات كافَّة التي أصدرتها السلطات العثمانيَّة وفي كلِّ الاختصاصات والمجالات والاتجاهات.

وأمام وضع جديد كهذا لم يعهده العراق وشعبه فمن الطبيعي جداً أن تدخل البلاد ومعها العباد في نفق مظلم من الضياع والفوضى والهرج والمرج والانفلات الأمني، في كلِّ مدن العراق وأقضيته ونواحيه وقُراه للأسباب الخمسة الجوهريَّة الآتية:

١ ـ إنَّ الخلافة العثمانيَّة ومن قَبلها الدول والممالك التركيَّة المختلفة كانت جميعها دولاً وممالك وسلطنات إسلامية ذات طابع صوفي، تمكنت من التعشق والتغلغل داخل جسد وبنية الشعب العراقي، بطبقاته وفئاته وطوائفه المختلفة، في حين أنَّ الاحتلال البريطاني هو احتلال عسكريٌّ غربيٌّ مسيحيٌّ، ذو عقيدة بروتستانتيَّة واضحة.

٢ ـ لقد كان ما نسبته ٩٥ إلى ٩٧ بالمئة من مجموع الضباط والقيادات العسكريَّة العليا، والأطباء والمهندسين والمديرين العامّين، ووكلاء الوزراء، والوزراء إبان الحكم العثماني هم ممن درسوا وأكملوا تعليمهم في المدارس والمعاهد والكليات العثمانيَّة المختلفة، وتعلموا اللغة التركيَّة وتأثروا بالثقافة والعادات التركيَّة، ومنهم نسبة كبيرة من تزوَّج من نساء تركيَّات، ومن ثَمَّ فإنَّ وضعاً كهذا سيدفع هؤلاء جميعاً إلى عدم إعطاء بيعتهم أو خبرتهم الوظيفيَّة والسياسيَّة والاجتماعيَّة لسلطة الانتداب البريطاني الجديدة، والكثير منهم اختار الاستقالة أو التقاعد الوظيفي بدلاً من خدمة الواقع الاحتلالي الجديد، فحدث فراغ هائل في كلِّ مؤسسات الدولة العراقيَّة الجديدة بشقيها العسكري والمدني على حدٍّ سواء.

٣ ـ إنَّ طول مدة المعارك الطاحنة والدموية التي شهدتها معظم المدن والمناطق العراقيَّة المختلفة بدءاً من حزيران ١٩١٦م لغاية تشرين الأول ١٩١٨ بين العثمانيِّين ومؤيديهم من جهة، والبريطانيين وحلفاؤهم من جهة أخرى قرابة ٣ أعوام متواصلة تسببت في مقتل ١٦٠٠ عراقي، وجرح وإعاقة ١١ألف آخرين، وقرابة ١٤٠٠ من المفقودين، كلُّ تلك الخسائر الجسيمة بالأرواح، والمقترنة بخسائر أكبر في الممتلكات العامَّة والخاصَّة تركت أثرها الواضح على حافة مرتكزات الدولة العراقيَّة المعاصرة، وعلى أكثر من اتجاه وصعيد ومحور.

٤ ـ إنَّ قيام البريطانيين أو ما سميت في حينه «بسلطة الانتداب» بإلغاء القرارات والقوانين والأنظمة والتعليمات كافَّة التي كانت قد أصدرتها السلطات العثمانيَّة السابقة؛ أدخل البلاد كلها في حالة من الضياع والتخبط، والفوضى القانونيَّة والسياسيَّة والمجتمعاتية؛ لعدم وجود قوانين جزائية أو جنائية، وحتى سلطات تنفيذية مخولة تقوم بمهمَّة حفظ الأمن والنظام في كلِّ مدن ومناطق العراق المختلفة ومن ضمن ذلك العاصمة بغداد نفسها.

٥ ـ عدم معرفة القوات البريطانيَّة المحتلة بمجمل العادات والتقاليد والأعراف العراقيَّة المختلفة، وتعاملهم بطرق استفزازية مبرمجة مع معظم الطبقات والطوائف العراقيَّة المختلفة؛ مثل: استهزائهم برجال الدين وشيوخ العشائر، وعدم احترام عفَّة المرأة العراقيَّة، ودخولهم للأضرحة المقدسة بملابسهم العسكريَّة وبساطيلهم الحربية وخيولهم؛ فهذه الممارسات كافَّة أدَّت إلى تمرد معظم العراقيين بأطيافهم ومكوناتهم المختلفة على حكم البريطانيين.

هذه هي أهمّ خمس نقاط أدت إلى نشوء وتبلور حالة الفوضى والتخبط، والهرج والمرج بين أطياف ومكونات الشعب العراقي كافَّة، وبغالبية مناطقه المتنوعة.

فكثرت حالات السلب والنهب، والسرقة والسطو المسلح، والخطف وسرقة المخازن التجارية ومحالِّ الصاغة والمعامل الحكومية والأهلية، وقطع

الطرق الرئيسيَّة الخاصَّة بالقطارات وعربات الخيول، والاستيلاء على أراضي الدولة الأميرية.

وانتشرت الأمراض الوبائية الخطيرة مثل: الكوليرا والجدري، والتيفوئيد والكزاز وغيرها؛ لعدم وجود أيّ مؤسسة خدميَّة للنظافة، كما ظهرت حالة غريبة أخرى لم يعرفها العراق من قبل ألا وهي: خطف النساء والتحرش بهن، وسرقة دور العبادة، وتهريب الآثار التاريخية النادرة، وكلُّ ذلك حصل خلال أول عامين من عمر الاحتلال البريطاني للعراق.

ولا ننسى دور معظم التكايا الصوفية في العراق، ومعظم المساجد التي كانت تحرض وباستمرار على ضرورة مقاومة ومقاتلة المحتل البريطاني وحلفائه، خصوصاً بعد ظهور مليشيا «التياريين والليفي» وهي مليشيا عسكريَّة مسلحة، جميع أفردها من المسيحين والصابئة العراقيين.

وفي خضم هذه الأحوال والأحداث المعتمة والخطيرة والسوداء التي كان يعيشها العراق مناطقه وأطيافه ومكوناته كافَّة بدأت الشرارات الأولى لاشتعال وتوهج الثورة العراقيَّة الكبرى في عام ١٩٢٠م، كما سنبين ذلك لاحقاً.

ثورة العشرين التحررية (٣/ ٥/ ١٩٢٠م)
«البداية ـ الأسباب ـ المجريات ـ النتائج»

مما لا شكَّ فيه أنَّ هناك أكثر من خمسين مصدراً تاريخيَّاً وسياسيَّاً ـ عراقيَّاً وعربيَّاً وأجنبيَّاً ـ قد بحثَت هذه الثورة العشرينية المهمَّة بالنقد والتحليل والسرد التاريخي؛ في محاولة حثيثة من مجموعة من الباحثين والمؤرخين العراقيين والأجانب لكشف أسرار هذه الثورة الشعبية العارمة، التي يكاد يتفق الجميع على أنَّها الثورة[١] العراقيَّة الوحيدة ذات الطابع الجماهيري والشعبي والانتخابي، جمعتهم قضية جوهرية واحدة مركزية؛ ألا وهي: (تحرير العراق من سلطة الانتداب البريطاني المحتل وهيمنته ووصايته)، وفيما عدا هذه الثورة فجميع الأحداث الكبرى اللاحقة في تاريخ العراق المعاصر مثل: انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦م، وحركة العقداء الأربعة ١٩٤١م، وانتفاضة بورتسموث ١٩٤٨م، ومظاهرات ١٩٥٦م التي سميت تظاهرات العدوان الثلاثي على مصر وأحداث ١٤/ تموز/ ١٩٥٨م، و٨/ شباط/ ١٩٦٣م، و١٧/ تموز/ ١٩٦٨م كلها

(١) إضافة إلى المصادر الستة الأخيرة فإننا قد استعنا بالمصادر الثلاثة الأخرى الآتية بغية تغطية الموضوع بكل تفصيلاته العامَّة والخاصَّة على حدٍّ سواء وهي:
١ ـ الثورة العراقيَّة الكبرى، عبد الرزاق الحسني، الشركة الاهلية للطباعة ـ بغداد، ط٣ ، ١٩٥١م.
٢ ـ الحقائق الناصعة عن ثورة العشرين، فريق مزهر ال فرعون، مكتبة المثنى، بغداد، ط٢ ، ١٩٨٩م.
٣ ـ كتاب ثلاثون سنة في الوظيفية، العميد عبد الجبار عباس الجسام، ط٢، مطبعة النهضة، بغداد، ١٩٧٩م.

انقلابات عسكريَّة أو انتفاضات محدودة الزمان والمكان والهدف.

أمَّا ما حدث في ٣٠/ ٥/ ١٩٢٠م فهي ثورة شعبية متكاملة الأركان والتوصيف سياسيَّاً وفلسفيَّاً ومعرفيَّاً وتاريخيَّاً.

إذن نحن الآن أمام حدث مهم وخطير وجوهري في تاريخ العراق المعاصر ألا وهو: أحداث ثورة العشرين التحررية، التي سميت تاريخيَّاً بالثورة العراقيَّة الكبرى.

فكيف بدأت وانتشرت واستمرت؟ وماذا حققت من أهداف سياسيَّة واستراتيجيَّة على البعدين العراقي والإقليمي على حدٍّ سواء؟

❁ الأسباب:

في الحقيقة هناك جملة من الأسباب (الجوهريَّة والثانوية)، التي أدَّت إلى قيام ثورة ١٩٢٠م، منها ما كان تأثيرها بصورة مباشرة، ومنها ما كان تأثيرها بصورة غير مباشرة، وسنحاول هنا وفي هذا السياق تشخيص الأسباب الرئيسيَّة السبعة التي أدَّت إلى قيام ثورة العشرين الكبرى:

١ ـ مقررات مؤتمر سان ريمو في إيطاليا بتاريخ ٢٥/ نيسان/ ١٩٢٠م، كلنا يتذكر مقدار وحجم الوعود التي قطعها البريطانيون على أنفسهم من خلال منح العراق الاستقلال الكامل، وصفة الدولة المستقلة بعد انسحاب العثمانيُّون منه، وأشهرها تصريح الجنرال «ستانلي مود» الشهير: «يا أهل العراق جئتكم محرراً لا فاتحاً ولا محتلاً».

وقد صدَّقَ معظمُ العراقيِّين بذلك، وإذا بمقررات «سان ريمو» تأتي بعكس هذه الوعود جملة وتفصيلاً، حيث نصت الفقرة الخامسة من المقررات على أنَّ سلطة الانتداب البريطاني والفرنسي والإيطالي ستبقى سلطة انتداب، مطلقة ولمدة عشرين سنة كاملة فاعلة على البلدان والدول والممالك الواقعة تحت سلطة الانتداب.

وقد صُدِمَ معظمُ العراقيين بهذه المقررات المجحفة بعد أن كانوا يمنّون

النفس بانسحاب القوات البريطانيَّة من العراق، ومنحهم الاستقلال الكامل، وإذا بها بريطانيا تعلن تمسكها الكامل بهذه المقررات موضحة أنها ستنسحب من العراق في أواخر العام ١٩٤١م حسب مضمون المقررات، حينذاك أيقن غالبية العراقيين بمختلف طوائفهم ومكوناتهم ومذاهبهم أنَّهم تعرضوا لأكبر عملية خداع سياسيَّة ودولية كبرى برعاية وتخطيط بريطاني واضح، وبدأت تعلو الأصوات السياسيَّة والنخبوية والشعبية بضرورة التزام بريطانيا بوعودها السابقة بخصوص انسحابها من العراق، بعد انسحاب القوات العثمانيَّة منها، إلا أنَّ بريطانيا رفضت هذه المطالبات العراقيَّة العلنيَّة والمتكررة، معلنةً تمسكها الكامل بحقها القانوني بحكم العراق لغاية العام ١٩٤١م، ومن هنا بدأت أصل مشكلة ثورة العشرين.

٢ ـ انتشار الأمراض والأوبئة المختلفة: كالجدري والكوليرا والتيفوئيد، وضعف الخدمات الصحية والعلاجية المقدمة من قِبل سلطة الانتداب البريطاني في محافظات ومدن ومناطق العراق كافَّة؛ مما تسبب بحالة من النقمة الشعبية والسياسيَّة ضد سلطة الانتداب البريطاني، وفي محافظات ومدن العراق المختلفة كافَّة.

٣ ـ ضعف الحالة الاقتصاديَّة لعموم قطاعات ومكونات الشعب العراقي آنذاك، حتى وصل عدد العراقيين ممن يعيشون دون مستوى خط الفقر إلى ما نسبته ٢٣ بالمئة من المجموع العام للسكان حينذاك، وأصبحت البطالة هي الصفة الملازمة لمعظم أفراد الشعب العراقي.

٤ ـ الجهل المعرفي والتاريخي والسياسي بحقيقة الشعب العراقي من قِبل سلطة الانتداب البريطاني؛ يعني: الجهل السيسيولوجي والسيكولوجي بتركيبة الشعب العراقي العامَّة والخاصَّة على حدٍّ سواء، فمثلاً قيام سلطات الانتداب بعدم احترام معظم شيوخ العشائر ورجال الدين، ودخولهم للمراقد المقدسة ببساطيلهم ومعداتهم وأسلحتهم العسكريَّة، وأحياناً مع خيولهم.

كل هذه السلوكيات وغيرها تسببت بتبلور نقمة كبيرة لدى معظم شيوخ

العشائر ورجال الدين ضد سلطة الانتداب البريطاني ومعاونيه ومؤيديه.

٥ ـ حالة الانفلات الأمني والجنائي التي ضربت كلَّ أطياف ومكونات الشعب العراقي المختلفة بدءاً من نيسان ٢٠١٦م في أثناء تقدم القوات البريطانيَّة باتجاه العاصمة بغداد، وانسحاب العثمانيِّين منها وعلى مراحل بعد معارك دامية، فضلاً عن سلطة الحكم الذاتي التي كان قد منحها العثمانيون إلى محافظة الأنبار بأقضيتها ومدنها المختلفة منذ أيلول ٢٠١٥م؛ فأصبح العراق كله فوضى سياسيَّة وقانونية وجنائية، فكثرت حوادث السرقة والخطف والفقدان، والسلب والنهب، وجرائم السطو المسلح، وغيرها من الجرائم التي ضربت بنية المجتمع العراقي في الصميم.

وكان للقرار البريطاني السيء الصيت بإلغاء القوانين والأنظمة والتعليمات السابقة والصادرة كافَّة من سلطات الحكم العثماني دورٌ سلبيٌّ خطيرٌ بهذا الاتجاه، مع إطلاق سراح كلِّ السجناء الجنائيين من لصوص وقتلة وقطاع طرق، كلُّ تلك العوامل مجتمعة دفعت إلى شيوع ثقافة الخوف والهلع لدى كل أو معظم العراقيين في حياتهم وأعمالهم اليومية المعتادة.

٦ ـ القسوة المفرطة التي استخدمها البريطانيون ضد معارضيهم السياسيين من رجال دين، وشيوخ عشائر، ومعظم المثقفين العراقيين ممن كانوا يعارضون بشدة وعلانية سلطات الاحتلال البريطاني، حيث تعرضت هذه الشخصيات إلى الاعتقال والإبعاد والنفي والطرد من الوظائف، وغيرها من أساليب الحكم العسكري ذي القبضة الحديدية، وكان لتعيين السير «أرنولدتي ولسون» في آب ١٩١٨ دورٌ خطيرٌ في هذا الاتجاه بعد أن تم منحه صفة الحاكم العسكري العام، الذي لم يكن يتورع أبداً في اعتقال أي شخصية عراقيَّة يثبت عدم تأييدها للبريطانيين، وزجهم في السجون والمعتقلات العسكريَّة، مما دفع غالبية الشعب العراقي إلى مقت البريطانيين ومقت طريقة تعاملهم العسكري والأمني الحاد مع أهل العراق.

٧ ـ نظرية الارتدادات السياسيَّة والعقديَّة، ونقصد بذلك ثورة عام

١٩١٩م في مصر وسورية ضد الاحتلالين البريطاني والفرنسي، وحجم الضحايا الذين سقطوا في هاتين الثورتين في كلٍّ من مصر وسورية، مطالبين بالاستقلال والتحرر الكامل، وبذلك انتقلت شرارة هاتين الثورتين إلى العراق بسرعة وخلال ٨ أشهر فقط لتلحق ثورة عام ١٩٢٠ م العراقيَّة بأخواتها في التحرر والاستقلال في كلٍّ من مصر وسورية، عن طريق مفهوم ونظرية (التأثر والتأثير)؛ فأثبت الشعب العراقي أنَّه ليس أقل وطنية واندفاعاً ونضالاً من الشعبين المصري والسوري.

وبذلك ومن خلال هذه النقاط السبع نستطيع أن نفهمَ الأسباب والعوامل الرئيسيَّة التي أدت إلى قيام الثورة العراقيَّة الكبرى في عام ١٩٢٠م.

أهمّ أحداث الثورة، وأهم أشخاصها ومجرياتها.

في البداية نود توضيح الآتي:

١ ـ إنَّه لا يوجد يوم معين بذاته أو ساعة محددة بذاتها بدأت فيها الثورة.

٢ ـ لقد شاركت في الثورة جميع المكونات والأطياف العراقيَّة المختلفة، وفي معظم مدن ومناطق العراق ولكن بنسب متفاوتة.

٣ ـ لا توجد بيانات أو إحصاءات دقيقة متَّفق عليها بخصوص الخسائر البشرية والمادية في كل طرف (الشعب العراقي والبريطانيين)، وجميع الأبحاث والدراسات التاريخية والتوثيقية التي بين أيدينا تحدثت عن أرقام ونسب تقريبيَّة عامة.

ومن خلال هذه النقاط الجوهريَّة الثلاث سنحاول تحديد ملامح هذه الثورة العراقيَّة الكبرى ومجرياتها بأُطُرها العامَّة والخاصَّة على حدٍّ سواء.

فقد اندلعت أولى التظاهرات في الأيَّام ٢ و٣ و٤ من شهر مايس/ ١٩٢٠م في مدن بغداد والموصل وكركوك والنجف احتجاجاً على مقررات مؤتمر سان ريمو الخاصَّة بوضع العراق تحت سلطة الانتداب البريطاني لمدة عشرين عاماً.

وكانت مظاهرات صباحية متقطعة، رفع المتظاهرون فيها شعارات تطالب البريطانيين بإنهاء نظام الوصاية والانتداب على العراق ومنح العراق الاستقلال الكامل، ثم امتدت المظاهرات في الأيَّام ٧ و٨ و٩ من الشهر

نفسه إلى مدن السماوة وكربلاء وذي قار والأنبار، حيث رفع المتظاهرون شعارات تطالب بالاستقلال الكامل وتحسين الظروف المعيشية وتوفير الأمن الاجتماعي في المدن والمناطق العراقيَّة المختلفة كافَّة.

وفي أيَّام ٩ و١٠ و١١ من نفس الشهر «مايس» امتدت التظاهرات إلى مدن ديالى وصلاح الدين، وإرْبل وسامراء، وتكريت.

وفي الأيَّام ١١و ١٢ و١٣ اندلعت التظاهرات في مدن الديوانية وميسان والبصرة من نفس الشهر.

وكانت التظاهرات تخفت يوماً هنا وتتوهج وتكبر هناك، أي: إنَّ صفة التباين وعدم الاستقرار كانت هي الطاغيَّة على مجمل الأيَّام ١٥ الأولى من عمر الثورة.

وحاولت القوات البريطانيَّة قمع التظاهرات بالقوة المسلحة المفرطة حين أعلن السير «برسي كوكس» المندوب السامي البريطاني وعبر مكبرات الصوت بتاريخ ٢٤/ ٥/ ١٩٢٠م ما يأتي: «إنَّ القوات البريطانيَّة وحكومة صاحبة الجلالة لن ترضخ أبداً لابتزاز مثيري أعمال الشغب، وأصحاب الغايات السيئة في تعكير سلامة القوات البريطانيَّة والشعب العراقي وأمنه».

فيما أعلن قائد القوات البريطانيَّة في العراق السير (ايلمرهولدن) بتاريخ ٢٧/ ٥/ ١٩٢٠م ما يأتي: «إنَّ القوات المسلحة البريطانيَّة لم تتهاون ولن تتهاون أبداً مع مثيري الشغب والخارجين عن القانون، وإنها ستضرب بيد من حديد على كل مَن يحاول إثارة الفوضى في البلاد وتعكير أمن وسلامة المواطنين فيها».

لكن هذه التصريحات قد زادت كثيراً من عزم الثورة واندفاعها الجماهيري والنخبوي ضد القوات البريطانيَّة في العراق.

مما دفع المندوب السامي البريطاني «برسي كوكس» ومعه المشرفة العليا على الملف العراقي المسز «غروترد بيل» إلى إصدار بيان مشترك بتاريخ ٢٩/ ٥/ ١٩٢٠م جاء فيه: «إنَّ الحكومة صاحبة الجلالة في بريطانيا العظمى تتفهم

مطالب المحتجين جميعها، وستحاول إيجاد الحلول اللازمة لها في أقرب وقت ممكن».

وقد مرت الثورة بعدة منعطفات وأحداث مهمَّة وخطيرة نوجزها بالآتي:

❁ بتاريخ ٢/ حزيران/ ١٩٢٠م سيطر الثوار في بغداد على منطقتي الميدان والقشلة، حيث كانت تضم مقر القيادات العليا البريطانيَّة (السياسيَّة والعسكريَّة والأمنيَّة)، بعد معارك طاحنة ضد القوات البريطانيَّة، لكن سرعان ما تمكن البريطانيُّون من استعادتها بعد أربعة أيَّام فقط من سيطرة الثوار، بعد أن استخدم البريطانيون المدفعية المتوسطة والأسلحة الرشاشة المتطورة في إخراج الثائرين منها، وكانت خسائر الثوار ١١ شهيداً و١٦ جريحاً ومعاقاً، فيما كانت خسائر القوات البريطانيَّة قتيلان وخمسة جرحى.

❁ بتاريخ ٤/ حزيران/ ١٩٢٠م تمكنت العشائر العربيَّة والتركمانيَّة وبعض المقاتلين الأكراد في مدينة تلعفر ذات الغالبية التركمانية المطلقة من مهاجمة الحامية البريطانيَّة هناك، وقتل قائدها العسكري العام «ج. س. ستيورات» والاستحواذ على كميات كبيرة من الأسلحة والعدَّة، وكان السياسيُّ العراقيُّ جميل المدفعي أحد قادة الحركة السياسيين، فيما كان الشيخ مسلط باشا التلعفري هو بمنزلة القائد العسكري العام للثوار، وفي هذه الأثناء دخلت بعض العشائر العربيَّة السوريَّة القادمة من منطقة دير الزور، وأعلنت مساندتها للثورة، وقد تمكن ثوار تلعفر من بسط كامل سيطرتهم العسكريَّة على جميع محافظة الموصل بأقضيتها وقراها الشاسعة، ووصلوا لغاية سهل نينوى، مما دفع القوات البريطانيَّة إلى إرسال قوة عسكريَّة كبيرة مؤلفة من ٣٠٠٠ مقاتل، و ١٥ دبابة ومدرعة، و ١٥ قطعة مدفعيَّة ثقيلة؛ فتمكنوا من استعادتها صبيحة يوم ١٠/ حزيران/ ١٩٢٠م.

وقد خسر الثائرون ٢٢ شهيداً و٣٦ جريحاً، فيما كانت خسائر القوَّات البريطانيَّة ٥ قتلى و١٧ جريح ومعاق، وقد ذكرت المندوبة البريطانيَّة المسز «غرورتد بيل» في مذكراتها الخاصَّة حول انتفاضة تلعفر ما يأتي: «لقد كانت

انتفاضة تلعفر والأعمال العسكريَّة المقترنة بها من أكبر وأخطر التحديات العسكريَّة والسياسيَّة التي واجهتها بريطانيا خلال تلك الثورة»

❁ **بتاريخ ١٨/ حزيران/ ١٩٢٠م أعلنت معظم عشائر محافظات كربلاء والسماوة والديوانية إعلان حالة العصيان المسلح ضد القوات البريطانيَّة، وتمكنوا من فرض سيطرتهم الكاملة على محافظاتهم المذكورة، وكان للشيخ شعلان أبي الجون، شيخ عموم عشيرة الظوالم دورٌ متميِّزٌ وفعَّالٌ في ذلك، كما تمكنُّوا من السيطرة على خط السكك الحديدية، ومن ثَمَّ السيطرة على الباخرة البريطانيَّة «فاير فلاي» وأسر جميع طاقمها، وكان ذلك فجر يوم ٢٢/ تموز/ ١٩٢٠م والاستحواذ على كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد الحربي المختلف، ولم تعُد هذهِ المدن والمناطق لسلطة الانتداب البريطاني إلا في يوم ٩/ ١٠/ ١٩٢٠م حينما وافقت بريطانيا على تنفيذ مطالب الثوار كافَّة، وعقد هدنة بين الطرفين.**

❁ **إعلان كلٍّ من الحوزة العلميَّة الدينيَّة في النجف الأشرف بتاريخ ٢٣/ تموز/ ١٩٢٠م ودار إفتاء العراق في جامع أبي حنيفة النعمان بتاريخ ٢٤/ تموز/ ١٩٢٠م دعمهما الكامل لمطالب المتظاهرين وتأييدهما المطلق لكلِّ ثوار العراق وفي جميع المحافظات العراقيَّة المختلفة.**

❁ **هجوم عشائر زوبع وبعض عشائر الدليم على الحامية البريطانيَّة في خان ضاري، وعلى المعسكر البريطاني في مدينة الفلوجة والسيطرة عليهما وقتل ١١ عنصراً بريطانيا، وأسر١٦ وجرح ٨، وكان من ضمن القتلى الجنرال البريطاني الشهير «جيدارداي لجمان» وكان ذلك ظهيرة يوم ١٢/ آب/ ١٩٢٠ م، وكانت هذه المجموعات العراقيَّة بزعامة الشيخ ضاري محمود الزوبعي شيخ عموم عشيرة زوبع، وتمكنت مجموعات الثائرين من السيطرة الكاملة عسكرياً وسياسيَّاً على جميع مناطق جرف الصخر، وخان ضاري، والحصوة والفلوجة لغاية يوم ١٦/ آب/ ١٩٢٠م، حيث تمكَّنت القوات البريطانيَّة من استعادة تلك المناطق بالقوَّة العسكريَّة المسلحة، وفرضت حظر التجوال فيها لمدة ٣ أيام متتالية، فيما تمكَّن الشيخ ضاري من الهروب إلى**

تركيًّا، وكانت خسائر الثوار في هذه المعارك ٥ شهداء و ١٩ جريحاً ومعاقاً.

هذه هي أهمُّ محطات الثورة العراقيَّة الكبرى وأحداثها في عام ١٩٢٠م وقد تم إيرادها بشكل مختصر ومركز.

أمَّا أهمّ رجالات وقادة الثورة العشرينية فيمكن إيجازهم بما يأتي:

محسن أبو طبيخ، دوهان الحسن، جلال بابان، محمود الحفيد، عبد الواحد الحاج سكر، ضاري محمود الزوبعي، شعلان أبو الجون، محمد الصدر، سامي خونده، محمد مهدي البصير، علي جعفر الشبيبي، حبيب الخيزران، جعفر أبو التمن، حمدي الباججي، جميل المدفعي، عبد الرحمٰن بكر بري، قنبر كونوش سيته ميته، علي طاطاران، علوان عباس الياسري، ضاري الزوبعي، محمد تقي الحائري، كاطع العوادي، مزهر آل فرعون، سمين علي نعمان، نوري مردان بياتلي، ملا طاهر المدرس، كريم بك كوبرلو، مولود مخلص، محمود أحمد البرزنجي، سليمان حسن النعيمي، نجم محمد جاير، عبد الوهاب كامل العيثاوي، فارس بك البياتي، يوسف آغا عبد الصمد، حاجي ولي علي مولود، حسن كاظم الياسري، محمود أفندي الشاهبندر، فائق أمين الموصلي، صاري علي كهيه[١] وآخرون كثر لا يتسع المجال هنا للتطرق إليهم جميعاً.

وهنا وفي هذا السياق نجد أن قادة الثورة كانوا يمثلون جميع الفئات والأطياف العراقيَّة المختلفة من عربٍ وأكرادٍ وتركمان وسنَّةٍ وشيعةٍ.

أي إنَّ هذه الثورة لم تكن أبداً تمثل مكوناً بعينه دون آخر ول منطقة معينة دون غيرها، بل كانت تمثل كلَّ الأطياف والمكونات العراقيَّة المختلفة في العقيدة والقومية والمنطقة، والمحمول السياسي والثقافيِّ لكلٍّ منها، ولهذا

(١) لقد ورد اسم جدي رَحِمَهُ اللَّهُ في بعض المصادر التاريخية بأسماء وعناوين مختلفة، ونود التوضيح أن اسمه الكامل هو: «سته ميتي ـ أوسطة مهدي قنبر كونوش المعمار» لذا اقتضى التنويه.

يرى معظم الباحثين والمؤرخين والكتَّاب العراقيين والأجانب أنَّ ثورة عام ١٩٢٠م هي الثورة العراقيَّة الوحيدة في تاريخ العراق المعاصر، وما عداها إمَّا انقلابات عسكريَّة وإمَّا انتفاضات محدودة وإمَّا حركات عصيان مسلح، محدودة الزمان والمكان والتوجُّه.

نتائج ثورة ١٩٢٠م
ومفرزاتها «سياسيَّاً ـ اجتماعيَّاً ـ ثقافيَّاً».

مثلما تقاطعت المصادر البحثية والتاريخيَّة والسياسيَّة حول معظم مجريات وأحداث ثورة العشرين، نجد هذا التقاطع قد تباين وبصورة أكثر وضوحاً في سرد وتحليل النتائج والإفرازات العامَّة والخاصَّة التي أنجبتها الثورة سياسيَّاً واجتماعيَّاً وثقافيَّاً.

ولهذا سنعتمد هنا على الموضوعات والأحداث التي اتفقت عليها وحولها معظم المصادر البحثية قديماً وحديثاً، التي تمت الإشارة إليها خلال الصفحات الأربع الأخيرة.

فبتاريخ ٩/ ١٠/ ١٩٢٠م أعلن المندوب السامي البريطاني السير «برسي كوكس» استعداد حكومة صاحبة الجلالة في بريطانيا العظمى للنظر في مطالب الثوار كافَّة، والعمل بالسرعة الممكنة على تحقيق هذه المطالب بأسرع وقت ممكن، وفعلاً بعد صدور هذا التصريح البريطاني بساعات قليلة توقفت معظم فعاليات الثورة، وتحددت نسبة الاحتجاجات إلى درجة كبيرة جداً، وبذلك يمكننا القول أنَّ يوم ٩/ ١٠/ ١٩٢٠م هو اليوم الرئيسي والحقيقي الذي توقفت فيه الثورة والاحتجاجات الشعبية، وقد تشكلت لجنة من قِبل المحافظات والعشائر الثائرة للتباحث والاجتماع بالبريطانيين، وتقديم مطالب الثوار العراقيين الرئيسيَّة، ومن أهمِّ أعضاء هذه اللجنة نذكر:

الشيخ مهدي الخالصي، والشيخ محمد البرزنجي والشيخ محمد تقي الشيرزاي، والشيخ محمد حسن أبا المحاسن، والشيخ علي سلمان العسافي،

والسيد محمد الصدر والسيد محمد علي بحر العلوم، والسيد جعفر أبا التمن، والشيخ رايح العطية، والشيخ محمد الخالصي والشيخ محروس المدرس، والسيد بكري بري وجميل المدفعي، وحكمت سلمان، إلا أنَّ هذا الوفد قد تم اختزاله إلى ٩ شخصيات فقط،

فيما كان الجانب البريطاني يمثلهُ السفيرة المسز «غروترد بيل»، والمندوب السامي البريطاني السير «برسي كوكس» وقائد القوات البريطانيَّة في العراق السير «إيلمر هولدن».

وقد انعقد هذا الاجتماع في الساعة العاشرة صباحاً من يوم ١١/ ١٠/ ١٩٢٠م في مقر القيادة السياسيَّة البريطانيَّة في العراق، واستمر لغاية الثامنة مساءً من نفس اليوم، وقد قدَّم الوفد العراقي المشترك مطالبه الأربعة الرئيسيَّة للجانب البريطاني، والذي هو الآخر وافق عليها بعد مناقشات مطولة وجهد جهيد، وكانت مطالب الثوار هي:

١ ـ إقامة وتشكيل حكومة وطنية عراقيَّة ذات صلاحيات واسعة، وتأسيس جيش وطني عراقي.

٢ ـ تقليص صلاحيات سلطة الانتداب البريطاني إلى أقل حدٍّ ممكن.

٣ ـ إطلاق سراح السجناء السياسيين والثوار المعتقلين كافَّة.

٤ ـ العفو العام عن المشاركين بالثورة كافَّة، وكذلك السماح للقيادات الوطنيَّة المبعدة خارج العراق بالعودة للوطن وممارسة نشاطاتهم السياسيَّة والثقافيَّة دون أي قيود سلطوية أو أمنية عليهم،

وبعد موافقة الجانب البريطاني على هذه الشروط الأربعة دخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بدءاً من صبيحة يوم ١٥/ ١٠/ ١٩٢٠م.

كما تعهدت بريطانيا بإقامة حكم وطني في العراق خلال عام واحد فقط من توقيع الاتفاق، أمَّا المرجع الشيعي الأعلى محمد حسن الشيرازي فقد طالب برسالة تفصيلية موجهة إلى سلطة الانتداب بالسماح للجمعية

الوطنيَّة الإسلاميَّة، وجمعية النهضة الإسلاميَّة، وجمعية حرس الاستقلال، (وهذه الجمعيَّات ذات أغلبيَّة شيعيَّة مطلقة) بممارسة نشاطاتها الدعويَّة والفقهيَّة والمذهبيَّة دون ضغط أو تدخل من سلطة الانتداب البريطاني، وقد وافقت بريطانيا مضطرة على هذا المطلب .هذا كله ـ وبإيجاز شديد ـ المفرزات السياسيَّة للثورة العشرينية.

أمَّا على صعيد الجانب الاجتماعي فنورد الآتي:

فقد وحَّدت هذه الثورة المكونات والأطياف العراقيَّة المختلفة كافَّة، وفي كلِّ مدن العراق المتنوعة ديموغرافياً؛ فقد شارك العرب الشيعة، والعرب السنة، والأكراد الشيعة، والأكراد السنة، والتركمان الشيعة، والتركمان السنة في الثورة العشرينية جنباً إلى جنب، دون أن تكون لأي جهةٍ صفة شرفِ إشعال الثورة وقيادتها دون الأخرى، كما أنَّ جميع الفوارق الطبقية والثقافيَّة كانت قد ذابت كلياً في بودقة الثورة؛ فنرى أنَّ شيوخ العشائر ورجال الدين والفلاحين والكسبة، والأثرياء والفقراء والمدنيين والعسكريين، وجميع فئات وطبقات المجتمع العراقي كلهم قد رفعوا راية واحدة؛ ألا وهي: «تخليص العراق من سلطة الانتداب البريطاني، وإقامة حكم وطني في العراق»، وقد ظهرت حالة من الوئام والتقارب بين فئات الشعب العراقي وأطيافه المختلفة كافَّة.

أمَّا على جانب الصعيد الثقافي ومضماره فقد حفزت الثورة العشرينية كلَّ الأفكار والطروحات التحررية والتقدميَّة، وبدأت تظهر المنشورات التوعويَّة والتوجيهيَّة المختلفة، كما بدأت تتبلور الأفكار الناضجة حول استقلال الأوطان وتحريرها من سلطة الوصايات والانتدابات الخارجية.

ولأول مرة في تاريخ العراق المعاصر ظهرت إلى الأفق الاجتماعي والأخلاقي مصطلحات ثقافية ناضجة مثل: (التعليم حق للجميع، والجيش الوطني العراقي هو مطلب جماهيري ملح، وضرورة توفير مساحات واضحة لحرية الرأي والتعبير)، وغيرها من الصور والأنماط الثقافيَّة المتنوعة.

كما ظهرت دعوات واضحة من معظم السياسيِّين المبعدين بضرورة وجود صحف ومجلات معارضة تمارس نشاطاتها الثقافيَّة والأدبية والفكريَّة بكلّ حرية وأمان.

هذه هي أهمُّ المفرزات السياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة التي أنتجتها ثورة ١٩٢٠م في العراق، خلال أربعة أشهر مستمرة من عمر الثورة الكبرى.

وقبل إنهاء هذا المبحث المتواضع الخاص بثورة العشرين نرى من الضروري بل من المهم أن نناقش كتابين مهمَّين بحثا هذه الثورة في كلِّ تفصيلاتها العامَّة والخاصَّة وهما:

أ ـ كتاب الثورة العراقيَّة الكبرى للمؤرخ الكبير عبد الرزاق الحسني.

ب ـ كتاب لمحات اجتماعية في تاريخ العراق المعاصر للعلامة الدكتور على الوردي.

وسنحاول نحن هنا وضع رؤيتنا الخاصَّة والعامَّة حول الكتابين أعلاه:

❁ «**كتاب الثورة العراقيَّة الكبرى لعبد الرزاق الحسني**»:

نعترف مسبقاً أنَّ المؤرخ الحسني قد بذل جهوداً جبارة في توثيق أحداث الثورة ومجرياتها السياسيَّة والعسكريَّة، لكنه بالوقت ذاته أغفل جوانب مهمَّة جداً في سرده وتقييمه للثورة، من خلال عدم الإشارة إلى دور تركمان العراق المميَّز والواضح فيها، ولا نعلم هل كان السيد الحسني لم يمتلك المعلومات الكافية أصلاً حول دور تركمان العراق فيها؟، أو أنَّه تعمَّد عدم الإشارة إلى هذا الدور لغاية في نفسه لم تتضح لنا، ولا لغيرنا من الباحثين والمؤرخين لغاية ساعتنا هذه؟

وهذا هو مأخذنا الوحيد على كتاب السيد الحسني، وفيما عدا ذلك فنحن نؤيِّد وبقوة معظم ماورد في كتابه.

❁ «**كتاب لمحات اجتماعية للعلامة الدكتور علي الوردي**»:

في الحقيقة إنَّ محاولة العلامة علي الوردي إضافةَ صفة (الصراع

الطبقي) على جوهر الثورة وأسبابها محاولة غير مفهومة وغير معقولة البتة.

فكما هو معروف أنَّ الصراع الطبقي يظهر غالباً بين (طبقة الفقراء وطبقة الأثرياء)، في حين نحن شاهدنا وغيرنا من الباحثين والكتَّاب أنَّ جميع فئات وطبقات المجتمع العراقي قد شاركت بقوة في فعاليات الثورة منذ بدايتها حتى نهايتها، فقد كان الفقراء والأغنياء، والعمَّال والفلاحين، ومعظم شيوخ العشائر هم مع الثورة العشرينية ومع أهدافها.

فكيف ظهر مصطلح الصراع الطبقي في صفحات الثورة؟ ومتى؟، وما علاقة مطالب الثائرين بإشكالية الصراع الطبقي؟

وعليه فإنَّنا نرى ونعتقد أنَّ العلامة الدكتور علي الوردي لم يكن موفَّقاً أبداً في إضفاء صفة الصراع الطبقي على جوهر الثورة العشرينية الكبرى وشكلها مضمونها، لا مِن حيث الشكل ولا من حيث المضمون ولا من حيث الجوهر.

وبذلك نكون هنا قد أنهينا دراسة ثورة العام ١٩٢٠م وتحليلها من زوايا واتجاهات مختلفة؛ بحثاً عن الحقيقة التاريخية الكاملة، دون فكر مؤدلج مسبقاً، ودون محمولات سياسيَّة وثقافية مختزنة في عقلنا السياسي وتوجُّهنا العام، وبحيادية تامَّة واضحة، سواء ممن تدارسوا هذه الثورة في حينها أم في العقود الزمنية اللاحقة لها، كاليوم بعد مرور ١٠٠ عام ـ قرن من الزمان ـ على اندلاعها وصيرورتها ورسوخها في العقل المجتمعي العراقي بأشكال وصور وأنماط مختلفة ومتباينة.

تشكيل أول وزارة عراقيَّة وطنية في ٢٧/ ١٠/ ١٩٢٠م

الشروط المتبادلة بين الطرفين:

بناء على ماورد في محضر الاجتماعات المطولة بين الثوار والبريطانيين، التي تم التطرق إليها خلال الصفحات القليلة الماضية، وما اقترحه قادة الثورة العشرينية من شروط على الجانب البريطاني والذي وافق عليها الأخير جميعاً؛ فقد أبلغت بريطانيا قادة الثورة بعدم ممانعتها بتشكيل حكومة وطنية عراقيَّة تتم باختيار قادة الثورة وترشيحهم دون أن تتدخل بريطانياً بأي طريقة كانت في عملية الاختيار.

وبعد مشاورات مطولة ومكثفة من قِبل قادة الثورة والبالغ عددهم ٤٥ شخصية تم الاتفاق على تسعة[١] شخصيات عراقيَّة لتشكيل أوَّل حكومة عراقيَّة وطنية، وكان ذلك عصر يوم ٢٧/ ١٠/ ١٩٢٠م، وكانت تتألف من ٩ شخصيات عراقيَّة محترمة، تلقى احتراماً وتقديراً من جميع الفئات والمكوَّنات والأطياف العراقيَّة المختلفة بغض النظر عن انتمائهم القومي والديني والمذهبي والسياسي والمناطقي، وهذه الشخصيات التسع هي:

---

(١) إضافة إلى المصادر الأربعة الأخيرة فقد تمت الاستعانة أيضاً بالمصادر الآتية:

١ ـ مذكرات المسزبيل، ط٣، مكتبة المثنى، بغداد ١٩٧٧م.

٢ ـ أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثاني، ط٢، ستيفن لونكريك، ترجمة جعفر الخياط، منشورات الشريف الرضي، إيران، ١٩٦٩م.

٣ ـ العراق في الوثائق السرية البريطانيَّة، د. مؤيد إبراهيم الونداوي، ط٣، الجزء الأول، مكتبة النهضة، بغداد، ١٩٧٩م.

١ ـ عبد الرحمٰن حسن النقيب الكيلاني	رئيس الوزراء
٢ ـ طالب أحمد النقيب	وزير الداخلية.
٣ ـ ساسون إيلي حسقيل	وزير المالية.
٤ ـ مصطفى بكر الألوسي	وزير العدل.
٥ ـ الفريق جعفر العسكري	وزير الدفاع.
٦ ـ عزت نجدت الكركوكلي	وزير الأشغال والخدمات العامَّة.
٧ ـ مهدي الطباطبائي	وزير المعارف.
٨ ـ عبد اللطيف منديل	وزير التجارة.
٩ ـ محمد علي فاضل	وزير الاوقاف.

وقد وافقت سلطة الانتداب البريطاني في اليوم الثاني على تشكيل الحكومة العراقيَّة الأولى أعلاه، بعد أن رفضت منصب وزارة الخارجية التي كانت برئاسة إدريس نامق المختار، أي: إنَّ الوزارات الكلية التي كانت مرفوعة للجانب البريطاني كانت عشر، من ضمنها وزارة الخارجية، إلَّا أنَّ سلطة الانتداب البريطاني رفضت أن يكون للعراق وزارة خارجيَّة مستقلة تمثله في الاجتماعات والاتفاقيَّات الدوليَّة، واحتفظت بريطانيا لنفسها بحقيبة وزارة الخارجية العراقيَّة.

هذا وقد مارست الوزارة العراقيَّة الأولى مهامها الرسمية والسلطوية الكاملة في يوم ١/ ١٢/ ١٩٢٠م، كما تم اختيار ١٠ شخصيَّات عراقيَّة بصفة مستشارين للحكومة العراقيَّة وهم:

١ ـ سامي إلياس خونده.

٢ ـ محمد مهدي البصير.

٣ ـ علي جعفر الشبيبي.

٤ ـ حبيب الخيزران.

٥ ـ جعفر أبو التمن.

٦ ـ حمدي الباججي.

٧ ـ جمال رضا الزهاوي.

٨ ـ علي سلمان العسافي.

٩ ـ كمال صديق علمدار.

١٠ ـ عثمان حاجي البرزنجي.

وقد اشترطت بريطانيا على الحكومة العراقيَّة ثلاثة شروط مهمَّة:

١ ـ ألَّا تعقد الحكومة العراقيَّة أيَّ اتفاقيَّات دوليَّة خارجيَّة مع أي دولة في العالم إلَّا بعد اطلاع الجانب البريطاني عليها.

٢ ـ أن يكون لكلِّ وزير عراقي وكيلاً له من الجانب البريطاني.

٣ ـ أن يكون تسليح الجيش العراقي تسليحاً بريطانياً أو فرنسياً فقط.

وقد وافقت الحكومة العراقيَّة المشكلة على جميع شروط سلطة الانتداب البريطاني الثلاثة، أمَّا الحكومة العراقيَّة فقد طالبت الجانب البريطاني بأربعة مطالب رئيسيَّة وهي:

١ ـ يحق للحكومة العراقيَّة إصدار كلِّ القوانين والقرارات والتعليمات الخاصَّة بتأسيس المجالس النيابيَّة والتشريعيَّة والتنفيذيَّة.

٢ ـ يحق للحكومة العراقيَّة إصدار كلِّ القوانين والقرارات والتعليمات الخاصَّة بالعقوبات الجنائية، والقضايا الشرعية والمدنية، وسلطة وقوة القرارات القضائيَّة.

٣ ـ يحق للحكومة العراقيَّة كتابة دستور عام للبلاد ينظم حياة الأفراد كافَّة، ويصوغ كلَّ القرارات والفقرات الخاصَّة بذلك.

٤ ـ يحق للحكومة العراقيَّة تأسيس جيش عراقي وطني من العراقيين فقط، وإصدار والضوابط الخاصَّة بذلك.

وقد وافقت سلطة الانتداب البريطاني على جميع مطالب الحكومة العراقيَّة الأربعة.

وعلى ضوء ذلك صدر القانون الأولي الخاص باختيار المجالس التشريعية والتنفيذية والقضائية بتاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩٢٠م.

كما تمَّ اختيار لجنة لكتابة أوَّل دستور عراقي وطني في التاريخ المعاصر، وكان ذلك يوم ٢٥/ ١/ ١٩٢١.

وبتاريخ ٦/ كانون الثاني/ ١٩٢١م صدر أول قرار عراقي بتشكيل نواة للجيش العراقي، وسُمي أوَّل تشكيل باسم «سرية الإمام موسى الكاظم عليه السلام».

وبتاريخ ٥/ ٢/ ١٩٢١م صدر أول قرار رسمي عراقي من الحكومة المذكورة باسم «قانون الألوية والمتصرفيات»، حيث قُسم العراق إلى ١١ لواء و٢٤ متصرفية، وبدأت الأوضاع والعلاقات السياسيَّة والتنظيمية بين الطرفين بالتوتر ـ الحكومة العراقيَّة وسلطة الانتداب البريطاني ـ بعد أن أعلن رئيس الوزراء عبد الرحمٰن النقيب بتاريخ ٢٤ فبراير/ شباط ١٩٢١م أنَّ الحكومة العراقيَّة المشكَّلة برئاسته تطالب أن يكون اتصالها بملك عربي مسلم يحكم العراق بدلاً من سلطة الانتداب البريطاني.

وهذا ما دفع المندوب السامي البريطاني «السير برسي كوكس» إلى القول: «إنَّ مطالب الحكومة العراقيَّة الحالية غير مقبولة، ولم يتم الاتفاق على فحواها مسبقاً مع أي طرف أو فيصل سياسي عراقي».

وبدأت الأصوات بالتصاعد والتكرار من قِبل معظم الأوساط السياسيَّة والثقافيَّة والشعبية العراقيَّة المختلفة بضرورة وجود ملك عربي مسلم يحكم العراق بدلاً من سلطة الانتداب البريطاني.

مما دفع الجانب البريطاني إلى عقد عدة اجتماعات مطولة مع الحكومة العراقيَّة المنصبة، كما عقدت سلطة الانتداب البريطاني سلسلة من اللقاءات والاجتماعات مع معظم السياسيين العراقيين المستقلين من خارج الحكومة، وسلسلة لقاءات أخرى مع معظم الزعامات العشائرية والدينيَّة في مدن العراق المختلفة كافَّة، ثم بدأت موجة جديدة من التظاهرات والإضرابات تعم المدن العراقيَّة المختلفة؛ مطالبةً بضرورة وجود ملك دستوري يحكم العراق بدلاً من سلطة الانتداب البريطاني.

وأمام كل تلك الأحداث وتسارعها أعلنت بريطانيا بتاريخ ١/ ٣/ ١٩٢١م أنها ستنظر بجدية وإيجابية حول مطالب العراقيين الأخيرة بضرورة وجود حكم ملكي أعلى في العراق، تخضع له وترتبط به الحكومة العراقيَّة المشكلة.

وفعلاً ومنذ التاريخ المذكور في ١/ ٣/ ١٩٢١م بدأت كلُّ الأطياف والمكونات العراقيَّة المختلفة بالتباحث فيما بينها لاختيار ملكاً عربيًّاً مسلماً يحكم العراق.

وهنا اقترحت بريطانيا أن تعقد مؤتمراً موسعاً في مصر في المدَّة من ١٢ إلى ٢٥ من آذار عام ١٩٢١م؛ لتناقش فيه مطالب الحكومة العراقيَّة، وكذلك مطالب الملك فؤاد ملك مصر والسودان بخصوص إعادة توصيف سلطة الانتداب البريطاني وصلاحياتها في كلٍّ من أرض الجزيرة العربيَّة، والأردن والعراق، وسورية ومصر.

وقد وافقت الحكومة العراقيَّة على المقترح البريطاني المذكور بعد التشاور مع الملك فؤاد الأول ملك مصر، ومع أسرة الشريف حسين قائد الثورة العربيَّة الكبرى في الحجاز؛ ليتمَّ تخويل الوفد العراقي الصلاحيات السياسيَّة والقانونيَّة كافَّة لحضور المؤتمر المذكور، والتوقيع على مقرراته.

مؤتمر القاهرة الموسع

(١٢ ـ ٢٥/ آذار/ ١٩٢١م).

❁ تغيُّرات في فلسفة الانتداب البريطاني وأسلوبه.

❁ اختيار الملك فيصل الأول بن الحسين ملكاً على العراق.

هناك شبه إجماع لدى معظم الباحثين والكتَّاب والمؤرخين العراقيين وغير العراقيين أنَّ مؤتمر القاهرة الموسع في آذار ١٩٢١م يعدُّ حدثاً مهماً في تاريخ الشرق الـأوسط الحديث، وقد عُقد المؤتمر تحت عنوان: «نحو سياسة بريطانيَّة جديدة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

وقد عقد المؤتمر في العاصمة المصريَّة القاهرة، وتحديداً في فندق سمير أميس في المدَّة ١٢ ـ ٢٥ آذار ١٩٢١م.

وكان المؤتمر برعاية الملك فؤاد الأول ملك مصر، وينوب عنه في معظم الجلسات «ونستون تشرشل» وزير المستعمرات البريطانيَّة آنذاك، في حين كان الوفد البريطاني/العراقي المشترك يضم سبعة شخصيات سياسيَّة معروفة وهم: السير برسي كوكسي المندوب البريطاني الأعلى في العراق، والسير ت.س. لورانس، والملقب «لورانس العرب»، والجنرال إيلمرهولدن قائد القوات البريطانيَّة في العراق، وجون سليتر نائب وزير المالية العراقي، ورئيس الوزراء العراقي عبد الرحمٰن النقيب، وجعفر العسكري وزير الدفاع، والسياسي العراقي المعروف آنذاك جميل المدفعي.

وقد ألقى لورانس العرب كلمة افتتاحية مطولة رحب بها بالحاضرين

مقدِّماً شكره الجزيل وامتنانه للشريف حسين بن علي قائد الثورة العربيَّة الكبرى في الحجاز ١٩١٦م، ولدوره المتميز في القضاء على حكم العثمانيِّين في أراضي نجد والحجاز وشبه الجزيرة العربيَّة، أمَّا الملك فؤاد الأول فقد قال في كلمته المختصرة والخطيرة: «إنَّ جميع شعوب المنطقة تطالب سلطات الانتداب والاحتلال البريطاني بالتحرر والاستقلال، ومنحها حق تقرير المصير والاستقلال الكامل».

وقد تم خلال الأيَّام الخمسة الأولى من المؤتمر مناقشة مراسلات اللورد مكماهون في المدَّة ١٩١٥م/١٩١٧م التي من خلالها وعد الشعوب العربيَّة والإسلاميَّة بمنحهم الحرية والاستقلال الكامل بعد القضاء على حكم العثمانيِّين، وتنكُّر بريطانياً كلياً فيما بعد لتلك الوعود، كما تم التطرق إلى «وعد بلفور» في ١٩١٧م الخاص بمنح اليهود وطن قومي لهم في فلسطين كما تم مناقشة مضامين اتفاقيَّات «سايكس ـ بيكو»، «ومودرس»، «وسان ريمو»، وحقيقة بعض البنود السرية الملحقة بها.

وبعد مناقشات مطولة وجريئة ومعمقة لمعظم القضايا المطروحة أعلاه صدرت المقررات النهائية عصر يوم ٢٤/مارس/١٩٢١م، على أن تكونَ نافذةَ المفعول وجاهزةً للسريان في اليوم الثاني لها؛ أي: في يوم ٢٥/مارس/١٩٢١م، وكانت هذه المقررات هي:

- **أن يبقَ كلٌّ من لبنان وسورية تحت سلطة الانتداب الفرنسي لمدة ١٠ سنوات أخرى، وبعد ذلك يعقد مؤتمر دولي واسع لتقرير مصيرهما.**
- **ان تحافظ بريطانيا على سلطة انتدابها على فلسطين، مع وجوب دعم الشعب اليهودي بكلِّ الوسائل الممكنة ممن يعيشون هناك.**
- **تقليص أو إنهاء نظام «الحماية» الغير مرحَّب به في بلاد الرافدين ـ العراق ـ مع وجوب توقيع اتفاقيَّات سياسيَّة وعسكريَّة طويلة الأمد مع الحاكمينَ الجُدد في العراق تضمن الحقوق البريطانيَّة.**
- **اختيار الأمير فيصل بن الشريف حسين ليكون ملكاً عاماً ودستورياً**

على جميع الأراضي العراقيَّة، وبالتنسيق مع الجانب البريطاني.

❁ تنصيب الشريف حسين أميراً على مكة، وعلى باقي أراضي الحجاز المحيطة بمكة.

❁ تنصيب الشيخ عبد العزيز بن سعود أميراً عامَّاً على منطقة نجد وباقي الأراضي الساحلية في منطقة شبه الجزيرة العربيَّة.

❁ تتعهد بريطانيا العظمى بتقديم الدعم السياسيِّ والماليِّ والعسكريِّ لكِلا الأميرين الشريف حسين، وعبد العزيز بن سعود بطريقة متساويَّة ومتوازنة.

❁ تنصيب الأمير طلال الهاشمي أميراً عاماً على منطقة غور الأردن بعد ٣ سنوات من انتهاء المؤتمر، وتتعهد بريطانيا بتقديم الدعم السياسيِّ والماليِّ والعسكريِّ لهُ.

❁ تتعهد بريطانيا العظمى بتقديم دعمها السياسي والاقتصاديّ والعلميّ لدول مصر والأردن والعراق وفلسطين، وذلك بموجب اتفاقيَّات لاحقة تعقد بين زعامات هذه الدول وبين حكومة بريطانيا العظمى.

❁ تعلن بريطانيا عزمها الواضح والصريح بإنهاء حالة الانتداب والوصاية على مملكة مصر والسودان خلال مدة أقصاها ١٠ سنوات من تاريخ انعقاد المؤتمر.

هذه هي مقررات مؤتمر القاهرة الدولي والموسع، وقد تم إيرادها حرفيَّاً بموجب مجموعة المصادر البحثية والسياسيَّة والتاريخية التي تمَّت الإشارة إليها خلال الصفحات الخمس السابقة.

وهنا وفي هذا السياق لا بدَّ لنا من الإشارة إلى كتاب «أعمدة الحكمة السبعة» لمؤلفه الجاسوس والسياسي البريطاني الشهير ت.س.لورانس الملقب بـ«لورانس العرب»، الذي أشار إلى أنَّ هناك شخصيات أخرى مهمَّة حضرت المؤتمر وهم: (فرانسوا بيكو وزير الخارجية الفرنسي، وتشارلز إيفانز هيوز

وزير الخارجية الأمريكي، والميجور هيوبرا ينك المسؤول العسكري على المستعمرات البريطانيَّة، وهربرت صاموئيل المندوب السامي البريطاني في فلسطين، وكروترد بيل الوزير المفوَّض للمستعمرات الشرق الأوسطية، والمارشال الطيَّار سرهوف ترتنشارد مسؤول قيادة طيران الشرق الأوسط، وساسون حسقيل وزير المالية والاقتصاد العراقي، والسير جيفري فرانسيس أرتشر الحاكم البريطاني في الصومال، والمارشال أدموند اللينيني المندوب السامي البريطاني في مصر).

وبذلك نكون قد قدمنا وصفاً شبه تفصيلي لمجريات مؤتمر القاهرة الموسع واجتماعاته وشخصياته ونتائجه في آذار/١٩٢١م، والذي يمكن عدُّه من أهمِّ المؤتمرات الدوليَّة العلنيَّة التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط خلال ١٥٠ سنة الماضية، وعلى أكثر من اتجاه وصعيد ومحور.

خفايا المؤتمر وأسراره، «حقائق مغيَّبة».

هناك قضية في غاية الأهمِّية والخطورة نودُّ توضيحها هنا، ألا وهي: (همنا هو تبيان الحقائق كاملة بلا زيادة أو نقصان، وحتى بلا عقل أو ضمير سياسيٍّ أو عقائديٍّ مؤدلجٍ مسبقاً باتجاه معين).

ولو أعدنا النظر في دراسة وتمحيص كتاب «أعمدة الحكمة السبعة» لمؤلفه ت.س لورانس، وكتاب مذكرات «المسز بيل» نجد ما يأتي:

١ ـ إنَّ الشريف حسين قائد الثورة العربيَّة الكبرى كان نادماً جداً على تحالفه مع البريطانيِّين ضد العثمانيِّين.

٢ ـ إنَّ ملك مصر «فؤاد الأول» كان يطالب باستقلال بلاده كلياً عن سلطة الانتداب البريطاني.

٣ ـ إنَّ الأمير فيصل أو ما لقب في حينه بالملك فيصل الأول كان عنيداً جداً، وذا نزعة إسلاميَّة وعربيَّة واضحة، حيث اشترط على البريطانيين عدم التدخل مطلقاً في طريقة إدارته لحكم العراق، وإنَّه قد أبلغ البريطانيين أنَّه سيعمل كلَّ ما في وسعه لتقدم العراق واستقراره وتطويره، وجعله في مصافِّ الدول المتقدمة.

وهذه النقاط الجوهريَّة الثلاث لم نجد مَن تجرَّأ على ذكرها وإيرادها بشكلها الصحيح وحجمها الحقيقي؛ إذن الموضوع لم يكن متعلقاً أبداً بالخيانة والعمالة كما يحاول الكثيرون تسويقه وتأطيره في الماضي القريب أو الحاضر الحالي.

ولو استبعدنا موضوع مصر وملكها فؤاد، ومن ثَمَّ ابنه الملك فاروق لكونه خارج سياق بحثنا ودراستنا؛ سنجد أنفسنا أمام حقائق مغيَّبة كبرى فيما يخص الأمير أو الملك فيصل الأول، أوَّل ملوك العراق والمؤسس الحقيقي للدولة العراقيَّة المعاصرة جغرافيًّا وسياسيًّا وثقافيًّا واجتماعيًّا.

وسنبحث خلال أبواب الكتاب وفصوله القادمة كلَّ ما يتعلق به وبالحركة الملكية الدستوريَّة، ومن الاتجاهات والمجالات كافَّة، وعلى أكثر من صعيد واتجاه ومحور؛ بغية تقديم المعلومة الكاملة الحقيقية دون زيادة أو نقصان، ودون أيِّ توصيف سياسيٍّ أو تاريخيٍّ لا يمت للواقع الحقيقي بأيِّ صلة.

تنصيب الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق، والقسم الدستوري والوطني في ٢٣/٨/١٩٢١م

وُلد الأمير فيصل بن الحسين في مكَّة المكرَّمة في تاريخ ٢٠/مايو/ ١٨٨٣م، وهو الابن الثالث للشريف حسين قائد الثورة العربيَّة الكبرى ضد الحكم العثماني، وقد تطرقنا إلى ذلك بإيجاز شديد خلال الصفحات السابقة.

كان ذا ميول إسلاميَّة معتدلة، وأيضاً ذا توجُّهات قوميَّة عروبيَّة متوازنة، وكان يرى أنَّ طرد العثمانيِّين من أرض الجزيرة أهمُّ من قتلهم؛ فهو يرى أنَّ استبدال الحكم العثمانيِّ بالاحتلال البريطاني ليس أفضل الأمور، وبعد أن تمَّ اختياره من قِبل المجتمعين في مؤتمر القاهرة السالف الذكر، حيث كان في وقتها أميراً على منطقة الشام، ولم تكن علاقته على ما يرام مع أهل الشام، وحينما تمَّ اختياره لمنصب الملك المطلق على العراق وافق على الفور، وأبدى سعادته الغامرة بذلك.

وقد غادر الأمير فيصل وزوجته حزيمة مع بناته الثلاث: عزة، وراجحة، ورفيعة، وولده الوحيد الأمير غازي ميناء جدة بتاريخ ١٢/٦/ ١٩٢١م، مع مستشاره الخاص الإنكليزي «كورو اليس»، و٨ أشخاص من أسرته وعشيرته، ووصل ميناء البصرة ظهر يوم ٢٣/٦/١٩٢١م وقد نزل في

دار متصرف البصرة أحمد باشا الصائغ وهو تركماني من بغداد.

وكان من ضمن المستقبلين: الشيخ محمد باقر الشبيبي وجون فيليب قائد القوات[١] البريطانيَّة في منطقة المحمرة وجنوب العراق، والسياسي العراقي المعروف ناجي السويدي، ومحمد زكي البصري المحامي رئيس هيئة القضاء العالي في البصرة، وأحمد حمدي الملا حسين أحد أعيان قبيلة السعدون في جنوب العراق.

وفي عصر اليوم الثاني من وصوله أُقيمت احتفالية كبيرة في مبنى المتصرفية، حضرها عدة وجهاء للعشائر والمراجع الدينيَّة ـ السنية والشيعية والمسيحية ـ وقد رحَّب الشاعر عبد المحسن الكاظمي والشاعر محمد باقر الشبيبي بالملك الجديد، ودعَوه لخدمة العراق وشعبه.

وقد ارتجل الملك الشاب كلمة قصيرة قال فيها: «إنِّي سأصرِّح لكم بأنَّه ليس لديَّ أيّ طمع في العراق وخيراته، وأقسم لكم على ذلك بالله العظيم ومحمد وآله، وإنِّي أودُّ خدمة العراق كله ابتغاءَ وجه الله جلَّ في علاه، وأرغب أن أرَ العراق مِن ضمن الدول ذات المقامات العالية، وإنَّكم ـ أهلَ العراق ـ قد أجمعتم على اختياري، ووثقتم بي، وأنا سأكون إن شاء الله على قدر هذه الثقة، وأقسم لكم بشرفي وتربة جدي محمد ﷺ أنَّني سأترك الحكم حينما تختارون شخصاً غيري لقيادة العراق، وأطالبكم أن تصدقوا القول والفعل معي، ولا تكتموا أيَّ معلومة أو خبر عني، وبذلك سنكون جميعاً قادرين على خدمة العراق وشعبه الأصيل» انتهى.

---

(١) إضافة إلى المصادر الثمانيَّة الأخيرة قد تمت الاستعانة بالمصادر الثلاثة الآتية:

١ ـ نشأة العراق الحديث، جزأين، هنري فوستر، ترجمة سليم طه التكريتي، دار الفجر للنشر والتوزيع، بيروت، ط٢ ، ١٩٨٨م.

٢ ـ العراق بين احتلالين، جزأين، عبَّاس العزاوي المحامي، مكتبة الحضارات، بيروت، ط٣، ١٩٩٤م.

٣ ـ العراق في رسائل المسز بيل، (١٩١٧ ـ ١٩٢٦م)، ترجمة جعفر الخياط، الدار العربيَّة للموسوعات، بيروت، ط٤ ، ١٩٨٩م.

وفي صباح يوم ٢٦/٦/١٩١٢م استقلَّ القطارُ المتجه إلى بغداد، وعند وصوله مدينة «الحلة» لم يجد مَن يستقبله، وكذا الأمر نفسه تكرر وبوضوح في مدينتي كربلاء والنجف، وقد أبدى الأمير الشاب حزنه الشديد على ذلك مستفسراً عن الأسباب التي غيرت ولاء العراقيين تجاههُ خلال يومين فقط، فأخبره بعض مستشاريه أنَّ سبب ذلك يعود إلى أنَّ الحوزة العلمية في النجف الأشرف لم تصدر بياناً ترحيبيَّاً بهِ وبقدومه، كما أنَّ كبار شيوخ القبائل والعشائر العربيَّة مثل: إمارة ربيعة والزبيد وشمر وغيرها لم تُوجَّهْ لها الدعوة لاستقبال الملك الشاب في البصرة، ولذلك غضب أمراء هذه القبائل والعشائر العربيَّة من هذا التصرف اللا مسؤول من قِبل رئيس وزراء العراق عبد الرحمٰن النقيب، كما أن الشيخ خزعل الكعبي أمير المحمرة أبدى امتعاضه الشديد بسبب عدم توجيه دعوة رسمية له لاستقبال الملك الجديد، وقد وصل الأمير فيصل إلى بغداد ليلة ٢٩/حزيران/١٩٢١م، وتم اصطحابه إلى منطقة القشلة في شارع الرشيد في المكان السابق للوالي العثماني، وفي صبيحة يوم ٣٠/حزيران/١٩٢١م قام الأمير فيصل بزيارة مرقد الإمام موسى بن جعفر عليه السلام في منطقة الكاظمية، وقد جرت له مراسم استقبال كبرى، ونُحرت الذبائح وقيلت القصائد المدحية به، وقد أقام السيد محمد الصدر مأدبة غداء كبرى على شرفه في داره في منطقة الكاظمية، وألقى السيد الصدر كلمة ترحيبية قصيرة بالملك الشاب جاء فيها: «إنَّ العراقيين كافَّة يرحبون بالملك فيصل بصفته وصيَّاً وملكاً على عرش العراق، وآنَ للعراقيين أن يضعوا ثقتهم بالملك فيصل، فإنَّهم يضعونها في نسبه الشريف الهاشمي القرشي»، انتهى.

وبعد ذلك توجَّه الأمير فيصل إلى منطقة الأعظميَّة وأدى مراسم زيارة مرقد الإمام أبي حنيفة النعمان رضي الله عنه، والتقى بكبار أشراف بغداد والأعظميَّة مثل: خاشع عبد الحسن الجلبي ومظهر خليل الدباغ، وأمين عبد القادر المميز وصالح يسري الواعظ، وجميل تقي المدرس وآخرين غيرهم كثير.

وبتاريخ ١/تموز/١٩٢١م أصدر مجلس الوزراء العراقي بياناً مهماً حول

جعل يوم (٥/تموز/١٩٢١م) يوم الاستفتاء الوطني العام على تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً على عرش العراق.

وفي التاريخ المذكور تم إجراء الاستفتاء الجماهيري العام في عموم محافظات العراق، وقد كانت نسبة المشاركة ٤٨ بالمئة من مجموع السكان المصوتين، وفي يوم ٩/تموز/١٩٢١م أي: بعد أربعة أيَّام من إجراء الاستفتاء أصدرت رئاسة الوزراء العراقيَّة بياناً جاء فيه:

«بسم الله الرحمٰن الرحيم

﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ ١٠٥﴾ [التوبة: ١٠٥]، **أيها الشعب العراقي الأصيل، اعلموا أنَّ نتيجة الاستفتاء الشعبي العام الذي جرى بتاريخ ٥/تموز/١٩٢١م كانت نسبته عالية جداً، بلغت أكثر من ٧٥ بالمئة من أعداد المصوتين ممن وافقوا على تنصيب الأمير فيصل بن الحسين ملكاً دستورياً مطلقاً على عرش العراق»**، انتهى.

وبذلك يكون الأمير فيصل قد أصبح ملكاً دستورياً على عرش العراق، ولم تعُد هناك فواصل قانونيَّة أو سياسيَّة تمنع ذلك، إلَّا ترديد القسم واليمين القانوني بصورة علنية أمام مجلس الوزراء، وقد حُدد يوم ٢٣/آب/١٩٢١م لإقامة حفل التنصيب والقسم.

وفي يوم ٢٣/آب/١٩٢١م تمَّ إجراء القسم الملكي الأول في تاريخ العراق المعاصر، وبحضور جميع الوزراء ووكلاء الوزراء العراقيين، والسير برسي كوكس المندوب السامي البريطاني في العراق، وقد مثَّل الحوزة العلمية في محافظة النجف الأشرف: الشيخ والشاعر والفقيه محمد باقر الشبيبي، فيما مثَّل الجانب السني: الشيخ والعلامة نور الدين أحمد المدرس، وقد تم ترديد القسم في الساعة الواحدة ظهراً من اليوم المذكور أعلاه، وقد ألقى الملك فيصل كلمة مختصرة جاء فيها:

«إنّي سعيد جداً بترديدي القسم الملكي بحضور هذه النخبة الخيرة

والطاهرة من أشراف العراق، وسأبذل قصارى جهدي في إصدار دستور جديد للبلاد بدلاً من الدستور العثماني والأوامر البريطانيَّة، وسأحاول قدر ما أستطيع أن أجعل من العراق بلداً مزدهراً متطوراً في الاتجاهات والمجالات كافَّة.

حيَّ اللهُ أهلَ العراق الغيورين، وحفظكم الله من كلِّ سوء ومكروه».

الملك فيصل الأول، ملك العراق في (٢٣/آب/ ١٩٢١م).

أمَّا المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس فقد قال في كلمته المختصرة:

«نحن نعيش اليوم بسعادة غامرة على قلوبنا بعد أن وفَّينا بوعودنا السابقة كافَّة، أي: بأن يكون للعراق ملكاً عربيَّاً مسلماً حسب ما طالب بذلك كلُّ فئات الشعب وأطيافه.

ونحن سنقدم كلَّ أنواع الدعم السياسيِّ والاقتصاديِّ والعسكريِّ للبلاط الملكي العراقي وملكه المنتخب فيصل بن الحسين، كلَّما طالب العراق بذلك»، انتهى.

أمَّا رئيس الوزراء العراقي عبد الرحمٰن النقيب فهو الآخر قد ألقى كلمة مختصرة جاء فيها:

«إنَّ العراق اليوم يخطو خطوته الأولى المباركة نحو الحرية والاستقلال والتحرر من سلطة الوصاية الأجنبية، وقسوة المعاهدات والاتفاقيَّات الدوليَّة الكبرى.

إنَّ العراق حكومة وشعباً يؤيد الملك فيصل الأول في كلِّ خطواته القادمة الخاصَّة ببناء عراقٍ مستقلٍّ متطور سعيد، بعيد كلَّ البعد عن سلطة الانتداب البريطاني، وباقي السياسات الدوليَّة الكبرى التي تكبِّل أيدينا ومستقبلنا بسلاسل من حديد.

ونحن نرى بالملك الهاشمي القرشي فيصل بن الحسين الملك العادل والمنصف لكلِّ العراقيين»، انتهى.

وقد أصدر الملك فيصل الأول أوَّل قراراته الدستوريَّة في الساعة العاشرة صباحاً من يوم ٢٥/آب/١٩٢١م، وكان كالآتي:

(الإرادة الملكية رقم واحد):

١ ـ يسمى العراق بكلِّ مناطقه ومدنه ومحافظاته وقراه ومؤسساته باسم «المملكة العراقيَّة».

٢ ـ يسمى البلاط الملكي وجميع العاملين فيه من ساسة ومستشارين وموظفين ومديرين عامين باسم «الحركة الملكية الدستوريَّة»، انتهى.

التوقيع

الملك فيصل الأول بن الحسين

(٢٥/آب/١٩٢١م)

أوَّل دستور في العراق المعاصر (٣٠/ ٣/ ١٩٢٥م).

قانون المرحلة الانتقاليَّة الأوَّل لعام (١٩٢٤م).

لقد حاولتِ الأنظمة الجمهورية المتعاقبة ما بعد عام ١٩٥٨م تشويه صورة النظام الملكي في العراق بكلِّ الوسائل والطرق الممكنة، بل كانت مجمل خطاباتها السياسيَّة والثقافيَّة والإعلاميَّة للجمهور العراقي تستند بصورة أساسيَّة على شيطنة النظام الملكي الدستوري في العراق.

ونحن هنا لا نمارس دور المحامي أو المصحح التاريخي على تلك الحقبة الملكية ـ ١٩٢١/١٩٥٨م ـ بقدر ما نحاول جاهدين تقديم أصدق معلومة وأدق تفصيل لمجريات تلك المدَّة الحرجة والجوهريَّة من تاريخ العراق المعاصر.

وحينما نهمُّ بصياغة جميع المباحث السياسيَّة والتاريخيَّة والثقافيَّة والحضاريَّة المقترنة بتلك المدَّة نجد أنَّ العراق كان في أثناء الحقبة الملكية الدستوريَّة يحل بالمرتبة الثالثة إقليميَّاً وشرق أوسطياً بعد تركيَّا الأولى، ومصر الثانية، والعراق الثالث من حيث الترتيب، وهذه الحقيقة يرفض الكثيرون سماعها أو التطرق إلى تفصيلاتها ومجرياتها وهويتها العامَّة والخاصَّة على حدٍّ سواء.

فالعراق هو[١] ثالث دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

---

(١) إضافة إلى المصادر الثمانيَّة الأخيرة فقد تمت الاستعانة بالمصدرين الآتيين:

١ ـ يهود العراق، نادر ساسون، ج٢، ط٣، مكتبة المعارف، بغداد، ١٩٨٠م =

يمتلك قوانين عقابيَّة ومدنيَّة ودستوريَّة منذ عام ١٩٢٣م، والعراق هو ثالث دولة بعد مصر وتركيَّا إقليميَّاً يمتلك جامعات وكليَّات علمية متطورة ومتخصصة منذ عام ١٩٢٨م؛ مثل: الطب والصيدلة، والهندسة والقانون وباقي الاختصاصات؛ وذلك كله يعود لأول ملوك العراق فيصل الأول بن الشريف حسين.

وسنحاول هنا وفي هذا السياق الإشارة إلى أهمّ القوانين السياسيَّة والدستوريَّة والتنظيمية التي صدرت منذ أواخر عام ١٩٢٢م في عهد أوَّل ملوك العراق فيصل الأول:

بتاريخ ١٦/أيلول/١٩٢١ طالبَ الملك فيصل الأول سلطاتِ الانتداب البريطاني بأن يكون للمملكة العراقيَّة دستوراً خاصَّاً بها يتم من خلاله سنُّ القوانين التشريعيَّة والتنفيذيَّة والقضائيَّة لعموم المملكة ومواطنيها، بشرط أن تُراعَ فيه الهوية العراقيَّة الواسعة بمكوَّناتها المختلفة، وكذلك ضمان حرية وسلامة المواطنين العراقيين بمختلف طوائفهم وتوجُّهاتهم ومكوَّناتهم القوميَّة والدينيَّة والطائفيَّة والمناطقيَّة.

وقد وافق البريطانيُّون على مطلب الملك هذا، وقدَّموا مسودة مطولة بتاريخ ٢٤/٢/١٩٢٢ سميت «بقانون إدارة الدولة العراقيَّة»، وقد تم صياغتها من قِبل الجانب البريطانيِّ حصراً؛ حيث شكل البريطانيون لجنة مؤلفة من مستشار وزارة العدل المستر دراور فيليب، ومستشار المندوب السامي السير فيجل دافيس، ومن المقدم الحقوقي سبيلي يونك المستشار القانوني في وزارة الدفاع البريطانيَّة، إلا أنَّ الملك فيصل رفض هذه المسوَّدة الأولية وعلق عليها أنَّها لا تلبي طموحات وآمال الشعب العراقي.

وبعد ذلك بثمانية أشهر قدم البريطانيُّون مسوَّدة أخرى أكثر وضوحاً ونضوجاً من سابقتها الأولى، إلَّا أنَّ الملك فيصل رفضها هي الأخرى،

= ٢ ـ العراق والصراع الحضاري، ج١، خالد محمد العبيدي، ط١، مؤسسة المختار، بغداد، ٢٠١٠م

واقترح أن يقوم العراقيون لوحدهم بكتابة الدستور، ثم يتم عرضه على سلطة الانتداب البريطاني، إلا أنَّ البريطانيون هم الذين رفضوا هذه المرة المقترحَ الملكي العراقي.

وأصبح الموضوع هذا يأخذ منحىً سياسيٍّ خطيرٍ بعد أن تمسَّك كلُّ طرف بموقفه الثابت هذا.

وفي شهر آب من عام ١٩٢٢م قام الملك فيصل بتشكيل لجنة مختصة لكتابة وصياغة الدستور العراقي المنتظر، وكانت هذه اللجنة مؤلفة من وزير العدل ناجي السويدي، ووزير المالية ساسون حسقيل ومستشار الملك السياسي رستم حيدر، وقد تمت كتابة الدستور خلال مدة ٣ أشهر، إلَّا أنَّ وزارة المستعمرات البريطانيَّة رفضت الاعتراف به بصيغته الحالية، وطالبت بإدخال بعض التعديلات عليه.

وبتاريخ ٢٥/ شباط/ ١٩٢٤م تمت إضافة خمسة أعضاء آخرين إلى اللجنة المذكورة أعلاه وهم: السيد محمد الصدر والسيد محمد باقر الشبيبي والسيد حكمت سليمان والسيد جميل المدفعي، وكلهم عراقيُّون مع عضو خامس بريطاني وهو: المستر دراور فيليب المستشار السياسي لدى سلطة الانتداب البريطاني، وقد تم الانتهاء من صياغته بتاريخ ١٨/ ٥/ ١٩٢٤م، وتم عرضه على مجلس الوزراء العراقي أولاً، ومن ثَمَّ على مجالس الألوية «المحافظات»، وحصلت المصادقة عليه بنسبة ٧٨ بالمئة من مجموع عدد المصوِّتين.

وبتاريخ ١٠/ تموز/ ١٩٢٤م صادق عليه المجلس التأسيسي العراقي بموافقة ١٨ عضواً، ومعارضة ٣ أعضاء، وامتناع ٣ آخرين عن التصويت، وسمِّي بـ«قانون المرحلة الانتقالية».

وبتاريخ ٣٠/ ٣/ ١٩٢٥م صادق عليه ملك البلاد فيصل الأول، ونُشر في الجريدة الرسمية واعتُبر نافذ المفعول في اليوم الأول من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

وقد تضمَّن الدستور ٥١ فقرة دستورية مقنَّنة ومتراتبة، وكانت ذا صياغة فقهيَّة واضحة وناضجة، ونورد الآن أهمَّ فقرات الدستور العراقي الأول:

١ ـ يعدُّ الإسلام دين الدولة الرسمي، مع أحقيَّة جميع المواطنين بالتمسك بأديانهم وعقائدهم الخاصَّة.

٢ ـ جميع العراقيين متساوون في الحقوق والواجبات والخضوع لسلطة القانون.

٣ ـ يعدُّ مجلس الأمَّة «البرلمان» هو المجلس السياسي الوحيد الذي بحق له إصدار وإلغاء القوانين والتعليمات.

٤ ـ تعدُّ الحكومة العراقيَّة برئيسها وبجميع وزرائها وموظفيها هي السلطة التنفيذية الوحيدة في البلاد.

٥ ـ يحق للقوات المسلحة العراقيَّة فقط حيازة واستعمال السلاح الناري والحربي.

٦ ـ يقسم العراق على ١٤ لواءً مرتبطاً بمجلس الوزراء، وكلُّ لواء تلحق به مجموعة من المتصرفيات والنواحي والأقضية حسب مساحته وتعداد سكانه.

٧ ـ لا يجوز اعتقال أو تقييد حرية أيّ شخص إلا بموجب إذن قانوني صادر من هيئة قضائية مختصة.

٨ ـ لا يحق لأي جهة سياديَّة عراقيَّة سواء كانت تشريعيَّة أم تنفيذية أم قضائية عقدَ أيّ اتفاقيَّات دوليَّة إلا بعد عرض الاتفاقيَّة كاملة على مجلس الأمَّة، ومن ثَمَّ عرضها على ملك البلاد كمرحلة أخيرة.

٩ ـ تعدُّ اللغة العربيَّة هي اللغة الرسمية الوحيدة في البلاد، مع أحقيَّة كلِّ مكوَّن عرقي واجتماعي بالاحتفاظ بلغته الخاصَّة.

١٠ ـ يحق للسلطة القضائيَّة حصراً أحقيَّة مصادرة الأموال المنقولة وغير المنقولة، ولا يحق لأيِّ جهة سياديَّة أخرى ذلك.

١١ ـ يطلق وصف المملكة العراقيَّة الهاشميَّة على جميع الوحدات الجغرافية والبشرية الداخلة ضمن حدود الدولة العراقيَّة.

١٢ ـ يمنع تشريع أيّ قانون أو تعليمات أو أوامر سياسيَّة أو تشريعيَّة من شأنها تقسيم أرض العراق الواحد على أسس قوميَّة أو دينيَّة أو طائفيَّة أو مناطقيَّة أو سياسيَّة.

١٣ ـ يعدُّ ملكُ العراق مصوناً غير ملوم في معظم القرارات السياسيَّة والتنفيذية التي تصدر على هيئة «الإرادة الملكية العليا».

١٤ ـ يجب اعتماد مبدأ الكفاءة العلمية والأكاديمية عند اختيار الوزراء ووكلاء الوزراء والمديرين العامين في دوائر ومؤسسات الدولة العراقيَّة كافَّة.

١٥ ـ لا يحق لسلطة الانتداب البريطاني تشريع أيّ قوانين سياسيَّة أو قضائية أو عسكريَّة أو تنفيذيَّة تخص العراق وشعبه إلا بعد عرض الموضوع برمته على مجلس الأمَّة «البرلمان» واستحصال الموافقات الخاصَّة به.

١٦ ـ تشكيل لجنة باسم «هيئة التفتيش الإداري والمالي» في كل وزارة عراقيَّة؛ مهمتها متابعة أعمال كلِّ موظف أو مسؤول فيها، بما في ذلك الوزير نفسه.

١٧ ـ يسمح بتشكيل الجمعيَّات والمنتديات العلمية والثقافيَّة والأدبية في أرجاء المملكة العراقيَّة كافَّة بشرط عدم تبنِّيها أفكاراً وطروحاتٍ هدامة: كالإلحاد والزندقة، والأفعال المخلة بالحياء العام.

١٨ ـ يحق للسلطة القضائيَّة استدعاء ومساءلة أيّ موظف أو مسؤول عراقي، بما في ذلك ولي العهد، وموظفو البلاط الملكي، ورئيس الوزراء، والوزراء والسفراء، وأيّ مسؤول عراقي آخر.

هذه هي أهمُّ الفقرات والمواد الدستوريَّة الواردة في أول دستور عراقي في عام ١٩٢٥م في التاريخ المعاصر.

وقد نرى فيه وضوح المواد ودقتها وتطورها الإنساني والحضاري

والسياسي، إنَّه دستور شبه متكامل وعلى الأصعدة كافَّة، وإنَّه حفظ الحقوق والواجبات كافَّة لجميع أطياف الشعب العراقي بمكوِّناته المختلفة؛ حتى قال عنه ذات مرة الملك فاروق ملك مصر: «إنَّ الدستور العراقيَّ يدعو للمفخرة والاعتزاز».

وبهذا الدستور المتكامل والمتزن بدأت الخطوات الأولى الصحيحة لبناء وتأسيس الدولة العراقيَّة المعاصرة وفي المجالات والاتجاهات كافَّة.

الملك فيصل الأول والمهمة التاريخيَّة المعقدة.
تحديات ومخاطر صعبة داخليَّاً وخارجيَّاً.

بعد أن تسلَّم الملك فيصل الأول مهامه الرسميَّة والدستوريَّة بوصفه ملكاً على عرش العراق بتاريخ ٢٥/٨/١٩٢١م وجد نفسه وبلاطه أمام جملةً كبيرةً ومعقدةً من التحدِّيات والمخاطر والمصاعب داخلياً وخارجياً، ومن شِبه المستحيل التعامل معها بنجاح وإيجابيَّة وإيجاد حلول سريعة ناجحة لها خلال مدة حكمه بسنواته الأولى.

ويمكن إدراج هذه المصاعب والتحديات بما يأتي:

١ ـ لقد أشاع الإنكليز إمَّا جهلاً وإمَّا قصداً حالة الفوضى السياسيَّة والاجتماعيَّة والقانونيَّة في البلاد في المدَّة ١٩١٧م/ ١٩٢١م ومن ضمن ذلك إفرازات ثورة عام ١٩٢٠م الكبرى وعلى المستويات والاتجاهات والمحاور كافَّة.

٢ ـ تعليمات سلطة الانتداب البريطاني وقراراتها ذات الطابع الفوضويِّ والسلبيِّ التي كانت بغالبها الأعم لا تتناسب مع طبيعة الشعب العراقي قوميَّاً وسياسيَّاً وثقافيَّاً وحتى أخلاقيَّاً.

٣ ـ السلطة[١] العشائريَّة الأوليغاركيَّة المسلحة والمتمرِّدة على كلِّ ماله علاقة بسلطة الدولة وهيبتها وقوانينها.

---

(١) إضافة إلى المصادر التسعة الأخيرة المشار إليها خلال الصفحات العشرين السابقة فقد تم الاطلاع على «كتاب الملك فيصل الأول ودوره في بناء الدولة العراقيَّة الحديثة للدكتور إبراهيم عبد الكريم العلاف، دار المأمون للنشر، بغداد، ط١، ١٩٩١».

٤ ـ انقسام المؤسِّسة العسكريَّة والأمنيَّة العراقيَّة إلى ثلاثة محاور رئيسيَّة من حيث ولاؤها العقدي والسياسيُّ؛ فهناك محور كان وما يزال يدين بالولاء للعثمانيِّين المسلمين، ومحور آخر انحاز بصورة شبه كليَّة لسلطة الانتداب البريطاني، أمَّا المحور الثالث والأخير فكان ذا توجُّهات وطنية صِرفة خاصة بالعراق، وكان يعادي المحورينِ المذكورينِ.

٥ ـ تردِّي الحالة الصحيَّة والطبيَّة والعلاجيَّة في المحافظات والمدن العراقيَّة المختلفة كافَّة، وانتشار الأوبئة والأمراض الفتاكَّة كالطاعون والجدري والتيفوئيد وغيرها.

٦ ـ التوغلات والتحرشات الإيرانية المستمرة على الحدود العراقيَّة الدوليَّة بين الحين والآخر، ومحاولتها قضم أراضي عراقيَّة بالاحتلالات العسكريَّة المستمرة.

٧ ـ تردي البنى التحتية والارتكازيَّة إلى أدنى مستوياتها بسبب طول المعارك وحجمها التي شهدتها الأراضي العراقيَّة بين العثمانيِّين والبريطانيين خلال المدة ١٩١٥م/١٩١٨م.

٨ ـ تفشي الجهل والأمية بحالات قياسية مرعبَّة، حيث كانت نسبة الأمِّيين تتجاوز ٦٥ بالمئة من المجموع العام لعدد السكان.

٩ ـ ارتفاع معدلات الفقر والعوز لدى غالبية أطياف ومكونات الشعب العراقي المختلفة، حتى أصبحت نسبة العراقيين ممن يعيشون دون مستوى خط الفقر ٣٤ بالمئة من المجموع العام لعدد السكان.

١٠ ـ وبالمقابل كانت هناك طبقة أخرى من المتعلمين والمثقفين والسياسيين ممن شاركوا بثورة العشرين كانوا يطالبون بتأسيس أحزاب وجمعيَّات ومنتديات ثقافية وفكرية خاصة بهم.

وهذا كله غيض من فيض من جملة التحديات والمصاعب والمخاطر التي كان يجب على الملك الشاب فيصل الأول التعامل معها بإيجابية ونجاح، وبأسرع مدة زمنية ممكنة.

وكما أوضحنا سابقاً فقد كانت أولى خطوات الملك فيصل هي إصدار دستور جديد متطور للبلاد وقد نجح في ذلك من خلال دستور ١٩٢٥م كما أسلفنا.

الإرادة الملكيَّة ٣٤ لعام ١٩٢٦م، الخطوات الأولى الممنهجة لمشروع بناء الدولة.

أصدرت الإرادة الملكية ٣٤ في ١٩٢٦/١١/٣٠م النواة الأولى الخصبة لمشروع بناء الدولة العراقيَّة الحديثة، بما تضمنتهُ من أسس قانونيَّة وسياسيَّة ودستوريَّة منظمة ومتطورة، ونوردها حرفيَّاً كما هي:

بسم الله الرحمٰن الرحيم

بعد التوكل على الله الواحد الأحد، واستشارة كثير من العراقيين الوطنيين ممن يهمهم أمن العراق واستقلاله وتطوره قررنا بما يأتي:

أ ـ أن تمنح وزارتي العدل والداخلية صلاحية منح الموافقات الأصولية والرسمية لتأسيس الأحزاب السياسيَّة والجمعيات الثقافيَّة والأدبيَّة.

ب ـ تشكيل لجنة عليا لدمج أبناء العشائر وشيوخهم في الحياة المدنيَّة العراقيَّة بعيداً عن التعصب القبلي.

ج ـ عدُّ مدينتي النجف وكربلاء مدن مقدَّسة، يجب على جميع المقيمين فيها والوافدين إليها احترام خصوصياتها.

د ـ تشكيل لجنة عليا من وزارتي الصحة والمالية لتقدير حاجة البلاد من المستشفيات والمستوصفات الحكومية، على أن تقدم خدماتها للمواطنين بمبالغ رمزية جداً.

هـ ـ الاستعانة بخبرات الضباط والمدنيين والموظفين ممن درسوا في الآستانة ـ الدولة العثمانيَّة ـ وإشراكهم في جميع مؤسسات ووظائف الدولة.

و ـ تشكيل لجنة عليا من مجلس الوزراء ووزارة التجارة والاقتصاد

لتقدير حجم متطلبات الشعب العراقي من المواد الغذائية، وخصوصاً حبوب الذرة والرز والقمح والشعير.

ز ـ يخوَّل الوزراء بالسفر إلى خارج للعراق كل عام مرة واحدة إلى الدول المتقدمة؛ للاستفادة من خبرات هذه الدول في المجالات والاختصاصات كافَّة.

و ـ تقوم وزارة الخارجية العراقيَّة بتعيين سفراء عراقيين في دول العالم كافَّة، وإنهاء خدمات المستشارين البريطانيين في هذه السفارات.

التوقيع
الملك فيصل الأول بن الشريف حسين

كُتب ببغداد
في (٣٠/ ١١/ تشرين الثاني/ من عام ١٩٢٦م)

تحليلنا الشخصي لهذه القرارات

يبدو أنَّ الملك فيصل الأول قد اتخذ لنفسه وأسرته الهاشميَّة منهجاً وطنيَّاً مستقلاً خالصاً يدفع فيه العراق بقوَّة بعيداً عن سلطة الانتداب البريطاني هذا أولاً.

أمَّا ثانياً فقد كان يرغب ببناء دولة عراقيَّة حديثة لها استقلالها الخاص وهويتها الخاصَّة ذات الطابع المدني العام.

وثالثاً كان يرغب بمدِّ جسور التواصل مع دولة تركيَّا المجاورة بوصفها الوريثة الشرعية للحكم العثماني؛ مكفِّراً بالوقت ذاته عن ذنبه وذنب أبيه الشريف حسين في قيادتهما للثورة العربيَّة الكبرى عام ١٩١٦م ضد العثمانيِّين وتحالفهم المخجل مع البريطانيين.

لكن هذه القرارات الملكيَّة لم تُعجِبْ سلطات الانتداب البريطاني أبداً، وظهر ذلك جليَّاً في تصريحات المندوب السامي البريطاني «السير برسي كوكس» الذي علَّق مباشرة بعد صدور هذه القرارات بما يأتي:

«إنَّ الخطوات والقرارات الآحاديَّة التي يتخذها الملك فيصل تجعلنا نلح وبقوة على الجانب العراقي بضرورة توقيع اتفاقية أمنيَّة وعسكريَّة وسياسيَّة عاجلة معنا».

كما طالبت سلطات الانتداب البريطاني الملك فيصل بضرورة أن يكون هناك مستشاراً سياسيَّاً وعسكريَّاً بريطانيَّاً في كلِّ سفارة عراقيَّة في الخارج، إلَّا أنَّ الملك فيصل الأول رفض هذا المطلب البريطاني، واقترح بدلاً عنه أن تكون هناك لجنة مشتركة عراقيَّة/بريطانيَّة، مقرُّها في وزارة الخارجيَّة

العراقيَّة تأخذ على عاتقها مهمَّة صياغة القرارات والتعليمات الدبلوماسيَّة الموجَّهة للسفارات العراقيَّة في الخارج، وقد وافقت بريطانيا مضطرة على هذا المقترح الملكي.

وهنا لا بُدَّ من الإشارة إلى نقطة مهمَّة وجوهريَّة في هذا السياق تتجلى بالشكل الآتي: جعلُ مقرِّ دار الإفتاء والفتوى الأعلى ذي الطابع الرسمي، في جامع أبي حنيفة النعمان في منطقة الأعظميَّة، وجعله أعلى سلطة دينيَّة/ فقهيَّة في العراق.

وهذا القرار الخطير جعل غالبيَّة المراجع الدينيَّة الشيعيَّة في محافظات النجف وكربلاء تبدي امتعاضها الشديد تجاهه، وقد توسَّط الشاعر والسياسي العراقي المخضرم محمد مهدي البصير بين المراجع الشيعيَّة وسلطة البلاط الملكي، وتم الاتفاق على أن تبقَ هويَّة الدولة العراقيَّة إسلاميَّة سنيَّة مع أحقيَّة شيعة العراق باتباع فتاوي مراجعهم الكثيرين.

وبذلك تمَّ حل هذه الإشكاليَّة الخطيرة بين البلاط الملكي من جهة والمراجع الدينيَّة الشيعية من جهة أخرى.

أمَّا على صعيد الجيش والقوات المسلحة فقد أعاد الملك فيصل جميع الضباط والقادة العراقيين ممن قاتلوا في صفوف الجيش العثماني ضد البريطانيين، أو ممن تلقوا علومهم العسكريَّة في أنقره أو إسطنبول، وقد حاول البريطانيون بكلِّ السبل منع الملك فيصل من اتخاذ هذا القرار، إلَّا أنَّ الملك أصرَّ عليه ونفذه بدءاً من يوم ٢٥/ ١٠/ ١٩٢٥م،

وسنورد خلال الصفحات القليلة القادمة أهمّ الأحداث والتحديات التي واجهت حكم الملك فيصل الأول ما بعد عام ١٩٢٦م وعلى الأصعدة والاتجاهات كافَّة.

الإرادة الملكيَّة ٣٧ لعام ١٩٢٦م، «ذكاء سياسي براغماتي وإشكاليَّة المطرقة والسندان».

بعد أن تطرَّقنا بتفصيل قليل للإرادة الملكية السابقة بالرقم ٣٤ في ١٩٢٦/١١/٣٠م، وكيف أنَّ البريطانيين توجَّسوا خيفة وحذراً من سلوكيات وتوجُّهات الملك فيصل الأول، نجد أن الملك فيصل قد حاول مسك العصا من النصف في طريقة تعامله مع سلطة الانتداب البريطاني، ولكن بالوقت نفسه دون أن يضحي بمصالح العراق أرضاً وشعباً وتاريخاً وحضارة ووجوداً.

ومن هذا المفهوم صدرت الإرادة الملكية الجديدة ٣٧ في ١٩٢٦/١٢/١٤م التي جاء فيها:

❁ منح امتيازات التنقيب عن النفط وباقي الثروات الطبيعة للشركات البريطانيَّة حصراً لمدة ٢٥ سنة مقبلة، مع أحقيَّة العراق بوضع الشروط والضوابط اللازمة لهذه الامتيازات.

❁ تدرَّس اللغة الإنكليزية في المراحل الدراسية المختلفة كافَّة، وجعلها مادة أساسيَّة.

❁ يعيَّن الزعيم الركن طه أحمد الهاشمي بمنصب رئيس أركان الجيش العراقي ويخوَّل كل الصلاحيات بذلك.

❁ تشكيل لجنة وزارية برئاسة البرلماني عضو مجلس الأمَّة نوري سعيد

للتباحث مع الجانب التركي بخصوص مصير ولاية الموصل وعرض نتيجة الاستفتاء عليهم.

❁ السماح للقوات البريطانيَّة في العراق ببناء قاعدتين حربيتين جويتين في الشعيبة والحبانية بشرط عدم استخدامها ضد المدن العراقيَّة أو أيّ مكون اجتماعي عراقي.

❁ التأكيد على مسألة الديموقراطية السياسيَّة والتعدديَّة الحزبيَّة، وتنوع الصحف الصادرة دون أيّ ضغوطات حكوميَّة عليها أو التدخل في شؤونها.

❁ إشعار سلطة الانتداب البريطاني بحجم الاعتداءات والاجتياحات والتهديدات الإيرانية المستمرة منذ خمس سنوات متتالية على السيادة العراقيَّة براً وبحراً.

الموقع
الملك فيصل الأول ملك العراق
الإرادة الملكية ٣٧ في (١٤/ ١٢/ ١٩٢٦م)

ونحن نعتقد الآن وبعد مرور ما يقارب ١٠٠ عام من صدور هذه الإرادة الملكية الفيصلية أنَّ الملك فيصل ومعه البلاط ومجلس الأمَّة، ومجلس الوزراء كانوا جميعاً يحاولون التخلص من سلطة الانتداب البريطاني، ولكن بطرق سياسيَّة ودبلوماسيَّة ذكيَّة لا تثير حفيظة الإنكليز وتغضبهم، سيَّما وأنَّ الدولة العراقيَّة الحديثة لم يمرَّ بعد على تأسيسها سوى ٤ سنوات فقط، وهذه المدَّة الزمنية القصيرة جداً لم تمكن الدولة العراقيَّة بكلِّ مؤسساتها السياسيَّة والدستوريَّة والعسكريَّة من الوقوف ضد البريطانيين موقف الند للند، آخذين بالنظر أنَّ بريطانيا كانت تمثل في تلك المدَّة القوة العظمى الأولى في العالم سياسيَّاً وعسكرياً واقتصاديَّاً، فكيف يستطيع الملك فيصل بإمكانياته المتواضعة، وقِصر مدة حكمه، وضعف العراق وبداية تأسيسه أن يقف بوجه سلطة الانتداب البريطاني بكامل ثقلها السياسيِّ والعسكريِّ والاقتصاديِّ والعلميِّ؟.

إذن موازين القوى غير متعادلة ولا متقاربة البتة، ومن أكبر الظلم والإجحاف أنَّنا نطالب الملك فيصل بمواقف أكثر حدة وصلابة ضد البريطانيين، ثم إنَّنا لو راجعنا مضامين الإرادات الملكية السابقة نجدها كانت مصاغة بعقليَّة سياسيَّة ناضجة وذكية، وتحاول أن تمسك العصا من النصف، من خلال الحفاظ على وحدة واستقرار وتطور العراق أولاً، ومن خلال عدم إغضاب البريطانيين أو استفزازهم ثانياً.

وإننا نرى أنَّ جميع المسؤولين العراقيين من مدنيين وعسكريين كانوا يتبنون نفس هذه المنهجية في تعاملهم مع أحداث العراق الكبرى، وتعاملهم مع سلطة الانتداب البريطاني.

إذن الموضوع برمته ليس له علاقة بالخيانة والرجعية والعمالة، بل له علاقة بالسياسة البراغماتية المستطاعة والمعقولة والمتزنة.

فمثلاً نود الإشارة إلى أنَّ الملك فيصل الأول كان قد اتخذ قراراً أمنيَّاً وسياسيَّاً مهماً في تموز من عام ١٩٢٤م، حينما قام بإبعاد جميع الضباط والعسكريين البريطانيين من مقر إقامته في منطقة الميدان/القشلة، ومن ثَمَّ قام بتعيين ٣٥ عسكرياً عراقيَّاً كأفراد حماية وحراسة له ولمقر إقامته.

ولو بحثنا تفصيليَّاً في المكوَّنات القوميَّة والمذهبيَّة والدينيَّة لهؤلاء العسكريين ٣٥ سنجدهم يمثلون الأطياف والمكونات العراقيَّة المختلفة كافَّة، فمنهم العرب السنة، والعرب الشيعة، والتركمان والأكراد، وحتى بينهم اثنان من الطائفة اليهودية.

كلُّ تلك السلوكيات وغيرها تدحض كلياً أن يكون الملك فيصل الأول يحابي طرفاً معيناً من المكونات العراقيَّة على حساب الآخرين.

وهذا ما يفسر لنا كيف أنَّ البريطانيين كانوا مصرِّين على توقيع اتفاقية عام ١٩٢٢م مع الجانب العراقي، وهذا ما سنبحثه خلال الصفحات القادمة؛ لأنَّ هذه الاتفاقيَّة هي التي دفعت الملك فيصل الأول إلى اتخاذ وتبني القرارات والسياسات اللاحقة التي بحثناها بإيجاز خلال الصفحات القليلة الماضية.

معاهدة العام ١٩٢٢
بين بريطانيا والعراق، «الأسباب والنتائج».

في الحقيقة كانت معاهدة عام ١٩٢٢م هي أول معاهدة سياسيَّة/ دوليَّة/ أمنية، تُعقد بين سلطة الانتداب البريطاني من جهة والمملكة العراقيَّة الحديثة والفتية من جهة أخرى، ورغم كوننا قد تناولنا أهمّ الأحداث والقضايا التي جاءت بعد هذه الاتفاقيَّة مثل: الإرادات الملكية السابقة، التي أشرنا إليها سالفاً، وأول دستور عراقي مقنَّن في تاريخ العراق المعاصر ١٩٢٥م، إلا أنَّنا وجدنا أنفسنا مضطرين للتطرق لفحوى ومضمون هذه الاتفاقيَّة أو المعاهدة التي تلت تولِّي الملك فيصل الأول عرش العراق بمدة ثمانية أشهر فقط.

فيا ترى ما الأسباب الحقيقية والجوهرية التي دفعت حكومة بريطانيا العظمى للضغط على البلاط الملكي بغية إجباره على توقيع هذه الاتفاقيَّة، وهذا الموضوع سنحاول تقييمه وتحليله ودراسته من جوانب عدة كالآتي:

لقد كانت بريطانيا غير راغبة أصلاً بتولي الحكومة العراقيَّة الوطنيَّة قيادةَ أعلى منصة سياسيَّة وسلطويَّة عراقيَّة من قِبل الملك فيصل الثاني، لولا قيام واندلاع ثورة العشرين وانعقاد مؤتمر القاهرة ـ راجع الموضوعات المذكورة في الصفحات السابقة ـ حيث إنَّ الأمير أو الملك فيصل الثاني كان قد أبدى ندمه الدينيَّ والسياسيَّ والأخلاقيَّ في محاربة العثمانيِّين في أكثر من مناسبة (علنيَّة وسريَّة)، كما إنَّ الأمير الشاب كان قد أبلغ البريطانيين بأنَّه سوف يعمل جاهداً لبناء العراق واستقلاله وتطوره، وهذه المواقف وأخرى غيرها جعلت سلطة الانتداب البريطاني تنظر بعين الشك والريبة لقرارات وتصريحات وسلوكيات الملك الشاب فيصل الأول، وعليه فقد قرر البريطانيون تقييد حركة وحرية الملك فيصل الأول من خلال ربطه بمعاهدات والتزامات وقرارات دوليَّة عديدة ومتتابعة كما سنرى. وأول هذه المعاهدات هي معاهدة عام ١٩٢٢م بين العراق وبريطانيا.

فكيف جرت هذه المعاهدة؟، وما بنودها وقراراتها؟

فنقول: بتاريخ ١٢/ حزيران/ ١٩٢٢م؛ أي: بعد تولي الملك فيصل الأول عرش العراق بمدة ثمانية أشهر فقط، قدم البريطانيون معاهدة أمنية وسياسيَّة وعسكريَّة إلى البلاط الملكي، وكانت تحمل عنوان «معاهدة رعاية سلطة الانتداب البريطاني للمملكة العراقيَّة»، وكانت تتكون من ٢٢ فقرة موقَّعة من قبل المندوب السامي البريطاني السيد برسي كوكس، وكانت معظم هذه الفقرات ـ الاثنان والعشرون ـ تنتقص بصورة مباشرة أو غير مباشرة من السيادة العراقيَّة ومن سلطة البلاط الملكي وصلاحياته.

وبعد أنِ اطلع الملك فيصل على بنودها ٢٢ أعلن رفضه[١] التام لها ولما جاء فيها مطالباً بالوقت ذاته إدخال تعديلات جوهرية عليها، وكانت المواد أو الفقرات ٢١، ٢٠، ١٩ أخطر ما جاء فيها؛ حيث نصت الفقرة ١٩ منها بأحقيَّة وصلاحيَّة حكومة صاحبة الجلالة في بريطانيا بإلغاء أيّ تشريع أو قانون عراقي إذا كان من شأنه إلحاق الأذى بصورة مباشرة أو غير مباشرة بالمصالح البريطانيَّة الكبرى في العراق.

أمَّا المادة ٢٠ فقد نصت على أحقيَّة وصلاحية سلطة الانتداب البريطاني بعزل أيِّ مسؤول عراقي من وظيفته سواء أكان مدنياً أم عسكرياً دون الرجوع إلى الحكومة العراقيَّة، إذا ثبت للحكومة البريطانيَّة قيام هذا المسؤول بأعمال من شأنها إلحاق الأذى بالمصالح البريطانيَّة العليا في العراق.

أمَّا الفقرة ٢١ من الاتفاقيَّة فقد نصت على أحقيَّة سلطة الانتداب

---

(١) إضافة إلى المصادر الخمسة الأخيرة المشار إليها خلال الصفحات السابقة فقد تمت الاستعانة ببعض التفصيلات الواردة في المؤلفات الآتية:

١ ـ التاريخ الحديث للأقطار العربيَّة، ف جلوتسكي، دار التقدم، موسكو، ط٢، ١٩٧١م.

٢ ـ العراق قديماً وحديثاً، عبد الرزاق الحسني، ج٢، مطبعة العرفان، بيروت، ط٣، ١٩٧٨م.

البريطاني بعقد الاتفاقيَّات والمعاهدات الدوليَّة باسم العراق دون الرجوع أو العودة للحكومة العراقيَّة، وكما أشرنا سلفاً فقد رفض الملك فيصل هذه الاتفاقيَّة جملة وتفصيلاً، وبعد الرفض الملكي هذا قامت سلطة الانتداب البريطاني بتهديد الملك بأشد الوعود والتحذيرات ومن ضمنها إلحاق الأذى الجسدي والمعنوي به وبأسرته، وكذلك برفضها تشريع أيّ دستور عراقي للدولة العراقيَّة الفتية.

وحينذاك قام بعض السياسيين العراقيين ممن تربطهم علاقات جيدة ووطيدة مع الجانب البريطاني بالتوسط لدى الطرفين، فأدخلت بريطانيا تعديلات جوهرية على فحوى المعاهدة، كما خوَّلت الميجر جون يوك ضابط المستعمرات البريطانيَّة في العراق للتباحث مع الجانب العراقي، وكان ذلك صبيحة يوم ١٩/ حزيران/ ١٩٢٢م.

وفي خضم هذه الأحداث المهمَّة والخطيرة انقسم العراقيون إلى ٣ فئات مختلفة:

المحور الأول: وهو المحور الوطني الخالص الذي كان يرفض توقيع أيَّ معاهدة أمنية أو سياسيَّة أو عسكريَّة مع سلطة الانتداب البريطاني، وكان هذا المحور يشكل٢٠ بالمئة من السياسيين العراقيين؛ مثل: الحزب الوطني العراقي بزعامة جعفر أبو التمن، ومعظم المراجع الدينيَّة الشيعية العراقيَّة وحزب النهضة بزعامة حمدي الجرجفجي، ودار الإفتاء العراقي في جامع أبي حنيفة النعمان، وشخصيات وطنية مرموقة مستقلة؛ مثل: محمد مهدي البصير، وحبيب الخيزران، ومحمد الخالصي وعثمان أحمد الفيضي، ومحمد الصدر، ومعظم الضباط والمسؤولين ممن تلقوا تعليمهم ودراستهم في المدارس والجامعات العثمانيَّة المختلفة.

المحور الثاني: وهو أيضاً كان يشكل ما نسبته ٢٠ بالمئة من المجموع العام للسياسيين والمثقفين العراقيين، وهذا المحور كان يرى أَنه من الضروري التوقيع على هذه الاتفاقيَّة بعد إدخال بعض التعديلات البسيطة

عليها من قِبل الجانب البريطاني، وعدم إثارة حفيظة الإنكليز؛ لأنَّ عمر الدولة العراقيَّة الجديدة لم يتجاوز بعد مدة العام الواحد، وحال العراق السياسي والاقتصادي والعسكري لم يتحمل بعد مقدرة وقدرة الاصطدام بالبريطانيين في مثل هذه الظروف الصعبة داخليّاً وإقليميّاً ودوليّاً، وقد مثَّل هذا الخط كلٌّ من نوري سعيد وياسين الهاشمي، وبكر صدقي، ومحمد باقر الشبيبي، وآخرين غيرهم.

المحور الثالث: أو ما سمِّي تاريخيّاً وسياسيّاً باسم ومصطلح «الأغلبية الصامتة»، حيث كان هذا المحور يشكل ما نسبته ٦٠ بالمئة من المجموع العام من السياسيين والمثقفين العراقيين، وقطاعات واسعة من الشعب العراقي.

وعلى ضوء كلِّ ما تقدم أدخلت بريطانيا تعديلات مهمَّة وجوهرية على معظم بنود وفقرات المعاهدة، حيث عدلت المواد ١٦، ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، وألحقت هذه الفقرات جميعاً بعبارة: «بعد التشاور مع الحكومة العراقيَّة وملك البلاد»، كما أضيفت فقرة أخرى مفادها: «يحق لملك البلاد ورئاسة الوزراء تعيين كبار قادة الجيش ووكلاء الوزارات والمديرين العامين دون الرجوع إلى سلطة الانتداب البريطاني».

وبتاريخ ٢٥/ حزيران/ ١٩٢٢م صادقت الحكومة العراقيَّة، وبعدها بيوم واحد صادق البلاط الملكي عليها لتصبح نافذة المفعول بدءاً من يوم ١/ ٧/ ١٩٢٢م.

لكن كلُّ ذلك لم يمنع اندلاع الاحتجاجات والتظاهرات الشعبية في كل من بغداد والنجف والموصل وكركوك؛ مطالبين البلاط الملكي والحكومة العراقيَّة بإلغاء هذه الاتفاقيَّة، فقامت القوات البريطانيَّة بقمع هذه التظاهرات بقسوة مما تسبب بمقتل عراقي واحد وجرح ٢٢ آخرين واعتقال ١٣٥ من مختلف المحافظات المذكورة، وتم إعلان الأحكام العرفية لمدة ٣ أيَّام متتالية كما تم إغلاق الصحف المعارضة مثل المفيد والزوراء والرافدين.

وقد أصدر «السير برسي كوكس» المندوب السامي البريطاني في العراق بياناً مختصراً صبيحة يوم ١/تموز/١٩٢٢ م جاء فيه: «اليوم دخلت المعاهدة البريطانيَّة ـ العراقيَّة حيز التنفيذ، وإنَّ هذه المعاهدة جاءت لتؤكِّد موقف بريطانيا الثابت في دعم المملكة العراقيَّة الفتية، وإنَّ الذين أثاروا الفوضى والاضطرابات في بعض مدن البلاد هم من بقايا العثمانيِّين الذين يريدون إعادة العراق إلى الحظيرة العثمانيَّة من جديد، وهذا أمر مستحيل فالشعب العراقي قرر الاستقلال والتقدم والازدهار» انتهى.

أمَّا الملك فيصل الأول فقد أصدر بياناً مختصراً هو الآخر ظهيرة يوم ٣/تموز/١٩٢٢م جاء فيه: «إنَّ جميع أمراء البلاط الملكي ومعظم السياسيين العراقيين كانوا قد شاركوا معاً في إدخال تعديلات جوهرية على صلب فقرات المعاهدة المذكورة، وإنَّنا عازمون على إيجاد اتفاقية جديدة مع الجانب البريطاني أكثر عدلاً واستقلالية من هذه الاتفاقيَّة».

وبذلك نكون قد قدمنا وصفاً شبه تفصيلي لأوَّل اتفاقية سياسيَّة وعسكريَّة وأمنيَّة بين المملكة العراقيَّة الهاشمية وسلطات الانتداب البريطاني في العراق.

مع التأكيد على أنَّ هذه الاتفاقيَّة لم تغير كثيراً في الخريطة السياسيَّة والعسكريَّة والثقافيَّة العراقيَّة منذ صدورها لغاية توقيع اتفاقية عام ١٩٣٠م كما سنوضح ذلك لاحقاً بتفصيل قليل خلال الصفحات القليلة القادمة.

عام ١٩٢٦م والأحداث الجسام.

- استفتاء ولاية الموصل المثير للشبهات.
- الاتفاقيَّة الثلاثيَّة العراقيَّة/التركيَّة/البريطانيَّة.

يعدُّ عام ١٩٢٦م عاماً مفصلياً وخطيراً في تاريخ العراق المعاصر لأسباب عدة مهمَّة:

١ ـ الاتفاقيَّة الثلاثية العراقيَّة/التركيَّة/البريطانيَّة.

٢ ـ استفتاء ولاية الموصل المهم في ٣٠/تشرين الأول/١٩٢٦م ولا يمكن فصل الحدثين عن بعض لكون كلٍّ منهما يكمل الآخر سياسيًّا وقانونيًّا واجتماعيًّا وحتى إقليميًّا ودوليًّا؛ ولهذا سنقوم ببحثهما بصورة تراتبية زمنية ومكانيَّة كما يأتي:

١ ـ معاهدة أنقرة الثلاثية «تركيًّا ـ العراق ـ بريطانيا».

لا يمكن للباحث والكاتب العراقي والأجنبي تفهم حقيقة هذه الاتفاقيَّة وأسبابها دون الرجوع إلى الفصل الأول من هذا الكتاب، حينما تحدثنا عن مجمل الاتفاقيَّات والمعاهدات الدوليَّة السريَّة والعلنيَّة التي تم إبرامها ما بين الدولة العثمانيَّة من جهة، ودول الحلفاء من جهة أخرى ممثلةً ببريطانيا وفرنسا وروسيا؛ مثل: اتفاقيَّات سايكس ـ بيكو، ولوزان ومودرس وسيفر وسان ريمو، وأرضروم الأولى والثانية، واتفاقيَّات أخرى ملحقة بها ومكملة لها.

وبالتحديد اتفاقية مودرس ١٩١٨م التي نصت على أنَّ ولاية الموصل بمدنها الخمس: (كركوك ـ الموصل ـ دهوك ـ إرْبل ـ السليمانيَّة) تبقى منطقة محايدة لحين إجراء استفتاء شعبي فيها؛ حيث يقرر سكانها إمَّا الالتحاق والانضمام لدولة تركيًّا الحديثة أو البقاء ضمن جغرافية وهيكلية الدولة العراقيَّة الواحدة وسلطتها المركزية في بغداد، على أن يجري الاستفتاء بعد عامين من توقيع المعاهدة؛ أي: في عام ١٩٢٠م، والسبب في ذلك يعود إلى أنَّ القوات العثمانيَّة قد انسحبت طوعاً من هذه المدن وسلمتها للبريطانيين دون قتال.

ولكن في عام ١٩٢٠ والذي كان مقرراً لإجراء الاستفتاء السكاني في عموم مدن ولاية الموصل الخمس اندلعت فيه ثورة ١٩٢٠م الكبرى هذا أولاً، أمَّا ثانياً فإنَّ العراق في العام المذكور لم يكن يملك سلطة سياسيَّة أو دستوريَّة وطنيَّة عراقيَّة مخولة بإجراء الاستفتاء المنتظر وتقرير مصير ولاية الموصل، لكن بعد تتويج الملك فيصل الأول على عرش العراق في ٢٥/

آب/ ١٩٢١م طالبت تركيَّا العراق أولاً والمندوب السامي البريطاني ثانياً بإجراء الاستفتاء المنتظر والمشار إليه بصورة واضحة ضمن معاهدتي سيفر ومودرس المذكورتين آنفاً.

إلا أنَّ البلاط الملكي العراقي ومعه سلطة الانتداب البريطاني طالبا تركيَّا بتأجيل الاستفتاء المذكور لمدة خمس سنوات، لحين استتباب الأمن والنظام في عموم الدولة العراقيَّة الجديدة[١]، وقد وافقت تركيَّا على مضض على هذا المطلب (البريطاني/العراقي) المشترك.

لكن بريطانيا وكما هو معروف عن مكرها السياسي والاستراتيجيّ الخطير طالبت تركيَّا في ٢/ ٥/ ١٩٢٦م بضرورة ترسيم الحدود بين الدولتين ـ العراق وتركيَّا ـ قبل إجراء الاستفتاء، وهو مطلب غريب وعجيب في مثل هذا التوقيت؛ فعلى أيّ أسس وضوابط وخرائط ستقوم تركيَّا بتوقيع اتفاقية رسم الحدود مع العراق دون معرفة نتيجة استفتاء ولاية الموصل المصيري، إلا أنَّ بريطانيا أصرَّت على توقيع اتفاقية رسم الحدود بين البلدين قبل إجراء الاستفتاء، ونظراً للحالة السياسيَّة والعسكريَّة والاقتصاديَّة والاجتماعيَّة الخطيرة والمعقدة التي كانت تمر بها تركيَّا في تلك الظروف والسنوات فقد وافقت أنقرة على توقيع هذه الاتفاقيَّة بما سميت في حينها معاهدة أنقرة الحدودية.

وفعلاً بدأت المفاوضات والمباحثات في العاصمة التركيَّة أنقرة بتاريخ

---

(١) إضافة إلى المصادر الخمسة الأخيرة نرى من الضروري جداً الاطلاع على المصادر الآتية بهذا الخصوص:

١ ـ التركمان في العراق والتاريخ، د. فاروق عبد الله عبد الرحمٰن، مؤسسة المختار، بغداد، ط١، ٢٠١٠م

٢ ـ الدور السياسيّ والفكري والحضاري لتركمان العراق، نيازي معمار أوغلو، ج٢، ط١ مؤسسة المختار، بغداد، ٢٠٢٠م

٣ ـ مشكلة الموصل الحقيقية، د. فاضل حسين بيان، ط٣، مطبعة الرابطة، بغداد، ١٩٥٩م

٤/مايو/أيَّار ١٩٢٦م وانتهت مساء يوم ٥/مايو/أيَّار ١٩٢٦م بين الدول الثلاث المذكورة: بريطانيا وتركيَّا والعراق.

حيث مثَّل الجانب العراقي في هذه المعاهدة كلٌّ من نوري سعيد باشا وكامل الجادرجي، فيما مثل الجانب البريطاني كلٌّ من نائب وزير الخارجية البريطاني رونالد تشارلز لندسي، والميجر جون يوك ضابط المستعمرات البريطانيَّة في العراق، أمَّا تركيَّا فقد مثلها نائب رئيس الوزراء توفيق رشدي آراس ونائب وزير الخارجية أرول حلمي علمدار، وقد نصت الاتفاقيَّة أو معاهدة أنقرة على الفقرات السبع الآتية:

١ ـ أن تعترف تركيَّا بسيادة الدولة العراقيَّة على أراضيها ومنافذها البحرية وأجوائها، ممثلة بالبلاط الملكي وحكومتها الوزارية.

٢ ـ ترسيم الحدود بين البلدين بشكل نهائي ورسمي لما يسمى (خط بروكسل)، وعدم انتهاكها لأي سبب من الأسباب.

٣ ـ حصول تركيَّا على نسبة ١٠ بالمئة من مجموع النفط المستخرج من ولاية الموصل وتوابعها الإدارية، ولمدة ٢٥ سنة من تاريخ توقيع هذه الاتفاقيَّة وبأسعار مخفضة.

٤ ـ تمتلك تركيَّا حق التدخل عسكرياً في ولاية الموصل والمدن الحدودية المشتركة معها كافَّة؛ لحماية الأقلية التركمانية القاطنة هناك إذا تعرضت لأي اعتداء، أو تعرض العراق لخطر خارجي أو داخلي يهدد أراضيه بالتقسيم.

٥ ـ تتعهد كلٌّ من المملكة العراقيَّة والحكومة البريطانيَّة بإجراء الاستفتاء السكاني في ولاية الموصل بمدنها الخمس (إرْبل ودهوك والموصل وكركوك والسليمانيَّة»، خلال مدة أقصاها ٩٠ يوم من توقيع هذه المعاهدة، على أن يجري الاستفتاء بإشراف أمميٍّ وحضور ممثلين عن الدولة التركيَّة.

٦ ـ تتعهد تركيَّا باحترام نتيجة الاستفتاء السكاني في هذه المناطق والاعتراف بقوانينه السياسيَّة والدستوريَّة والدوليَّة.

٧ ـ في حالة إخلال أيّ طرف من أطراف الاتفاقيَّة بأيٍّ بند من هذه البنود الستة أعلاه، تعدُّ هذه المعاهدة لاغيةً كلياً.

الموقعون: بريطانيا، تركيَّا، العراق.
في العاصمة التركيَّة أنقرة
بتاريخ (٥ مايو/أيَّار/١٩٢٦م)

واعتُبرت نافذة المفعول بدءاً من يوم ٣٠/حزيران/١٩٢٦م وقد كانت هناك ردود أفعال متباينة و مختلفة عراقيَّاً وإقليميَّاً ودوليَّاً ما بين مؤيد ومحايد ومعترض.

فداخلياً كان هناك شبه إجماع عراقي من قوى حكومية ومعارضة أنَّ هذه الاتفاقيَّة قد حُسمت وإلى الأبد مصيرَ ولاية الموصل عراقيَّاً، خصوصاً بعد أن أصدر الملك فيصل الأول إرادة ملكية بتاريخ ١٨/حزيران/١٩٢٦م عدَّ فيها أنَّ نتيجة الاستفتاء ستكون محسومة إلى درجة كبيرة بتصويت سكان ولاية الموصل لصالح بقائهم داخل هيكلية وجغرافية وسيادة الدولة العراقيَّة الواحدة.

أمَّا تركيَّا فقد انقسم أعضاء البرلمان التركي بحدة تجاه توقيع هذه الاتفاقيَّة ما بين مؤيد ومعارض لها، وهذا الأمر دفع الرئيس التركي مصطفى كمال أتاتورك أن يوجه خطاباً إلى أعضاء البرلمان التركي في اليوم الرابع بعد توقيع الاتفاقيَّة، جاء بموجبها وبمحتواها: إنَّه على يقين تام أنَّ ولاية الموصل ستعود يوماً للدولة التركيَّة حينما تكون الظروف الداخلية والخارجية مهيأة لذلك، دون أن يُفصح عن مزيد من التفصيلات حول ذلك.

أمَّا دوليَّاً فقد رحبت كلٌّ من فرنسا وألمانيا وإيطاليا وأمريكا بتوقيع الاتفاقيَّة، وعدَّت أنَّ هذه المعاهدة وضعت الجميع على الطريق الصحيح.

أمَّا تركمان كركوك والموصل وإرْبل فقد خرجوا بمظاهرات محدودة مطالبين بسرعة إجراء الاستفتاء السكاني في زمانه ومكانه المعينين دون تأخير وبإشراف دولي.

وهكذا وبعد كل الذي تقدم أصدرت الإرادة الملكية العراقيَّة بتاريخ ٢١/آب/١٩٢٦م بياناً حددت فيه يوم ٣٠/تشرين الأول من عام ١٩٢٦م اليوم المقرر لإجراء الاستفتاء السكاني الشامل والقانوني في أرجاء المدن الخمس المشار إليها كافَّة، ضمن ولاية الموصل.

٢ ـ استفتاء ولاية الموصل (٣٠/تشرين الأول/١٩٢٦م)، حقيقة ما جرى.

مع أنَّنا قد تطرَّقنا لهذا الموضوع بكلِّ تفصيلاته السياسيَّة والاجتماعيَّة والقانونيَّة والتنظيميَّة ضمن كتابنا الأول (الدور السياسيُّ والفكريُّ والحضاريُّ لتركمان العراق) نجد أنفسنا مرة أخرى مضطرين للوقوف مجدداً أمام هذا الحدث المهم والخطير والمعقد والمتشابك من تاريخ العراق المعاصر، مع الإشارة للمرة الثالثة والرابعة على أنَّ هذا الموضوع له علاقة مباشرة بمعاهدة أنقرة السابقة، وعلاقة أخرى مباشرة للتوجُّهات السياسيَّة والعقديَّة والثقافيَّة والفكريَّة لمعظم ساسة ومثقفي العراق على وجه العموم، والمكون التركماني العراقي على وجه الخصوص، وهذا ما سنبحثه هنا بتفصيل قليل وتحليل واستبيان.

فبعد مقررات معاهدتي مودرس وسيفر في ١٩١٨م ، ١٩٢١م وملحقاتها التضمينية والإيضاحيَّة، وكذلك ما نصَّت عليه معاهدة أنقرة في حزيران ١٩٢٦م بصيغتها النهائية السالفة الذكر؛ كان لزاماً على كلٍّ من سلطة الانتداب البريطاني والبلاط الملكي العراقي أن يُجريا استفتاءَ ولايةِ الموصل بمدنه الخمس، ثم صدور الإرادة الملكية العراقيَّة بتاريخ ٢١ آب ١٩٢٦م على تحديد يوم ٣٠/تشرين الأول/١٩٢٦م موعداً نهائياً ورسمياً لإجراء الاستفتاء السكاني في مدن ولاية الموصل الخمس المشار إليها[١] سالفاً:

(١) المصادر الستة الأخيرة مضافاً لها كتاب:

مشكلتا الموصل والإسكندرونة والعلاقات العربيَّة والتركيَّة، محمد ضيف الله المطيري، ط٣، شركة مصر للطباعة، القاهرة ، ١٩٩٩م

«كركوك، السليمانيَّة، إرْبل، دهوك، الموصل»، على أن يجري الاستفتاءُ في الساعة الثامنة صباحاً من اليوم المذكور وينتهي في الساعة الثامنة مساءً من نفس اليوم، على أن تعلن النتائج النهائية للاستفتاء خلال مدة أسبوع واحد فقط من تاريخ إجرائه.

وفعلاً قد بدأ الاستفتاء في الساعة التاسعة صباحاً من يوم ٣٠/تشرين الأول/١٩٢٦ في جميع محافظات وأقضية ولاية الموصل بمدنها الخمس المذكورة، وكان الاستفتاء بإشراف ثلاثة مراقبين فقط من عصبة الأمم وهم: الكولونيل الأمريكي وليام جيفري رئيساً وفرانس جاكييه وسيزر هالوتيت أعضاء.

أمَّا عدد الموظفين الحكوميين العراقيين ممن كُلفوا بإجراء وتنظيم هذا الاستفتاء والرقابة عليه فقد بلغ عددهم ١٥١ موظفاً فقط لعموم المحافظات والمدن الخمس، وأقضيتها وقراها ومساحاتها الشاسعة التي تعادل ٣٣ بالمئة من مساحة العراق الكلية، أمَّا عدد الصناديق الموزعة في جميع هذه المدن والأقضية والنواحي والقرى الكثيرة والمتباعدة ذات المساحات الشاسعة فقد بلغت ١١٨ صندوقاً فقط.

وهذا إن دلَّ على شيء فإنَّما يدل دلالة قاطعة وواضحة بعدم رغبة البلاط الملكي والحكومة العراقيَّة ومعهما سلطة الانتداب البريطاني بإنجاح هذا الاستفتاء بأي وسيلة وطريقة كانت، وخير مثال على ذلك هو: عدم وجود أيّ صناديق اقتراع في كلٍّ من تلعفر وكركوك وداقوق والتون كوبري ومعظم الأقضية والنواحي والقرى التركمانية الملحقة بهذه المحافظات الخمس إلا في الساعة الواحدة ظهراً من ذلك اليوم، وتم رفع الصناديق في الساعة الخامسة عصراً من نفس اليوم أي: لمدة ٤ ساعات فقط،

أمَّا بخصوص مراكز المدن في كلٍّ من إرْبل ودهوك والسليمانيَّة فقد وضعت صناديق الاقتراع في الساعة الثانية عشراً ظهراً وتم رفعها في الساعة الخامسة عصراً من نفس اليوم، وهذا كله يكفي لإفشال الاستفتاء تنظيمياً وسياسيَّاً.

وبتاريخ ٤/تشرين الثاني/١٩٢٦م أي: بعد إجراء الاستفتاء المذكور أعلنت الحكومة العراقيَّة ومعها سلطة الانتداب البريطاني النتائج النهائية للاستفتاء وكانت كما يأتي:

أ ـ صوَّت ٥٥ بالمئة من عدد السكان لصالح البقاء والاندماج بالدولة العراقيَّة الحديثة.

ب ـ صوَّت ٢٢ بالمئة من عدد السكان لصالح الانفصال عن العراق والالتحاق بتركيَّا.

ج ـ صوَّت ٢٣ بالمئة من عدد السكان بكلمة فراغ أو لا أدري أو أوراق بلا محتوى، وتم عدُّ هذه البطاقات ملغاة.

وبعد خمسة أيَّام فقط من إعلان النتائج النهائية للاستفتاء صادقت عصبة الأمم على النتائج، وعدَّت ولاية الموصل بكلّ جغرافيتها السكانية ومدنها الخمس جزءاً لا يتجزأ من المملكة العراقيَّة الواحدة بحدودها الدوليَّة الرسمية المعترف بها من قِبل عصبة الأمم وسلطة الانتداب البريطاني، كما ضمنت القرار المذكور فقرتين مهمتين:

الأولى: لا يحق لتركيَّا المطالبة مجدداً بإعادة الاستفتاء، ولا يحق لها المطالبة بضم ولاية الموصل بكلّ توابعها الإدارية والجغرافيَّة والتنظيميَّة.

الثانية: يحق لتركمان العراق وبموجب اتفاقية لوزان في ٢٤/تموز/١٩٢٣م الموقعة بين تركيَّا وبريطانيا وفرنسا بترك العراق ومغادرته والانضمام لدولة تركيَّا الحديثة، بشرط أن يتم تخليهم عن جنسيتهم العراقيَّة السابقة.

أمَّا سلطة الانتداب البريطاني فقد أصدرت بياناً بتاريخ ٩/١١/١٩٢٦م جاء فيه: «لقد كانت حكومة صاحبة الجلالة في بريطانيا العظمى ملتزمة كلياً بمضمون جميع الاتفاقيَّات والمعاهدات التي أبرمتها مع الدولة العثمانيَّة السابقة والدولة التركيَّة الحالية، وتم إجراء الاستفتاء الأصولي بتاريخ ٣٠/تشرين الأول/١٩٢٦م، وكانت رغبة غالبية السكان ضمن جغرافية ولاية الموصل العراقيَّة البقاء داخل جغرافية الدولة العراقيَّة الحديثة وسيادتها

وسلطتها بحدودها البرية والجغرافية الدوليَّة الرسمية» انتهى.

أمَّا البلاط الملكي العراقي فقد أصدر بياناً بتاريخ ١٢/ ١١/ ١٩٢٦م جاء فيه: «لقد كانت نتيجة الاستفتاء السكاني في ولاية الموصل العراقيَّة نتيجة مشرفة ومفرحة لكلّ العراقيين، وبذلك انطوت صفحة ولاية الموصل نهائياً وكلياً بعد مصادقة عصبة الأمم على نتائج الاستفتاء، وإننا إذ نعلن ذلك نتمنى من الجانب التركي أن يتفهم مطالب وطموحات شعب العراق، وعدم إثارة المشاكل والخصومات والمصاعب مجدداً مع حكومة العراق وشعبه بأطيافه وقومياته كافَّة، ونحن إذ نرحب بكلّ تركمان العراق يسعدنا كثيراً اندماجهم كلياً مع الشعب العراقي الكبير، والله الموفق».

وقد رحبت كلٌّ من الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وروسيا بنتيجة الاستفتاء، وعدَّته خطوة إيجابية صحيحة للجميع.

أمَّا تركيَّا فقد رفضت الاعتراف بنتيجة الاستفتاء وشرعيته ومصداقيته وصحة نتائجه، وطالبت بإجرائه مجدداً وإعادته كلياً، على أن تشارك هي بصورة فعلية ومباشرة في الإشراف عليه، طالما أنَّ الموضوع برمَّته يخص حقوقها السياسيَّة والجغرافية وأمنها القومي، إلا أن جميع الحكومات العراقيَّة المتعاقبة منذ ذلك التاريخ لغاية يومنا هذا لم تستجب للمطالب التركيَّة المتكررة بهذا الخصوص.

نتائج الاستفتاء:

في الحقيقة لا يمكن تقييم هذا الاستفتاء التاريخي والمصيري الخطير كليَّاً وتفصيليَّاً ضمن هذا المبحث المتواضع والمختصر والبسيط؛ نظراً لكثرة الآثار السلبية والايجابية الناتجة عنه وتشعبها، وتقاطعها مع بعض في أكثر من محور واتجاه، لكننا سنحاول قدر الإمكان اختزال هذا الموضوع بكلّ حيثيَّاته العامَّة والخاصَّة على حدٍّ سواء، كالآتي:

١ ـ أصدرت الحكومة العراقيَّة بتاريخ ١١/ ١١/ ١٩٢٦م أمراً وزارياً مصدقاً من البلاط الملكي يخوِّل تركمان العراق أو أيَّ مكون اجتماعي ضمن

جغرافية ولاية الموصل ما بين الهجرة إلى تركيَّا أو البقاء في العراق، بشرط أن يتنازل المهاجرون عن جنسيتهم العراقيَّة وأموالهم غير المنقولة: كالدور والأراضي الزراعية وغيرها، وبموجب هذا القرار الذي صاغه رئيس الوزراء العراقي في حينها جعفر العسكري وبالتشاور مع البلاط الملكي العراقي غادرت ٦٠٣ أسرة عراقيَّة ممن تنطبق عليهم الضوابط من بينهم ٤١٠ أسرة تركمانية و٩٠ أسرة كردية و١٠٣ أسرة عربيَّة إلى تركيَّا.

٢ ـ لقد أعطى هذا الاستفتاء انطباعاً أنَّ تركمان العراق هم من بقايا العثمانيِّين، وأنهم ليسوا من سكان العراق الأصليين، وهذا الاعتقاد خاطئ بنسبة ١٠٠ بالمئة كما أثبتته معظم البحوث والدراسات التاريخيَّة والسياسيَّة والإنثروبولوجية بهذا الخصوص.

٣ ـ كانت للطريقة وللمنهجية السلبية المتعمدة في تنظيم الاستفتاء وإجرائه ردود فعل انعكاسية في نفسية ووعي وضمير تركمان العراق، وعلى أكثر من اتجاه وصعيد ومحور.

٤ ـ ومن النتائج الإيجابية المهمَّة التي لم تكن في الحسبان هي: حالة التفهم والاحتواء الملكي وبلاطه لكلِّ المكونات والأطياف التركمانية المختلفة، وفي جميع مناطق العراق، وقد تم احتوائهم وتقليدهم أرفع المناصب الإدارية والسياسيَّة والعسكريَّة والأمنيَّة.

٥ ـ أمَّا فيما يخص دولة تركيَّا المجاورة التي هي الأخرى لم يمر على تأسيسها وتبلور مؤسساتها السياسيَّة والتشريعية والتنفيذية سوى مدة ١٢ عاماً فقط، فلم تكن تمتلك الأوراق والإمكانيَّات السياسيَّة والعسكريَّة الكافيَّة لفرض سلطتها ورؤيتها الخاصَّة على مسار الاستفتاء ونتائجه، والأهم من كلِّ ذلك أنها لم تقدم أيَّ وعود إيجابيَّة أو إغراءات ماليَّة أو اقتصاديَّة لتحفيز تركمان العراق بالهجرة إلى تركيَّا، والانضمام والالتحام بالجسد التركي الجديد.

٦ ـ هناك قضية مهمَّة أخرى في هذا السياق ألا وهي: (الحالة

الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة لتركمان العراق)، فقد كان التركمان يشكلون ما نسبته ٤٥ بالمئة من المجموع العام لأثرياء العراق، من طبقات ارستقراطية وبرجوازية شهيرة: كعائلة العلمدار وكهية والواعظ والنجار والأوجي والتنجي وغيرها، ومن ثَمَّ فإنَّ هذا المستوى المالي والاجتماعي لهم سيكون مانعاً شديداً ضد تطلعاتهم بهجرة العراق والانتقال إلى دولة تركيَّا الجديدة ليبدؤوا مشوارهم العمليَّ والاقتصاديَّ من جديد.

٧ ـ أمَّا البعد النفسي والأخلاقي فلكلٍّ منهما تأثير خاص على مجمل الهويَّة والشخصيَّة التركمانيَّة العراقيَّة، التي عُرف عنها تمسكها الشديد بمناطق سكناها وحنينهم القوي في الالتصاق بذكريات طفولتهم ونشأتهم، ومن ثَمَّ فمن شبه المستحيل أن يتخلَّ تركمان العراق عن وطنهم (ميزوبوتاميا) الذي استوطنوه قبل ٣٥٠٠ سنة خلت؛ ليستبدلوه بوطن آخر حتى ولو كان تركيَّا الجديدة الأتاتوركية.

ونعتقد بهذا السرد الموجز والمعمق أنَّنا قد قدمنا وصفاً واضحاً ودقيقاً لمعاهدة أنقرة الثلاثية، واستفتاء ولاية الموصل المثير للجد، ل وعلى أكثر من اتجاه وصعيد ومحور.

التعداد السكاني الأول في العراق (١ ـ ٢٥/ تشرين الأول/ ١٩٢٧م)

بعد تتويج الملك فيصل وإصدار الدستور العراقي الأول وتوقيع الاتفاقيَّة الأولى مع البريطانيين وتوقيع المعاهدة الثلاثية (بريطانيا ـ تركيَّا ـ العراق)، وإجراء استفتاء ولاية الموصل ـ راجع الصفحات ٢٥ الأخيرة للاطلاع على التفاصيل ـ وتبلور مؤسسات الدولة العراقيَّة بإطارها التنظيميِّ والقانونيِّ كان لزاماً إجراء إحصاء سكانيٍّ شامل في العراق؛ بغيةَ تحديد النسب السكانية ورسم الخطط والبرامج التنموية المختلفة لذلك.

وبعد مشاورات معمقة بين البلاط الملكي ورئاسة الوزراء وسلطة الانتداب البريطاني أصدرت الإرادة الملكية بتاريخ ٢٥/آب/١٩٢٧م والمتضمنة إجراء التعداد السكاني الشامل في العراق في المدَّة من ١ إلى

٢٥/تشرين الأول/١٩٢٧م؛ أي: أن تستمر عملية الإحصاء لمدة ٢٥ يوماً كاملاً؛ بغية مسح كافَّة المدن والمناطق والقرى العراقيَّة المختلفة.

وقد تم تقسيم العراق إلى خمس مراكز إحصائية مركزية كبرى هي: بغداد والموصل وكربلاء والأنبار والبصرة، كما تم تخصيص ٣٥٠ موظف حكومي مختص لإجراء هذا الإحصاء.

وقد تكفلت بذلك دائرة الجنسية والنفوس التابعة لوزارة الداخلية العراقيَّة، وقد بدأ الإحصاء في الساعة التاسعة صباحاً من يوم ١/تشرين الأول/١٩٢٧م، وانتهى في الساعة التاسعة صباحاً من يوم ٢٥/تشرين الأول/١٩٢٧م أي: استمر لمدة ٢٥ يوماً كاملاً.

أمَّا الجهات التي كانت مخولة بإجراء الإحصاء فهي:

١ ـ ٣٥٠ موظفٍ حكوميٍّ تابع إلى مديرية الجنسية والنفوس العامَّة.

٢ ـ لجنة المشرفين العامين المعيَّنين من قِبل رئاسة الوزراء العراقيَّة، وعددهم ٣٠ مشرفاً عامَّاً.

٣ ـ خبراء منتدبون بريطانيون، وعددهم خمسة فقط.

وقد تم مسح الجغرافية العراقيَّة المتنوعة كافَّة من زاخو إلى الفاو، وكانت عملية التعداد طويلة وشاقة ومعقدة؛ بسبب عدم توفر المواصلات الحديثة في تلك المدَّة، وكذلك عدم التزام معظم المواطنين بضوابط المكوث أو البقاء أو التجوال أو الانتقال بين المدن، كما أنَّ هناك المئات من الأسر والعائلات العراقيَّة ممن كانت تحمل ألقاب المهن: كالمدرس والواعظ والمميز، والجراح والمختار، والتتنجي والمدفعجي، والبنا والساعاتي وغيرها، وكانت هذه الأسر تجيد اللغتين التركيَّة والعربيَّة بطلاقة، ولم يتم معرفة أصولهم القوميَّة، وكان تقدير ذلك يعود إلى رئيس اللجنة المكلفة؛ فهو من يقرر هذه الأسرة عربيَّة أم تركمانية أم كردية وحسب قناعته الخاصَّة.

أمَّا أماكن العدِّ والإحصاء والترقيم فقد كانت تقوم داخل أبنية المدارس

ودوائر الشرطة، والجوامع وبعض الحسينيات، وكذلك في بيوت[١] ومضايف بعض شيوخ العشائر والمختارين.

وبتاريخ ٦/ ١١/ ١٩٢٧م أصدرت وزارة الداخلية العراقيَّة البيان الآتي:

لقد تم إجراء عملية التعداد السكاني في مدن ومناطق وقصبات العراق كافَّة من قِبل دائرة الجنسيَّة والنفوس التابعة لوزارة الداخلية العراقيَّة، وبمشاركة أكثر من ٤٠٠ موظفٍ حكوميٍّ مختصٍّ في المدَّة، من ١/ تشرين الأول/ ١٩٢٧ لغاية ٢٥/ تشرين الأول/ ١٩٢٧م وبمساعدة كبيرة من قِبل مختاري المناطق والهيئات التعليمية في معظم مدارس العراق كافَّة، وتمكَّنت المديريَّة المذكورة من تقديم أرقام وإحصاءات دقيقة إلى درجة كبيرة، رغم وجود بعض المعوقات والعقبات المتمثلة بعدم قدرة بعض اللجان من الوصول إلى المناطق الحدودية النائية، وكذلك عدم التزام بعض المواطنين بضوابط المكوث والبقاء والانتقال بين المحافظات والأقضيَّة والقصبات العراقيَّة المختلفة، وكانت الأرقام النهائية كما يأتي:

العدد الكليُّ لنفوس العراق كافَّة هو: «٢، ٩٦٨، ١٥٤»؛ مليونان وتسعمئة وثمانية وستون ألفاً ومئة وأربع وخمسون نسمةً، يتوزعون على كلِّ أجزاء الجغرافية العراقيَّة المتنوعة، ومن ضمن ذلك القبائل البدوية والريفية المتنقلة بين قصبات وقرى ومدن العراق المختلفة.

كما تم تحديد النسب السكانية الكبرى والرئيسيَّة في العراق وكانت كالآتي:

---

(١) المصادر الأربعة الأخيرة مضافاً لها:

١ ـ دليل مشاهير الألوية العراقيَّة، عبد المجيد فهمي حسن، ط٣، مطبعة السلام، بغداد، ١٩٤٧م

٢ ـ يهود العراق، نادر ساسون، مكتبة المعارف، بغداد، ط٢، ١٩٧١م

٣ ـ تاريخ الوزارات العراقيَّة، ج١، عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق

٤ ـ المكتبة الوطنيَّة العراقيَّة، بغداد، ١٩٩٨، المجموعة الإحصائية ١٩٢٧م

أ ـ عرب العراق يشكلون ٥٥ بالمئة من المجموع العام لنفوس العراق.

ب ـ أكراد العراق يشكلون ٢٠ بالمئة من المجموع العام لنفوس العراق.

ج ـ تركمان العراق يشكلون ١٢ بالمئة من المجموع العام لنفوس العراق

د ـ المسيحيون في العراق يشكلون ٢،٣ بالمئة من المجموع العام لنفوس العراق، (الكلدواشوريون).

هـ ـ اليهود في العراق يشكلون ٢،٧ بالمئة من المجموع العام لنفوس العراق.

و ـ اليزيديون والشبك يشكلون ١،٢ بالمئة من المجموع العام لنفوس العراق.

ز ـ الصابئة يشكلون ٠،٩ بالمئة من المجموع العام لنفوس العراق.

وقد تم تزويد الحكومة العراقيَّة والبلاط الملكي ووزارات المملكة ودوائرها كافَّة بنتيجة الإحصاء السكاني للعلم بها، ولاتخاذ التدابير اللازمة بشأنها، انتهى.

الحكومة والبلاط
تلغي نتيجة الإحصاء ١٤/ ١٢/ ١٩٢٧م

لقد قدم كلٌّ من تركمان العراق والكلدواشوريين طلبات تظلُّم إلى الحكومة والبلاط معاً، مدَّعين أنَّ هذه النسب غير صحيحة وغير دقيقة مطلقاً، حيث ادعى تركمان العراق أنَّ كثيراً من الأسر والعائلات التركمانية في بغداد و الموصل تم تسجيلها إمَّا عربيَّة وإمَّا كردية لأسباب مجهولة، كما قدم المسيحيون نفس الشكوى ولكن بصيغة أخرى، مدَّعين أنَّ كثيراً من الأسر المسيحية في بغداد والموصل والبصرة تم تسجيلها إمَّا عربيَّة وإمَّا كردية مسلمة، وقد كثرت الانتقادات الشعبية والسياسيَّة لهذه النتائج موضحين أنَّ هناك نسبة ٢,٣ مفقودة من المجموع العام لعدد النفوس.

وبعد كل ما تقدم اجتمع الملك فيصل الأول برئيس الحكومة العراقيَّة آنذاك جعفر العسكري وصدر القرار الآتي:

«نظراً لكثرة الشكاوى والتظلُّمات المرفوعة حول طريقة إجراء الإحصاء السكاني ونتائجه فقد تقرر إلغاء كل نتائجه المعلنة وإلغاء الخطط والمقررات المترتبة عليه كافَّة»، وكان ذلك ظهيرة يوم ١٤/ ١٢/ ١٩٢٧م

ونحن نعتقد أنَّ نتائج الإحصاء غير دقيقة بالحدِّ الكافي والمقنع، خصوصاً إذا ما أعدنا النظر كلياً وبعمق ببيان وزارة الداخلية العراقيَّة المذكور، والذي يعترف ضمناً أنَّ هناك أخطاء مهمَّة اقترنت بعملية الإحصاء والتعداد السكاني.

وبذلك تطوى صفحة أول تعداد وإحصاء سكاني في تاريخ العراق المعاصر، مع اعترافنا المسبق أنَّ هذه النتائج كانت قريبة إلى حدٍّ ما إلى الواقع والتوزيع الديموغرافي في العراق في تلك المدَّة؛ لأسباب تاريخية وسياسيَّة واجتماعيَّة جوهرية ضمن هذا السياق.

معاهدة عام ١٩٣٠م العراقيَّة البريطانيَّة، «الأسباب ـ الآليات ـ النتائج».

في الحقيقة هناك جملة من الأسباب والعوامل الداخلية والخارجية التي بدأت تلقي بظلالها السياسيَّة والفكريَّة والثقافيَّة على المشهد العراقي برمته «نخبوياً وسياسيَّاً وشعبياً»، وقد بدأ المجتمع العراقي ببأطيافه وفئاته كافَّة يتفاعل معها (سلباً أو إيجاباً)، وكلٌّ حسب محموله العقدي والسياسي والثقافي، وسنحاول هنا قدر الإمكان الإشارة إلى أهمِّ هذه الأحداث والانعطافات التي أثرت وتأثرت بالبناء السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي في المدَّة ١٩٢٦م ـ ١٩٣٠م كالآتي:

١ ـ حصول عدة صدامات محدودة ذات طابع عسكري بحت بين بعض تشكيلات الجيش العراقي من جهة، وبعض القوات المسلحة البريطانيَّة في العراق من جهة أخرى.

٢ ـ قيام السلطات البريطانيَّة بإصدار قرار خطير يتضمن دعم مليشيا عراقيَّة مسيحية وتأسيسها وتسليحها، وصرف مرتبات شهرية لها، وسميت هذه القوات باسم «قوات الليفي والتياريين»، وخصصت لها معسكرين: الأول في سهل نينوى، والثاني في قاعدة الحبانية الجوية. كما اتُّهمت هذه القوات بارتكاب جرائم بحق تركمان العراق وبعض القوى الوطنيَّة الأخرى.

٣ ـ تفشي مرض السل الرئوي والكوليرا، وعدم وجود سياسة طبية صحية علاجية واضحة؛ مما خلق حالة تذمر شديدة لدى معظم العراقيين.

٤ ـ مطالبة الزعامات العشائرية الكردية بمنحهم مزيداً من الحقوق والاستقلالية في مناطقهم، وإدخال اللغة الكردية على أنَّهاجزء أساسي في

المناهج الدراسية في المحافظات ذات الأغلبيَّة الكرديَّة الواضحة.

٥ ـ تسريب معلومات استخبارية إلى سلطة الانتداب البريطاني مفادها وجود بعض التجمعات للضباط العراقيين ممن تلقَّوا تعليمهم الأولي ودراستهم العسكريَّة في أنقرة أو اسطنبول، وأنهم يبدون تعاطفاً شديداً مع الدولة التركيَّة الجديدة.

٦ ـ توقيع بريطانيا معاهدة الانسحاب والجلاء عن مصر في مارس ١٩٢٩م وعلى مراحل، وهذا الأمر جعل معظم الساسة والمثقفين والوطنيين العراقيين يطالبون البلاط الملكي والحكومة العراقيَّة بتوقيع معاهدة مماثلة مع الجانب البريطاني وبالمضمون نفسه.

٧ ـ تصريحات بعض الساسة والمسؤولين في روسيا الشيوعيَّة الماركسيَّة أنَّها ستفعل كلَّ ما في وسعها لتحرير الشعوب المحتلة من سلطة الاحتلالات وقسوتها، وسلطات الانتداب الاستعمارية.

وهذا كلُّه دفع رئيس الوزراء العراقي في حينها نوري سعيد إلى توجيه رسالة مطوَّلة إلى الحكومة البريطانيَّة يطالبها فيها إلى منح العراق حريته واستقلاله التام، كما قام ملك العراق الملك فيصل الأول بإرسال نفس هذه الرسالة بمضمونها العام إلى ملكة بريطانيا العظمى.

وبعد كلِّ ما تقدم وافقت الحكومة البريطانيَّة ممثلة بسلطة الانتداب المطلقة في العراق بالدخول بمفاوضات مفصلة ومعمَّقة حول جميع القضايا المعلقة والشائكة بين الطرفين[١]، وقد مثَّل الجانب البريطاني فيها المندوب السامي البريطاني الجديد «فرنسيس همفريز» والمستشار البريطاني الأول في العراق «جون كورنوا ليس»، أمَّا الجانب العراقي فقد مثَّله ملك البلاد

---

(١) بالإضافة إلى المصادر الخمسة الأخيرة فقد تمت الاستعانة أيضاً بالمؤلفات الآتية:
١ ـ نشأة العراق الحديث، هنري فوستر، جزأين، ترجمة سليم طه التكريتي، دار الفجر للنشر والتوزيع، بيروت، ط٢، ١٩٨٤م
٢ ـ العراق وتطوره السياسيّ، ٣ أجزاء، فيليب ايرلاند، مصدر سابق.

شخصياً فيصل الأول، ورئيس الوزراء نوري سعيد، ورئيس البلاط الملكي رستم حيدر، ووزير الدفاع السياسي المخضرم جعفر العسكري.

وقد بدأت الجولة الأولى من المفاوضات في العاصمة العراقيَّة بغداد بتاريخ ٢٣/ ٥/ ١٩٣٠م واستمرت لمدة عشرة أيَّام، وبتاريخ ١١/ ٦/ ١٩٣٠م بدأت الجولة الثانية من المفاوضات في العاصمة البريطانيَّة لندن واستمرت ١٤ يوماً كاملاً، ثم عادت واستضافت بغداد الجولة الثالثة والأخيرة من المفاوضات بتاريخ ٢٦/ ٦/ حزيران/ ١٩٣٠م ليتمَّ التوصل إلى الوثيقة النهائية والموقعة بين الطرفين، وكان ذلك بتاريخ ٣٠/ حزيران/ ١٩٣٠م، وكانت تتكون من ١٣ فقرة أصلية وفرعية، وقد صادق عليها البلاط الملكي بتاريخ ٤/ تموز/ ١٩٣٠م، و الحكومة العراقيَّة صادقت عليها بتاريخ ٨/ تموز/ ١٩٣٠م، أمَّا مجلس النوَّاب ومجلس الأعيان العراقي فقد صادقا عليها بتاريخ ٢/ ١٠/ ١٩٣٠م، وعُدَّت نافذة المفعول منذ مصادقة مجلسي النوَّاب والأعيان عليها بتاريخ ٢/ ١٠/ تشرين الأول/ ١٩٣٠م.

أمَّا فقراتها الثلاث عشرة فهي:

١ ـ أن تتعهد بريطانيا وخلال مدة عام واحد فقط من تاريخ توقيع المعاهدة برفع تقريرٍ مفصَّلٍ إلى عصبة الأمم توضح فيه أنَّ العراق أصبح مستقراً وجاهزاً إلى حدٍّ كبير في تمتعه بالاستقلال والتحرر من سلطة الانتداب البريطاني.

٢ ـ أنْ تتعهد بريطانيا وعلى ضوء عضويتها الدائمة في عصبة الأمم أن تساعد العراق بكلِّ الوسائل المتاحة خلال عامين من تاريخ إقرار المعاهدة في مجال حصول العراق على استقلاله الكامل.

٣ ـ أن يتعهد العراق بأحقيَّة بريطانيا باستخدام كلِّ الطرق والممرَّات البريَّة والبحريَّة والجويَّة العراقيَّة، ولمدة ٢٥ سنة قادمة.

٤ ـ تعدُّ جميع المعاهدات والاتفاقيَّات (العراقيَّة/ البريطانيَّة) السابقة ملغاة حينما تدخل هذه الاتفاقيَّة حيز التنفيذ.

٥ ـ تمتلك بريطانيا الأحقيَّة والأفضلية المطلقة في صناعة التنقيب عن النفط واستخراجه وتكريره وبيعه ولمدة ٢٥ سنة قادمة.

٦ ـ أن يتمَّ استبدال صفة المندوب السامي البريطاني بموظف بريطاني بصفة (سفير دولة) لدى المملكة العراقيَّة، وأن تسود قيم الصداقة والود والسلام بين البلدين، وأن تجرى الزيارات الرسمية المتبادلة بين الدولتين.

٧ ـ يجب على كلٍّ من الدولتين ـ العراق وبريطانيا ـ مساعدة بعضهما عند حصول حالة حرب، أو أيّ تهديدات عسكريَّة أخرى.

٨ ـ تتعهد بريطانيا بتقديم خبراتها العلميَّة والخدميَّة والإداريَّة كافَّة للعراق، على أفضل صورة وأحسن وجه، ومن ضمن ذلك البعثات الدراسية والعلمية العراقيَّة المرسلة للخارج.

٩ ـ يتعهد العراق بالموافقة على السماح للقوات البريطانيَّة في العراق ببناء ٣ قواعد عسكريَّة داخل الأراضي العراقيَّة في بغداد والموصل والرمادي، وتبقى هذه القواعد شرعية لمدة ١٥ سنة من تاريخ إقرار هذه المعاهدة.

١٠ ـ أن تشرفَ بريطانيا لوحدها على تدريب وتسليح الجيش العراقي داخل وخارج العراق ولمدة ١٥ عام من تاريخ إقرار الاتفاقيَّة.

١١ ـ أن تتعهَّد بريطانيا ببناء الطرق والجسور ودوائر القضاء والكليات والمعاهد بأفضل المواصفات وبأسعار مناسبة، وبتكاليف تسدد على شكل دفعات متوسطة الأجل.

١٢ ـ أن تتعهد بريطانيا بإرسال خبراء قانون إلى العراق لصياغة وكتابة القوانين العقابية والإدارية والتنظيمية والمدنية خلال مدة عام واحد من توقيع الاتفاقيَّة.

١٣ ـ أن تساعد بريطانيا الحكومة العراقيَّة وكلَّ مؤسسات ودوائر الدولة في مجال الإدارة والتنظيم والإحصاء، كما هو معمول به داخل مملكة بريطانيا العظمى.

وبعد أن تم نشر فحوى الاتفاقيَّة وبنودها انقسم الشعب العراقي بأطيافه وفئاته ومكوناته كافَّة إلى ٣ محاور بخصوصها، ومن ضمن ذلك ساسة البلاد ومثقَّفوها كالآتي:

المحور الأول: ٣٥ بالمئة من المجموع العام كان مؤيداً لها وعدَّها نصراً سياسيَّاً ودبلوماسيَّاً للدولة العراقيَّة الحديثة.

المحور الثاني: ٢٠ بالمئة من المجموع العام كان معارضاً لها من حيث الشكل والمضمون والصياغة العامَّة.

المحور الثالث: ما يعادل ٤٥ بالمئة من المجموع العام كان صامتاً ومحايداً ولم يكن له أيّ رأي واضح وصريح بخصوصها.

وبذلك نُسدل الستار كلياً على جميع ما كان متعلِّقاً باتفاقية عام ١٩٣٠م بين العراق وبريطانيا وعلى الأصعدة والاتجاهات والمحاور كافَّة.

وبذلك أصبح العراق متهيئا لإجراء التحركات والاجتماعات السياسيَّة والاستراتيجيَّة عراقيَّاً وإقليميَّاً ودوليَّاً للاتجاه نحو بلورة مفهوم العراق المستقل الكامل، ويحظى بمفهوم ومنطوق وتوصيف (الدولة الكاملة السيادة)، وهذا ما سنبحثه خلال الصفحات القليلة القادمة.

استقلال العراق رسميَّاً في ٣/ تشرين الأول/ ١٩٣٢م
«ماراثون المباحثات ــ التوصيَّات ــ استقلال العراق»

لو أعدنا قراءة الصفحات الخمسين الأخيرة بعمق ورؤية استقرائية واستدلالية، أفقيَّة التمحيص والتحليل، وخصوصاً ما تمخضت عنه اتفاقية عام ١٩٣٠م بين بريطانيا والعراق؛ نستطيع أن نفهمَ وندرك حقيقة الأحداث والمنعطفات والتقلبات التي كانت تحيط بالمشهد العراقي برمته ومن جهاته الأربع، وعلى ضوء ذلك قامت بريطانيا بحثِّ العراق على ضرورة ترسيم حدوده البرية والبحرية وممراته الجوية مع كلِّ دول الجوار العراقي: إمارة الكويت، شبه الجزيرة العربيَّة، تركيَّا، الأردن، إيران، سورية.

وفعلاً بدأت الحكومة العراقيَّة بترسيم هذه الحدود بدءاً من يوم ٢٤/ ٤/ ١٩٢٩م وأكملت تلك الإجراءات في ٢٧/ ٦/ ١٩٣١م وبموجب ما نصت عليه اتفاقية سايكس ـ بيكو، وخرائط خط بروكسل المشار إليها سالفاً، ولم تبقَ إلا قضيَّتان عالقتان هما: مدن المحمرة والأحواز ضمن الأراضي الإيرانية، وإمارة الكويت جنوب العراق.

فالكويت كانت إمارة شبه مستقلة سياسيَّاً عن العراق منذ عام ١٩١٩م، لكنها كانت مرتبطة إداريَّاً بمحافظة البصرة العراقيَّة لغاية عام ١٩٢٧م، حينما تم فكَّ ارتباطها بالعراق وعُدَّت إمارة مستقلة تحت سلطة الانتداب البريطاني من دون أن تأخذ شكل ومفهوم الدولة المستقلة كلياً ذات السيادة الكاملة المطلقة؛ أي: دويلة شبه مستقلة، وذلك لرفض العراق وإيران الاعتراف باستقلالها.

والأمر نفسه والتحدي والمشكلة ظهرت مع إيران حيث تمسك العراق بحقه التاريخي والجغرافي بمدن المحمرة والأحواز، إلا إنَّ إيران رفضت ذلك وعدَّتها جزءاً لا يتجزَّأ من الأراضي الإيرانية، وهنا اقترحت بريطانيا على الأطراف الثلاثة: إيران، العراق، الكويت تأجيل هذا الوضع لغاية البث نهائياً باستقلال العراق من قبل عصبة الأمم.

ولذلك بدأ العراق تحركاته السياسيَّة والدبلوماسية مع سلطة الانتداب البريطاني من أجل صياغة مشروع سياسي واستراتيجي متكامل داخل عصبة الأمم لإصدار قرار واضح ورسمي حول استقلال العراق.

فبتاريخ ٢١/ ٥/ ١٩٣٢م أصدر الملك فيصل الأول الإرادة الملكية المرقومة بالرقم ٤٦ التي جاء بموجَبها تشكيل لجنة سياسيَّة عراقيَّة للتباحث مع الجانب البريطاني وعصبة الأمم حول موضوع استقلال العراق، وكانت هذه اللجنة تتألف من سبع شخصيات سياسيَّة عراقيَّة معروفة وهم: نوري سعيد وناجي شوكت، وجميل المدفعي ورشيد عالي الكيلاني، وجعفر العسكري وطه الهاشمي وحكمت سليمان، وكانت هذه اللجنة برئاسة نوري سعيد.

وقد سافرت هذه اللجنة إلى جنيف ـ سويسرا، حيث مقرُّ عصبة الأمم، ولثلاث مرات: المرة الأولى كانت بتاريخ ٣/ حزيران/ يونيو/ ١٩٣١م، والثانية في ٤/ كانون الأول/ ديسمبر/ ١٩٣١م، والمرة الثالثة كانت بتاريخ ١٨/ ٩/ ١٩٣٢م، وبصحبة المندوب السامي البريطاني في العراق «السير فرانسنر همفرز»، وقامت بريطانيا بتقديم مشروع استقلال العراق بتاريخ ٢٤/ ٩/ ١٩٣٢م وكان يتكون من ٩٠ صفحة، أوضحت من خلاله مقدرة العراق الشبه التامة على قيادة نفسه بنفسه، وأن يصبح دولة مستقلة ذات سيادة مع تقديم بعض الدعم السياسي والعسكري والاقتصادي البريطاني له.

وبعد مشاورات مطولة ومكثفة بين أعضاء ومندوبي الدول الكبرى في حينه (أمريكا وبريطانيا وفرنسا وروسيا وألمانيا) صدر القرار الأممي صبيحة

يوم ٣/تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣٢م، وبأغلبية الأصوات بجعل العراق دولة مستقلة ذات سيادة كاملة.

وتم عدُّ نوري سعيد أول وزير خارجيَّة للعراق وأول ممثل رسمي للعراق في عصبة الأمم، كما تمَّ عدُّ العراق أول دولة عربيَّة تحصل على صفة الدولة المستقلة منذ الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م/١٩١٨م، كما عُدَّ العراق من الأعضاء المؤسسين لعصبة الأمم، وكان ذلك بتاريخ ٥/تشرين الأول/١٩٣٢م، وقد عمَّت الأفراح والاحتفالات المدن والمحافظات العراقيَّة كافَّة، ومن ضمن ذلك[١] العاصمة بغداد، حيث وجَّه الملك فيصل الأول رسالة شكر وتقدير إلى أبناء الشعب العراقي بأطيافه ومكوناته المختلفة كافَّة، وكان ذلك ظهيرة يوم ٥/١٠/١٩٣٢م حيث جاء بكلمته:

«نشكر الله أولاً، وكلَّ أبناء الشعب العراقي ثانياً على هذا النصر العظيم المؤزر، لقد أصبح العراق الآن حراً طليقاً لا سيد عليه غير إرادة أبنائه.

نحن الآن أحرار مستقلون لا شريك لنا في مصالحنا ولا رقيب علينا إلا الله جل جلاله».

وقد تلقَّى العراق برقيات التهنئة من دول العالم كافَّة، وأولها كانت من ملك بريطانيا جورج الخامس، ومن الزعيم السوفيتي جوزيف ستالين، ومستشار ألمانيا ويلهم ديوارت، وملك مصر فؤاد الأول، والرئيس التركي بالنيابة عصمت إينونو، وآخرين غيرهم كثير.

---

(١) إضافة الى المصادر الأربعة الأخيرة نرى من الضروري والمهم جداً الاطلاع على هذه التفصيلات في الكتب والمؤلفات الآتية:

١ ـ ثلاث ملوك في العراق، جزأين، جيرالددي غوري، الدار العربيَّة للموسوعات، ط٢، بيروت ، ١٩٦٩م

٢ ـ العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، د. عبد الرحمٰن البزاز، مصدر سابق

٣ ـ تقرير عصبة الأمم المتحدة، استقلال العراق، ١١ تشرين الأول١٩٣٢، دار الوثائق العراقيَّة، المكتبة الوطنيَّة، بغداد

وبتاريخ ١١/تشرين الأول/١٩٣٢م صدرت أول ارادة ملكية مستقلة عن سلطة الانتداب البريطاني التي جاء بموجبها تشكيل لجنة من السياسيين والمثقفين والفنانين العراقيين تأخذ على عاتقها مهمَّة تصميم العلم العراقي، وتأليف تلحين النشيد الوطني العراقي، وقد أتمت اللجنة مهامها المذكورة بعد شهر من تأسيسها.

وبتاريخ ١٥/تشرين الأول/١٩٣٢م تم تشكيل أول وزارة عراقيَّة جديدة في عهد الاستقلال، وكانت برئاسة ناجي شوكت البغدادي، وكانت تضم:

١ ـ رشيد خوجة المختار ـ وزيراً للدفاع.

٢ ـ حكمت سليمان ـ وزيراً للداخلية.

٣ ـ نصرت الفارسي ـ وزيراً للمالية.

٤ ـ جميل وادي العاني ـ وزيراً للعدل.

٥ ـ جلال آغا بابان ـ وزيراً للاقتصاد.

٦ ـ عبد القادر رشيد ـ وزيراً للخارجية، ثم أعقبه نوري سعيد.

٧ ـ عباس مهدي علي ـ وزيراً للمعارف (التربية والتعليم).

٨ ـ جميل المدفعي ـ وزيراً للشؤون الاجتماعيَّة.

وقد مارست هذه الحكومة مهامها الرسمية في اليوم الثاني من تشكيلها.

وقد أصدرت الحكومة الجديدة أربع قرارات مهمَّة خلال الأيَّام العشرة الأولى من تشكيلها، وأرسلتها إلى مجلسي الأمَّة والأعيان للمصادقة عليها وهي:

١) أن يقوم العراق بافتتاح سفارات له في دول العالم كافَّة تحت مسمى: (سفارة المملكة العراقيَّة)، وفعلاً تم افتتاح ٧٤ سفارة خارجيَّة خلال الأشهر الخمسة الأولى من عمر الحكومة المذكورة.

٢) أن يعزِّز العراق علاقاته السياسيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة كافَّة مع كلِّ الدول العربيَّة والإسلاميَّة.

٣) أن يتم تشريع قانوني الأحزاب والخدمة العسكريَّة خلال مدة أقصاها ٦ أشهر من تاريخ المصادقة.

٤) أن يتم تأسيس البنك المركزي العراقي وبالتعاون مع حكومة بريطانيا العظمى للاستفادة من خيراتها بهذا المجال.

وبهذه القرارات الأربعة نكون قد قدمنا وصفاً شبه تفصيلي لقرارات واجتماعات استقلال العراق والتشكيل الحكومي الأول المنبثق بعد إعلان الاستقلال.

وفاة الملك فيصل الأول أم اغتياله في ٨/ أيلول/ ١٩٣٣م.

قد يتساءل البعض متعجِّباً لماذا هذا الكم الهائل من الأبحاث والدراسات والمقالات الشرقية والغربيَّة التي تناولت طريقة وفاة أول ملوك العراق فيصل بن الشريف حسين وموعدها وأسبابها؟، في ٨/ أيلول/ ١٩٣٣م في العاصمة السويسرية جنيف، في الساعة الرابعة عصراً من ذلك اليوم عن عمر يناهز ٤٧ عاماً فقط، من دون سابق مقدمات ولا أيِّ تقارير طبية واضحة بهذا الخصوص، كما لا توجد أيّ مصادر بحثية شرقية أو غربيَّة تحدثت عن إصابة الملك بأي أمراض مستعصية أو مزمنة قبل هذا التاريخ.

إذن هناك ما يدعو وبقوة للشك في حقيقة وفاة أو مقتل الملك فيصل الأول بأيدٍ خفية، ولأسباب استراتيجيَّة مهمَّة تستلزم الخلاص منه وإلى الأبد، ومثل أمر كهذا ووفاة مشبوهة يجب علينا العودة إلى القرارات والتعليمات الخطيرة التي اتخذها الملك فيصل الأول بعد حصول العراق على الاستقلال الكامل في ٣/ تشرين الأول/ ١٩٣٢م كما شرحنا ذلك بتفصيل قليل خلال الصفحات القليلة الماضية.

فبعد تشكيل أول حكومة عراقيَّة بعد الاستقلال برئاسة السياسي ناجي شوكت آغا المعروف بعدائه الشديد للبريطانيين، ويشاع عنه أيضاً أنَّه ذو أصول عثمانيَّة واضحة؛ مما دعا السفيرة البريطانيَّة في العراق إلى القول

مازحة: «أخرجنا العثمانيِّين من الباب فدخلوا من الشباك»، والحقيقة أنَّ السفيرة «المسز بيل» لم تكن تمزح أبداً بل كانت تقصد كلَّ كلمة تفوهت بها.

أمَّا مجموعة القرارات الوطنيَّة التي اتخذتها حكومة ناجي شوكت، التي تمت الإشارة إلى قسم منها سابقاً؛ فلم تتوقف عند هذا الحد، بل تطورت أكثر من ذلك حدةً وخطورة فمثلاً:

١ ـ أصدرت الحكومة العراقيَّة قراراً بتشكيل لجنة فنية ومالية مختصة، تراقب عمل الشركات البريطانيَّة في العراق في مجال الطاقة، ومعرفة قيمة مدخولاتها الشهريَّة وحصة الشعب العراقي منها.

٢ ـ في زيارة رئيس الوزراء العراقي ناجي شوكت والوفد المرافق له إلى كلٍّ من مصر وتركيَّا، قام بتوقيع عدة اتفاقيَّات مهمَّة في مجال التعاليم والزراعة والصناعة.

٣ ـ طرح مسودة قانون على مجلسي الأمَّة والأعيان يتضمن أحقيَّة العراق بإصدار كلِّ القوانين والقرارات والتعليمات الخاصَّة ببناء وتسليح الجيش العراقي، وعدَّت بريطانيا هذا القرار مخالفاً لما تم الاتفاق عليه بين البلدين في معاهدة ١٩٣٠م السالفة الذكر.

٤ ـ دور السفارات العراقيَّة في الخارج وما كانت تقوم به في التأكيد على استقلال العراق كلياً، وعدم رغبة البلاط والحكومة بالالتزام بكلِّ المعاهدات المجحفة الموقعة بين العراق وبريطانيا، ومن خلال فهم هذه الأسباب والقرارات الأربعة والأخرى التي تمت الإشارة إليها سالفاً نستطيع أن نفهم الأسباب والعوامل والدوافع التي تجعل بريطانيا وتدفعها للتخلص من حكم فيصل الأول، وبالطرق والوسائل الممكنة كافَّة.

ويقال: إنَّ زيارة الملك فيصل الأول إلى كلٍّ من مصر وبريطانيا وتركيَّا خلال الشهرين الرابع والخامس من العام ١٩٣٣م، كانت بمنزلة القشة التي قصمت ظهر البعير كما يقال؛ ففي بريطانيا التقى بالملك جورج الخامس وطلب منه تقليص الشركات البريطانيَّة العاملة في مجال النفط، وكذلك

تقليص عدد وتعداد القوات العسكريَّة البريطانيَّة في العراق، وفي تركيَّا أبدى الملك الشاب استعداده التام لإقامة أفضل وأقوى العلاقات السياسيَّة والتجارية مع أنقرة، وفي مصر أعلن الملك فيصل رغبته الشديدة في إرسال بعثات طلابية عراقيَّة هناك للدراسة في كلِّ الكليات والجامعات المصرية المختلفة سيما أنَّ مصر كانت في تلك المدَّة تأتي في مقدمة البلدان العربيَّة في ذلك.

ويبدو أن بريطانيا كانت قد رسمت خطة محكمة لقتل الملك الشاب فيصل الأول وكما سنوضح ذلك بإيجاز:

فبتاريخ ١٩/آب/١٩٣٣م توجَّه الملك فيصل الأول إلى لندن لغرض تلقي العلاج؛ بناءً على نصيحة طبيب البلاط في حينه البروفيسور البريطاني «فيليب اندرسن» وكان الوفد المرافق له يضم الشخصيات الآتية:

أ ـ الأمير علي بن الحسين	شقيق الملك فيصل.
ب ـ نوري سعيد الباشا	نائب وزير الخارجية العراقي.
ج ـ موسى محمود الشاهبندر	مدير البلاط الملكي.
د ـ تحسين آغا قدري	مستشارة العسكري.
هـ ـ رستم صديق حيدر	السكرتير الخاص بالملك فيصل.
و ـ فكتوريا حكيم المصري	ممرضة البلاط الملكي.

وعند وصول لندن فجر يوم ٢٠/٨/١٩٣٣م مع الوفد المرافق له تم إجراء الفحوصات الطبية له، واقترحوا عليه بالذهاب إلى سويسرا لأنَ أكثر ملوك ورؤساء العالم كانوا يتلقون العلاج في سويسرا في تلك المدَّة، بعد أن أخبره الأطباء البريطانيُّون أنَّه يعاني من قصور واضح في عمل القلب.

وفعلاً توجَّه الملك فيصل الأول والوفد المرافق له إلى سويسرا قادماً من لندن بتاريخ ٢٦/٨/١٩٣٣م، وهناك تم إرساله إلى مدينة بيرن السويسرية

حيث المستشفى المتخصصة بأمراض القلب، وتم الحجز الرسمي في فندق (بيل فو) وسط مدينة بيرن، وبالقرب المركز الطبي المذكور.

وبدأ الملك الشاب يتلقى العلاج بالحقن الطبيَّة وبعض الأدويَّة الأخرى عن طريق الفم بدءاً من يوم ٢٨/٨/١٩٣٣م، وكانت[١] الممرضة البريطانيَّة الليدي «ج.بافيت»، والمصرية «فكتوريا حكيم» تتناوبان على السهر على راحته وإعطائه الدواء، وكان الملك يمكث كلَّ يوم في المستشفى ٤ ساعات فقط، ثم يُسمح له بالانصراف إلى الفندق الخاص به، وقد تعرف الملك في المستشفى على إحدى الأسر الهندية الثريَّة، والمكونة من شخصين هما: «بابس بافري» وشقيقها الدكتور «جال بافري»، وكانت بابس على درجة عالية من الجمال والثقافة والأناقة، وقد كانا كلَّ يوم يزوران الملك في الفندق، ويتناولان الشاي والقهوة العربيَّة معاً، إلا أنَّ المفاجئة الكبرى حصلت ظهيرة يوم ٨/أيلول/١٩٣٣م حيث أُصيب الملك بتشنُّجات قوية في أطرافه الأربع مع تقيُّؤٍ حادٍّ؛ مما دفع أحد أطباء الفندق ـ يدعى إيكس شليبن ـ إلى القول: «هذه علامات التسمم بالزرنيخ، أو بسيانيد الصوديوم».

وكان الملك غير قادر على الحركة مطلقاً، وقد طلب من جميع أعضاء الوفد الحضور إلى غرفته في الفندق وقال الآتي:

«أنا قريب جداً من الموت، وأشعر أنَّ هناك ناراً في معدتي، إنَّما يحزنني أنَّ الإنكليز لم يُنصفني، وشعبي لم يفهمني»، ثم نطق الشهادتين وتوفيَ، وكان ذلك بحدود الساعة الخامسة عصراً من يوم ٨/أيلول/١٩٣٣م، وحينذاك انقسم الوفد المرافق له إلى معسكرين:

الأول: يترأسه شقيقه الأمير علي، وكان يطالب بتشريح الجثة وإقامة

---

(١) المصادر الأربعة الأخيرة مضافاً لها:

١ ـ كتاب نساء في الشرق الأوسط، ناصر النشاشيبي، ط٣، دار الحكمة، بيروت، ١٩٩٨م.

٢ ـ جريدة المدى العراقيَّة بعدديها ٣١٦٧، ٣١٦٨، بغداد، ٢٤تشرين الأول، ٢٠١٢م.

شكوى قانونية ضد جميع من يُشتبه بهم، ومن ضمن ذلك الممرضتان، وأصدقاؤه الهنود.

الثاني: بزعامة نوري سعيد، وكان يقول: «إنَّ تشريح جثة الملك سيسيء لنا جميعاً، ولسمعة العراق وكذلك لجميع أعضاء الوفد المرافق له، ومثل هذا الأمر لم يسبقْ أن أقدمت عليه أيُّ دولة ملكيَّة؛ أي: أن تقوم بتشريح جثة ملكها المتوفَّى في دولة أجنبية»، وبعد مشاورات ومناقشات مطوَّلة وعميقة بين جميع أعضاء الوفد والحكومة العراقيَّة والبلاط الملكي في بغداد تم الاتفاق على نقل جثة الملك إلى بغداد بأسرع وقت ممكن ودون تشريح.

وفعلاً تم إيصال جثمان الملك إلى بغداد صبيحة يوم ١٢/٩/١٩٣٣م وتم دفنه في المقبرة الملكية في منطقة الأعظميَّة بوسط حفل تأبيني كبير، وأعلنت المملكة العراقيَّة الحداد الرسمي لمدة ٧ أيام متتالية، وبذلك تطوى صفحة أول ملوك العراق عن عمر يناهز ٤٨ سنة تقريباً، ليدخل العراق مجدداً في كثيرٍ من المعتركات السياسيَّة والعقديَّة والحزبيَّة والثقافيَّة خلال حقبتي: الملك غازي الأول وفيصل الثاني، وكما سنبين كلَّ ذلك بتفصيل قليل خلال الباب الثاني من هذا الكتاب.

الباب الثاني

- الملك غازي الأول، واغتياله بطريقة والده نفسها.
- الوصي عبد الإله، وحيرته بين الساسة والعسكر.
- ظهور الشيوعيَّة والماركسيَّة والبعثيَّة والقوميِّينَ العرب، وبعض الأحزاب الوطنيَّة العراقيَّة الأخرى.
- الملك فيصل الثاني، والتحضير لانقلاب ١٤/تموز/١٩٥٨م الدموي.

الملك فيصل الأول

الوصي الأمير عبد الإله

أحداث لا بدَّ من الإشارة إليها.

مع أنَّنا قد أشرنا وتطرقنا إلى أهمّ الأحداث والتقلبات والصراعات العقديَّة والسياسيَّة والعسكريَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة التي اقترنت بتاريخ العراق المعاصر بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في المدَّة التي ما بين ١٩٠٠م لغاية اغتيال أو وفاة الملك فيصل الأول في مدينة بيرن السويسرية، في ٨/أيلول/ ١٩٣٣م.

هذا وقدمنا للقارئ والباحث الحصيف دراسةً تحليليَّة لكلّ مفصل وحدث مهم مما ورد أعلاه، وبشيء من التفصيل، إلا أنَّ هناك حدثين مهمَّين يجب الإشارة إليهما وتحليلهما برؤية استقرائية وأخرى استدلالية، لما تركه كل منهما في عقلية البناء السياسي والثقافي والحركي وضميرهم وتوجيههم للدولة العراقيَّة الحالية في تاريخها المعاصر، وهذان الحدثان هما: مجزرة كركوك الأولى في ١٤/أيَّار/١٩٢٤م على أيدي مليشيا التياريين المسيحية، والحدث الآخر هو: انتحار رئيس الوزراء العراقي عبد المحسن فهد السعدون في ١٣/تشرين الثاني/١٩٢٩م، وسنحاول بحثهما بإيجاز شديد مع تقديم أدق المعلومات قدر الإمكان.

مجزرة الليفي والتياريين في كركوك ١٤/أيَّار/١٩٢٤م، «التحالف الآشوري الأرمني».

يوجد عدة مصادر بحثيَّة وتاريخيَّة كانت قد بحثت هذا الموضوع في جميع تفاصيله العامَّة والخاصَّة على حدٍّ سواء، وبالأخص التركمانية

منها[١] إلا أنَّنا نرى أنَّه من المهم والضروري الإشارة إليها وبإيجاز شديد.

فمن هم الليفي أو التياريين؟، هم مجموعة من المليشيات المسلحة العراقيَّة ممن يعتنقون الدين المسيحي كالأرمن والكاثوليك والأرثوذكس تم تأسيسها في أواخر العام ١٩١٤م من قِبل بريطانيا لكي يقاتلوا إلى جانبها عند دخولهم العراق.

وهؤلاء كانوا على دراية تامَّة بمواقع الجيش العثماني وقياداته وأهم معسكراته لأنهم عراقيُّون أصلاً، وبعد عام ١٩١٨م وحين تمكن بريطانيا من بسط كامل سيطرتها العسكريَّة والسياسيَّة على العراق قامت بتسليحهم بأحدث الأسلحة واتخذوا لهم معسكرين، الأول: في منطقة سهل نينوى، والثاني: مع القوات البريطانيَّة في معسكر الحبانية حتى وصل تعدادهم في عام ١٩٢٢م إلى ١٥٠٠ مقاتل، يرتبطون سياسيَّاً وعسكريَّاً وتنظيميَّاً بسلطة الانتداب البريطاني، وكنا قد أوضحنا كيف أنَّ هذه القوات شاركت مع البريطانيين في قمع ثورة عام ١٩٢٠م التحررية الكبرى.

كما أشرنا كيف أنَّ الملك فيصل الأول كان قد طالب مراراً وتكراراً في حل هذه المليشيات ودمجها بالجيش العراقي، إلا أنَّ بريطانيا رفضت ذلك كليَّاً ولم يتم تفكيكها وحلها إلا في أواخر عام ١٩٤١م، وكما سترى ذلك لاحقاً.

أمَّا قصة المجزرة فكانت كالآتي: بتاريخ ١١/ ٥/أيَّار/ ١٩٢٤م كان اليوم الأخير من شهر رمضان المبارك، حيث كان أهل كركوك شأنهم في

---

(١) انظر:

١ ـ الدور السياسيّ والفكري والحضاري لتركمان العراق، نيازي معماري أوغلو، مصدر سابق.

٢ ـ التركمان في العراق والتاريخ، د. فاروق عبد الله عبد الرحمٰن، مصدر سابق.

٣ ـ التاريخ السياسيّ لتركمان العراق، عزيز قادر صُمانجي، دار الساقي، كركوك، ط٢، ٢٠٠٣م

ذلك شأن بقيَّة العراقيين، يخرجون للتبضع والشراء فيما يسمى بيوم: (عرفات) تحضيراً لعيد الفطر، وبحدود الساعة الرابعة عصراً من ذلك اليوم دخل ٣ مسلحين من قوات الليفي ومعهم عسكري بريطاني واحد إلى سوق (القورية)؛ لغرض التبضع والاطلاع على كيفيَّة قيام التركمان المسلمين بالتحضير والشراء لمستلزمات العيد، وبعد مرور نصف ساعة حصلت مشاجرة كلامية بين أحد القصابين التركمان يدعى (صادق عسافلي) مع المجموعة المذكورة بسبب سخرية الجندي البريطاني من طريقة تقطيع اللحوم وبيعها.

وتطور الأمر لدرجة أنَّ العناصر الثلاثة من قوات الليفي طلبوا من القصاب صادق أن يعتذر من الجندي البريطاني، إلا أنَّ القصاب المذكور رفض ذلك بشدة، وهنا قام القصاب بطعن أحد عناصر الليفي يدعى «متي» بسكين في بطنه، وتجمهر المتبضِّعون وغالبيتهم المطلقة من التركمان وقاموا بإبعاد المفرزة المذكورة، وتم نقل عنصر الليفي المصاب إلى المستشفى وحينها هرب القصاب صادق إلى جهة مجهولة.

وقد اعتقد الجميع أنَّ الأمر انتهى سيَّما وأنَّ إصابة عنصر الليفي لم تكن خطيرة أبداً، وعاد المواطنون التركمان وغيرهم للتبضع، إلا أنَّه في الساعة السادسة والنصف تقريباً من اليوم نفسه؛ أي: بعد قرابة الثلاث ساعات، هاجمت قوة مسلحة من عناصر الليفي السوق من جهاته الثلاث وهي تحمل المسدسات والبنادق الآلية، وكان تعدادها قرابة ٧٥ عنصر وأخذت تطلق النار بصورة عشوائية على المتسوقين وأصحاب المحالِّ؛ مما تسبب بسقوط ٢٧ قتيلاً وقرابة ١٤جريحاً من الأهالي.

وقد فشل مدير شرطة المحافظة المقدم «مراد بك مبارك» في السيطرة على الموقف، سيَّما بعد قيام قوات الليفي بإطلاق النار على بعض دوريات الشرطة القادمة؛ مما تسبب بمقتل شرطي واحد وجرح ٣ آخرين، وأمام وضع خطير كهذا قام غالبية سكنة المحافظة بالاختباء في منازلهم (تركمان، كرد، عرب)، فيما اختار الآخرون الدخول إلى المساجد والاختباء فيها، وفئة ثالثة أخفت نفسها داخل محالِّها التجارية وأقفلت أبوابها عليها.

أمَّا القوة المهاجمة من الليفي والتيارين فقد انقسموا إلى ثلاثة محاور: المحور الأول: عاد إلى معسكره شمال غرب المحافظة، والمحور الثاني: اختبأ داخل بيوت المسيحيين في كركوك، أمَّا المحور الثالث: فقد اتخذ من مبنى كنيسة المحافظة القريبة من الجسر الحجري القديم مقراً له.

واستمر الهدوء لغاية الساعة السابعة صباحاً من اليوم الآتي؛ أي: صباح أول أيَّام عيد الفطر المبارك، حيث هاجمت هذه القوات مرة أخرى مدينة كركوك، وأطلقت النار على المصلين، وهاجمت حتى حمامات الرجال والنساء معاً، ولم يكن أهل كركوك يملكون ما يدافعون به عن أنفسهم سوى بعض بنادق الصيد القديمة والسيوف والسكاكين والخناجر.

واستمرت هذه الأحداث تجري بطريقة دموية وبلا تنظيم أو تدخل حكومي لغاية الساعة التاسعة مساءً من يوم ١٤/أيَّار/١٩٢٤م، حينما أصدر المندوب السامي البريطاني السير برسي كوكس أوامره الصارمة إلى القوات البريطانيَّة المرابطة حول المدينة باعتقال كلِّ من يحمل السلاح، سواء أكان من قوات الليفي أم من أهالي كركوك، وتم إبعاد قوات الليفي ومعسكرها بمسافة ٥٠ كم عن مركز محافظة كركوك.

وقد أصدر رئيس الوزراء العراقي في حينها عبد المحسن السعدون بياناً شديد اللهجة تهجم بموجبه على قوات الليفي والقوات البريطانيَّة، محمّلاً إياها مسؤولية كلِّ ما جرى.

هذا وقد بلغت خسائر أهل كركوك ٤٣ قتيلاً و٣٧ جريحاً ومعاقاً، مع تضرر وحرق ١٦ داراً سكنية، و٢٣ محلاً تجارياً معظمها تعود لمواطنين تركمان، وأربعة مساجد وحسينية واحدة، أمَّا خسائر قوات (الليفي والتيارين) فقد بلغت قتيلاً واحداً و١٦ جريحاً.

وبناء على ذلك تم تشكيل لجنة تحقيقية مشتركة من العراقيين والبريطانيين برئاسة الميجر (ج ـ بريجارد) وعضوية كلٍّ من عمر نظمي، وعمر كركوكلي، وذلك بتاريخ ٣/حزيران/١٩٢٤م لتصدر قراراتها الآتية:

١ ـ هناك إجماع بين الآراء أنَّ مجاميع الليفي والتياريين هي المعتدية على سكان محافظة كركوك.

٢ ـ الحكم على ١٦ عنصر من هذه المجاميع بالسجن ١٠ سنوات لكل واحد منهم، والحكم بالسجن ١٠ سنوات على ٨ آخرين من عناصر هذه التشكيلات.

٣ ـ تعويض أهالي الضحايا كافَّة من أهالي كركوك بمبالغ مالية مجزية، ومن ضمن ذلك الجرحى والمعاقون.

٤ ـ تعويض أصحاب المحالِّ التجارية والدور السكنية الذين تضرَّروا من هذه الحادثة.

٥ ـ إبعاد معسكرات وتجمعات قوات الليفي عن كركوك بمسافة لا تقل عن ٥٠كم، وعدم السماح لها مجدداً بالدخول إلى محافظة كركوك إلا بقرارات سياسيَّة أو قضائيَّة من السلطة العراقيَّة.

لكن في الحقيقة معظم احكام السجن لم تنفذ كاملة، حيث صدر عفواً عاماً لهم في أثناء إجراء استفتاء العام ١٩٢٦م بخصوص ولاية الموصل.

لكن هذه الحادثة دفعت الأحزاب والجبهات والتجمعات السياسيَّة والثقافيَّة العراقيَّة المختلفة كافَّة إلى إصدار بيانات تضامن مع أهالي كركوك من التركمان وغير التركمان، وبالوقت نفسه طالبت جميع هذه الأحزاب والتيارات السياسيَّة بوجوب حل هذه التشكيلات نهائياً، أو دمجها داخل تشكيلات الجيش العراقي.

وبذلك نكون قد قدَّمنا وصفاً شبه تفصيليّ لأحداث مجزرة كركوك الأولى المسماة: (هجوم الليفي)، وعرضنا كلَّ الأحداث وردود الأفعال التي اقترنت بها قبل وفي أثناء وبعد المجزرة الكركوكليَّة المحزنة.

انتحار رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، «وما خفيَ كان أعظم، ١٣/ نوفمبر/ ١٩٢٩م».

وُلد عبد المحسن فهد السعدون في أواسط شهر آب من العام ١٨٧٩م في مدينة الناصرية العراقيَّة، وهو ينتمي لأسرة آل سعدون العربيَّة ذات الأصول الحجازية في شبه الجزيرة العربيَّة، ويعدُّ من كبار قبيلة آل سعدون عشائرياً، وهو أحد أمراء عشائر وقبائل (المنتفك) في وسط وجنوب العراق.

سافر إلى اسطنبول في أثناء حقبة الحكم العثماني في العام ١٨٩٨م؛ لغرض دراسة العلوم العسكريَّة، وتخرج في الأكاديميَّة الحربية، وأصبح ضابطاً في الجيش العثماني، وشارك في معظم معارك الجيش العثماني ضد البريطانيين في العراق في المدَّة ١٩١٤م/١٩١٨م، ووقَع في الأسر في الأشهر الأخيرة من الحرب عند البريطانيين، وأُطلق سراحه بعد ٣ أشهر فقط بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، وتوقيع اتفاقية مودرس بين العثمانيِّين والإنكليز.

وقد رفض العودة إلى الخدمة العسكريَّة برتبة رائد في أثناء مدة سلطة الانتداب البريطاني، واختار أن يبقَ عسكرياً متقاعداً، وساهم هو مع أسرته بقوة في أثناء اندلاع ثورة عام ١٩٢٠م، وبعد ذلك تم اختياره من قِبل أول حكومة عراقيَّة برئاسة عبد الرحمٰن النقيب، وعمل بصفة مستشار في هذه الحكومة الأولى، ثم تم تكليفه من قِبل الملك فيصل الأول برئاسة الحكومة الوزارية الثانية وتشكيلها في أيلول ١٩٢٤م، كما ترأس الحكومة العراقيَّة في ٣ مناسبات لاحقة، متبادلاً الرئاسة مع كلٍّ من ناجي شوكت وطه الهاشمي وجعفر العسكري وجميل المدفعي ونوري سعيد، كما أصبح رئيس مجلس النوَّاب العراقي في مرتين متلاحقتين في المدَّة ١٩٢٤م ـ ١٩٢٨م، وكان يحظى باهتمام واحترام كبير من البلاط الملكي خاصة وبقيَّة الساسة العراقيين بوجه عام.

أمَّا بخصوص الملك فيصل الأول فقد كان يقول عنه باستمرار: «إنَّ عبد المحسن شخص وطني جداً، حاد الطباع لكنه غير دبلوماسي»، أمَّا الإنكليز فقد كانوا يصفونه: «بالرجل المشاغب ضعيف البنية».

لقد عُرف عن عبد المحسن السعدون مقتهُ وكرههُ الشديد للبريطانيين، ولم يكن عنده صديق مقرَّب سوى السياسي والعسكري المعروف رشيد عالي الكيلاني، كما عُرف عنه عدم تبنِّيه لأيِّ أفكار قومية عروبية، أو اشتراكية شيوعية؛ بل كان يتبنى خطاً ومنهجاً وطنيّاً صرفاً.

وقد حصلت بينه وبين معظم أعضاء مجلسي النواب والأعيان مشادات كثيرة وخصومات شديدة، وكان غالباً ما يترك موقعه بوصفه رئيساً لمجلس النواب في أثناء المناقشات الحادة ويخرج إلى الساحات الخارجية للمبنى ويدخن سجائره بإفراط.

أمَّا أوقات فراغه فقد كان[١] غالباً ما يقضيها على ضفاف دجلة لصيد الأسماك أو في مقر قيادة حزب «التقدم» في منطقة الصالحية، وفي أثناء رئاسته للحكومة العراقيَّة بتاريخ ١٩٢٩/٥/٢٢م صرَّح لمجلة النهرين أنه لا يعترف بسلطة الانتداب أو الاحتلال البريطاني، وسبَّب تصريحه هذا غضباً شديداً عند البريطانيين؛ لدرجة أنهم قالوا عنه: «هذا الرجل يعكِّر صفو العلاقة المتينة بين البلدين الصديقين: العراق وبريطانيا».

وبتاريخ ١٩٢٩/٦/١٨م تعرض لمحاولة اغتيال من قِبل أحد مفوضي الشرطة العراقيين المتقاعدين طعناً بالسكين، ويدعى هذا المفوض (جبار لافي عبيس)، لكن عبد المحسن تنازل عن الشكوى وقال عنه: «هذا المفوض المسكين كان بحاجة إلى المال؛ فنفَّذ فعلته هذه بتحريض ودفع من أعدائي، وهم كثيرون جداً».

وبتاريخ ١٩٢٩/١١/١٣م خرج عبد المحسن السعدون من مجلس

---

(١) من المهم العودة لهذه المصادر الأربعة ضمن هذا السياق:
١ ـ العراق وتطوره السياسيّ، فيليب ايرلاند، مصدر سابق.
٢ ـ تاريخ الوزارات العراقيَّة، ج١، عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق.
٣ ـ العراق من الاحتلال الى الاستقلال، د. عبد الرحمٰن البزاز، مصدر سابق.
٤ ـ ثلاث ملوك في العراق، جيرالد دي غوري، مصدر سابق.

الوزراء بحدود الساعة الثالثة ظهراً وهو يسب ويشتم الإنكليز قائلاً: «إنَّ تهديدات الإنكليز المستمرة لي جعلتني أكره السياسة وأكره أسرتي ووظيفتي»، وذهب إلى داره في منطقة الباب الشرقي، وتشير المعلومات أنَّه تشاجر بقوة مع زوجته وأحد أبنائه وطلب منهم مغادرة الدار فوراً.

وبحدود الساعة الخامسة عصراً من اليوم المذكور أَطلق رصاصة واحدة على رأسه من مسدسه الخاص ليفارق الحياة عن عمر يناهز خمسين عاماً، تاركاً وصية قصيرة مكتوبة باللغة التركيَّة جاء فيها: (إنه يعتقد أنَّ البريطانيين يدبرون أمر قتله وقتل عائلته، مشيراً إلى أنَّ أسرته القريبة لم تقف إليه وبجانبه في مثل هذه الظروف الخطرة والعصبية، ولهذا قرر الانتحار).

وقد أشرف المقدَّم مطشر عجمي باشا السعدون نائب مدير شرطة بغداد على التحقيق بنفسه، وقام بضبط المبرزات الجرمية ومنها المسدس والظرف الفارغ الخاص بالرصاصة والوصية المذكورة، وقد أصدر الملك فيصل الأول إرادة ملكية بجعل عبد المحسن السعدون شهيداً من الدرجة الثانية، وإقامة نصب تذكاري له قرب داره، مع منح أسرته قطعة أرض مساحتها ألف متر على ضفاف دجلة، وتسمية المنطقة باسمه وهي حالياً: منطقة السعدون.

كما تم مطالبة جميع الوزراء بالتوقيع على وصية عبد المحسن ليكون ذلك دليلاً قوياً على أنَّ السعدون انتحر بنفسه ولم يقمْ أحدٌ باغتياله.

وبذلك تطوى قضية أول رئيس وزراء عراقي ينتحر، وقد يكون الأخير أيضاً.

أمَّا تحليلنا الشخصي للحدث برمته فهو الآتي:

إنَّ عبد المحسن فهد السعدون كان وطنياً إلى حدِّ النخاع، وبالوقت ذاته كان يتمتع بانتساب قَبَلي وعشائري متين يمتد إلى صلب الجزيرة العربيَّة والمدينة المنورة، ثم إنَّه أمضى ١٣ عاماً من حياته في كنف الدولة العثمانيَّة ومؤسساتها العسكريَّة، وقاتل إلى جانبها ضد البريطانيين في أكثر من ٥

جبهات وعلى مدى ٧ سنوات كاملة، ثم شارك بقوة مع بعض أفراد عشيرته خلال ثورة عام ١٩٢٠م.

كما كان مثقَّفاً كثيراً وقارئاً نهماً للكتب التاريخية والسياسيَّة، وكلُّ تلك الأسباب والعوامل جعلت منه رجلاً عصامياً وسياسيًّاً وطنياً، وهذه الشخصية الصلبة لا يمكن لها في أيِّ حال من الأحوال أن تتناغمَ مع التوجُّهات البريطانيَّة الاحتلالية في العراق، كما لا يمكن لها أن تتناغم مع كثير من الساسة العراقيين ممن يتودَّدون إلى البريطانيين ويسيرون في ركابهم؛ وهذا ما دفعه إلى اتخاذ قرارات سياسيَّة خطيرة تمسُّ جوهر الاتفاقيَّات السياسيَّة والأمنيَّة المعقودة بين العراق وبريطانيا، وقد صرح أكثر من مرة أنه لا يعترف بما يسمى بسلطة الانتداب البريطاني، ولا يعترف بشرعية هذه الاتفاقيَّات الجائرة حسب تعبيره طبعاً.

كلُّ تلك التوجُّهات السياسيَّة له ومواقفه الوطنيَّة جعلت سلطات الانتداب البريطاني تضيق به وبسلوكياته ذرعاً.

ويبدو أن الإنكليز قد أرسلوا له عدة تهديدات مباشرة بالقتل أو النفي خارج العراق لكنه لم يتراجع عن مواقفه تلك، لكن الذي حصل وحسب ما تشير إليه كثير من المصادر البحثية المهمَّة والرصينة بخصوص أنَّه تلقَّى تهديداً بالقتل أو بالاعتقال من سلطات الانتداب البريطاني في ظهيرة يوم ١٣/ نوفمبر/ ١٩٢٩م، وخيَّرتْه ما بين تغيير توجُّهاته أو الاعتقال؛ ولهذا قرر الانتحار عصر نفس ذلك اليوم لأنه لا يستطيع تغيير قناعاته وتوجُّهاته العقديَّة والسياسيَّة، ولا يريد أن يصبح معتقلاً سجيناً عند الإنكليز؛ فاختار طريق الانتحار.

والذي يؤكد كلامنا وتحليلنا هذا وصحته هي تلك القرارات المهمَّة التي أصدرها الملك فيصل الأول عقب انتحاره، لأن الملك فيصل كان على علم تام بهذه التفصيلات شكلاً ومضموناً وجوهراً.

وبذلك نكون قد غطَّينا هذه الحادثة المهمَّة والخطيرة في تاريخ العراق المعاصر وعلى أكثر من اتجاه وصعيد ومحور.

وبذلك ننهي هذا التمهيد المبسط لتلك المدَّة التي سبقت تولي الملك غازي الأول عرش العراق وكما سنبنيه لاحقاً.

الفصل الأول

تولي الملك غازي الأول عرش العراق، والوصي عبد الإله.

تبلور الحركات والأحزاب السياسيَّة المهمَّة والكبرى:

١ ـ الحزب الشيوعي العراقي.

٢ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي.

٣ ـ حركة القوميِّينَ العرب.

٤ ـ انتفاضة كاورباغي الكركوكليَّة التحرريَّة ١٩٤٦م.

٥ ـ أهمُّ الأحزاب والحركات السياسيَّة العراقيَّة ذات التوجُّه القطري والوطني الخالص.

الملك غازي

رشيد عالي الكيلاني

الملك غازي الأوَّل وعرش العراق، «الرحلة القصيرة، أسرار وخفايا»

وُلد الملك غازي بن الملك فيصل الأول بن الشريف حسين في ١٢/ مارس/ ١٩١٢م في منطقة الجزيرة العربيَّة، وبالتحديد في شمال شرق مدينة مكَّة المكرَّمة، وقد عاصر الثورة العربيَّة الكبرى بقيادة جده الشريف حسين، وانتقل مع أبيه ومعظم أفراد أسرته إلى العراق في عام ١٩٢١م.

لقد كان الملك غازي منذ نعومة أظفاره كارهاً للإنكليز لسببين رئيسين:

الأول: خذلان الإنكليز لجده الشريف حسين ودعم مشيخة آل سعود ضد جده.

الثاني: إحساسه القوي وشعوره المطلق أنَّ والده الملك فيصل الأول لم يمت ميتة طبيعية في مدينة بيرن السويسرية في ٨/ أيلول/ ١٩٣٣م، كما شرحنا كل ذلك بتفصيل قليل في حينها.

وبتاريخ ١/ أيَّار/ ١٩٢٤م أصدر البلاط الملكي إرادة ملكية جاء فيها: (جعل الأمير غازي هو ولي عهد العراق بعد وفاة الملك فيصل الأول).

وفي عام ١٩٣٠م دخل الأمير غازي الكلية العسكريَّة في بغداد بدورتها الرابعة، وكان من ضمن الطلاب المنضبطين والمتفوقين، وتخرج فيها في ١٥/ تشرين الأول/ ١٩٣٢م برتبة ملازم ثاني، تزامناً مع قرار عصبة الأمم باستقلال العراق عن سلطات الانتداب البريطاني، وقد عمل الملك غازي في سلاح الخيالة الحربي.

وقد تزوج في عام ١٩٣٤ من الأميرة الهاشمية عالية بنت علي بن الحسين، ورزق منها بمولود واحد فقط هو الأمير فيصل الثاني الذي ولد في ٢/ مارس/ ١٩٣٥م.

وبعد وفاة والده الغامضة الملك فيصل الأول في ٨/ أيلول/ ١٩٣٣م أصبح الملك غازي ـ وبموجب الدستور العراقي ـ هو ملك العراق بدءاً من يوم ٩/ أيلول/ ١٩٣٣م، وكان يبلغ من العمر ٢٢ عاماً فقط، أمَّا ترديده للقسم الملكي فقد كان بتاريخ ١٥/ أيلول/ ١٩٣٣م، وبذلك أصبح الملك غازي ثاني ملوك العراق دستورياً وسياسيَّاً وتاريخياً.

لقد كان الملك الشاب تربطه علاقات قوية بأربع شخصيات سياسيَّة عراقيَّة وحجازية وبريطانيَّة وعثمانيَّة؛ وهم: وزير المستعمرات البريطاني ليوبولد إيمري والذي تعرف عليه في أثناء تلقي الملك غازي بعض الدورات العسكريَّة في لندن، وساطع الحصري وزير المعارف العراقيَّة وهو من أصول عثمانية، وبكر صدقي العقيد في الجيش العراقي حينما كان الملك غازي طالباً في الكليَّة العسكريَّة العراقيَّة حيث كان بكر صدقي آمراً مباشراً له، أمَّا الشخصيَّة الحجازيَّة فقد كان شقيق زوجته الأمير عبد الإله بن علي، وهو بالوقت ذاته ابن عم الملك غازي.

أمَّا توجُّهاته[١] العقديَّة والسياسيَّة والثقافيَّة فكانت تمتاز بالضبابية أحياناً، غير واضحة المعالم والتوجُّه، ونورد فيما يأتي أهمَّ ملامح وسمات هذه التوجُّهات:

١ ـ إنَّه كان يستخدم بكثرة مصطلح (الأمَّة العربيَّة الواحدة)، وبالوقت ذاته كان يتَّهم كلَّ كتَّابِ القومية العربيَّة ومفكريها بالعمالة للأجنبي؛ مثل: زكي الأرسوزي، وميشيل عفلق وغيرهم.

---

(١) نفس المصادر الأربعة الأخيرة مضافاً إليها:
كتاب لمحات اجتماعية في تاريخ العراق المعاصر، ج٢، على الوردي، مصدر سابق.

٢ ـ مع أنَّ البلاط الملكي كان على علاقة وثيقة بالسفير البريطاني في العراق «السير م.ج. بيترسون، ومع أنَّ الملك غازي كان على علاقة وثيقة بوزير المستعمرات البريطانيَّة «ليوبولد إيمري» إلا أنه كان يقول باستمرار: «إنه لا يثق بأي سياسيٍّ أو عسكريٍّ لديه صداقات قوية مع الإنكليز»، وهذا أمر غير مفهوم مطلقاً.

٣ ـ في عام ١٩٣٥م وفي شهره الأخير استخدم الملك غازي ولأول مرة مصطلح (الولايات والأقاليم العربيَّة المتحدة)، وهذا انعطاف مهم في مسيرة الأسرة الملكية الهاشمية في العراق.

٤ ـ وفي شباط من عام ١٩٣٦م صرح الملك غازي بأنَّه إذا انقسمت الحكومة إلى قسمين: قسم مع البريطانيين، وقسم ضدهم، فإنَّه سيقف بقوة إلى جانب المعسكر المعارض للبريطانيين.

٥ ـ وفي نفس التاريخ؛ أي: في شباط ١٩٣٦م صرح الملك غازي بأخطر من ذلك حينما قال: «يجب تصفية المؤسسة العسكريَّة والأمنيَّة العراقيَّة من جميع القادة الموالين لبريطانيا»، ويرى معظم الباحثين والكتَّاب والمؤرخين أنَّ تصريح الملك هذا كان بمنزلة إعطاء الضوء الأخضر للزعيم الركن «بكر صدقي» بتنفيذ انقلابه العسكري.

هذا كلُّه غيض من فيض من بعض المتناقضات الكبرى في عقيدة وتوجُّهِ الملك الشاب غازي الأول.

أمَّا بخصوص موقفه من بعض الساسة العراقيين فقد كان يرى في جميل المدفعي، وياسين الهاشمي، ورشيد عالي الكيلاني أشخاصاً وطنيين يعملون لخدمة العراق، ولا يرتبطون بأيِّ ارتباطات خارجيَّة.

وبتاريخ ١٧/أغسطس/١٩٣٤م قام الملك بتكريم الشخصيات السياسيَّة الثلاث ـ التي ذكرناها ـ بوسام الرافدين من الدرجة الثانية ومن النوع المدني؛ لدورهم المتميز في بناء العراق الحديث بعد أن أضاف إليهم كلاً

من ساسون حسقيل وساطع الحصري؛ ليصبح مجموعهم الكلي خمس شخصيات سياسيَّة معروفة.

أمَّا أخطر ما صرح به الملك غازي فقد كان بتاريخ ٨/آذار/١٩٣٥م حيث قال بالحرف الواحد: «إنَّه لم يقبل ولن يقبل بقيام اللصوص بسرقة ونهب النفط العراقي»، وهو بذلك يشير بصراحة وبوضوح إلى شركات النفط البريطانيَّة المختلفة، التي كانت تستحوذ على نسبة ٨١ بالمئة من قوانين واتفاقيَّات التنقيب عن النفط العراقي واستخراجه وبيعه.

كما أنه ـ أي: الملك ـ بعث رسالة واضحة بهذا المعنى والمدلول إلى كلٍّ مِن جميل المدفعي رئيس الوزراء، ومجلسي النوَّاب والأعيان يحثُّهم فيها على إعادة صياغة الاتفاقيَّات التجارية والاقتصاديَّة وكتابتها مع بريطانيا، خصوصاً فيما يتعلق بالثروات النفطية والغازية والطبيعية في العراق.

وهذه الخطوات الاستفزازية الكبرى من قِبل الملك غازي الأول جعلت السفير البريطاني في العراق «م. ج. بيترسون» يُقدِّم احتجاجاً شديدَ اللهجة للحكومة العراقيَّة برئاسة المدفعي، موضحاً فيها أنَّ توجُّهات الملك غازي وقراراته تتقاطع كلياً مع مضمون الاتفاقيَّة الاستراتيجيَّة ونصها لعام ١٩٣٠م، والموقَّع عليها بين البلدين، العراق وبريطانيا.

كلُّ تلك الأحداث وغيرها أدَّت إلى قيام الفريق الركن بكر صدقي بأول انقلاب عسكري في العراق وفي مجمل الأقطار العربيَّة الأخرى، وهو منعطف تاريخي وسياسي خطير يجب الوقوف أمامه طويلاً؛ لأنَّه الحادث الأول من نوعه عراقيَّاً وإقليميَّاً وعربيَّاً كما نوهنا أعلاه

انقلاب بكر صدقي، تشرين الأول/١٩٣٦م، «الأسباب، الأحداث، النتائج»

مما لا شكَّ فيه أنَّ انقلاب بكر صدقي العسكري في تشرين الأول/ ١٩٣٦م هو الأوَّل من نوعه عراقيَّاً وعربيَّاً وحتى إقليميَّاً ضمن تاريخ الشرق الأوسط الحديث.

ومع أنَّ هناك أكثر من ٥٠ دراسة عراقيَّة وعربيَّة وغربيَّة قد تناولت هذا الانقلاب بتفصيل قليل وتحليل واستقصاء، إلا أنَّنا نجد أنفسنا مضطرين للوقوف أمام هذا الحدث الجلل والخطير من تاريخ العراق المعاصر على وجه الخصوص، وتاريخ بقيَّة دول المنطقة على وجه العموم؛ نظراً للأحداث الكبرى الجِسام التي اقترنت به قبل حدوثه وفي أثناء حدوثه وبعده.

فيا ترى من هو بكر صدقي؟ ولماذا أقدم على خطوته هذه؟ وما أبرز النتائج العقديَّة والسياسيَّة والعسكريَّة والاجتماعيَّة التي تمخضت عنه؟

وُلد بكر صدقي في قرية عسكر شمال كركوك من أبوين كرديين في آب من العام ١٨٨٤م، وأكمل دراسته الابتدائية والمتوسطة في كركوك، ثم التحق بالكلية الحربية في اسطنبول في عام ١٩٠٣م وتخرج فيها في عام ١٩٠٥م برتبة ملازم ثاني في الجيش العثماني، وشارك بقوة مع الجيش العثماني في الحرب العالمية الأولى ١٩١٤م ـ ١٩١٨م، وبعد انتهاء الحرب تمت إعادته للخدمة من قِبل البريطانيين، وعند تأسيس الجيش العراقي في ٦/كانون الثاني/١٩٢١م أصبح ضابطاً في القاطع الشمالي، ثم تدرَّج بالمناصب لحين بلوغه رتبة مقدم في عام ١٩٢٩م، وأصبح نائب عميد الكلية

العسكريَّة في بغداد، وكان الملك غازي أحد طلابه كما نوَّهنا بذلك قبل صفحات قليلة، ومنذ ذلك التاريخ ارتبط بكر صدقي بعلاقة صداقة قوية مع الملك غازي قبل اعتلاء عرش العراق وبعده.

وفي ١٢/ حزيران/ ١٩٣٥م صدرت قوانينُ الدفاع المدني، والتجنيد الإلزامي، وحصر أراضي الدولة العراقيَّة؛ فانتفضت مجموعة من عشائر الفرات الأوسط وجنوب العراق ضد هذه القوانين، رافضةً الاعتراف بها والالتزام بفحواها، خصوصاً فيما يتعلق بقانون حصر الأراضي الأميرية التابعة للدولة ومصادرتها، ومعظم هذه الاضطرابات العشائرية حصلت في محافظات الناصريَّة والديوانيَّة والعمارة والبصرة، وقد كلَّف الملكُ غازي الزعيمَ بكر صدقي بقمع هذه التظاهرات بالقوة، وفرض هيبة الدولة على هذه المناطق، وقد نجح في ذلك بكر صدقي بزمن قياسي لا يتجاوز الأسبوعين.

وقد عثر بكر صدقي على رسالة موقَّعة من قِبل حكمت سليمان وزير الداخلية السابق يحرض بموجبها شيوخ العشائر على الثورة والتمرد على سلطة الحكومة برئاسة ياسين الهاشمي، وهنا قام الفريق بكر صدقي باعتقال شيخ عشيرة الأكرع «شعلان العطية»، ومن ثَمَّ اعتقال وزير الداخلية السابق حكمت سليمان، لكن تدخَّلَ السفير التركي في بغداد فأطلق البلاطُ الملكيُّ سراح حكمت سليمان[1] لأنَّه كان تركمانيًّا، وكانت زوجته تركية.

إلا أنَّ هذا الحادث أثار حفيظة بكر صدقي كثيراً، وفي يوم ٦/ كانون الثاني/ ١٩٣٦م تمَّت ترقية بكر صدقي إلى رتبة فريق ركن، وقائد للفرقة الثانية، وحصلت مصالحة بينه وبين الوزير السابق حكمت سليمان برعاية الملك غازي شخصياً، وفي هذه الأثناء أصبح بكر صدقي نائباً أولاً لرئيس أركان الجيش جعفر العسكري.

أمَّا توجهاته العقديَّة والسياسيَّة والثقافيَّة فهي تتشابه إلى حدٍّ كبير مع

---

(١) المصادر الخمسة الأخيرة مضافاً لها كتاب:
أسرار انقلاب بكر صدقي، حامد الحمداني، دار الندوة، بيروت، ط١، ٢٠١٧م.

توجهات الملك غازي (الغربيَّة والمتناقضة)؛ فمثلاً كان يقول: «إنَّ اتحاد الشعوب العربيَّة آتٍ لا محالة»، كما كان يعلن أنَّ هناك أمتين عظيمتين: الأمَّة التركيَّة والأمَّة الكرديَّة، وكان يقول أيضاً: «إنَّ أكبر خطر يهدد العراق هو خطر سلطة شيوخ العشائر العربيَّة ونفوذها، وبعض مراجع الدين الشيعية»، ثم أخذ يعلن صراحة أنَّه يجب أن يقضيَ الملك والجيش على كلِّ السياسيين الفاسدين ممن ترعرعوا تحت سلطة الانتداب البريطاني، وتعاملوا مع الإنكليز، وأعلن في آذار/١٩٣٦م أنَّه لا يثق بأي سياسيٍّ أو عسكريٍّ عراقي، باستثناء كامل الجادرجي، وحكمت سليمان، وجعفر أبو التمن، ورشيد عالي الكيلاني.

والآن نود قول الآتي: إنَّ كلَّ ما تقدم يمثل الجانب المعتِم من الحقيقة الكاملة، أمَّا الحقيقة الكاملة التي دفعت الفريق بكر صدقي لتنفيذ انقلابه الدموي فهي ما يأتي:

١ ـ صداقته المتينة مع ملك البلاد غازي الأول، وهذه الصداقة أعطته قوة وثقة كبيرتين في النفس.

٢ ـ كان يعتقد أنَّه أحق من جعفر العسكري بمنصب وزير الدفاع، وأحق من طه الهاشمي بمنصب رئيس أكان الجيش.

٣ ـ كان يؤمن كليَّاً بمدنيَّة وعلمانيَّة الدولة العراقيَّة، وهذا ما جعله يُقدِم على القضاء على كلِّ المشيخات والأوليغاركيات العشائرية، وكذلك القضاء على جميع نفوذ رجال الدين السنة والشيعة على حدٍّ سواء.

٤ ـ محاولته جعل المؤسسة العسكريَّة العراقيَّة مؤسسة سياسيَّة وسياديَّة بالوقت نفسه، وبتعبير آخر جعل الجيش العراقي مؤسسة سياسيَّة واضحة المعالم والنفوذ، وله مطلق الحرية في اتخاذ وإصدار القرارات السياسيَّة التي تخص البلاد.

وبرأينا الشخصي المتواضع: إنَّ الفِقرة الرابعة أعلاه هي أخطر الأسباب والعوامل التي دفعت الفريق بكر صدقي لتنفيذ انقلابه، وكان الانقلاب الأوَّل عراقيَّاً وعربيَّاً وإقليميَّاً.

أمَّا كيف خطط الفريق بكر صدقي للانقلاب وقام بتنفيذه؟، فإنَّه منذ شهر حَزيران من عام ١٩٣٥م بدأ بالتحرك سراً مع بعض الساسة العراقيين والقادة العسكريين ذي الرتب والمناصب الكبيرة مثل: الفريق عبد اللطيف نوري البغدادي قائد الفرقة الأولى، والعقيد الطيار محمد علي جواد قائد القوة الجوية، والعميد نامق عبد الرحمٰن بكر نائب قائد عمليات بغداد، وآخرين من الضباط والقادة الأقل منصباً ورتبة.

أمَّا سياسيَّاً فقد كان تحركه يتم مع السياسي المخضرم حكمت سليمان بالدرجة الأولى، وناجي شوكت رئيس الوزراء العراقي الأسبق، وكانت اتصالاته وتحركاته تجري بتكتُّم شديد وبدرجة عالية من السرية.

لكن يبدو أنَّ الفريق بكر صدقي كان مطمئنَّاً مع نفسه بأنَّه لن يتعرض لأيِّ أذى خطير أو كبير؛ بسبب علاقته الوطيدة والمتميزة مع ملك البلاد، الملك غازي الأول.

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى نقطة مهمَّة وجوهرية بهذا السياق: إنَّ حكمت سليمان وناجي شوكت ـ أصدقاء بكر صدقي ـ كانوا من القوميَّة التركمانيَّة، وبالوقت نفسه كان نوري سعيد يشغل منصب نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية، وهو الآخر تركماني القومية، وهذا يدل ويوضح أنَّ نوري سعيد ـ وبحكم علاقته الوثيقة بكلٍّ من حكمت سليمان وناجي شوكت ـ قد تسرَّبت إليه أخبارٌ شبه مؤكدة عن وجود مؤامرة يدبرها بكر صدقي مع بعض القادة العسكريين والسياسيين، ونوري سعيد كان قد أخبر الملك غازي في شهر آب من عام ١٩٣٦م؛ ـ أي: قبل تنفيذ الانقلاب الدموي بمدَّة شهرين ـ حول موضوع الانقلاب؛ إلا أنَّ الملك ومعه كل البلاط الملكي لم يتخذوا أيَّ إجراء احترازيٍّ أو سياسيٍّ أو أمنيٍّ أو عسكريٍّ تجاه هذه المعلومات، وهذا الأمر يضعنا نحن والقارئ والباحث والمؤرخ الحصيف أمام ٣ احتمالات لا رابع لها:

الاحتمالُ الأول: أنَّ الملك غازي لم يأخذ تحذيرات نوري السعيد

ومخاوفه على محمل الجد، وعدَّها الملك معلومات غير دقيقة.

الاحتمالُ الثاني: أنَّ الملك غازي كان على علم مفصَّل بمخططات الفريق بكر صدقي وتحركاته، وأنَّه هو من سمح له بذلك للتخلص من بعض الساسة العراقيين الذي يشك البلاط بولائهم له.

الاحتمالُ الثالث: أنَّ الملك غازي قد أخذ تحذيرات نوري سعيد على محمل الجد، وأصدر أوامره الملكية إلى مديرية الاستخبارات العسكريَّة، إلا أنَّ مديرية الاستخبارات فشلت كلياً في كشف حقيقة تحركات الفريق بكر صدقي وغاياته وطريقة تنفيذ الانقلاب وموعده.

ولا نستطيع أن نؤكِّد أو نجزم بأيّ احتمالٍ من الاحتمالات الثلاث أعلاه، وأن نعدَّه الاحتمال الأقرب للحقيقة والواقع، لكن أغلب الدراسات السياسيَّة والعسكريَّة والتاريخيَّة المعاصرة تذهب باتجاه تبنِّي فكرة ومفهوم الاحتمال الأول أعلاه، وتراه الأقرب إلى المعقولية من حيث الشكل والمضمون العام.

خطة تنفيذ الانقلاب، ومراحله، ونهايته، ونتائجه.

بعد كلٍّ الذي تقدَّم وتمَّ شرحه وبيانه أصبح الفريق بكر صدقي قاب قوسين أو أدنى من تنفيذ انقلابه العسكري، ففي الساعة الرابعة عصراً من يوم ٢٨/ تشرين الأول/ ١٩٣٦م قامت ٤ طائرات عراقيَّة برمي منشورات سياسيَّة ذات مضمون انقلابيّ فوق محافظات بغداد وديالى والنجف والموصل، جاء فيها :

«أيها الشعب العراقي الكريم، لقد نفِد صبر الجيش العراقي المؤلَّف من أبنائكم من الحالة التي تعانونها جرَّاء اهتمام الحكومة الحالية بمصالحها وغاياتها الشخصية، دون أن تكترث لمصالحكم ورفاهيتكم.

ونحن نطالب صاحب الجلالة الملك المعظم غازي الأول بإقالة الوزارة القائمة برئاسة الهاشمي، وتأليف وزارة جديدة من أبناء الشعب المخلصين»

الموقع
قائد القوة الوطنيَّة الإصلاحيَّة
الفريق بكر صدقي العسكري
(٢٨/ تشرين الأول/ ١٩٣٦م)

كما قام الفريق بكر صدقي بالزحف بفرقته العسكريَّة الفرقة الثانية ففرض سيطرته العسكريَّة والأمنيَّة والسياسيَّة على المنطقة الممتدة من جبال حمرين وخانقين وبَعقوبة إلى حدود بغداد الشمالية، فيما أعلن قائد القوة

الجويَّة العقيد الطيار محمد علي جواد دعمه الكامل للحركة الانقلابية، وفي صبيحة يوم ٢٩/تشرين الأول/١٩٣٦ م أعلن الفريق عبد اللطيف نوري البغدادي قائد الفرقة الأولى هو الآخر دعمه وتأييده لحركة انقلاب صدقي.

وأصدر المذكورون الثلاثة بياناً تكلَّم فيه بوجوب تنحي ياسين الهاشمي عن رئاسة الوزراء وحل الحكومة خلال مدة أقصاها ٢٤ ساعة فقط.

وفي هذه الأثناء كان الفريق طه الهاشمي رئيس أركان الجيش في مهمَّة رسمية في ألمانيا، وهو شقيق رئيس الوزراء (ياسين الهاشمي)، أمَّا وزير الدفاع الفريق جعفر العسكري فقد طلب من البلاط الملكي مدة ٤٨ ساعة فقط لغرض التشاور والتباحث مع الانقلابيين ومعرفة مطالبهم، سيَّما وأنه الانقلاب الأول في العراق وباقي دول المنطقة.

أمَّا الطرف الثاني من المعادلة ونقصد به رئيس الوزراء ياسين الهاشمي فقد ذهب إلى البلاط الملكي في ظهيرة يوم ٢٩/تشرين الأول/١٩٣٦م، وقدَّم استقالته قائلاً مقولته الشهيرة: «إنَّه لا يريد أن يتحمل وزر قطرة دم عراقيَّة واحدة تسقط بسببه»، وقبلها الملك غازي على الفور حقناً للدماء.

أمَّا وزير الدفاع جعفر العسكري فقد اتَّصل هاتفيَّاً بالفريق صدقي وطلب منه تخصيص موعد ومكان اجتماعه به؛ لغرض مناقشة حقيقة مطالب الانقلابيين وما الذي يريدونه بعد أن قام رئيس الوزراء ياسين الهاشمي بتقديم استقالته.

وتقرَّر أن يكون الاجتماع في الساعة الخامسة عصراً من يوم ٢٩/تشرين الأول/١٩٣٦م في منطقة الغالبية حيث مقرُّ القيادة العسكريَّة العليا للانقلابيين، وكان جعفر العسكري معروفاً عنه خلقه الرفيع وانضباطه العسكري المتين وحرفته العالية في العلوم العسكريَّة، وهو أقدم عسكريَّاً من الفريق بكر صدقي بثلاث سنوات، وعند وصول وزير الدفاع جعفر العسكري إلى موعد ومكان الاجتماع مع ثلاثة من مرافقيه قام الفريق بكر صدقي بتجريدهم من أسلحتهم الشخصية ووجَّه لهم تهمة الخيانة العظمى وأعدمهم الأربعة دون أيِّ محاكمة أو دليل.

وبذلك كان الفريق جعفر العسكري وزير الدفاع وفريقه المفاوض أول ضحايا الانقلاب العسكري الدموي الغير مبرر والغير منطقي سياسيًّاً وعسكريًّاً وأخلاقيًّاً.

وعند تسرُّب خبر مقتل العسكري ورفاقه انقسم الجيش العراقي والمجتمع العراقي كذلك إلى ثلاثة محاور رئيسيَّة وخطيرة كالآتي:

المحور الأول: ويشكل ما نسبتهُ ٢٠ بالمئة من مجموع المؤسسة العسكريَّة والسياسيَّة في العراق، وكان يؤيِّد الانقلاب العسكري بوضوح وعلانية.

المحور الثاني: ويشكل ما نسبتهُ ٣٠ بالمئة من مجموع المؤسسة العسكريَّة والسياسيَّة في العراق، وكان ضد الانقلاب العسكري جملة وتفصيلاً، وعدوه سابقة خطيرة في تاريخ العراق الحديث وبقيَّة دول المنطقة، ومن أشهر شخصيات هذا المحور: نوري سعيد وياسين الهاشمي، ورشيد عالي الكيلاني وجميل المدفعي، وناجي شوكت ومزاحم الباججي وغيرهم كثير.

المحور الثالث: المحور الصامت أو المحايد ويشكلّ٥٠ بالمئة من مجموع المؤسستين العسكريَّة والمدنية، ولم يكن له دور يُذكر في تلك الأحداث الخطيرة.

وأمام كل تلك المخاطر والتحديات الكبرى أصدر الملك غازي صبيحة يوم ٣٠/ تشرين الأول/ ١٩٣٦م إرادة ملكيَّة بتكليف حكمت سليمان بتشكيل الحكومة الجديدة التي أصبح بموجَبها الفريق بكر صدقي وزيراً للدفاع ورئيساً لأركان الجيش ونائباً لرئيس الوزراء، وقد تمت إحالة الفريق طه الهاشمي رئيس الأركان السابق على التقاعد وهو خارج القطر، كما أصدرت قيادة الانقلاب أوامر قبض جزائيَّة بحق مجموعة من رؤساء الوزارات العراقيَّة السابقين؛ مثل: نوري سعيد وياسين الهاشمي وجميل المدفعي، وناجي شوكت وتوفيق السويدي، ورشيد عالي الكيلاني دون أيِّ تُهم واضحة، وقد

تمكَّن كلٌّ من نوري سعيد ورشيد عالي الكيلاني، وياسين الهاشمي من الهروب خارج العراق عن طريق السفارة البريطانيَّة، أمَّا من بقي فقد تم اعتقالهم لفترات متقطعة، وأُطلق سراحهم من قبل القضاء لعدم وجود ما يثبت ارتكابهم أيّ تهم جنائية أو سياسيَّة.

ودخلت البلاد برمتها في حالة هرج ومرج غير مسبوقة، وظهرت لأول مرة جرائم الاغتيال السياسي من قِبل مجهولين، فتعرض كلٌّ من ناجي السويدي ورستم حيدر، ورشيد خوجة المختار وجميل الوادي إلى محاولات اغتيال فاشلة مع إصابتهم بجروح بالغة.

ثمَّ تمَّ اغتيال ضياء يونس السكرتير السابق لمجلس الوزراء لرفضه تسليم وثائق (عثمانية/بريطانيَّة) حول معاهدات ترسيم الحدود، كما تعرض السياسي الشهير مولود مخلص إلى محاولة اغتيال بالغة كادت أن تقضي على حياته، كما تم اغتيال الشيخ والسياسي عبد الله باش أعيان، وهو أحد وجهاء الموصل من قبل مجهولين، وباش أعيان هذا معروف عنه معارضة الانقلاب منذ يومه الأول، واغتيل أيضاً العقيد علي رضا العسكري وهو شقيق الوزير المعدوم جعفر العسكري، وتم اغتيال عالم القانون الدستوري الشهير عبد القادر السنهوري، ولم يتم القبض على أيٍّ ممن نفذوا عمليات الاغتيال سواء التي نجحت أم التي فشلت، وتوفرت قناعة مطلقة لدى التيَّارات والمراكز والتجمعات الأمنيَّة والسياسيَّة والثقافيَّة العراقيَّة بأنَّ حكومة حكمت سليمان وبكر صدقي هي من تقف وراء تلك الموجة الممنهجة والمبرمجة من الاغتيالات السياسيَّة.

كما قامت السلطة الانقلابية بإغلاق مجموعة من الصحف العراقيَّة وتعطيل صدورها مثل: صحف الزوراء والاستقلال، والمبدأ، وصوت الأهالي، والمفيد وغيرها، بحجة أنَّ هذه الصحف تمثل السلطات والقوات البريطانيَّة في العراق، وهنا لا بدَّ لنا من الإشارة إلى ٣ قضايا وتصريحات مهمَّة (عراقيَّة/بريطانيَّة)، اقترنت بتلك المدَّة الحرجة من تاريخ العراق المعاصر:

القضية الأولى: تصريح وزير الخارجية البريطاني في حينها (طوني آيدن) أنَّ بريطانيا العظمى تحذِّر الانقلابيين من المساس بالمصالح البريطانيَّة في العراق، سواء السياسيَّة منها أم الاقتصاديَّة أم العسكريَّة، كما أوضح أنَّ الحكومة البريطانيَّة تعدُّ الحكومة العراقيَّة برئاسة حكمت سليمان هي المسؤولة عن حفظ الأمن والنظام في العراق، وعلى حكمت سليمان أن ينهيَ تحالفه المصيري مع الفريق بكر صدقي، وكان هذا التصريح بتاريخ ١٤/ ١٢/ ١٩٣٦م.

القضية الثانية: اجتماع رئيس الوزراء العراقي حكمت سليمان بالسفير البريطاني في العراق بتاريخ ٩/ ١/ ١٩٣٧م، حيث أبلغ سليمان السفير البريطاني «ج.م. أدمونز» أنَّ هذا الانقلاب لم يتعرَّض ولن يتعرض للمصالح البريطانيَّة العليا في العراق، وأنَّ الانقلاب أصلاً لم يكن موجَّهاً ضد البلاط الملكي أو المصالح البريطانيَّة في العراق، وإنما للتخلص من بعض السياسيين والعسكريين الفاسدين ممن فضَّلوا مصالحهم الشخصية على مصالح الشعب العراقي.

القضية الثالثة: تصريح بكر صدقي شخصياً بتاريخ ١٧/ ٢/ ١٩٣٧م أنَّه سيحترم كلَّ المعاهدات السياسيَّة والعسكريَّة والاقتصاديَّة الموقَّعة بين العراق وبريطانيا، وأنه أي: بكر صدقي وباقي أركان الحكومة العراقيَّة سوف يسعون جاهدين لتقوية العلاقات التاريخيَّة بين العراق وبريطانيا في المستقبل القريب.

والآن لو قمنا بتحليل هذه النقاط الثلاث أعلاه سنجد أنَّ جميع المسوغات والشعارات الوطنيَّة والرنانة التي قام عليها الانقلاب العسكري كانت قد اختفت كلياً من أجندة بكر صدقي وحكمت سليمان، وأصبحوا مجدداً أصدقاء أوفياء للإنكليز والتاج البريطاني.

فاختفت كلياً الشعارات الانقلابية السابقة مثل: إلغاء الاتفاقيَّات الاستعمارية مع بريطانيا وبناء دولة مدنية ديمقراطية جديدة، وتحقيق مطالب ومصالح الشعب العراقي كافَّة؛ ليتحوَّل الانقلاب إلى مفهوم الدولة

(الكولنيالية العسكريَّة) التي تحكم بالحديد والنار وتطارد وتغتال وتعتقل كلَّ خصومها السياسيين بحجج وأعذار واهنة ومختلفة.

كلُّ تلك الأمور مجتمعة وأخرى غيرها جعل كثيراً من الساسة والضباط العسكريين يرسم خطة ذكية للقضاء على بكر صدقي وحكومة حكمت سليمان بأقصر مدة ممكنة وأقل تضحيات ممكنة فكان لها ما أرادت.

وقبل أن نتطرَّق إلى خطة مقتل بكر صدقي وانفضاض وزارة حكمت سليمان لا بدَّ لنا من الإشارة إلى القرارات الثلاث الخطيرة التي تبنَّاها صدقي وسليمان عسكريَّاً وسياسيَّاً، التي يعدها كثيرٌ من الباحثين والمؤرخين والكتَّاب العراقيين والغربيين أنَّها القشة التي قصمت ظهر البعير كما يقال وهذه القرارات هي:

١ ـ بتاريخ ٢٨/ حَزيران/ ١٩٣٧م أصدر وزير الدفاع بكر صدقي وبالتنسيق مع رئيس الوزراء حكمت سليمان قراراً بتجميد ٢٢ ضابطاً عسكريَّاً برتب متقدمة من عقيد فما فوق، بذريعة عدم الكفاءة في العمل الوظيفي، وكذلك إحالة ٦ ضباط كبار برتب عالية من عميد فما فوق، بذريعة عدم ولائهم للعراق وهم: اللواء محمد أمين العمري، والعميد راجح يونس السامرائي، والعقيد محمد سلمان محجوب آمر الحرس الملكي، والمقدم صلاح الدين الصباغ، والمقدم محمد فهمي سعيد، والمقدم يحيى هاشم الكركوكلي، وهذا الأمر سبب لغطاً كبيراً وتململاً داخل الوحدات العسكريَّة العراقيَّة كافَّة.

٢ ـ في يوم ١/ تموز/ ١٩٣٧م أصدر الفريق صدقي بوصفه وزيراً للدفاع ونائباً ثانياً لرئيس الوزراء أمراً لكلِّ الوحدات العسكريَّة جاء بموجبه عدم تنفيذ أيِّ أمر عسكري إلا إذا كان صادراً منه شخصياً وحاملاً توقيعه، هذا وإنَّ كلَّ ضابط يثبُت أنه ينتمي سياسيَّاً أو عقائديَّاً لأي فكر قومي هو خائن يجب محاكمته عسكريَّاً وطرده من الخدمة.

٣ ـ وهي أخطر القرارات وأغربها سياسيَّاً وعسكرياً، حيث قام العراق

بتوقيع اتفاقيه سعد آباد في إيران ـ وسميت فيما بعد بحلف «سعد آباد» ـ بين أفغانستان وإيران وتركيَّا والعراق، وكان ذلك بتاريخ ٨/ تموز/ ١٩٣٧م التي تنص على إقامة حلف عسكري وسياسي بين هذه الدول الأربع؛ لفرض تحقيق التوازن الإقليمي كما جاء بديباجة ومقدمة المعاهدة.

وبهذه القرارات الخطيرة الثلاث مضافاً لها ما سبق تم تشكيل خلية داخل الفرقة الثالثة العسكريَّة في الموصل، مكوَّنة من ١٦ ضابطاً و٣٣ منتسباً، مهمتها رسم خطة متكاملة لقتل الفريق بكر صدقي وإسقاط وزارة حكمت سليمان الموالية له، وأطلقت هذه المجموعة على نفسها تسمية (حرية العراق)، والغريب في الأمر أنَّه لغاية يومنا هذا لا أحد يعلم من الضباط؟ ومن الذين انتسبوا؟ وأين اختفت هذه الجمعية بعد اغتيال بكر صدقي بتاريخ ١١/ آب/ اغسطس ١٩٣٧م؟

أمَّا قصة مقتله العجيبة فقد كانت كالآتي:

بتاريخ ١١/ آب/ ١٩٣٧م عاد الفريق بكر صدقي والوفد العسكري المرافق له من تركيَّا بعد أن حضروا المناورات العسكريَّة المشتركة بين مجموعة دول حلف «سعد آباد» المذكورة سالفاً، وحين العودة للعراق انقسم الوفد العسكري العراقي إلى قسمين: القسم الأول توجَّه مباشرة إلى بغداد عن طريق الجو، والقسم الثاني كان يضم الفريق بكر صدقي، والعقيد الطيار محمد علي جواد قائد القوة الجوية العراقيَّة، والمقدم الطيار موسى علي حسن، وهؤلاء الثلاثة هبطوا بطائرتهم العسكريَّة بمطار الموصل العسكري بحدود الساعة الخامسة عصراً من يوم ١١/ آب/ ١٩٣٧م؛ لغرض الاستراحة والمبيت في الموصل والعودة صباح اليوم التالي براً إلى بغداد، وقد أقام الثلاثة في مبنى دار الضباط في محافظة الموصل.

وبحدود الساعة السادسة مساءً وبينما كان الثلاثة يتبادلون أطراف الحديث حول المناورات وتقييمها بغرض رفع توصية بها إلى رئاسة الوزراء والبلاط الملكي دخل أحد العسكريين برتبة نائب عريف يدعى «كاظم سلمان

ميري» وكان يحمل مسدساً عسكرياً خلف ظهره، وبلمح البصر أطلق رصاصتين باتجاه رأس بكر صدقي ورصاصتين باتجاه محمد علي جواد قائد القوة الجوية، أمَّا المقدم الطيار موسى علي حسن فقد تمكن من القفز والهروب من محل الحادث، ولقيَ الفريق بكر صدقي مصرعه في الحال، أمَّا قائد القوة الجوية محمد علي فقد تُوفِّي بعده بنصف ساعة.

وبعد مقتل الفريق بكر صدقي وقائد القوة الجوية سارعت وزارة حكمت سليمان بإعلان استقالتها ظهيرة يوم ١٢/آب/١٩٣٧م، وأصدرت بياناً مختصراً جاء فيه: «إنَّ فاجعة مقتل وزير الدفاع وقائد القوة الجوية بالأمس يُوجِب علينا دعوة الشعب العراقي إلى الهدوء والسكينة، ونحن نضع استقالتنا أمام جلالة الملك غازي الأول ملك العراق ليبتَّ فيها».

وبتاريخ ١٤/آب/١٩٣٧م وافق البلاط الملكي على استقالة حكومة حكمت سليمان، وكلَّف البلاط السياسي المخضرم جميل المدفعي لتشكيل الحكومة الجديدة، كما أصدر البلاط الملكي عفواً عاماً عن جميع السجناء السياسيين وعن جميع السياسيين الهاربين خارج العراق، وعلى رأسهم نوري سعيد وياسين الهاشمي ورشيد عالي الكيلاني وغيرهم.

وبذلك انتهت قصة أول انقلاب عسكري في تاريخ العراق والعرب المعاصر بعد أن استمر قرابة عشرة أشهر، اقترنت بلون الدماء ورائحتها وأدخلت البلاد في فوضى سياسيَّة وعسكريَّة واجتماعيَّة وأمنيَّة في جميع الاتجاهات والمحاور.

ونحن نعتبر أنَّ انقلاب بكر صدقي كان بمنزلة الخطيئة الأولى والكبرى في تاريخ العراق المعاصر وبقيَّة دول المنطقة.

فبعد انقلابه حدثت انقلابات: ١٩٤١م، ١٩٥٨م، ١٩٦٣م، ١٩٦٨م، ١٩٧٩م في العراق، وكلُّ هذه الانقلابات أضرَّت وضربت صميم الدولة العراقيَّة وجوهرها في عمودها الفقري، وقسمت المجتمع العراقي وشطرته إلى تقسيمات وخنادق قوميَّة ودينيَّة ومذهبيَّة وسياسيَّة وحتى مناطقيَّة، كما أنَّ

انقلاب بكر صدقي أفرز فقهاً سياسيَّاً وثقافيَّاً وعقائديَّاً جديداً في العراق وباقي دول المنطقة مفاده: من حق المؤسسة العسكريَّة أن تطيح بالمؤسسات السياسيَّة والدستوريَّة والتشريعيَّة والقضائيَّة في البلاد دون رادع أو رقيب، وهنا تكمن الطامة الكبرى كما يقال.

ونحن بوصفنا باحثين وساسة عراقيين أولاً، وتركمان ثانياً نقفُ ضد كلِّ أنواع الانقلابات العسكريَّة وأشكالها، سواء في داخل العراق أم خارجه؛ لأننا على يقين مطلق أنَّ هذه الانقلابات لم تفرز سوى لغة الموت والقتل والدكتاتوريَّة والكولنياليَّة المطلقة بلا حسيب أو رقيب.

إذاعة قصر الزهور ومقتل الملك غازي، «العراق بين المحور والحلفاء».

لقد أشار كثيرٌ من الكتَّاب والباحثين والمؤرخين والأكاديميين إلى قضية الربط بين إذاعة قصر الزهور ومقتل الملك غازي الأول، حيث رأى معظم هؤلاء أنَّ الملك غازي قد تجاوز جميع الخطوط الحمراء الدوليَّة المرسومة له وللعراق في تلك المدة، فما قصة إذاعة قصر الزهور؟ وكيف أُسست؟ وما برنامجها السياسي والثقافي والإعلاميّ؟ وما علاقتها المباشرة وغير المباشرة بمقتل الملك غازي؟

في نهاية شهر أيَّار من عام ١٩٣٧ طلب الملك غازي شخصياً من السفير البريطاني في بغداد أن تقوم حكومة بريطانيا العظمى ببناء وتأسيس إذاعة لاسلكية في بغداد، على غرار تلك الموجودة في بريطانيا وبموجب معاهدة التعاون الاستراتيجي الموقعة بين البلدين في عام ١٩٣٠م، إلا أنَّ السفير «ج. بيترسون» رفض المطلب العراقي؛ معلِّلاً ذلك أنه ستكون خطوة صعبة ومعقدة للغاية من الناحية الفنية والسياسيَّة، كما أنَّ ذلك سيدفع جميع الدول التي ترتبط بمعاهدات صداقه قوية مع البريطانيين أن تطلب نفس المطلب العراقي، إلا أن الرفض البريطاني هذا لم يمنع الملك غازي من تأسيس إذاعته الخاصَّة، أو لنقُل: أول إذاعة عراقيَّة وعربيَّة؛ فأوفد لجنة فنية إلى ألمانيا برئاسة المهندس طالب رفعت آغا للاتفاق على تأسيس أول مشروع إذاعة بث لاسلكي في العراق وتنفيذه.

وقد وصل الفريق الفني الألماني لبغداد بتاريخ ١١/ حريران/ ١٩٣٧م،

وكان أول بث للإذاعة اللاسلكية صبيحة يوم ١/تموز/١٩٣٧م، وحصلت على موافقة وترددات البث اللاسلكي العالمي في سويسرا بتاريخ ٢٦/تموز/١٩٣٧م، وكان موقعها داخل قصر الزهور نفسه؛ أي: البلاط الملكي العراقي ـ القصر الجمهوري الحالي ـ وكان برنامج البث خلال الأشهر الثلاثة الأولى ينحصر في إذاعة بعض الأغنيات العراقيَّة القديمة لسليمة مراد وعفيفة إسكندر، وزهور حسين، وكذلك لبعض المطربين العرب الكبار مثل: أم كلثوم، ورياض السنباطي ومحمد عبد الوهاب، لكن الانعطافة الكبرى فيها حصلت بتاريخ ٢٥/١١/١٩٣٧م حينما أُذيعت أول نشرة أخبار فيها، وأطلقت توصيف ألمانيا الكبرى والمتطورة على دولة ألمانيا النازية في تلك المدة، وكان العداء على أشده قائماً في تلك المدَّة بين بريطانيا العظمى وألمانيا الهتلرية.

وقد اتخذت الإذاعة المذكورة لنفسها سياسة وفلسفة إعلاميَّة تقوم على الأسس الخمسة الآتية:

١ ـ مهاجمتها المتكررة للسياسات البريطانيَّة في العراق بصورة خاصة، وبقيَّة دول العالم بصورة عامة.

٢ ـ تأييدها الواضح للحركة الاشتراكية الألمانية «الحركة النازية» بزعامة أدولف هتلر إلى الحد الذي وصلت فيه أن أذاعت إحدى خطاباته كاملاً، وكان ذلك بتاريخ ٣/١٢/١٩٣٧م.

٣ ـ تأييدها الكامل للشعب الفلسطيني، وانتقادها اللاذع للسياسة البريطانيَّة في فلسطين، متهمة لندن أنها هي من تقوم بتسليح العصابات والمليشيات اليهودية مثل: الهاغانا، والشتيرن، والأرغون لغرض قتل الفلسطينيين وتهجيرهم من أراضيهم التاريخية.

٤ ـ التأكيد على عراقيَّة الكويت والمحمرة والأهواز وعبادان، ومطالبة بريطانيا بإعادة هذه الأراضي والمناطق إلى العراق.

٥ ـ تأييدها المطلق للتيارات والمنتديات السياسيَّة والعقديَّة والثقافيَّة

ذات التوجُّه (القومي العروبي والوطني التحرري)؛ مثل: حركة العقداء الأربعة (صلاح الدين الصباغ، محمد فهمي سعيد، كامل شبيب، محمود سلمان)، وكذلك مزاحم الباججي، وكامل الجادرجي، والشقيقين: ياسين وطه الهاشمي، ورشيد عالي الكيلاني[١]، وهناك أيضاً المنتديات والتجمعات الوطنيَّة الثقافيَّة مثل: نادي المثنى، وجمعية الجوال، ومنتدى الشاهبندر وغيرها.

وعلينا ألَّا ننسَ أنَّ الملك غازي كان بنفسه يشرف على منهاج الإذاعة مع مديرها العام يونس بحري.

فأعطى ذلك انطباعاً لدى البريطانيين لا يقبل الشك أنَّ الملك غازي متجهٌ كلياً للارتقاء داخل أحضان دول المحور: ألمانيا، وإيطاليا، وهنغاريا، واليابان، والنمسا.

وقد انتقَد السفير البريطاني في بغداد «ج موريس بيترسون» هذه الإذاعة ومنهجيتها الإعلاميَّة، حتى قال ذات مرة: «هذه الإذاعة أصبحت وكأنها الناطق الرسمي باسم هتلر».

وأصبحت العلاقة متشنجة وعدائيَّة جداً بين البلاط الملكي من جهة وبريطانيا من جهة أخرى، وقد قام الباشا نوري سعيد رئيس الوزراء المحنك بمحاولة تقريب وجهات النظر بين الطرفين، والوصول إلى مشتركات سياسيَّة واقتصاديَّة وعسكريَّة ترضي الطرفين.

فسافر إلى بريطانيا بتاريخ ٦/ شباط/ ١٩٣٩م على رأس وفدٍ سياسيٍّ وعسكريٍّ عراقيٍّ كبير، كان من بينهم: ياسين الهاشمي، ورشيد عالي

---

(١) إضافة إلى المصادر الخمسة الأخيرة فقد تمت الاستعانة أيضاً بالمصدرين الآتيين:
١ ـ نوري سعيد والوزارات العراقيَّة، سعاد رؤوف محمد، رسالة ماجستير، جامعة بغداد، ط٢، ١٩٩٣م.
٢ ـ العراق في الوثائق السرية البريطانيَّة، د. مؤيد إبراهيم الونداوي، دار الحكمة، بغداد، ط٣، ١٩٨٠م.

الكيلاني، وغيرهم، وكان في هذا الوقت تحديداً تُقرع طبول الحرب العالمية الثانية في جميع أنحاء العام وبالتحديد أوروبا، وبدأت الدول الكبرى تنقسم إلى محورين هما: دول الحلفاء وتضم: بريطانيا وفرنسا، والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكيَّة، ودول المحور وتضم: ألمانيا وإيطاليا والنمسا وهنغاريا واليابان.

وكان على العراق أن يحدد موقفه بوضوح تجاه ذلك، وعند اجتماع رئيس الوفد العراقي نوري سعيد مع رئيس الوزراء البريطاني الشهير ونستون تشرشل في مبنى رئاسة الوزراء البريطانيَّة بتاريخ ٧/ شباط/ ١٩٣٩م طلبت بريطانيا من العراق المطالب الآتية:

١ ـ أن يُلغيَ العراق معاهدة «سعد آباد» كلياً وبكلِّ بنودها العلنيَّة والسريَّة (راجع مبحث بكر صدقي).

٢ ـ أن يسمح العراق للقوات البريطانيَّة البريَّة والبحريَّة والجويَّة باستخدام أراضيه ومياهه وأجوائه كافَّة، دون قيد أو شرط، وذلك بموجَب معاهدة العام ١٩٣٠م.

٣ ـ أنْ يقطع العراق كلَّ أشكال التعاون السياسيِّ والعسكريِّ والعلميِّ مع حكومة النازيين في ألمانيا.

أمَّا الوفد العراقي فقد طالب بما يأتي:

١ ـ أن يتمَّ إعادة إمارة الكويت إلى العراق، وإلحاقها بسلطة الدولة العراقيَّة ونفوذها وسيادتها.

٢ ـ أن تتعهد بريطانيا بإعادة النظر كلياً في جميع الاتفاقيَّات السياسيَّة والاقتصاديَّة السابقة، خصوصاً فيما يتعلق بصناعة واكتشاف واستخراج النفط والغاز وتصديره، وبما يضمن إنصاف العراق أكثر من السابق، حيث هناك اعتقاد لدى غالبيَّة الساسة والاقتصاديين العراقيين أن غالبية هذه الاتفاقيَّات والمعاهدات هي مجحفة جداً بحق العراق.

٣ ـ أن تتعهد بريطانيا بمساعدة الحكومة العراقيَّة ومعها البلاط الملكي فيما يخص وضع الأسس العامَّة والعلمية لتأسيس صناعةٍ وطنيةٍ متكاملةٍ في العراق، وفي المجالات والاختصاصات كافَّة.

إلا أنَّ هذه المباحثات فشلت بصورة شبه كلية، واتفق الطرفان على عقد جولة أخرى في بغداد بعد ٣ أشهر من ذلك.

إلا أنَّ الأمور بدأت تسوء أكثر بين الجانبين، خصوصاً بعد قيام الملك غازي بتعيين السياسيِّ رشيد عالي الكيلاني مديراً عاماً ومفوضاً للبلاط الملكي، والكيلاني هذا معروف بعدائه الشديد للبريطانيين.

كما قام الملك غازي بتاريخ ١٨/ شباط/ ١٩٣٩ بتأسيس لجنة حكومية حقوقية تأخذ على عاتقها مراجعة بنود كلِّ الاتفاقيَّات الثنائية المعقودة بين العراق وبريطانيا، ورفع توصيات إلى مجلسي الأمَّة والأعيان وكذلك أمام القضاء العراقي؛ لإلغاء البنود الضارة والمنتهكة للسيادة العراقيَّة سياسيَّاً واقتصاديَّاً وعسكرياً.

وهذا الإجراء الأخير دفع السفير البريطاني في العراق بيترسون إلى القول بتاريخ ٢٤/ آذار/ ١٩٣٩م: «على بريطانيا أن تختار بين عرش الملك غازي ومصالحها العليا في العراق».

وهو أخطر تصريح يصدر من مسؤول بريطاني بهذا الحجم في العراق؛ ليلقى الملك غازي حتفه بحادثة قتل عجيبة بعد عشرة أيَّام فقط من تصريح باترسون، وهذا ما سنبحثه خلال الصفحات القليلة القادمة.

مقتل الملك غازي،
وتولي الوصي عبد الإله عرش العراق.

نعتقد جازمين أنَّ القارئ الجيد والباحث الحصيف سيفهم توجهنا السياسيَّ، والتأليفيَّ والسرديَّ حينما نعتبر أنَّ الملك غازي قد تم اغتياله فجر يوم ٤/نيسان/١٩٣٩م، ولم يمُت قضاءً وقدراً بحادث السيارة المزعوم.

فلو أعدنا قراءة الصفحات العشرين الأخيرة من هذا المبحث سنصل إلى قناعة مطلقة مفادها: استحالة بقاء الملك غازي ملكاً دستورياً على عرش العراق؛ نظراً لكثرة التعقيدات والتحالفات والمعاهدات الداخلية والخارجية التي اقترنت بمدة حكمه القصيرة، خصوصاً منذ انقلاب بكر صدقي في ١٩٣٦م لغاية مقتله.

فأصبحت كل وزارات البلاد «متكهربة» سياسيَّاً وعقائديَّاً وثقافيَّاً، وحتى المجتمع العراقي هو الآخر بدأ بالانقسام إلى أربع تيارات رئيسيَّة وجوهرية في هذا السياق، وكالآتي:

التيار الأول: التيار العراقي الوطني الخالص والذي يرى ويؤمن بوجوب عدم إقحام العراق بأي تحالفات أو معاهدات دوليَّة خطيرة، وأن يكون العراق بعيداً كلَّ البعد عن ذلك وحتى فيما يخص الإيديولوجيات والتيارات الثقافيَّة المختلفة.

التيار الثاني: وهو يمثل حركة العقداء الأربعة ومعهم الحركات والتنظيمات القومية العروبية بكلّ مسمياتها وعناوينها داخل العراق وخارجه.

التيار الثالث: الحركات والتجمعات والتنظيمات الماركسيَّة والشيوعيَّة والاشتراكية بكلّ مسمياتها وعناوينها العامَّة، عراقيَّاً وإقليميَّاً ودوليَّاً.

التيار الرابع: بروز بعض النزعات الانفصالية العراقيَّة وظهورها وتبلورها، إمَّا على أسس قومية وإمَّا على أسس دينية مثل: النزعة الانفصالية الكردية في شمال العراق كانت على أسس قومية محضة، أو نزعة الأرمن والكاثوليك كانت على أسس دينية محضة.

ولم يكن الملك الشاب القليل الخبرة والحنكة بمقدوره التعامل بنجاح وكفاءة مع هذه التحديات الكبرى، رغم ميلانه الواضح نحو ألمانيا النازية، ودول المحور ضد بريطانيا ودول الحلفاء.

وقد حاول الباشا نوري سعيد ـ كما أوضحنا سابقاً ـ تصحيح بعض الأخطاء الكبرى في توجُّه البلاط الملكي وتوجُّه مستشاريه، لكن كل الذي ورد سابقاً في كفة وما أعلنه الملك غازي شخصياً وبصوته بتاريخ ٤/ ٣/ ١٩٣٩م من إذاعة الزهور في كفة أخرى، حيث زعم أنَّه سيعيد ضم إمارة الكويت إلى العراق بالقوة العسكريَّة خلال مدة قصيرة.

وكان هذا الخطاب الملكي بمنزلة القشة التي قصمت ظهر البعير كما يقال؛ فقد أعلنت إمارة الكويت بزعامة مبارك الصباح النفير العام، وخرجت مظاهرات جماهيريَّة كبرى مؤيِّدة للعراق في كلٍّ من الأردن وسورية وفلسطين، وأخرى منددة ومستهجنة هذا الخطاب الملكي في معظم أراضي شبه الجزيرة العربيَّة وبعض المشيخات الخليجية.

أمَّا على الصعيد الإقليمي والدولي فقد أعلنت الشاهنشاهية الإيرانية مساندتها للعراق، ورفضت التعليق على ذلك كلٌّ من مصر وتركيَّا، في حين عدَّت ألمانيا النازيَّة أنَّ هذا حق مشروع للعراق، ولكن استنكرت بريطانيا وفرنسا بشدة هذا الخطاب الملكي الخطير.

وبتاريخ ١/ نيسان/ ١٩٣٩م اجتمع الملك غازي بمجموعة من السياسيين العراقيين والكتَّاب مثل: محمد مهدي البصير، وساطع الحصري، وياسين

الهاشمي، وجميل المدفعي، وبعض القادة العسكريين[١] من دون أن يستدعيَ رئيسَ الوزراء نوري السعيد، وعرض عليهم فكرة استرجاع إمارة الكويت بالقوة المسلحة، ولكن غالبية الحاضرين نصحوه بعدم الإقدام على هذه الخطوة، سيَّما وأنَّ العالم كله بدأ يدقُّ طبول الحرب العالمية الأولى، وتقرر تأجيل الاجتماع لمدة شهر واحد لضم أكبر عدد ممكن من السياسيين الآخرين مثل: مزاحم الباججي، وكامل الجادرجي وغيرهم؛ بغية الوصول إلى القرار النهائي في هذا الشأن.

لكن تعرض الملك غازي لحادث مقتله فجر يوم ٤/نيسان/١٩٣٩م بحادث سيارة غامض وعجيب، يتمثل بسقوط أحد أعمدة الكهرباء الحديدية على رأسه وهو يبعد مسافة ٥٠٠ متر فقط عن قصر الزهور في منطقة الحارثية؛ وتمَّ إعلان خبر الوفاة في الساعة التاسعة صباحاً من اليوم نفسه ٤/نيسان/١٩٣٩م وإعلان الحداد العام في البلاد لمدة سبعة أيَّام.

وخرجت عدة مظاهرات غاضبة في بغداد والموصل والبصرة والأنبار وكركوك متهمة البريطانيين بقتل الملك غازي، ومكذبين خبر اصطدام سيارته بالعمود الكهربائي، وقد كانت محافظة الموصل أشد المحافظات غضباً وتنديداً لمقتل الملك الشاب معتبرين أنَّ الملك غازي تعرض لحادث قتل بشع من قبل الإنكليز.

وفي الساعة الواحدة ظهراً من اليوم نفسه تم تشكيل لجنة تحقيقيَّة مختصة للتحقيق في الحادث برئاسة عقيد الأمن عبد الجبار صدقي أحمد والقاضي المنتدب عبد الكريم خليل زنكنة، لترفع اللجنة تقريرها النهائي صباح اليوم التالي ٥/نيسان/١٩٣٩م، والذي جاء فيه: «لقد اطلعت اللجنة المشكلة على جميع ملابسات الحادث المفجع والأليم، وتوصلت إلى قناعة

---

(١) المصادر الأربعة الأخيرة مضافاً لها:

كتاب: الحقيقة التاريخية في مصرع الملك غازي، د. رجاء حسني الخطاب، دار الندوة، بيروت، ط٣، ١٩٩٦م.

نهائية مفادها اصطدام سيارة الملك غازي بعمود الكهرباء الحديدي في أسفله عند زاوية الاستدارة باتجاه البوابة الخارجيَّة الكبرى لقصر الزهور؛ مما تسبب بسقوط العمود الكهربائي على قمرة القيادة وتسبب في تهشيم جمجمة الملك المعظم رَحِمَهُ اللَّهُ، وبذلك فارق الحياة».

كما نشرت اللجنة التحقيقية بعد يومين صوراً فوتوغرافية للحادث مع إفادات كلٍّ من الملكة عالية بنت علي زوجة الملك غازي، وحارسه الشخصي المقدم سامي عبد القادر الموصلي.

وقد ورد بإفادة الملكة عالية أنَّ زوجها الملك غازي خرج مع المرافق الخاص المقدم سامي عبد القادر بحدود الساعة العاشرة مساءً من يوم ٣/ نيسان/ ١٩٣٩م، وأخبرها أنَّه سيزور مقر وزارة الدفاع العراقيَّة لأمر هام، وأنه سيعود لقصر الزهور خلال ٣ أو ٤ ساعات كأقصى حدٍّ ممكن.

أمَّا المرافق الشخصي المقدَّم سامي عبد القادر فقد أوضح أنَّه رافق الملك إلى قصر الرحاب في منطقة الأعظميَّة/ الوزيرية، وقد التقى الملك بمجموعة من أعضاء مجلس الوزراء، وبعد ذلك طلب الملك غازي منهُ ـ أي: من المرافق ـ أن يتركه ويعود إلى قصر الزهور، وقد نفَّذ الأمر بتردد وبطء، وقد سار خلف سيارة الملك بمسافة ٥٠ متر وشاهد اصطدام سيارة الملك بعمود الكهرباء، وبذلك يسدل الستار على رحلة الملك الشاب غازي الأول التي استمرت ٦ سنوات فقط.

ليدخل العراق كله في نفق مظلم كبير لأنَّ ولي العهد الملك فيصل الثاني كان يبلغ من العمر ٤ سنوات ونصف فقط، وهذا العمر لا يؤهله لحكم العراق دستورياً أو قانونياً أو سياسيَّاً، وعليه فقد تقرر أن يعقد البلاط الملكي اجتماعاً عاجلاً بتاريخ ١٠/ نيسان/ ١٩٣٩م والذي من خلاله تم تنصيب الأمير عبد الإله بن علي ـ شقيق الملكة عالية ـ وصياً على عرش العراق لحين بلوغ الملك فيصل الثاني سن ٢١ عاماً فينصَّب ملكاً على العراق بموجب الدستور العراقي وبموجب تقاليد وأعراف البلاط الملكي في

العراق، وفي كلٍّ الدول ذات الأنظمة الملكية الدستوريَّة، وهذا ما سنبحثه خلال الصفحات القادمة.

الأمير عبد الإله بن علي وصياً على عرش العراق، من (١/ أيلول/ ١٩٣٩م) لغاية (٣/ أيَّار/ ١٩٥٣م).

من هو الأمير عبد الإله؟

هو الأمير عبد الإله بن علي بن الشريف حسين، وُلد في الحجاز في ١٤/ نوفمبر/ ١٩١٣م، وهو شقيق الملكة عالية زوجة الملك غازي الأول، وبذلك يكون هو خال ولي العهد الأمير فيصل الثاني بن غازي، وقد درس في جامعة فكتوريا البريطانيَّة في مدينة الإسكندرية المصرية، وكذلك في المعهد البريطاني الأعلى للعلوم السياسيَّة في لندن، وكان على علاقات وثيقة بأسرة الملك طلال في الأردن، وكذلك الأسرة الملكية في مصر وبالأخص مع الملك فاروق.

وعند مقتل الملك غازي بحادث السيارة المشبوه فجر يوم ٤/ نيسان/ ١٩٣٩ م دخلت البلاد في مأزق سياسي ودستوري كبير، حيث كانت تنص المادة ٢٢ من الدستور العراقي على وجوب تولِّي النجل الأكبر للملك المتوفي سلطة عرش العراق، والملك غازي لم ينجب سوى الأمير فيصل الثاني الذي كان يبلغ من العمر قرابة الخمس سنوات، فهذا العمر لا يؤهله مطلقاً لتولي عرش العراق إلا بعد بلوغه سن ٢١ عاماً.

وبعد ذلك وبعد كل هذه الملابسات والتداخلات القانونيَّة والدستوريَّة والسياسيَّة قررت محكمة تمييز العراق بتاريخ ٢٢/ نيسان/ ١٩٣٩م اختيار وصيٍّ على عرش العراق من ضمن الأسرة الملكيَّة الهاشميَّة الحاكمة لحين بلوغ الأمير فيصل الثاني سن ٢١ عاماً لكي يتوج ملكاً على العراق دستورياً.

وفي يوم ٣/ ٥/ ١٩٣٩م تم عقد جلسة علنيَّة في مجلس النواب العراقي، وبحضور رئيس الوزراء نوري سعيد، ورئيس الديوان الملكي رشيد عالي الكيلاني، والسيد رئيس مجلس النواب مولود مخلص، ورئيس مجلس الأعيان السيد محمد الصدر، ومستشارِي البلاط الملكي ورئاسة الوزراء ناجي شوكت، وكامل الجادرجي، وجميل المدفعي، وتم اختيار الأمير عبد الإله بن علي وصياً على عرش العراق إلى أن يبلغ الملك أو ولي العهد فيصل الثاني سن ٢١ عاماً.

وبتاريخ ١/ أيلول/ ١٩٣٩م قام الوصي عبد الإله بترديد القسم الملكي الآتي: «إني الأمير عبد الإله بن علي بن الشريف حسين، خال الملك فيصل الثاني قبلت بتعييني وصياً على عرش العراق مبدياً سعادتي واحترامي الكاملَين[١] لكلٍّ من اتخذ هذا القرار التاريخي المهم، وأتعهد بالحفاظ على وحدة وسلامة واستقلال العراق، وبذل أقصى الجهود الممكنة لتطوير البلاد وإسعاد الشعب بكلِّ الإمكانيات المتاحة. والله ولي التوفيق».

الأمير عبد الإله بن علي
الوصي على عرش العراق
(١/ أيلول/ ١٩٣٩م)

وقد أذاعت الملكة عالية بنت علي ـ شقيقة الوصي ـ بياناً بعد ساعتين من صدور بيان الوصي، وجاء في بيان الملكة عالية ما يأتي: «لقد فُجعت

---

(١) إضافة إلى المصادر الأربعة الأخيرة نرى من المهم العودة إلى المصادر الآتية:

١ ـ العراق والصراع الحضاري، خالد محمد العبيدي، ج١، مؤسسة المختار، بغداد، ط١، ٢٠١٠م.

٢ ـ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ج٢، د. علي الوردي، مصدر سابق.

٣ ـ العراق في الوثائق السرية البريطانيَّة، د. مؤيد إبراهيم الونداوي، مصدر سابق.

٤ ـ نشأة العراق الحديث، هنري فوستر، مصدر سابق.

٥ ـ تاريخ الوزارات العراقيَّة، ج٣، عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق.

بمقتل زوجي الملك غازي الأول ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ بحادث السيارة المشؤوم، لكني استعنت بالله لكي أقوى وأصبر على هذه الفاجعة.

واليوم إذ تم تنصيب شقيقي الأمير عبد الإله بن علي وصيَّاً على عرش العراق فإني على ثقة مطلقة أنَّ الأمير عبد الإله سيصون الوصاية، ويسعى جاهداً لبناء المملكة العراقيَّة وتطويرها، وسنعمل بجد واجتهاد لتربية ولي العهد الملك فيصل الثاني ـ حفظه الله ورعاه ـ لغاية تسلمه عرش العراق، والله الموفق».

الموقع
الملكة عالية بنت علي
والدة ولي العهد فيصل الثاني
(١/ أيلول/ ١٩٣٩م)

ومنذ اليوم الأول لتولي الأمير عبد الإله وصاية عرش العراق حصلت انشقاقات ومشاحنات كثيرة ومتشعبة، سواء داخل أسرة البلاط الملكي نفسها أم داخل الأوساط السياسيَّة والاجتماعيَّة العراقيَّة المختلفة، خصوصاً بعد بيان الملكة عالية التي أشارت فيه ضمناً وعلناً من أنَّ شقيقها الأمير عبد الإله هو الأجدر دستورياً وعائليَّاً وسياسيَّاً بوصاية عرش العراق، دون أن تأخذ بالحسبان موقف الأمير زيد بن الشريف حسين وهو عم الملك غازي.

حيث أعلن الأمير زيد بن الحسين لرئيسَي مجلس النواب والأعيان السيِّدينِ: مولود مخلص، ومحمد الصدر انَّه لا يجوز أن يكون خال الملك هو الوصي على عرش العراق، بل يجب أن يكون عمه هو الوصي ـ ويقصد نفسه طبعاً ـ إلا أنَّ الملكة عالية أرسلت رسالة مكتوبة قصيرة إلى مجلسي النواب والأعيان جاء فيها: «إنَّ زوجي الملك غازي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ كان قد أوصاني ولأكثر من مرة أنَّه في حالة مقتله أو وفاته فسيكون شقيقي الأمير عبد الإله هو الوصي على عرش العراق».

إلا أنَّ الأمير زيد بن الشريف حسين كذَّب هذا الأمر وهذه الوصية

جملةً وتفصيلاً قائلاً: «إنَّ الملك غازي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ كان يكره خاله الأمير عبد الإله، ويشكك بوطنيته؛ فكيف يوصي له بذلك؟».

أمَّا السيد سعيد حقي الألوسي مدير خزانة البلاط الملكي فقد أدلى بشهادته الخاصَّة حول الموضوع أمام محكمة تمييز العراق التي جاء فيها: «إنَّ الملك غازي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ كان يحبُّ عمه الأمير زيد بن الشريف حسين، أكثر من خاله الأمير عبد الإله بن علي».

وبخصوص شهادة مدير البلاط الملكي رشيد عالي الكيلاني فقد أدلى بشهادته أمام محكمة تمييز العراق التي جاء فيها: «إنَّ الملك غازي ـ رَحِمَهُ اللهُ ـ كان دائم التشكي من بعض سلوكيات خاله الأمير عبد الإله بن علي، ودائم الامتداح لعمه الأمير زيد بن الشريف حسين».

لكن شهادة الأميرة راجحة بنت فيصل شقيقة الملك غازي قد حسمت الأمور كلياً حينما ادعت أنَّ شقيقها الملك غازي كان قد أوصاها مرتين أنه في حال موته أو مقتله فيجب أن يكون خاله الأمير عبد الإله بن علي وصياً على عرش العراق.

وبذلك حسمت الأمور كلياً وأصبح الأمير عبد الإله بن علي هو الوصيّ الوحيد والدستوريّ على عرش العراق بدءاً من يوم ١/أيلول/ ١٩٣٩م.

لكن كل ذلك لم يمنع حركة الانقسام الشديدة التي أصبحت علامة فارقة وخطيرة، سواء داخل البلاط الملكي بصورة خاصة أم داخل الأوساط السياسيَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة العراقيَّة المختلفة، خصوصاً بعدما أعلنت حركة العقداء الأربعة ومعهم تجمع نادي المثنى عدم اعترافهم بسلطة الوصي عبد الإله، مطالبين بتنصيب الأمير زيد بن الشريف حسين بدلاً عنه.

الحرب العالمية الأولى وحركة العقداء الأربعة الانقلابيَّة، انتفاضة وانقلاب مايس ١٩٤١م.

لا يمكن بأي حال من الأحوال مناقشة وبحث انتفاضة أو انقلاب مايس ١٩٤١م في العراق من دون التأكيد والتذكير على عدة قضايا مهمَّة وجوهرية عراقيَّاً وإقليميَّاً ودوليَّاً.

فمثلاً في الشأن العراقي كانت هناك انقسامات وتنازعات عقائديَّة وسياسيَّة مختلفة ممثَّلة بالحركات الشيوعيَّة والماركسيَّة والاشتراكيَّة ذات الطابع الأممي، وحركات قوميَّة عروبيَّة وحدويَّة ذات طابع قوميّ عروبيّ خالص، وهناك بعض تيارات الإسلام السياسي المبعثرة والمنقسمة سنياً وشيعياً.

وهناك أيضاً الفكر والتوجه القطري والوطني الخالص، وهذا التوجه يرفض كلياً أيّ انصهار عراقيٍّ سياسيّ أو ثقافيّ أو عقائديّ مع الآخرين خلف الحدود.

ولو عدنا مرة أخرى لإشكالية تنصيب الوصي عبد الإله بن علي على عرش العراق نرى أنها اقترنت بأحداث كبرى ضربت النسيج السياسي والاجتماعيّ العراقي بالصميم.

أمَّا إقليميَّاً فيوجد حدثان مهمان في هذا الاتجاه: الأول يتجلى بانقلاب الأردن الفاشل والمعروف تاريخيَّاً (بحركة أبو نوار)، حيث شارك فيها مجموعة من الضباط والسياسيين الأردنيين ضد البلاط الملكي الأردني، والحدث الثاني هو لجوء أمين الحسيني وهو مفتي القدس إلى العراق، مطالباً الزعامات الدينيَّة العراقيَّة والحكومة العراقيَّة والبلاط الملكي ومجلس الوزراء بتقديم الدعم المالي والسياسي والعسكري للشعب الفلسطيني، الذي يخوض معركة كبرى ضد المليشيات اليهودية المسلحة (أرغون والهاغانا والشتيرن).

أمَّا دوليَّاً فقد بدأت الحرب العالمية الثانية بتاريخ ١٩٣٩/٩/١م وانقسم العالم برمَّته إلى معسكرين: المحور والحلفاء.

المحور: ألمانيا ـ النمسا ـ **إيطاليا ـ هنغاريا ـ اليابان.**

الحلفاء: بريطانيا ـ فرنسا ـ الولايات المتحدة ـ الاتحاد السوفيتي.

ثم ما لبثت أن انضمت ٤٦ دولة أخرى لهذه الحرب، حتى وصل تعداد الجيوش المتقاتلة والمتحاربة إلى ٩٠ مليون جندي وضابط متطوع.

ومن الطبيعي جداً أن يكون العراق جزءاً مهماً وحيوياً من هذه الحرب للأسباب الثلاثة الآتية:

١ ـ موقعه الاستراتيجي والجيوبولتيكي الخطير وإشرافه على عدة عقد مواصلات بريَّة وبحريَّة وجويَّة.

٢ ـ وجود ٣ قواعد بريطانيَّة عسكريَّة في العراق موزَّعة على معظم الجغرافية العراقيَّة المتنوعة، وبريطانيا هي جزء مهم ورئيسي ومحوري في هذه الحرب.

٣ ـ مصادر الطاقة الكبرى التي يكتنزها العراق من نفط وغاز وكبريت وغيرها، وكانت هذه المصادر تمثل كنزاً عظيماً ومورداً للحرب لا يمكن الاستغناء عنها أبداً في هذه الحرب الكونيَّة الكبرى.

ولو جمعنا كلَّ ما سبق وأضفنا إليه انقلاب بكر صدقي العسكري في ١٩٣٦م وتصريح أدولف هتلر في فبراير/ ١٩٤٠م أنَّ دول الحلفاء سوف تسرق كلَّ خيرات الدول العربيَّة، وأنَّه على العرب تأييد دول المحور ودعمهم، نقول بعد كل ذلك: نستطيع أن نفهم بوضوح حقيقة ما كانت عليه الأوضاع السياسيَّة والاقتصاديَّة والعسكريَّة في العراق خلال تلك المدة، فالخنادق والأفكار والطروحات والرؤى والمصالح متشابكة ومتقاطعة عراقيَّاً وإقليميَّاً ودوليَّاً.

وفي عام ١٩٤١م تحديداً بلغت الحرب أقصاها من خلال الاجتياح الألماني لمعظم دول أوروبا والوصول إلى الحدود السوفيتية، واليابانيون

فرضوا سيطرتهم[١] العسكريَّة والسياسيَّة على معظم دول جنوب وشرق آسيا، ومعظم جزر المحيط الهادي وضربوا ميناء (بيل هاربر) الأمريكي، وأعلنت أمريكا الحرب على جميع دول المحور، وفي الصحراء الكبرى (المصرية، الليبية) احتدمت أكبر معارك الدبابات في التاريخ بين ألمانيا وإيطاليا من جهة وبريطانيا من جهة أخرى.

أمَّا المشهد السياسي والعقدي العراقي فقد كان على الصورة الآتية:

١ ـ البلاط الملكي بقيادة الوصي عبد الإله بن علي كان مع البريطانيين جملةً وتفصيلاً.

٢ ـ رئاسة الوزراء بزعامة طه الهاشمي ومعظم الوزراء كانوا يتبنَّون سياسة الحياد الإيجابي، وعدم إقحام العراق في أيّ محور أو جانب من معسكرات الدول الكبرى المتحاربة.

٣ ـ وزير الخارجية العراقي الباشا نوري سعيد كان يعتقد ضرورة الالتزام بأسس معاهدة عام ١٩٣٠م وفقراتها التي تنص على أحقيَّة البريطانيين باستخدام الأراضي والمياه والأجواء العراقيَّة كافَّة عند الحروب .(راجع فحوى الاتفاقيَّة).

٤ ـ التيَّارات القوميَّة والعروبيَّة ممثَّلة بالعقداء الأربعة ومعهم بعض الساسة والمثقفين العراقيين أعلنوا موقفهم بكلّ وضوح وهو: ضرورة الوقوف إلى جانب دول المحور وعلى رأسها ألمانيا ضد البريطانيين وبقيَّة دول الحلفاء.

ويمكن لأي باحث وسياسي ومؤرخ حصيف أن يدرك فوراً ويعلم أنَّ

---

(١) المصادر الخمسة الأخيرة مضافاً لها:

١ ـ الحرب العالمية الثانية من البداية إلى النهاية، قناة الجزيرة الوثائقية، غوغل، الانترنيت، ٢٠١١م.

٢ ـ الوصي عبد الإله وانتفاضة مايس ١٩٤١م، عطا عبد الوهاب، المؤسسة العربيَّة للدراسات والنشر، عمان، الأردن، ط١، ٢٠١٧م.

تقاطعات واستقطابات داخليَّة وإقليميَّة ودوليَّة كهذه لا بد لها أنَّ تؤدي لانفجار سياسيٍّ وعقائديٍّ واجتماعيٍّ وعسكريٍّ خطير، وهذا ما حدث فعلاً صبيحة يوم ١/نيسان/١٩٤١م وبما يسمى تاريخيَّاً بانتفاضة العقداء الأربعة، أو حركة مايس التحرريَّة.

وقبل الخوض في مجريات هذه الحركة العسكريَّة الانقلابية لا بدَّ لنا من الإشارة إلى نقطة داخلية أخرى مهمَّة، ذات أبعاد إقليمية ودولية، ألا وهي قضية الأكراد ومطالب التركمان بوصفهما المكونين الثاني والثالث في تراتبية المجموع العام للشعب العراقي من حيث تقسيماته القومية.

فالأكراد مثلاً كانوا قد أصبحوا على قناعة تامة أنَّ البريطانيين لم يلتزموا ولن يلتزموا بأيِّ وعد أو عهد قطعوه بأن تكون لهم دولتهم المستقلة أو حكمهم الذاتي، وأنهم بدؤوا بحركة العصيان المسلح منذ عام ١٩٣٤م وبصورة متقطعة، وكان السياسي الكردي (فؤاد عارف) هو حلقة الوصل الدائمة والمتصلة بين القيادات الكرديَّة من جهة والبلاط الملكي من جهة أخرى؛ لأنه كان يعمل بصفة موظف في دائرة التشريفات الخاصَّة بقصري الرحاب والزهور الملكيين.

وهذا الموقف الكردي اليائس وخيبة أمل قادتهم هذه ظهرت جليَّاً في تصريحات الملا مصطفى البارزاني بتاريخ ١٦/آذار/١٩٤٠م عندما قال مقولته الشهيرة: «إنَّ الإنكليز ومنذ عام ١٩٢٤م يعِدوننا بالدولة المستقلة والحكم الذاتي، وهم كانوا يخدعوننا طوال المدَّة السابقة».

وهذا التصريح البارزاني الشهير أحدث لغطاً كبيراً لدى كلِّ أكراد العراق بصفة خاصة، وبقيَّة أكراد المنطقة بصفة عامة، وأخذت القيادات الكردية المختلفة تبحث عن طرق ووسائل متنوعة للضغط على الحكومة والبلاط ومعهم البريطانيين لتحقيق مطالبهم المذكورة.

أمَّا تركمان العراق فقضيتهم ووصفهم السياسي والاجتماعي والثقافي لا يقل تعقيداً عن الموقف الكردي إن لم يكن أعقد منه بمرات.

فقد كان تركمان العراق يشكلون ما نسبته ٣٥ بالمئة من المجموع العام لكبار موظفي الدولة العراقيَّة بشقيها المدني والعسكري، ويكفي أن نعلم أنَّ تركمان العراق كانوا يشكلون ٤٥ بالمئة من المجموع العام لسفراء العراق في الخارج، كما أنَّ معظم القادة العسكريين التركمان والمديرين العامين والسفراء كانوا مِهَنيين وناجحين بعملهم بوضوح، ويمتلكون المقدرة الوظيفية والإبداعيَّة الكاملة في أيِّ مِفصل من مفاصل الدولة العراقيَّة المعاصرة ومرتكزاتها.

لكنهم بالوقت ذاته يفتخرون ويعتزون بنسبهم القومي وعلاقتهم الوطيدة بالدولة المجاورة تركيًّا، وبالوقت ذاته فإنهم حريصون على وحدة وسلامة العراق وتطوره، وكانوا يعارضون بشدة أن يرتمي العراق بأحضان أحد المعسكرينِ المتحاربينِ (المحور أو الحلفاء)، ومن هذه المواقف المعقدة والمتداخلة في توجهات أكراد وتركمان العراق نستطيع أيضاً أن نفهم حقيقة ما جرى في يوم ١/نيسان/١٩٤١م، وبما يسمى بحركة «مايس التحررية» أو «حركة العقداء الأربعة».

مجريات التمرد ومفرزاته
سياسيَّاً، واجتماعيَّاً، وعسكريَّاً.

في الساعة الخامسة فجراً من يوم ١/نيسان/١٩٤١م أصدر اللواء الركن أمين زكي محمود ـ القائد لأركان الجيش ـ أوامره إلى الفرقة الأولى في شمال غرب بغداد بالتوجُّه إلى بغداد وتطويق قصرَي الرحاب والزهور الملكية، وفي الساعة الواحدة ظهراً انضمت ثلاثة ألوية من الفرقة الثانية للحركة الانقلابيَّة، وقامت بتطويق الوزارات، ومن ضمنها وزارتي الدفاع والداخلية، مع دوائر البريد والبرق والهاتف ومداخل الطرق الرئيسيَّة العامَّة والجسور، ومن ثَمَّ إغلاق كل مداخل ومخارج بغداد الأربعة، وحصلت بعض المصادمات المحدودة بين حراس هذه الوزارات والمقرَّات والقوات المهاجمة، أسفرت عن مقتل ٩ عسكريين، وجرح ٣٣ من الجانبين، ولم يكن أحد يعلم أو يعرف حقيقة ما يجري حوله إلا بعد إصدار البيان الأول للحركة في الساعة التاسعة مساءً من اليوم نفسه ١/نيسان/١٩٤١م، وكان البيان يحمل توقيع حكومة الدفاع الوطني.

وقد وضحت الحركة مطالبها ومنهاجها السياسي بالنقاط السبع الآتية:

١ ـ أن تُحلَّ حكومة طه الهاشمي نفسها، وأن يستقيل جميع وزرائها خلال مدة لا تتجاوز ٣٦ ساعة.

٢ ـ أن يتنحى الوصي على عرش العراق عبد الإله بن علي عن منصبه، ويتم تنصيب الشريف شرف عبد الحميد الهاشمي بديلاً عنه.

٣ ـ أن يتمَّ تعيين العقداء الأربعة: صلاح الدين الصباغ، وفهمي سعيد، ومحمد سلمان، وكامل شبيب، بمناصب قيادية سيادية عليا في المملكة العراقيَّة.

٤ ـ إلغاء اتفاقية عام ١٩٣٠م الموقَّعة بين العراق وبريطانيا، وعدم السماح للقوات العسكريَّة البريطانيَّة باستخدام الأراضي والأجواء والمياه العراقيَّة.

٥ ـ تقديم كلِّ أنواع الدعم السياسي والماليّ والعسكريّ لمفتي القدس أمين الحسيني، وتمكين الشعب الفلسطيني من مقاتلة العصابات اليهودية، حسب تعبير البيان.

٦ ـ تعيين رشيد عالي الكيلاني رئيساً للوزراء، وتعيين كل أعضاء نادي المثنى بوظائف مهمَّة وقيادية في وزارات الدولة العراقيَّة كافَّة.

٧ ـ فتح أبواب التحاور السياسيِّ والعسكريِّ مع دول المحور: ألمانيا وإيطاليا واليابان؛ لغرض إنهاء حالة اعتماد العراق الكلي على بريطانيا.

أمَّا الطرف الآخر من المعادلة ونقصِد به البلاط الملكي والحكومة، فقد التجأ الوصي عبد الإله، ونوري سعيد، وجميل المدفعي، وطه الهاشمي إلى محافظة البصرة بحماية القوات البريطانيَّة فيها، وأصدروا البيان الآتي:

«إنَّ ما قام به الانقلابيُّون من عسكريين ومدنيين أمرٌ مرفوض جملةً وتفصيلاً، وإنَّ فعلتهم النكراء هذه التي تتسم بالمغامرة والحماقة ستُدخِل البلاد كلها في حالة فوضى كبيرة، ونحن نحمِّل حركة العقداء الأربعة ورشيد عالي الكيلاني وأعضاء نادي المثنى مسؤولية أيّ قطرة دم تراق، كما نعلن عدم اعترافنا بما يسمى بحكومة الدفاع الوطني.

ونحن سنعمل جاهدين مع بعض القيادات العسكريَّة العراقيَّة، وبعض حلفائنا الإقليميين والدوليين للقضاء على هذه الحالة الشاذة والمحزنة، وإعادة

الأمن والنظام مجدداً إلى أرجاء المملكة العراقيَّة كافَّة بأقصر وقت ممكن وبأقل التضحيات».

التوقيع
عبد الإله بن علي
الوصي على عرش العراق
(٤/ نيسان/ ١٩٤١م)

وبعد هذا البيان أقدم الانقلابيُّون على اتخاذ خطوات خطيرة وجريئة، منها: محاولتهم منع القوات البريطانيَّة من استخدام الأراضي والأجواء العراقيَّة، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك من خلال إرسال مبعوثين إلى كلٍّ من ألمانيا وإيطاليا أي: دول المحور، وعرضوا عليهما إقامة أوثق العلاقات السياسيَّة والعسكريَّة معهما.

وقد رحبت كلٌّ من ألمانيا النازية بقيادة هتلر، وإيطاليا الفاشية بقيادة موسوليني بهذه الحركة ومنجزاتها التحررية، حسب تعبير البلدين.

أمَّا بريطانيا العظمى فقد وجدت نفسها هي الخاسر الأكبر من هذه التغييرات الدراماتيكيَّة الكبرى، وأقدمت على اتخاذ الخطوات الانتقامية الآتية سياسيَّاً وعسكرياً واعلامياً:

١ ـ بتاريخ ٨/ نيسان/ ١٩٤١م أعلن رئيس وزراء بريطانيا الشهير «ونستون تشرشل» ما يأتي: «إنَّ الوضع السياسيَّ والعسكريَّ في العراق سيؤدي إلى سيطرة النازيين والفاشيين عليه، وسوف يتحوَّل العراق من دولة صديقة لنا إلى دولة عدوة علينا».

٢ ـ أعلن الدبلوماسي البريطاني «بازل نيوتن» بتاريخ ١٢/ نيسان/ ١٩٤١م ـ وكان يشغل منصب نائب وزير الخارجية البريطاني ـ ما يأتي «إنَّ كل الشر في العراق سببه رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة وأعضاء نادي المثنى، وإنَّه قد حانَ الوقت للقضاء على هذا الشر الخطير».

٣ ـ أصدرت بريطانيا أوامرها العسكريَّة إلى وحداتها المقاتلة في

قاعدتي الحبانيَّة والشعبيَّة والخليج العربي بالتهيُّؤ لإسقاط حكومة الدفاع الوطني في بغداد، وعدُّها حكومة عدوة شأنها في ذلك شأن ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية واليابان العسكريَّة، وكان ذلك ظهيرة يوم ١٤/نيسان/١٩٤١م.

٤ ـ قامت بريطانيا بنقل الوصي عبد الإله ومجموعته ومؤيديه الآخرين مثل: طه الهاشمي، ونوري سعيد، وعلي جودت الأيوبي وغيرهم إلى المملكة الأردنية لغرض حمايتهم، مع تخويلهم سلطة إصدار القرارات السياسيَّة والعسكريَّة كافَّة التي تخص العراق.

٥ ـ بتاريخ ١٨/نيسان/١٩٤١م شكلت بريطانيا لجنة سياسيَّة عليا مكوَّنة من: (الوصي عبد الإله بن علي، والعقيد جيرالد دي غوري قائد القوات البريطانيَّة في العراق، وكورنو أليس سفيرها في بغداد، واللواء المتقاعد طه الهاشمي)، مهمتها رسم خطة محكمة لإسقاط حكومة الكيلاني بكلِّ الطرق والوسائل المتاحة، ومن ذلك استخدام القوة العسكريَّة.

وقامت هذه اللجنة بتوجيه إنذار أخير وشديد اللهجة لحكومة الكيلاني والعقداء الأربعة، وأمهلتهم مدة عشرة أيَّام فقط للتنازل عن الحكم، وتسليم أنفسهم للقوات البريطانيَّة.

٦ ـ بتاريخ ٢٧/نيسان/١٩٤١م عيَّنت بريطانيا العقيد «ووك فريزر» بمنصب القائد العسكري العام في العراق، وأعطته الصلاحيات السياسيَّة والعسكريَّة لإسقاط حكومة الكيلاني والدفاع الوطني.

هذه هي الإجراءات البريطانيَّة السياسيَّة والعسكريَّة التي اتخذت بحق حالة التمرد العسكري بقيادة الكيلاني والعقداء الأربعة.

والآن لنعد مرة أخرى للطرف الأول من المعادلة، ونقصد الانقلابين والكيلاني والعقداء الأربعة، فقد أدركوا جيداً أنَّ معركتهم مع البريطانيين آتية لا محالة، وإنَّهم بانتظار ساعة الصفر فقط، وحاول رشيد عالي الكيلاني استمالة بعض العشائر العربيَّة في وسط وغرب العراق إلى جانبه، لكن جهوده هذه لم تُكلَّل بالنجاح لأسباب عديدة لا مجال للتطرق إليها الآن، كما قامت

حكومة الدفاع الوطني بمفاتحة كلٍّ من تركيَّا وإيران للوقوف إلى جانبها ضد التهديدات البريطانيَّة، إلا أنَّ مساعيها هذه قد بائت بالفشل.

ثم أقدمت على خطوة خطيرة جداً تتمحور حول تشكيل مليشيا مسلحة خارج نطاق مؤسسات الدولة، وأطلقت عليها (الجوَّال)، وخولتها مهمَّة اعتقال المواطنين والموظفين والعسكريين ممن يُشكُّ بولائهم للإنكليز، أو للحكومة السابقة، أو للوصي عبد الإله، وتم تعيين المحامي يونس السبعاوي مسؤولا عاماً لها.

وهي ثاني مليشيا مدنيَّة مسلحة تعمل خارج إطار مؤسسات الدولة الرسمية بعد مليشيات «الليفي والتياريين» التي أسستها وسلحتها بريطانيا عام ١٩٢٠م التي أشرنا إليها سالفاً.

وقد حدثت مشكلات ومصادمات عديدة بين هذه التشكيلات (الجوَّال) من جهة، وبقيَّة الأطياف والمكونات الاجتماعيَّة والسياسيَّة العراقيَّة المختلفة من جهة أخرى، كما هاجمت هذه المليشيات المسلحة دُور اليهود العراقيين ومحالِّهم في بغداد والبصرة وبابل، وسرقت أموالهم وقتلت ٩ منهم في سابقة خطيرة من نوعها في تاريخ العراق المعاصر.

وسادت البلاد حالة من الفوضى والتخبط والانفلات الأمني والاجتماعي في مفردات الحياة العراقيَّة المختلفة كافَّة، وذلك بسبب وجود حكومتين عراقيتين في آنٍ واحد، وكلٌّ منهما تدعي أنها هي الرسمية والدستوريَّة والشعبية.

وكانت الحكومة الأولى في بغداد برئاسة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة، والحكومة الثانية في عمان برئاسة الوصي عبد الإله وطه الهاشمي.

حتى قررت اللجنة المشتركة (العراقيَّة/البريطانيَّة) ـ المشار إليها سالفاً ـ قراراً ببدء الهجوم العسكري البري والجوي على حكومة الإنقاذ الوطني فجر يوم ١٤/مايس/١٩٤١م، وقد استخدمت القوات الجوية البريطانيَّة القصف

الجوي المكثَّف على المعسكرات والمقرات العسكريَّة كافَّة التي تَدين بالولاء لحكومة الكيلاني والعقداء الأربعة.

كما قامت الفرقة المظلية الخامسة بإنزال جوي على مداخل ومخارج بغداد، تمكنت على إثره من تطويق بغداد من جهاتها الأربع، كما قامت عدة فرق عسكريَّة عراقيَّة بالتمرد العسكري الكامل ضد حكومة الدفاع الوطني والعقداء الأربعة، وذلك لعدم قناعتهم بالطريقة والوسيلة التي وصلت فيها حكومة الدفاع الوطني إلى الحكم.

وما إن حلَّ يوم ٢٣/مايس/١٩٤١م حتى أحكمت القوات البريطانيَّة كامل سيطرتها العسكريَّة والسياسيَّة على بغداد والبصرة والموصل، والوزارات العراقيَّة كافَّة، ومن ضمنها قصري الرحاب والزهور، ووزارتي الدفاع والداخلية، وقد أُلقي القبض على العقداء الأربعة، وعلى كلِّ الضباط والمسؤولين ضمن حكومة الدفاع الوطني، فيما تمكَّن رشيد علي الكيلاني من الهروب إلى إيران، ومن ثَمَّ إلى تركيَّا ليحصل على اللجوء السياسي فيها، كما تمَّ اعتقال مفتي القدس أمين الحسيني، ويونس السبعاوي، ومحمد أمين زكي، واللواء إسماعيل نامق آغا، والعقيد نور الدين محمود المختار، والمحامي محمد صدّيق شنشل، وكلِّ الأعضاء والمسؤولين البارزين في حكومة الاتحاد والدفاع الوطني.

وفي يوم ٣٠/مايس/١٩٤١م أعلنت الحكومة العراقيَّة في المنفى انتهاء حقبة الانقلاب الدموي الفاشل، وعودتها إلى العراق لممارسة مهامها الرسميَّة والقانونيَّة، كما رسمها الدستور العراقي لعام ١٩٢٥م.

أمَّا مصير قادة الانقلاب فقد تم سوقهم جمعياً إلى المحاكم العراقيَّة المختصة، فتمَّ الحكم بالإعدام على جميع الضباط العسكريين، ومن ضمنهم العقداء الأربعة، أمَّا المدنيُّون فقد تراوحت أحكامهم بالسجن مدة ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة.

وبذلك ننهي مبحثنا المفصَّل هذا فيما يخص «انتفاضة مايس» أو «حركة

العقداء الأربعة» بعد أن قدَّمنا دراسة تحليليَّة شبه متكاملة للظروف والأحداث والعوامل التي سبقت التمرد هذا، وتلك التي اقترنت به وبتفاعلاته داخليَّاً وخارجيَّاً، وأخيراً تطرقنا إلى الطريقة المأساويَّة التي انتهى بها.

ونحن هنا وفي هذا السياق نكرر موقفنا السابق والثابت والمبدئي وهو أنَّنا ضد كلِّ أنواع الانقلابات والتمردات العسكريَّة في أيّ زمان ومكان، وتحت أيِّ ذريعة أو سبب أو مسمَّى اتخذه هذا الانقلاب، سياسيَّاً أو عقائديَّاً أو مطلبيَّاً أو تحرريَّاً.

وذلك لأنَّنا على دراية تامة ومتكاملة أنَّ الانقلابات والتمردات العسكريَّة كافَّة لم تأتِ إلا بالموت والفقر، والأحكام الدكتاتورية والقضاء على كلِّ أشكال الديمقراطية وحرية الشعوب في اختيار قادتها وساستها وحياتها ومستقبل أجيالها.

أهمُّ الأحزاب والمنتديات السياسيَّة والنقابيَّة والفنيَّة في العراق (١٩٢٢م ـ ١٩٤٥م).

يمكن تقسيم هذا المبحث إلى محورين متداخلين:

الأوَّل: هو المحور العقدي الإيديولوجيّ، ذو الامتدادات السياسيَّة والثقافيَّة عراقيَّاً وإقليميَّاً ودوليَّاً؛ مثل: الحزب الشيوعي العراقي، وحركة القوميِّينَ العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي.

المحور الثاني: هور المحور ذو النظرة والتوجه والسلوك القطري أو الوطني العراقي الخالص؛ مثل: حزب الاستقلال، والحزب الوطني الديمقراطي وحزب البناء الديموقراطي وغيرها.

وقبل الخوض في تفصيلات كل ذّلك لا بدَّ لنا من الإشارة والتوضيح لجملة من العوامل والسمات والمنهجيَّات العامَّة لكِلا المحورين، وما نقاط الالتقاء والتقاطع بينهما؟

في الحقيقة لا بدَّ من التوضيح أوَّلاً وقبل كلِّ شيء أنَّه لا يوجد يوم

محدَّد بعينه، أو شهر محدَّد بذاته، بدأت وأُسِّست به كل حركة أو حزب ممَّا ذكر أعلاه.

فلو أعدنا النظر مليَّاً وتفصيليَّاً في كلِّ المصادر البحثيَّة والأكاديميَّة العراقيَّة وغير العراقيَّة؛ وتتبَّعنا أثرَ كلِّ حركة وتنظيم وحزب، ومتى كانت بدايته وتبلوره لوجدنا أنَّ هناك تقاطعاً كبيراً في ذلك، فمثلاً: حركة القوميِّينَ العرب هناك من أعاد القول في زمن تأسيسها إلى مؤتمر باريس ١٩١٣م، وهناك من يربطها بالثورة العربيَّة الكبرى سنة ١٩١٦م، وهناك من يربطها بثورة أو انقلاب ٢٣/ يوليو/ ١٩٥٢م في مصر بقيادة عبد الناصر والضباط الأحرار.

والأمر نفسه ينطبق كليَّاً على الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي، وكلُّ ذلك سنبحثه بتفصيل قليل فيما يخص المشهد السياسيَّ العراقيَّ خلال الصفحات القليلة القادمة.

أمَّا مجموعة الأحزاب والتجمعات والكيانات السياسيَّة العراقيَّة الأخرى مثل: حزب الاستقلال الوطني الديمقراطي، ونادي المثنى فهي الأخرى لا توجد دراسات تفصيليَّة موثَّقة توضح تاريخ تأسيسها باليوم والشهر والسنة، لكنَّها أقرب إلى التطابق مما ذكر أعلاه. وهي الأخرى سنتطرق إليها بتفصيل قليل في حينها.

وهنا وفي هذا السياق لا بدَّ لنا من الإشارة إلى المدَّة الزمنيَّة التي تبلورت به هذه الأحزاب ونشأت خلالها في ١٩٢٢م ـ ١٩٤٥م، وخلال تلك الحقبة الزمنية لم يكنِ النضوج السياسيُّ والمعرفيُّ والاجتماعيُّ قد تبلور بصفته النموذجيَّة، سواء ما كان منه في العراق[١] أم في بقيَّة الدول العربيَّة

(١) إضافة إلى المصادر الأربعة الأخيرة فقد تم الرجوع إلى المؤلفات الآتية:
١ ـ العراق والصراع الحضاري، خالد محمد العبيدي، مصدر سابق.
٢ ـ العراق الحديث والحركات السياسيَّة، حنا بطاطو، ج١، مصدر سابق.
٣ ـ مذكراتي في قلب الحدث، توفيق السويدي، ط٢، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٦٤م.
٤ ـ مذكراتي الخاصَّة. محمد مهدي كبة، ط٢، مكتبة المعارف، بغداد، ١٩٦٥م.

الأخرى، وحتى الدول الإقليميَّة الكبرى مثل تركيَّا وإيران.

لكن كانت هناك رغبة جامحة لدى معظم العراقيين تتجلى بالاستقلال الذاتي التام، والتحرر من كلِّ أنواع الوصايات والانتدابات الخارجيَّة الكبرى.

مع التأكيد على حجم المساحة الديمقراطيَّة الواضحة التي كانت تغطي معظم الجغرافية العراقيَّة، وبمكوناتها المختلفة كافَّة.

وهذه المساحة الديمقراطيَّة الواسعة والمعزَّزة دستوريَّاً وسياسيَّاً ساعدت بشكل كبير على إيجاد حوارات سياسيَّة وثقافيَّة وعقائديَّة مختلفة بين الأوساط الثقافيَّة العراقيَّة كافَّة، فلم تكن هناك أجهزة رقابيَّة سواء كانت تشريعيَّة أم تنفيذيَّة أم سياسيَّة تمنع العراقيين من إبداء رأيهم في كلِّ القضايا الكبرى المحيطة بهم، والأمر الوحيد الممنوع والمعاقَب عليه قانوناً هو الانقلابات العسكريَّة تحت أيّ ذريعة أو مسمى.

ولهذا نرى ونتفهم كيف تعاملت السلطات العراقيَّة بتقسيماتها الثلاث الكبرى مع انقلاب بكر صدقي ١٩٣٦م ومع التمرد العسكري لحكومة الدفاع الوطني وبما يسمى بحركة العقداء الأربعة في مايس ١٩٤١م.

إذن كانت هناك مساحة ديمقراطيَّة واسعة وواضحة المعالم ساهمت بشكل كبير وواضح في تبلور الحوارات الثقافيَّة والسياسيَّة والفكريَّة والأدبيَّة بالاتجاهات والمجالات كافَّة.

ويكفي أن نشير إلى أنَّ المدَّة التي ما بين ١٩٢٢م ـ ١٩٤٥م قد شهدت ولادة ١٧٥ صحيفة ومجلة يوميَّة وأسبوعية وشهرية، في كلِّ الاتجاهات والمجالات والغايات، منها: صحف الزوراء والمستقبل والأفكار، واليقظة والاستقلال والبناء الوطني، وغيرها كثير، ولا يمكن إغفال دور مجلة «حبزبوز» الساخر التي كانت تسخر من البلاط الملكي ورؤساء الوزارات، ومن أيّ شخصية سياسيَّة عراقيَّة مهما كان موقعها وثقلها السياسي والاجتماعي والثقافي.

كما أنَّنا لو قرأنا أشعار ومقالات جميل صدقي الزهاوي ومعروف

الرصافي، ومحمد مهدي البصير وعبد الرحمٰن البنا، وعطا الخطيب وخيري الهنداوي، وإبراهيم حلمي العمر والأب مار الكرملي، ويوسف الفهد وشكري الفضلي، ومحمد عبد الحسين وقاسم العلوي، ونازك الملائكة والجواهري، وبدر شاكر السياب وغيرهم كثير؛ لاستطعنا أن ندركَ مدى قوة البناء الديمقراطي السائد في البلاد.

ومن هنا نستطيع أن نفهم لماذا كان العراق من أوائل دول المنطقة الذي شهد تنوعاً سياسيَّاً وثقافيَّاً وفكرياً هائلاً مقارنةً مع غيره من الدول العربيَّة باستثناء مصر طبعاً.

وهذا كله يدفعنا إلى دراسة هذه الأحزاب والتيارات الفكريَّة والعقديَّة والسياسيَّة، التي ترعرعت وتبلورت بوضوح في الساحة العراقيَّة المختلفة في المدَّة التي ما بين ١٩٢٢م ـ ١٩٤٥م، معتمدين في دراستنا هذه على جملة واسعة من المصادر الشرقية والغربيَّة، مع وضع رؤيتنا الذاتية الخاصَّة لكلٍّ منها.

المحور الأول: الحركات والأحزاب الإيديولوجيَّة الكبرى: حركة القوميِّينَ العرب، الحزب الشيوعي العراقي، حزب البعث العربي الاشتراكي.

١ ـ حركة القوميِّينَ العرب:

في الحقيقة إنَّنا لا نودُّ الإيمان والتعشق بنظرية «المؤامرة الكبرى» لكن صفحات التاريخ ومجرياته تجبرنا على سرد الوقائع التاريخيَّة ومكانها، وشخصياتها، وزمانها، وهذا ما جعلنا نشير وبكثرة إلى عدد المصادر البحثيَّة والتاريخيَّة الرصينة التي بين أيدينا سواء الشرقيَّة منها أم الغربيَّة؛ لعلنا نضع القارئ والباحث الحصيف في صلب الحقيقة وأصلها وجوهرها.

فمثلاً «ت.س. لورانس» والملقب بـ «لورانس العرب» يشير في كتابه الخطير (أعمدة الحكمة السبعة) أنَّه هو أوَّل مَن تمَّ تكليفهُ من قِبل وزارة المستعمرات البريطانيَّة منذ عام ١٩٠٨م بإيجاد فكر سياسي معارِض للحكم العثماني الإسلاميَّ في الجزيرة العربيَّة، وبقيَّة الأراضي والممالك العربيَّة في

بلاد الشام وشمال إفريقيا، فوقع اختياره على فكرة القومية العربيَّة، ونحن لا نستطيع أن نهمل معلومة كهذه أو نقفز فوقها لأسباب سياسيَّة أو فكريَّة أو تصالحيَّة.

فكان أول اجتماع رسمي يحمل اسم «حركة القوميِّينَ العرب» قد عُقد في العاصمة الفرنسية باريس في ٢٤/ حزيران/ ١٩١٣م وحضره مجموعة من الباحثين والكتَّاب العرب ممن كانوا يقابلون الحكم العثماني[١] بالعداء الشديد نذكر منهم: محب الدين الخطيب، وعبد الغني العريسي وعوني عبد الهادي، ومحمد المحمصاني، وجميل مردم وتوفيق قائد، وزكي الأرسوزي وغيرهم، وقد استمرَّ المؤتمر ٣ أيام فقط، وخرج بالنتائج والتوصيات الآتية:

١ ـ رغبة كلِّ العرب والناطقين باللغة العربيَّة بالتحرر من الحكم العثماني التركي.

٢ ـ عدُّ كلِّ العرب وفي أيّ بقعة من العالم هم أمة واحدة، ومصيرها واحد.

٣ ـ التأكيد على العمق الحضاري والفكري للعنصر العربي، ودوره الكبير في تطور وتقدم الإنسانيَّة.

٤ ـ لقد أوضح المجتمعون أنه لا فرق بين العربي المسلم والعربي المسيحي، أو أيّ ديانة أخرى إلا بمقدار انتمائه لقوميِّته العربيَّة، وحرصه على تاريخ العرب المجيد.

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا السياق انظر:

١ ـ المؤتمر القومي العربي الأول، محمد كامل الخطيب، دار الندوة، بيروت، ط٣، ١٩٩١م

٢ ـ حركة القوميِّينَ العرب نشأتها وسياساتها، باسل الكبيسي، جزأين، ط١، دار آفاق عربيَّة للنشر، بغداد، ١٩٨٤م.

٣ ـ العراق الحديث، حنا بطاطو، المجلد الثاني، البعثيون والقوميون العرب، مصدر سابق

وبعد ذلك ظهر الجيل الثاني من الكتَّاب والمفكرين والمنظِّرين بشأن القوميَّة العربيَّة وأصولها وديمومتها، ونقاء عرقها مثل: زكي الأرسوزي، وأمين الريحاني، وجورج انطونيوس، وساطع الحصري وعبد الرحمٰن البزاز، ويوسف هيكل، وهاني الهندي، ونبيه فارس وآخرين، وهذا الجيل ظهر في المدَّة التي ما بين ١٩٢٥م إلى ١٩٥٥م في كلٍّ من سورية والأردن ولبنان وفلسطين.

أمَّا في العراق الذي هو موضوع بحثنا فيمكن عدُّ حركة العقداء الأربعة ورشيد عالي الكيلاني ونادي المثنى الثقافي هم الرموز الشخصية والمعنويَّة لهذا الفكر بدءاً من عام ١٩٤٠م.

وبعد هزيمة العرب الأولى في عام ١٩٤٨م فيما يسمى حرب الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين أخذ هذا الفكر القومي العروبي بالتوسع والانتشار لدى معظم الطبقات المثقفة في كلٍّ من العراق وسورية ومصر وفلسطين، بعد أن رفعت حركة القوميِّينَ العرب شعارات «التحرر ـ النصر ـ الثأر» وأصبح العراق أهمّ ساحاتها بالمنطقة وأخطرها.

وبعد نجاح (انقلاب) ٢٣/يوليو/١٩٥٢م في مصر، والإطاحة بحكم الملك فاروق رفع الانقلابيُّون العسكريُّون شعار: (أمة العرب واحدة من المحيط إلى الخليج، وشعارات أخرى مثل تحيا الأمَّة العربيَّة المجيدة، شعار آخر يقول: الموت لأعداء العرب، وأخرى غيرها كثير).

ويرى الباحث المصري الشهير أحمد فوزي عبد الجبار أمين عام تجمع القوميِّينَ العرب أنَّ (ثورة ٢٣/يوليو/١٩٥٢م في مصر هي أول ثورة قوميَّة عربيَّة تمكنت من القضاء على نفوذ الاستعمار في جميع الدول العربيَّة خلال العصر الحديث).

ولو عدنا للمنشورات والبيانات التي كانت تصدر عن حركة القوميِّينَ العرب في العراق في المدَّة ١٩٤٠م ـ ١٩٥٨م فإنَّها كانت تحمل أسماء وتوصيفات مختلفة مثل: حركة القوميِّينَ العرب فرع العراق، تنظيم الرابطة

القوميَّة، الحزب العربي الاشتراكي، التجمع القومي العراقي، تجمع الشباب القومي العربي، وأخرى غيرها كثير.

وهذا يدل دلالة قاطعة على أنَّ هذه التنظيمات والتشكيلات القومية العربيَّة لم تكن تمتلك تنظيماً سياسيَّاً واضح المعالم، ومؤطراً حزبياً بقيادة موحَّدة؛ إنَّما هي مجاميع وقوى سياسيَّة متناثرة يجمعها الفكر القومي العروبي، ويفرقها التنظيم الحزبيُّ المبرمج والممنهج، ذو الطابع النقابيِّ أو الحزبيِّ الواضح.

وبعد عام ١٩٥٢م الذي شهد انقلاب ٢٣/يوليو في مصر بدأت حركة القوميِّينَ العرب بتنظيم نفسها ضمن أطر سياسيَّة وتنظيمية واضحة، وبدأت تتكلم بصوت عالٍ ومسموع في كلٍّ من مصر والعراق وسورية ولبنان، ومن أبرز قادتها نذكر: ماهر الكنعاني وفؤاد الركابي، وهاني الهندي وباسل الكبيسي، وفائق السامرائي وعبد الإله النصراوي، وعبد الرحمٰن البزاز ومالك دوهان الحسن، وصبحي عبد الحميد وغيرهم.

وهنا في هذا السياق لا بدَّ لنا من الإشارة والتنويه إلى نقطة مهمَّة جداً في هذا السياق تتجلى بالشكل الآتي:

إنَّ معظم المؤدلجين من الساسة والقواعد الشعبية لحركة القوميِّينَ العرب كانوا يرون أنفسهم في مصر بزعامة عبد الناصر أنَّهم قادتها الحقيقيون، لكن في الوقت نفسه لم تكن هناك خصومة أو عداوة قياديَّة أو عقائديَّة أو سياسيَّة مع تنظيمات وتشكيلات حزب البعث ذي المرجعية السوريَّة.

وبذلك نكون قد قدمنا وصفاً شبه تفصيلي لحركة القوميِّينَ العرب ونشأتها وتبلورها تاريخيَّاً وسياسيَّاً وعقائديَّاً، وعبر أكثر من صعيد واتجاه ومحور.

٢ ـ الحزب الشيوعي العراقي:

مما لا شكَّ فيه أنَّ كارل ماركس (١٨١٨م ـ ١٨٨٣م) الفيلسوف

والعالم الاقتصاد الألماني هو المؤسس الحقيقيُّ والأبُ الروحيُّ للفكر (الاشتراكي ـ الشيوعي)، وقد انتشرت الأفكار والطروحات الماركسيَّة هذه في ألمانيا وبقيَّة دول أوروبا وروسيا بدءاً من عام ١٩٠٢م، وحتى حركة القوميِّينَ العرب التي تمَّت الإشارة إليها خلال صفحات قليلة سابقة، فهي الأخرى قد تأثرت بالأفكار والطروحات الماركسيَّة ذات البعد (الاشتراكي والعمالي) ولكن بنسب متفاوتة.

أمَّا في المنطقة العربيَّة ومن بينها العراق فقد ظهرت هذه الأفكار (الماركسيَّة ـ الشيوعيَّة) منذ بدايات عام ١٩٢٣م تقريباً، ولكن برؤى ومحمولات عقديَّة أقل حدة من تلك الأصلية التي وردت بنظريات ومؤلفات وكتب ماركس؛ مثل: رأس المال، والمادية الجدلية، وكانتونة باريس، وغيرها.

في ١٥/أكتوبر/١٩١٧م تمكَّن الشيوعيُّون الروس (العمال البلاشفة) من إشعال قيادة الثورة البشلفية الكبرى، والإطاحة بنظام القياصرة، والوصول إلى قمة السلطة هناك بقيادة فلاديمير لينين، وتروتسكي، وستالين، وبوخارين وغيرهم.

وبعد تمكُّن البلاشفة الروس من حكم روسيا العظمى بدؤوا بزيادة نفوذهم وسطوتهم العسكريَّة والإيديولوجيَّة والسياسيَّة على معظم دول أوروبَّا الشرقية، ودول آسيا الوسطى لتتشكل فيما بعد دولة كبرى عظمى مترامية الأطراف، سمِّيت: جمهوريات الاتحاد السوفيتي الاشتراكية.

أمَّا بخصوص العراق فقد تشكَّلت أول خليَّة شيوعيَّة بتاريخ ٣٠/نوفمبر/١٩٢٣م في بغداد، فكانت تتألف من: عوني بكر صدقي، وحسين الرحال، ومصطفى علي، ومحمد سليم، ومحمد أحمد المدرس، وعبد الله جدوع، وفاضل محمد، وحلمي المختار، وغيرهم، وقد أصدرت هذه الخليَّة أول مجلَّة سياسيَّة ثقافيَّة لها، تحمل عنوان: (مجلة المجلة)، وكان ذلك في ٢٨/أيلول/١٩٢٤م، وكانت تحمل شعار: (يا عمَّالَ العراق وفلاحيها، والأمَّة العربيَّة اتحدوا).

وبتاريخ ١٦/أيَّار/١٩٢٧م تشكلت الخلية الشيوعيَّة الثانية في العراق وفي محافظة البصرة تحديداً، وكانت تضم كلاً من: عبد الحميد الخطيب وزكريا إلياس، وسامي نادر مصطفى، وعبد الوهاب محمود، ونادر بطرس وآخرين، وأصدرت بيانها الأول بالتاريخ المذكور أعلاه، والذي كان يحمل عنوان: (حركة المثقفين الاشتراكيين)، ودَعَت من خلاله إلى محاربة الاستعمار والامبرياليَّة والرأسماليَّة، والقضاء على الإقطاع، وتوزيع الثروات بالتساوي، وهاجمت بشدة الدول الاستعماريَّة الكبرى، وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا، وبتاريخ ٢٢/نيسان/١٩٢٨م أُسِّست الخلية الشيوعيَّة الثالثة في العراق، وكانت في محافظة الناصريَّة، وكانت تضم كلَّاً من: يوسف سلمان يوسف، وغالي زويد، وأحمد جمال الدين، وعزرا اصطيفان، وأصدرت بيانها الأول بعد يومين فقط[١] من تأسيسها، وهو أول بيان يحمل اسم «الحزب الشيوعي العراقي»، وهاجمت بموجبه السياسات البريطانيَّة في العراق وبقيَّة دول المنطقة، ودَعَت إلى محاربة الإقطاع والطبقات الارستقراطية والرأسمالية، وبالوقت ذاته امتدحت الحكم الشيوعي في روسيا بقيادة «فلاديمير لينين وتروتسكي»، كما طالبت جميع المثقفين العراقيين بالانضمام للحزب الشيوعي العراقي، وطالبت بانضمام جميع العمَّال والفلاحين والطبقات الفقيرة إلى تنظيمات الحزب المذكور.

وبدأت الخلايا والتنظيمات الشيوعيَّة والماركسيَّة تظهر في معظم مناطق العراق ومدنه المختلفة مثل: بابل، ورأوه، وديالى، وغيرها، وحينذاك تمَّ الاتفاق على عقد مؤتمر موسع لكلِّ هذه الخلايا والتنظيمات المتناثرة هنا وهناك، وفعلاً عُقدَ المؤتمر العام التأسيسي في بغداد منطقة العيواضيَّة بتاريخ

---

(١) يمكن الرجوع إلى المصادر الآتية في هذا السياق:

١ ـ العراق الحديث، الشيوعيون والقوميون، حنا بطاطو، مصدر سابق.

٢ ـ أزمة اليسار العربي، اوميد المختار، مؤسسة المختار، بغداد، ٢٠٠٩م، ط١.

٣ ـ أضواء على الحركة الشيوعيَّة في العراق، ٣ أجزاء، سمير عبد الكريم، ط٢، دار المرصاد، بيروت، ١٩٨٩م.

٣١/آذار/١٩٣٤م، واندمجت هذه الخلايا جميعاً تحت مسمَّى واحد، وهو الحزب الشيوعي العراقي، وتم اختيار عصام فليح أميناً عاماً لهُ، ويوسف سلمان يوسف الملقب (بالفهد) نائباً أول لهُ، وزكي خيري نائباً ثانياً للأمين العام.

وهنا وفي هذا السياق لا بدَّ لنا من الإشارة الواضحة إلى الحقيقتين الآتيتين:

أوَّلاً: إنَّ الحزب الشيوعي العراقي ومعه كل الخلايا والتنظيمات والتجمعات الماركسيَّة واللينينية كانوا يُعتبَرونَ أحزاباً وحركات وتجمعات خاصة بالمثقفين، من أطباء ومهندسين ومحامين وبعض القيادات العسكريَّة العليا، حتى تم تسمية الحزب الشيوعي بحزب المثقفين.

ثانياً: لقد كان الحزب وبمستوياته وتشكيلاته كافَّة سبَّاقاً في قيادة المظاهرات والاحتجاجات المناهضة للبريطانيين وسلطة الإقطاع في مدَّة ١٩٢٨م/١٩٤٨م، وهو من كان يديرها ويحشد الرأي العام ضدها.

إلا أنَّ الحزب لم يكن يمتلك إدارة أو قيادة مركزية لهُ، ولذلك تم عقد مؤتمر ثانٍ موسَّع لكلِّ شيوعي العراق، وتم اختيار أعضاء اللجنة المركزية العليا فيه، وكان ذلك بتاريخ ١١/تشرين الثاني/١٩٤١م وكانت تضم: (يوسف سلمان الفهد، وعبد الله مسعود القريني، وصفاء الدين مصطفى، وحسين محمد الشبيبي، ووديع طلبا، ونعيم طويق، وداود الصائغ، وذو النون أيوب، وأمينة الرحال، وزكي بسيم).

وبتاريخ ٢٨/تشرين الثاني/١٩٤١م قدَّم الحزب طلباً إلى وزارة الداخلية لمنحه الصفة القانونيَّة والرسمية، إلا أنَّ طلبه هذا قوبِلَ بالرفض دون ذكر الأسباب.

وبتاريخ ٣٠/تشرين الثاني/١٩٤١م أصدرت وزارة الداخلية العراقيَّة قراراً خطيراً عدَّت فيه الحزب الشيوعي العراقي حركة محظورة، وسيعاقب بشدة كل مَن تثبت إدانته بالانتماء للحزب أو تأييده له.

ومنذ ذلك التاريخ أصبح الحزب الشيوعي العراقي حركة محظورة لغاية عام ١٩٥٩م؛ أي: لمدة ١٨ عاماً كاملة.

وفي يوم ١٨/١/١٩٤٧م تمَّ القبض على الأمين العام للحزب يوسف سلمان يوسف «الفهد»، مع اثنين آخرين من أعضاء اللجنة المركزيَّة للحزب، وهم: زكي بسيم وحسين الشبيبي وتم محاكمتهم بتاريخ ١٣/أيَّار/١٩٤٧م، والحكم عليهم بالإعدام، وتم إعدام الثلاثة في يوم ١٤/شباط/١٩٤٩م، حيث أعلن يومها رئيس الوزراء نوري سعيد عزمه الثابت على محاربة الشيوعيَّة ومحاربة أفكارهم الهدَّامة لغاية آخر يوم في عمره حسب تعبيره.

ثمَّ بعد ذلك تمَّ اعتقالُ ٣٦ قياديَّاً بارزاً في الحزب الشيوعي العراقي، ومن كلِّ المحافظات، وحُكم عليهم جميعاً بالسجن لفترات تتراوح ما بين ١٠ إلى ١٥ سنة.

لكن هذه السلسلة من الإعدامات والاعتقالات والأحكام القضائيَّة أحدثت شرخاً كبيراً داخل الأوساط السياسيَّة والقضائية والشعبية العراقيَّة، ما بين مؤيد لها ومعارض لها ومحايد.

لكن في الحقيقة إنَّ كلَّ ذلك لم يمنع الحزب الشيوعي العراقي من الانتشار مجدداً بين طلبة الكليات ومختلف الطبقات الاجتماعيَّة العراقيَّة، وأصبح له ثقلاً كبيراً داخل حرم الجامعات والمعاهد العليا، وتمكن أيضاً حتى من التغلغل داخل المؤسسة العسكريَّة والأمنيَّة العراقيَّة بتشكيلاتها ومسمياتها المختلفة، وتمكَّن فيما بعد أن يشكِّلَ تحالفاً مع حركة القوميِّينَ العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة الضباط الأحرار، بدءاً من عام ١٩٥٥م ليتم تشكيل جبهة سياسيَّة موحَّدة أطلق عليها: جبهة الاتحاد الوطني، وهي التي أطاحت حكمَ الملكيَّة الدستوريَّة في العراق صبيحة يوم ١٤/تموز/١٩٥٨م كما سنرى كل ذلك لاحقاً.

٣ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي:

في الحقيقة إنَّ حزب البعث العربي الاشتراكي هو نتاج جمع واندماج

٣ أحزاب وحركات قوميَّة واشتراكيَّة وعروبيَّة، هي:

أ ـ حركة القوميِّينَ العرب.

ب ـ حزب البعث العربيِّ.

ج ـ الحزب العربي الاشتراكي.

ونحن كنا قد تطرقنا بتفصيل قليل إلى نشأة حركة القوميِّينَ العرب وتبلورها قبل صفحات قليلة، فيوجِبُ علينا الحالُ وصيغةُ المبحث وعنوانُه مناقشة الحزبينِ الآخرينِ، وهما: حزب البعث العربي، والحزب العربي الاشتراكي، واللذينِ انجمعوا سويَّة في ٧/ نيسان/ ١٩٤٧م في دمشق؛ ليتمَّ إعلان حزب البعث العربي الاشتراكي.

فمثلاً الحزب العربي الاشتراكي أُسِّسَ في سورية في آب عام ١٩٤٣م برئاسة زكي الأرسوزي، وكان ينادي بالوحدة العربيَّة الشاملة سياسيَّاً وجغرافيَّاً وشعبيَّاً وقياديَّاً مع تبنِّي المنهج الاشتراكي الماركسي كمنهج وسلوك اقتصادي في إدارة دفَّة الدولة العربيَّة الكبرى المنتظرة.

وفي عام ١٩٤٥م تمَّ تأسيس حزب البعث العربي في دمشق أيضاً بقيادة صلاح الدين البيطار، وأكرم الحوراني، وهو كان يحمل نفس مضامين وتوجهات الحزب العربي الاشتراكي إلَّا أنَّه لم يستخدم مصطلح الاشتراكي أو الاشتراكية.

وهنا نوضح أنَّ المؤتمر التأسيسيَّ الأوَّل المشار إليه سالفاً في ٧/ ٤/ ١٩٤٧م تم انتخاب ميشيل عفلق رئيساً، وكان النائب الأول له زكي الأرسوزي، وأعضاء القيادة القومية الأولى هم: جلال السيد وأكرم الحوراني، ووهيب الغانم وصلاح الدين البيطار.

وكان يحمل التنظيم تسميةَ «حزب البعث العربي الاشتراكي» أمَّا شعاره فقد كان (أمة عربيَّة واحدة ذات رسالة خالدة).

أمَّا فيما بالنسبة للتنظيمينِ السابقينِ وهما: الحزب العربي الاشتراكي،

وحزب البعث العربي فإنَّهما قد حلَّا نفسيهما كليَّاً، وأصبحا جزءاً من التنظيم الجديد المعلَن في ٧/ ٤/ ١٩٤٧م تحت تسمية حزب البعث العربي الاشتراكي.

أمَّا في العراق ـ وهو موضوع بحثنا ـ فقد تم تأسيس أوَّل خلية لحزب البعث بتاريخ ٧/ ٤/ ١٩٥٥م، بزعامة فؤاد الركابي وسعدون حمادي، وعلي صالح السعدي وحردان عبد الغفار التكريتي، وعبد الكريم الشيخلي وآخرين، ومنذ هذا التاريخ ٧/ ٤/ ١٩٥٥م بدأ حزب البعث في العراق يروِّج منشوراته السياسيَّة والثقافيَّة والعقديَّة.

هذا وقد انتشر حزب البعث في العراق عبر ثلاث وسائل وطرق مختلفة:

١ ـ عن طريق الطلبة السوريين البعثيين الذين كانوا يدرسون في العراق في كلِّ الجامعات والمعاهد العراقيَّة المختلفة.

٢ ـ عن طريق الطلبة العراقيين الذين كانوا يدرسون في الجامعات والمعاهد السوريَّة واللبنانيَّة[١].

٣ ـ عن طريق بعض وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة في تلك المدَّة، وما كانت تتضمنه من أخبار وتحليلات حول حزب البعث وقادته وأهدافه ونشاطاته.

وهنا لا بدَّ من الإشارة إلى نقطة مهمَّة وجوهريَّة في هذا السياق وهي تتجسَّد بالشكل الآتي: إنَّ هناك منشورات سياسيَّة كانت توزَّع بين طلبة الكليات والمعاهد والمدارس العراقيَّة المختلفة، كانت تحمل تسمية شباب البعث العربي وذلك في المدَّة من أواخر عام ١٩٥٢م لغاية نيسان ١٩٥٥م،

---

(١) نفس المصادر الأربعة الأخيرة مضافاً لها المؤلفات الآتية:

١ ـ نضال البعث، علي صالح السعدي، جزأين، دار الجماهير للصحافة، ط١، بغداد، ١٩٧٤م

٢ ـ سيرة وذكريات ثمانين عاماً (١٨٩٤م ـ ١٩٧٤م) السياسيّ والباحث ناجي شوكت، دار المرصاد، بيروت، ط٢، ١٩٧٤م

دون الإشارة إلى لفظتي (حزب أو الاشتراكي) وهذا يؤكد طرحنا السابق أنَّ أول تشكيل حزبي بعثي في العراق كان في نيسان ١٩٥٥م.

وهنا لا بدَّ لنا من الإشارة إلى كتاب السياسي والباحث والمفكِّر حسن العلوي في كتابه المهم (الشيعة والدولة القوميَّة)، والذي يشير فيه إلى أنَّ حزب البعث العربي الاشتراكي ظهر في العراق لأول مرة في نهاية عام ١٩٥٣م بصفته السياسيَّة والعقديَّة شبه المستقلة، لكنه ظلَّ يعمل تحت وصاية ورعاية حركة القوميِّينَ العرب لغاية ٧ نيسان ١٩٥٥م حيث انفصل عنها وأصبح حزباً مستقلاً بذاته.

كما يشير حسن العلوي في كتابه المذكور أن عام ١٩٥٥م شهد مؤتمرين لحزب البعث:

الأول: بتاريخ ٧/ ٤/ ١٩٥٥م وهو المؤتمر التأسيسي لبعث العراق.

الثاني: بتاريخ ٢٥/ ١٢/ ١٩٥٥م والذي بموجبه تم اختيار القيادة القطرية للحزب، وتوزيع المهام على أعضاء قيادته حيث تقرر افتتاح خمسة فروع له في أنحاء العراق كافَّة وهي: فرع بغداد، الموصل، الأنبار، كربلاء، ذي قار، وتمَّ اختيار علي صالح السعدي أميناً عامَّاً له، وأحمد حسن بكر نائباً أول له، وسعدون حمادي نائباً ثانياً له.

وتشير تقارير مديرية الأمن العامَّة العراقيَّة وسجلاتها أنَّ حزب البعث كان يتلقَّى الدعم الماليَّ والسياسيَّ من جمهورية مصر العربيَّة ومن سورية، ومن بعض التجار العراقيين المقيمين في أوروبَّا وأمريكا.

وفي أيَّار من عام ١٩٥٦م تم تقسيم الحزب إلى جناحين: المدني والعسكري، وفي ٧ نيسان ١٩٥٧م أعلن الحزب أنَّ قيادة قطر العراق بزعامة فؤاد الركابي وعلي صالح السعدي هي جزءٌ لا يتجزَّأ من القيادة القومية التي مقرها في سورية بزعامة ميشيل عفلق.

وقد حصلت للحزب عدة صِدامات سياسيَّة وحتى عسكريَّة أحياناً مع كلٍّ من الحزب الشيوعي العراقي وحركة القوميِّينَ العرب ما بعد آذار ١٩٥٨م

لأسباب عقائديَّة وسياسيَّة وتنظيميَّة مختلفة، لا مجال للتطرق إليها الآن في هذا السياق.

كما قام الحزب بإصدار عدَّة بيانات صريحة باسمه في عام ١٩٥٥م ضد معاهدة حلف بغداد، أعلن فيها رفضه التام لها معتبراً إيَّاها خيانة للوطن ولقضايا الأمَّة العربيَّة، وبيانات أخرى في تموز ١٩٥٦م معلناً فيها دعمه الكامل لمصر في موضوع تأميم قناة السويس ووقوفها ضد دول العدوان الثلاثي على مصر.

وفي عام ١٩٥٨م انضم الحزب مع حركة القوميِّينَ العرب والحزب الشيوعي العراقي وحركة الضباط الأحرار، وشكَّلوا مع بعض جبهةَ الاتحاد الوطني التي من خلالها تم الإطاحة بالنظام الملكي في ١٤/تموز/١٩٥٨م.

وبذلك نعتقد جازمين أنَّنا قد قدمنا وصفاً شبه تفصيلي للأحزاب والحركات السياسيَّة الكبرى ذات المحمول العقدي التي ظهرت وترعرعت في العراق في المدَّة ١٩٢٤م/١٩٥٥م، وهي حركة القوميِّينَ العرب والحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي، وعليه وفي هذا السياق لا بدَّ لنا من الإشارة والتأكيد على النقاط الخمس الآتية:

١ ـ إن أيّ حزب أو حركة من الأحزاب والحركات الثلاث المذكورة أعلاه، لم يكن انتماؤها للعراق فقط، بل كانت امتداداتها السياسيَّة والعقديَّة والثقافيَّة تمتد بعيداً خارج الحدود.

٢ ـ لقد تمكَّنت هذه الأحزاب والحركات الثلاث من ابتلاع الأحزاب والتنظيمات العراقيَّة كافَّة، ذات التأطير العراقي الخالص.

٣ ـ جميع هذه الأحزاب والحركات الثلاث كانت تتلقى دعماً ماليَّاً وسياسيَّاً وإعلاميَّاً من خارج الحدود، فمثلاً حركة القوميِّينَ العرب كانت تتلقى دعماً مفضوحاً وعلنيَّاً من مصر في عهد عبد الناصر والضباط الأحرار، أمَّا حزب البعث فقد كان يتلقى دعماً واضحاً ومعروفاً للجميع من قِبل سورية وفرنسا.

وبخصوص الحزب الشيوعي العراقي فقد كان يتلقَّى دعماً شبه علني من الاتحاد السوفيتي وبقيَّة الكتلة الشيوعيَّة والاشتراكية في العالم.

٤ ـ لقد اقترنت الأجنحة العسكريَّة المسلحة بهذه التنظيمات الثلاث، فحزب البعث كان يملك جهاز «حنين للاغتيالات»، والحزب الشيوعي كان يمتلك «مجاميع الفهد القتالية» أو «مليشيا أنصار السلام»، أمَّا حركة القوميِّينَ العرب فقد كانت تملك جناحاً مسلحاً باسم «مجاميع عبد الناصر القومية».

أمَّا الأحزاب العراقيَّة القطريَّة مثل: حزب الاستقلال والإرادة والوطني وغيرها فلم تكن تمتلك هذه الاجنحة المسلحة.

٥ ـ لقد كانت هذه التنظيمات الثلاثة تملك القدرة والمقدرة الكاملة في تهييج الجماهير وإخراج المظاهرات والتلاعب في عواطفهم وأحاسيسهم ومشاعرهم؛ لأنَّها تمتلك وسائل إعلاميَّة دعائيَّة متطورة، مقارنة بالأحزاب العراقيَّة القطرية في تلك المدَّة.

ونحن لو أمعنا النظر في هذه الأسس الخمسة نستطيع أن نفهم كيف أحكمت هذه الحركات السياسيَّة الثلاث سيطرتها المطلقة على العراق ومصر وسورية وبعض دول المنطقة الأخرى في مدَّة ١٩٣٥م/١٩٨٩م، وعبر أكثر من اتجاه وصعيد ومحور.

ومن خلال بعض الأحداث التي سنوردها لاحقاً سيتبين لنا مقدرة هذه الحركات الكبرى في ركوب الأحداث والتغلغل بين الجمهور، ومحاولة وضع بصمتها السياسيَّة والعقديَّة والثقافيَّة عليها، حتى لو هي أصلاً لم تكن مشاركة فيه أو ساعدت على إيجاده.

انتفاضة كاورباغي الكركوكلية

من (١٢/ أيَّار/ ١٩٤٦م) إلى (١٢/ تموز/ ١٩٤٦م).

في الحقيقة هناك جملة من العوامل السياسيَّة والاقتصاديَّة والثقافيَّة وحتى الاجتماعيَّة أدَّت إلى اندلاع انتفاضة كاورباغي التركمانية/الكركوكلية في المدَّة من ١٢/أيَّار/١٩٤٦م لغاية ١٢/تموز/١٩٤٦م، وسنحاول الإشارة إليها بنقاط موجزة قدر الإمكان:

❁ **مجموعة الاتفاقيَّات السياسيَّة والاقتصاديَّة التي أبرمتها الحكومات العراقيَّة المتعاقبة مع بريطانيا في المدَّة ١٩٢٢م/١٩٤٦م التي تمكَّنت من خلالها بريطانيا من وضع يدها بطريقة شبه كاملة على مجمل الصناعة النفطية في العراق، من حيث التنقيب والاستخراج والتكرير والتصدير.**

❁ **التعسف الاقتصادي والوظيفي الذي كانت تمارسه الشركات البريطانيَّة مع الموظفين والعمال العراقيين العاملين في هذه الشركات كافَّة.**

❁ **مجموعة الإضرابات والمظاهرات العُماليَّة المتكررة في أنحاء الدولة العراقيَّة كافَّة، وفي مختلف المجالات والاختصاصات، مطالبين بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل وإصدار قوانين للتقاعد مجزية.**

ومن هذه المظاهرات والإضرابات نذكر: إضراب عمال نفط البصرة في أيَّار ١٩٤٥م بمناسبة عيد العمَّال العالمي، مطالبين بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، وهناك أيضاً إضراب عمال الغزل والنسيج في بغداد في آب ١٩٤٥م مطالبين بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل، وكذلك إضراب عمال

السكك الحديديَّة في بغداد والموصل والبصرة للأسباب نفسها التي ذكرناها، وأيضاً هناك إضراب عمال المطابع في بغداد والموصل في حزيران ١٩٤٦م مطالبين بزيادة المرتَّبات وتحسين ظروف العمل.

❁ الحزب الشيوعي العراقي ومنشوراته وبياناته التحريضيَّة ضد المصالح البريطانيَّة والرأسماليَّة في العراق، وتغلغله داخل قطَّاعات واسعة من طبقات العمال والفلاحين، ودعواته المستمرة للتمرد على أصحاب رؤوس الأموال والإقطاع والشركات الكبرى الاحتكاريَّة، وإعلان دعمه الكامل للطبقات الفقيرة والكادحة، وحثَّهم على ضرورة المطالبة بتحسين ظروف العمل وزيادة الأجور، وغيرها من الأفكار والطروحات الماركسيَّة الاشتراكيَّة والشيوعيَّة في هذا السياق.

وبسبب هذه العوامل والأسباب الخمسة حدثت انتفاضة كاورباغي (التركمانية/ الكركوكلية)، وألقت بظلالها السياسيَّة والفكريَّة والاجتماعيَّة على مجمل المشهد السياسيِّ العراقيِّ برمَّته من حيث الشكلُ والمضمون والجوهر[(١)].

فماذا حدث في منطقة كاورباغي الكركوكلية؟

أُسِّست منطقة أوصي كاورباغي في كركوك في أواخر عام ١٩٢٧م تزامناً مع مجيء الشركات البريطانيَّة الكبرى إلى محافظة كركوك النفطية، ومن ضمنها شركة نفط العراق (IPC)، ومفردة كاورباغي باللغة التركمانيَّة تعني (بستان الزيتون)، وقد بدأت الشركات البريطانيَّة بتعيين العمال والفنيين وكبار

(١) من المهم والضروري العودة إلى المصادر الآتية لبحث المزيد من التفصيلات:
١ ـ الدور السياسيّ والفكري والحضاري، ج١، نيازي معمار أوغلو، مصدر سابق.
٢ ـ تاريخ الحركة الثورية المعاصرة في العراق، ج١، سعاد خيري، ط٢، مطبعة النجاح، بغداد، ١٩٧٨م.
٣ ـ السياسات الحكومية في كركوك خلال العهد الملكي، جبار قادر، دار آراس للنشر، ط٢، إرْبل، ٢٠٠١م.

الموظفين من أهالي وسكنة محافظة كركوك حتى تراوح العدد الكلي للعمال والموظفين والفنيين والمهندسين ما بين (٣٥٠٠/ ٤٥٠٠ عامل)، يعملون على طريقة الوجبات «الدوام الصباحي والمسائي»، وكانت نسبة الموظفين التركمان والعاملين فيها تقدَّر بـ ٧٥ بالمئة من المجموع الكلي للموظفين والعاملين في الشركة، و٢٥ بالمئة المتبقية كانوا من الأكراد والعرب والكلدواشوريين وغيرهم.

وقد كانت ظروف العمل شاقَّة وصعبة للغاية حيث كانت الوجبة الصباحيَّة تعمل من الساعة ٧ صباحاً لغاية ٧ مساءً، والوجبة المسائيَّة تعمل من ٧ مساءً إلى ٧ صباحاً وهكذا، ولم تكن هناك فترات استراحة كافية أبداً، فضلاً عن قلَّة الأجور وعدم تناسبها أبداً مع مشقة العمل وخطورته.

هذا وإنَّ الشركة المذكورة تراجعت عن وعودها وعهودها السابقة بأنَّها ستوفر وجبات غذائية مجانية للعاملين، مع توفير وسائل نقل بأسعار رمزيَّة تأخذ على عاتقها مهمَّة نقل العاملين من مناطق سكناهم إلى مقر الشركة وبالعكس.

لقد بدأ الإضراب الأول النسبي والجزئي بتاريخ ٨/ ٤/ ١٩٤٦م، وطالب المضربون بضرورة تقليص ساعات العمل، أو توفير وجبات غذائية مجانية وقت الظهيرة، أو زيادة المرتَّبات الشهرية، وعلى إدارة الشركة الموافقة على أحد هذه المطالب الثلاثة.

وقد صدر بيان شفهي من إدارة الشركة أنَّها ستنظر جدياً بهذه المطالب خلال مدة قصيرة، وبذلك انتهى الإضراب في اليوم الأول مساءً، إلا أنَّ إدارة الشركة لم تنفِّذ أيَّاً من هذه المطالب خلال مدة شهرين كاملين؛ مما دفع كل العمال والموظفين إلى تنفيذ إضراب ثانٍ، وكان ذلك يوم ٨/ حزيران/ ١٩٤٦م، واستمرَّ الإضراب ليوم واحد فقط، بعد أن أبدى مدير الشركة المفوَّض «رايان أولمز» البريطاني نيته بتشكيل لجنة مختصَّة خلال أقصى مدة ممكنة؛ للنظر جدياً في مطالب المضربين كافَّة، إلَّا أن إدارة

الشركة قامت عوضاً عن ذلك بطرد مهندس وثلاثة عمال من الوظيفة بتهمة التحريض على العنف وتعطيل العمل.

وقد نفذ العاملون إضراباً شاملاً مفتوحاً، مطالبين بضرورة تنفيذ كلِّ مطالبهم السابقة والجديدة، وكان ذلك ظهيرة يوم ٧/تموز/١٩٤٦م، وكانت مطالبهم كالآتي:

١ ـ إيجاد سكن مناسب للعمال والموظفين كافَّة، أو صرف مبالغ مالية محدودة (بدل إيجار) عوضاً عنها.

٢ ـ إصدار تعليمات وقوانين جديدة تضمن توفير الضمان الاجتماعي والصحي لكلِّ العاملين والفنيِّين الذين تمَّت إحالتهم على التقاعد بسبب الشيخوخة أو المرض.

٣ ـ زيادة الأجور أو تقليص ساعات العمل، أسوةً بعمال شركة نفط العراق في البصرة وفي حيفا في فلسطين.

٤ ـ توفير وسائل نقل مجانيَّة، أو بأسعار رمزية تقوم بنقل العمال والموظفين من وإلى الشركة وبالعكس.

٥ ـ أن توقف الشركة فوراً إجراءات وصلاحيات الفصل التعسفي للعمال والموظفين، مع وجوب إصدار قوانين وقرارات صريحة وواضحة في ذلك.

إلا أنَّ إدارة الشركة طالبت المضربين بإمهالها مدة أسبوع للنظر في الطلبات، وبالوقت نفسه طالبت جميع المضربين بالعودة إلى عملهم فوراً.

ولأنَّ كلَّ العمال والموظفين والفنيِّين لديهم تجارب سابقة مع إدارة الشركة فقد قرروا عدم العودة إلى العمل إلا بعد تنفيذ مطالبهم الخمسة المذكورة.

وبتاريخ ٩/٧/١٩٤٦م حصل اجتماع ثلاثيٌّ ضمَّ كلّاً من إدارة الشركة، ومحافظ كركوك حسن فهمي المدفعي، ومدير شرطة المحافظة العقيد عبد الرزاق فتاح أحمد، وصدر القرار الآتي:

«عدُّ جميع المضربين خارجين عن القانون وهدفهم إلحاق الأذى بالاقتصاد العراقي، وتعكير الأمن والنظام في عموم المحافظة».

وبعد ساعتين فقط من صدور هذا البيان اعتقلت شرطة المحافظة ١٩ عاملاً وموظفاً وفنياً من عمال الشركة بتهمة الإضرار المتعمد بالاقتصاد الوطني، وما إن حدث ذلك حتى أصدر الحزب الشيوعي العراقي بياناً شديد اللهجة ضد البلاط والحكومة والبريطانيين، والأمر نفسه حدث مع حزب التحرير الإسلامي الذي أعلن وقوفه الكامل إلى جانب العمال، مبدياً استعداده لمحاربة البريطانيين والحكومة العراقيَّة بكلِّ الطرق والوسائل الممكنة.

وفي صبيحة يوم ١٠/تموز/١٩٤٦م صدر بيان شديد اللهجة من قِبل منظَّمة مجهولة تطلق على نفسها تسمية: عصبة مكافحة الصهيونية والإمبريالية.

وهذه الجهات الثلاث أرادت أن تركب الموجة الإضرابية، وأن تجد لها موطئ قدم واضح في هذا الحدث المهم، وهي أصلاً لم تكن ولن تكون جزءاً منه لا بصورة مباشرة ولا غير مباشرة، وبعد هذه البيانات المشبوهة اختلطت الأوراق السياسيَّة والعقديَّة بعضها مع بعض.

وقد قامت مديرية الشرطة بأوامر من المتصرفيَّة بإطلاق سراح جميع المعتقلين صبيحة يوم ١٠/تموز/١٩٤٦م.

وفي الساعة التاسعة مساءً من يوم ١٠/تموز/١٩٤٦م وصل إلى كركوك مبعوث الحكومة وزير الاقتصاد «بابا علي الشيخ محمود»، واجتمع مع إدارة الشركة والمتصرف ومدير الشرطة.

وقد التقى السيد بابان برئيس أو ممثِّل العمال والموظفين المضربين وهو المهندس التركماني عوني خير الدين بيرقدار، واستمع إلى مطالب العمال الخمسة الوارد ذكرهم سالفاً، كما أوضح السيد عوني خير الدين عدم معرفة العمال والموظفين المضربين بما يسمى بعصبة مكافحة الصهيونية، أو الحزب الشيوعي العراقي، أو حزب التحرير الإسلامي، وقد تعهد الوزير

«بابان» بنقل مطالب المتظاهرين إلى رئيس الوزراء آنذاك أرشد العمري.

وفي ظهيرة يوم ١١/تموز/١٩٤٦م أصدرت إدارة شركة نفط الشمال بياناً شديد اللهجة حذَّرت بموجبه جميع العمال والموظفين المضربين بالطرد من العمل والاستغناء عن خدماتهم مالم يعاودوا العمل خلال ٢٤ ساعة، وهذا البيان الاستفزازي من قِبل إدارة الشركة دفع الغالبية العظمى من العاملين إلى الإضراب الكامل عن العمل، بدءاً من صبيحة يوم ١٢/تموز/١٩٤٦م، وعدوا إضرابهم مفتوحاً لغاية تحقيق جميع مطالبهم الخمسة المذكورة، وقد اتخذت هذه المجاميع المضرِبةُ من محِلَّة وأزقة ومقاهي وحدائق وساحات منطقة كاورباغي مكاناً لاعتصامهم المفتوح.

وفي الساعة الحادية عشرة من صباح يوم ١٢/تموز/١٩٤٦م هاجمت قوة من الشرطة بأمر النقيب سعيد عبد الغني مجاميعَ العمال المضربين والمعتصمين، وكانت قوة الشرطة المشتركة تتكون من ٤٨ شرطيَّاً مشاة، و ٣٦ شرطيَّاً من الخيَّالة، و ٦ مفوَّضين من الأمن الجنائي، وأخذت تُطلق النار من البنادق الآلية والمسدسات وكذلك بالهراوات الحديدية بصورة عشوائيَّة على هذه المجاميع والتجمهرات المعتصمة، فارتكبت مجزرة بشعة تجاه أناس عُزَّل فقُتل من العمال ٢٢ شهيداً وجُرح ١٨٧ آخرين، ولم تتوقف هذه العملية البوليسية إلا بحدود الساعة الواحدة ظهراً من اليوم نفسه، أي: استمرت قرابة الساعتين، فيما كانت خسائر قوات الشرطة ٣ جرحى فقط إصاباتهم طفيفة.

وعمَّت الفوضى ولغة الموت ورائحة الدم عموم محافظة كركوك، ثم انتقلت حالة الهيجان الشعبي والجماهيري إلى بقيَّة محافظات العراق وبالأخص بغداد والموصل وصلاح الدين وإرْبل.

وقد تم تشييع الشهداء ظهيرة يوم ١٣/تموز/١٩٤٦م من قبل أهالي كركوك بجميع مكوناتها العرقيَّة والمناطقيَّة، وطالبوا بالثأر لدم الشهداء والجرحى.

وقد أدانت رئاسة الوزراء العراقيَّة وعلى لسان رئيسها أرشد العمري هذه المجزرة المفزعة، كما أدانت معظم الأحزاب والكيانات السياسيَّة المختلفة هذا الحادث الأليم، وأصدر البلاط الملكي بياناً هاماً بتاريخ ١٨ تموز ١٩٤٦م طالب بموجَبه بتشكيل لجنة تحقيقيَّة مستقلَّة خلال مدة ١٠ أيام؛ لتقصي الحقائق ورفع تقريرها النهائي إلى مجلسي النواب والأعيان.

وشكّلت هذه اللجنة برئاسة القاضي السيد أحمد طه الحسني نائب رئيس محكمة استئناف بغداد، ومن المفتش الإداري في وزارة الداخلية سعيد قزاز، ومن المفتش عقيد الشرطة محمد صالح حمام، ومن السيد هاشم جواد مدير مكتب العمال في وزارة الشؤون الاجتماعيَّة، وبتاريخ ٢٠/ تموز/ ١٩٤٦م رفعت اللجنة تقريرها النهائي إلى رئاسة الوزراء وكان يتألف من ٤ صفحات كاملة نوجزها بالآتي:

١ ـ إنَّ إضراب العمال كان مؤشِّراً سلبياً وليس إيجابياً سواء على المستوى السياسي أم الاقتصادي أم الوظيفي.

٢ ـ إنَّ دخول الحزب الشيوعيِّ العراقيِّ ومعه حزب التحرير الإسلامي على خط الأزمة زاد من تعقيدها؛ لأنهما حركتان محظورتان دستوريَّاً وقانونيَّاً، وكذا الأمر ينطبق على ما يسمى بعصبة مكافحة الصهيونيَّة.

٣ ـ لم تجد اللجنة أيَّ دليل مادِّي أو معنويّ يثبت أنَّ العمال المضربين كانوا مسلَّحين أو كانوا يرغبون بإثارة البلبلة والفوضى في البلاد.

٤ ـ لقد وجدت اللجنة أنَّ الغالبيَّة العظمى من القتلى والجرحى والإصابات الخطيرة كانت إصاباتهم من الظهر، أي: إنَّهم كانوا يريدون الهروب من محل الحادث.

٥ ـ لقد ثبت للجنة أنَّ الشرطة قد تجاوزت حقَّها القانوني والوظيفي في استخدام القوة والسلاح الناري.

٦ ـ إنَّ المتصرفية وإدارة الشرطة قاما معاً بحجز أشخاص وعمال أبرياء، لم يثبت تورطهم بأيِّ عمل مخالف للقانون.

٧ ـ لوحظَ أنَّ بعض العمال والمواطنين قد قاموا بضرب قوات الشرطة بالعصي والحجارة، وذلك نوع من أنواع الدفاع عن النفس.

٨ ـ توصي اللجنة بإطلاق سراح جميع المعتقلين والمحتجزين على ذمة هذه القضية.

٩ ـ توصي اللجنة بمعاقبة جميع أفراد الشرطة ممن ثبت تورطهم بإطلاق النار على المعتصمين، وبالأخص معاون الشرطة سعيد عبد الغني.

إلَّا أنَّ رئاسة الوزراء رفضت الأخذ بقرارات وتوصيات هذه اللجنة، ورفعت طلباً إلى البلاط الملكي مطالبةً إيَّاه بتشكيل لجنة تحقيقية ثانية، وفعلاً تم تشكيل لجنة تحقيقيَّة ثانية بتاريخ ٤/ ١١/ ١٩٤٦م وكانت مؤلَّفة من السيد محمد حسن كبة وزير العدل، والسيد عبد الله القصاب وزير الداخلية، والسيد فاضل الجمالي وزير الخارجية وممثل شركة نفط الشمال، إلا أنَّ هذه اللجنة الثانية لم تمارس عملها يوماً واحداً لأسباب عديدة وغامضة، وقد تم حلها نهائياً بتاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٤٦م بسبب استقالة رئيس الوزراء أرشد العمري.

وبذلك تنتهي هذه الحادثة المؤلمة بكلّ تفصيلاتها السياسيَّة والاقتصاديَّة والجنائية، دون أن تتمَّ معاقبة مسؤول واحد من المسؤولين عن هذه الجريمة السياسيَّة والأخلاقية.

وقبل أن نختم هذا المبحث بتفصيلاته العامَّة والخاصَّة نود توضيح الآتي: (هناك شبه إجماع من معظم الباحثين والكتَّاب والمؤرخين أنَّ انتفاضة كاورباغي (التركمانية/ الكركوكلية) تُعدُّ اول انتفاضة عُمَّالية ذات طابع اشتراكي شهده العراق بتاريخه السياسي المعاصر).

ولكن هذا لا يعني مطلقاً ولا يدلُّ على أنَّ هذا الإضراب العمالي المطلبي كان بتوجيه ودفع من الحزب الشيوعي العراقي، أو أيِّ تنظيم آخر ذي أصول ماركسية اشتراكيَّة؛ إنَّما هو إضراب ناتج عن الظلم التعسفي الواضح الذي مارسته شركات النفط البريطانيَّة المختلفة تجاه الحركة العمَّاليَّة

العراقيَّة في المجالات والاتجاهات الوظيفيَّة والفنيَّة المختلفة كافَّة.

المحور الثاني: أهمُّ الأحزاب والحركات السياسيَّة والوطنيَّة العراقيَّة الخالصة.

بعد أن تحدَّثنا خلال الصفحات القليلة الماضية وعبر تبويب المحور الأول حول أكبر وأهم التنظيمات السياسيَّة والعقديَّة والثقافيَّة العراقيَّة، التي ظهرت بداياتها الأولى خلال الحقبة الملكيَّة الدستوريَّة وهم: حركة القوميِّينَ العرب، والحزب الشيوعي العراقي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وتطرقنا كذلك إلى الأحداث والظروف الداخليَّة والإقليميَّة والدوليَّة التي أحاطت بمراحل تأسيسها من جميع الجهات.

فقد آن الأوان أن نبحث هنا في حيثيَّات المحور الثاني الخاصَّة بالأحزاب والحركات الوطنيَّة العراقيَّة الصرفة، ذات النظرة والبعد القطري العراقي الخالص التي هي بطبيعة الحال أقل تأثيراً وقوة مما سبق في المحور الأول، كالآتي:

١ ـ الحزب الوطني العراقي: أُسِّسَ في حَزيران ١٩٢٣م، وكان ذا توجُّه يساري وتحرري، يطالب باستقلال العراق الكامل عن سلطة الانتداب البريطاني، وكان الحزب بزعامة جعفر أبو التمن، وياسر البغدادي.

٢ ـ حزب النهضة: أُسِّسَ في آب ١٩٢٤م من قِبل أمين الجرجفجي، وكان يدعو إلى بناء العراق على أسس ديمقراطيَّة وعلميَّة حديثة.

٣ ـ حزب الحرية: أُسِّسَ في شباط ١٩٢٧م من قِبل السياسي والأكاديمي محمود النقيب، وكان يدعو إلى استقلال العراق الكامل عن سلطة الانتداب البريطاني، وإشاعة الثقافات والحريات العامَّة.

٤ ـ حزب الأمَّة: أُسِّسَ في آذار ١٩٢٧م من قِبل السياسي المخضرم ياسين الهاشمي، وكان يدعو إلى دمج كلِّ المكونات العراقيَّة المختلفة في بودقة سياسيَّة وثقافيَّة عراقيَّة واحدة، وعدم وجود أيّ قانون أو تعليمات أو قرارات تعطي الأفضلية السياسيَّة أو السلطويَّة لأي مكوَّن عراقي دون آخر.

وهناك أيضاً بعض الأندية والجمعيات الثقافيَّة والفكريَّة المختلفة، وكلها صدرت بموجب الإرادة الملكيَّة العليا ٧٧ لسنة ١٩٢٢م، وسنبحث ـ فيما يأتي ـ الظروف المحيطة بتشريع هذا القانون، وأهم الفقرات الواردة فيه.

قانون الأحزاب ٧٧ في ٢٣/آب/١٩٢٢م:

يعدُّ العراق ثاني دولة عربيَّة يصدر فيها مثل هكذا قانون، بعد مملكة مصر والسودان التي صدر فيها في تشرين الثاني عام ١٩٢١م، والعراق هو الأوَّل إقليميَّاً أيضاً حيث أعقبته تركيَّا بأربع سنوات في إصدار قانون كهذا.

فما الظروف والأسباب التي دفعت الملك فيصل الأول ورئيس الوزراء عبد الرحمٰن النقيب لإصدار قانون كهذا؟

في الحقيقة بعد قيام ثورة عام ١٩٢٠م، ثمَّ تنصيب الملك فيصل الأول في آب ١٩٢١م كانت الساحة السياسيَّة والثقافيَّة العراقيَّة تزدحم بالأفكار والطروحات الثوريَّة والتحرريَّة المتطرفة أو قليلة الإدراك، لما هو عليه حال[١] العراق سياسيَّاً واجتماعيَّاً واقتصاديَّاً وثقافيَّاً.

كما أنَّ كِبر الفجوة الثقافيَّة والمعرفيَّة والإدراكيَّة كانت تتسع يوماً بعد يوم بين الساسة والمثقفين والأكاديميين من جهة، وطبقات العمال والفلاحين والأميِّين من جهة أخرى، وفي مثل ظروف سياسيَّة واجتماعيَّة خطيرة كهذه كان لا بدَّ لقادة البلاد من تحفيز وتنشيط الثقافة العامَّة وزيادة الوعي السياسي والثقافي لدى كلِّ طبقات وفئات ومكونات الشعب العراقي؛ بغية البدء فوراً

---

(١) من المهم العودة إلى المصادر الآتية ضمن هذا السياق:

١ ـ تاريخ الوزارات العراقيَّة، عبد الرزاق الحسني، ج ١ ج٢ ج٣، مصدر سابق.

٢ ـ العراق الحديث، حنا بطاطو، ج٢، مصدر سابق.

٣ ـ مذكراتي في العراق، ساطع الحصري، ٣أجزاء، دار الطليعة، بيروت، ط٢، ١٩٦٨م.

٤ ـ العراق والصراع الحضاري، خالد محمد العبيدي، مؤسسة المختار، مصدر سابق.

٥ ـ العراق الحديث (١٩٠٠ ـ ١٩٥٠)، ستيفن همسلي لونكريك، مصدر سابق.

بمشروع بناء دولة عراقيَّة متطورة ومتحضرة، وبعد عدة اجتماعات مطوَّلة ومستفيضة بين البلاط الملكي وبعض الساسة العراقيين والبريطانيين تمَّ صياغة نص قانون الأحزاب والنوادي الثقافيَّة في ٢٣/آب/١٩٢٢م ونورد الآن أهمَّ فِقراته:

أوَّلاً: يحق لكلّ ٥٠ شخصاً تأسيس حزب سياسيٍّ عراقيٍّ من خلال تقديم طلب رسمي إلى وزارة الداخلية العراقيَّة وفق الضوابط الآتية:

أ ـ أن يكون رئيسُ الحزب حاصلاً على شهادة تعليميَّة، لا تقلُّ عن الدراسة الإعدادية.

ب ـ أن تكون جميع نشاطات الحزب علنيَّة وواضحة للرأي العامِّ العراقي.

ت ـ أن يوضح الحزب مصادر تمويله، وبموجب مستمسكات رسمية كل ٦ أشهر.

ث ـ ألا تتضمن مبادئ الحزب أيَّ تعصب قوميٍّ أو دينيٍّ أو مذهبيٍّ أو مناطقيٍّ.

ج ـ أن يعلن الحزب التزامه التام بكلِّ القرارات والأنظمة والتعليمات والقوانين المعمول بها في المملكة العراقيَّة.

ثانياً: يحق لكلّ ١٠ أشخاص تأسيس نادٍ أو منتدى ثقافيّ أو فنيّ أو ترفيهيّ وفق الضوابط الآتية:

أ ـ أن يكون رئيس النادي أو المنتدى يحمل الشهادة الإعداديَّة على أقل تقدير.

ب ـ أن تكون جميع نشاطاته علنيَّة ولا يُسمح أبداً بأي نشاط سري.

ت ـ أن يقدِّم رئيس النادي كشفاً دقيقاً بإيرادات النادي ومصروفه إلى وزارة الداخلية كل ٦ أشهر.

ث ـ أن يتعهد رئيس النادي بعدم ترويج أيِّ أفكار أو ثقافات تخل بالأخلاق العامَّة أو تدعو إلى الزندقة والإلحاد.

ج ـ أن يتعهد رئيس النادي بعدم ترويج أيّ أفكار أو ثقافات من شأنها ازدراء الأديان أو أيّ قوميَّة عراقيَّة معيَّنة.

وعلى ضوء ذلك تأسست أندية العلوية والهندية والمثنى وz والصيد وغيرها، ولكن بمراحل وظروف زمانيَّة وسياسيَّة لاحقة.

كما تم تأسيس مكتب الإرشاد والثقافَة والدعاية في أواخر عام ١٩٤١نم بموجب نفس هذا القانون وهو بمنزلة وزارة إعلام متخصصة، وأصبحت الخبيرة البريطانيَّة فريا ستارك أول مسؤولة رسمية على هذا المكتب الإعلامي المتخصص.

وبموجب هذا القانون أيضاً تشكلت الأحزاب العراقيَّة الآتية:

١ ـ حزب الاستقلال: وهو امتداد لنادي المثنى، ويحمل توجهات قومية عروبيَّة بإطار اشتراكي ـ راجع مبحث انتفاضة مايس ١٩٤١م ـ ومن أشهر أعضائه: محمد مهدي كبة، وداود السعدي، وعبد المحسن الدوري وفائق السامرائي، ومحمد صديق شنشل.

٢ ـ الحزب الوطني الديمقراطي: وكان يحمل شعار «الوطنيَّة والديمقراطية هدفنا» ومن أبرز أعضائه: كامل الجادرجي وعبد الكريم لارزي، ويوسف الحاج ياس، وصادق كمونة.

٣ ـ حزب الأحرار: وكان يحمل شعار «الاستقلال والبناء والنضال»، ومن أبرز قادته: كامل الخضيري رئيساً، وحسين النقيب وداخل شعلان، والباشا نوري سعيد الذي قدم استقالته عقب خلافات سياسيَّة وفكرية وثقافية مع كامل الخضيري.

٤ ـ حزب الشعب: وكان يحمل توجهات تحرريَّة واشتراكيَّة واضحة، ويرفع شعار «عراق حرٌّ اشتراكيّ» ومن أبرز قادته: عزيز شريف وتوفيق منير،

وإبراهيم الدركزلي وجرجيس فتح الله، وبتاريخ ١٦/ حزيران/ ١٩٤٧م داهمت الشرطة العراقيَّة مقر هذا الحزب وعثرت بداخله على منشورات ومؤلفات وشعارات الحزب الشيوعي العراقي المحظور، وقد تمَّ غلق الحزب وإلغاء إجازته والحكم على أعضائه لفترة ٦ أشهر؛ لعدم التزامهم بالضوابط والتعليمات الخاصَّة بقانون الأحزاب.

٥ ـ حزب الاتحاد الوطني: وكان شعاره «الدستور والاستقلال والديمقراطية»، وكان الحزب يدعو إلى الالتزام الكامل بدستور عام ١٩٢٥م، وبناء مجتمع عراقي سليم، ومحو الأمِّية، وحماية حقوق الطبقة الوسطى والفقيرة، ومن أبرز قادته: الشاعر محمد مهدي الجواهري، وجميل كبه وموسى صبّار، ورائع المختار وإدوارد قليان، وعبد الوهاب الراوي.

وبذلك نكون قد قدَّمنا وصفاً شبه تفصيلي للأحزاب والكيانات السياسيَّة والعقديَّة الكبرى المتمثِّلة بحركة القوميِّينَ العرب، والحزب الشيوعي العراقي، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وهذه الأحزاب العراقيَّة الوطنيَّة الخالصة.

وقد تمكنت الأحزاب والكيانات الكبرى من بسط سيطرتها السياسيَّة والعقديَّة والثقافيَّة منذ عام ١٩٤٨م لغاية ٢٠٠٣م، كما هو معلوم، فيما تعثَّرت واختفت هذه الأحزاب القطرية الصغيرة منذ عام ١٩٥٠م، لأسباب وعوامل كثيرة سنحاول الإجابة عليها ضمناً في كل مبحث وفصل من أبواب ومباحث الكتاب.

الفصل الثاني

- انتفاضة بورتسموث ١٩٤٨م وإلغائها.
- الخطة العشريَّة التنمويَّة الشاملة ١٩٤٨م ـ ١٩٥٨م.
- تنصيب الملك فيصل الثاني في أيَّار ١٩٥٣م.
- حلف بغداد في شباط ١٩٥٥م.
- التحالفات السياسيَّة والاستراتيجيَّة الدوليَّة الكبرى التي أطاحت العائلةَ المالكةَ في (١٤/تموز/١٩٥٨م).

الملك فيصل الثاني

الدكتور فاضل الجمالي وزير الخارجية

تمهيد توضيحي

قد شهدت هذه المدة:

١) توقيع اتفاقية بورتسموث العراقيَّة/البريطانيَّة، ومن ثَمَّ إلغائها.

٢) البدء بتنفيذ الخطة التنمويَّة والعمرانيَّة الشاملة، وما سميت في حينها بالخطة العشريَّة ١٩٤٨م/١٩٥٨م.

٣) تشكيل عدة تحالفات عسكريَّة سرية منفصلة فيما عرفت بحركة «الضباط الأحرار العراقيَّة»، على غرار حركة الضباط الأحرار المصرية التي أطاحت بحكم الملك فاروق في ٢٣/يوليو/١٩٥٣م.

٤) تسلم الملك فيصل الثاني عرش العراق في أيَّار ١٩٥٢م.

٥) توقيع العراق وانضمامه إلى معاهدة حلف بغداد السياسيَّة والعسكريَّة.

٦) تشكيل جبهة الاتحاد الوطني المتألفة والمتكوِّنة من الحزب الشيوعي العراقي، وحركة القوميِّينَ العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي التي من خلالها تمت الإطاحة بالنظام الملكي في صبيحة يوم ١٤/تموز/١٩٥٨م.

٧) تبلور مؤسسات الدولة العراقيَّة المختلفة ونضوجها وتطورها ومهنيتها العالية، لدرجةٍ أصبح فيها العراق كله يقف بالمرتبة الثانية في المجالات كلها بعد تركيَّا، ضمن خارطة الشرق الأوسط الكبير.

ونحن لم نقل ذلك كله من باب التعاطف أو من باب تجميل الحركة الملكية الدستوريَّة، بل برغبتنا الملحة والصادقة في تقديم أفضل معلومة

وأصدقها للقارئ والباحث والأكاديمي العراقي والأجنبي على حدٍّ سواء.

وسوف نحاول التطرق لكلّ هذه الفقرات بصورة مستقلة وواضحة، مع تأييد كلامنا بجملة من المصادر البحثيَّة والتاريخيَّة الرصينة العراقيَّة والأجنبية، التي أرَّخت تلك المدَّة وبحثت تفصيلاتها بكلّ مصداقيَّة وموضوعيَّة وعلى أكثر من صعيد ومحور.

اتفاقية بورتسموث وإلغائها ١٩٤٨م
«الأسباب، المعطيات، النتائج».

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية في أواخر أيَّار ١٩٤٥م بانتصار دول الحلفاء: أمريكا، بريطانيا، فرنسا، الاتحاد السوفيتي، على دول المحور: ألمانيا، والنمسا، وإيطاليا، وهنغاريا، واليابان، وقيام أمريكا باستخدام السلاح النووي الذري الخطير لأول مرة وآخر مرة في الحرب ضد اليابان في آب ١٩٤٥م «هيروشيما وناكازاكي» نقول:

بعد كلِّ ذلك يجب توضيح الحقيقة السياسيَّة والتاريخيَّة والعسكريَّة الآتية التي تتجسد بالشكل الآتي: نعم إنَّ بريطانيا كانت من ضمن دول الحلفاء المنتصرة، لكنها قد تعرَّضت للتدمير والتخريب في مؤسساتها العسكريَّة والمدنيَّة والاقتصاديَّة بنسبة ٥٥ بالمئة، وبدأت هي طوعاً بتسليم مستعمراتها السابقة إلى كلٍّ من أمريكا والاتحاد السوفيتي بكلِّ إرادتها، لأنها لم تكن قادرة البتة على إدارة هذه المستعمرات الكبيرة وحكمها، فهي متوزعة على أرجاء الكرة الأرضية كافَّة.

واختارت أن تُبقِ على مجموعة من الدول تحت رعايتها وإشرافها المباشر؛ لأسباب سياسيَّة واقتصاديَّة وجيوبوليتكيَّة متنوعة، ومن ضمن هذه الدول كان العراق؛ لما يتمتع به من ميزات ومصادر قوة هائلة ومتنوعة، بدءاً من مخزونات النفط والغاز الهائلة في أراضيه مروراً بأرضه الصالحة للزراعة، وبوجود نهرين عظيمين «دجلة والفرات»، وانتهاءً بموقعه الجيوبولتيكي

الخطير[١] المشرف على المياه الدافئة، وعلى عقدة اتصالات بريَّة وجويَّة تربط آسيا بأوروبا وأخرى غيرها كثير.

وأمام كلِّ ذلك رأت بريطانيا أنه قد آن الأوان لربط العراق بمعاهدة سياسيَّة وعسكريَّة واقتصاديَّة كبرى، تضمن بقاءه تحت نفوذها بدلاً من اتفاقية عام ١٩٣٠م الآيلة للسقوط والتشرذم، فكانت اتفاقية «بورتسموث» الخطيرة.

ما هذه الاتفاقيَّة؟ وما بنودها؟ وما الظروف السياسيَّة والعسكريَّة التي أحاطت بها؟ ثم لماذا تم إلغائها بعد شهر واحد من توقيعها؟

فبتاريخ ٣٠/آذار/١٩٤٧م صدرت الإرادة الملكية ٥١ بتعيين صالح جبر رئيساً للوزراء ونوري سعيد مستشارا أوَّلاً للبلاط الملكي، وعندما نقول الإرادة الملكية نقصد بذلك الوصي عبد الإله بن علي.

وقام صالح جبر بتشكيل حكومته في ٢/نيسان/١٩٤٧م وعرضها على البلاط ووافق عليها.

وبتاريخ ٨/نيسان/١٩٤٧م قدمت بريطانيا عن طريق مستشارها السياسي والدبلوماسي في العراق «جيرالد دي غوري» طلباً رسمياً إلى البلاط الملكي والحكومة العراقيَّة تطالبهم فيها بضرورة توقيع اتفاقية سياسيَّة وعسكريَّة واقتصاديَّة جديدة بينهما «العراق وبريطانيا»، عوضاً عن معاهدة عام ١٩٣٠م السابقة التي أصبحت قديمة وغير متماشية مع مصالح البلدين، حسب تعريف وتوصيف الجانب البريطاني.

وقد وافق الجانب العراقيُّ على المقترح البريطانيِّ بعد مداولات بين

---

(١) المصادر الخمسة الأخيرة مضافاً إليها:

١ ـ العراق قديما وحديثاً، عبد الرزاق الحسني، ٣ أجزاء، مطبعة العرفان، بغداد، ط٢، ١٩٦٧م

٢ ـ ثلاث ملوك في العراق، جيرالد دي غوري، مصدر سابق

٣ ـ العراق وتطوره السياسيّ، فيليب ايرلاند، مصدر سابق.

البلاط ورئاسة الحكومة استمرت قرابة ٣ أشهر كاملة.

وتم الاتفاق بين الجانبين أن تُجرَ المفاوضات في بريطانيا مدينة بورتسموث الساحلية في ١٠/١/١٩٤٨م.

وكان الوفد العراقي يضم صالح جبر رئيساً للوزراء، وجمال بابان وزير الاقتصاد، وفاضل الجمالي وزير الخارجية، والعقيد وفيق رفيق عارف ممثلاً لوزارة الدفاع.

أمَّا الجانب البريطاني فقد مثَّله كلٌّ من: أرنست بيفن رئيس الوزراء البريطاني، وجيرالد دي غوري نائب وزير المستعمرات البريطاني، والسفير البريطاني في بغداد همفري تيديات، وقد بدأت المفاوضات يوم ١٣/١/١٩٤٨م وانتهت يوم ١٥/١/١٩٤٨م وأذيعت ونشرت بنودها صبيحة يوم ١٦/١/١٩٤٨م التي جاء فيها:

لقد اتفق البلدان: «المملكة البريطانيَّة العظمى، والمملكة العراقيَّة» على توقيع اتفاقية سياسيَّة وأمنيَّة وعسكريَّة واقتصاديَّة طويلة الأمد، وذلك من خلال المشاورات والمباحثات المكثفة والمطولة التي جرت بين البلدين في مدينة بورتسموث البريطانيَّة، وعلى ظهر السفينة الحربية فكتوريا، وقد اتفق البلدان على ما يأتي:

١ ـ يحق للقوات العسكريَّة البريطانيَّة في أوقات السلم أو الحرب باستخدام الأراضي والأجواء والمياه الدوليَّة العراقيَّة، دون الحاجة إلى إشعار الجانب العراقي بذلك إلا عند الضرورة القصوى.

٢ ـ يتعهد العراق بعدم إقامة أيِّ حلف عسكري أو أمني مع أيِّ دولة في العالم إلا بعد التشاور مع الجانب البريطاني.

٣ ـ تتعهد بريطانيا بمساعدة العراق عسكريَّاً وسياسيَّاً واقتصاديَّاً في حالة تعرضه لأي خطر خارجي.

٤ ـ تتعهد بريطانيا بالمساهمة بفعالية واضحة في تدريب وتسليح القوات

المسلحة العراقيَّة، بصنوفها البريَّة والبحريَّة والجويَّة كافَّة.

٥ ـ تتعهد بريطانيا بمساعدة العراق بكلّ قوة في مجالات التعليم والبنية التحتية والصحة.

٦ ـ يتعهد العراق بمنح الشركات الصناعية والاستثمارية البريطانيَّة كلَّ الامتيازات والتسهيلات اللازمة للاستثمار في العراق، وخصوصاً في مجالات النفط والغاز والمواد الأولية.

الموقع	الموقع
أرنست بيفن	صالح جبر
رئيس الوزراء البريطاني	رئيس الوزراء العراقي
(١٦/١/١٩٤٨م)	(١٦/١/١٩٤٨م)

وقد عرضت هذه الاتفاقيَّة على البلاط الملكي وصادق عليها صبيحة يوم ٢٣/١/١٩٤٨م، وفور مصادقة البلاط عمَّت المظاهرات والاحتجاجات السياسيَّة والشعبية كلَّ المدن والمناطق العراقيَّة المختلفة، باستثناء المحافظات الشمالية الثلاث الكبرى ذات الأغلبية الكردية، وهي إرْبل ودهوك والسليمانيَّة.

فيما شهدت بغداد والموصل والبصرة وكربلاء وكركوك أعنف المظاهرات الاحتجاجية مطالبة بإلغاء هذه الاتفاقيَّة فوراً وببنودها المعلنة كافَّة.

وحصلت مصادمات عنيفة بين المتظاهرين وقوى المعارضة العراقيَّة من جهة وبين الشرطة وبعض الوحدات العسكريَّة من جهة أخرى؛ مما أسفر عن مقتل ١٢ متظاهراً وجرح ٤٣ آخرين، واعتقال قرابة ٤١٦ مدني وسياسي في بغداد والموصل، ومن ضمن المعتقلين جميع قادة الحزب الشيوعيِّ العراقيِّ المحظور، وساسة آخرون مستقلون مثل: فائق السامرائي وإسماعيل غانم، البغدادي وإدريس بكر الموصلي وآخرين.

وقد انتقد السفير السوفيتي في بغداد «أركادي سوفوروف» الاتفاقيَّة، وانتقد أيضاً بشدة سياسة الحكومة في قمع المتظاهرين السلميين ـ حسب

تعبيره ـ وشهدت ساحة «الوثبة» أكبر الصدامات بين الطرفين.

وبتاريخ ١٩٤٨/١/٢٧م قدم رئيس الوزراء صالح جبر استقالته إلى البلاط الملكي وقبِلَها فوراً، كذلك قدم نوري سعيد مستشار البلاط استقالته للبلاط وقبِلَها فوراً وقال كلمته المشهورة: «هذا الشعب غريب عجيب، أحياناً يصفني بالباشا، وأحياناً بالقندرة، وأحياناً بالجمبدة».

أمَّا المؤسسة العسكريَّة العراقيَّة فقد أعلن رئيس أركان الجيش الفريق صائب صالح الجبوري دعمه وتأييده للمطالب الشعبيَّة والسياسيَّة الرافضة للمعاهدة.

وقد أمر الوصي عبد الإله بتعيين السيد مزاحم الباججي بمنصب رئيس الوزراء، وتم منحه كلَّ الصلاحيات الدستوريَّة والقانونيَّة؛ لتشكيل الحكومة الجديدة أولاً، والنظر بموضوع الاتفاقيَّة ثانياً، وقد أُحيلت اتفاقية بورتسموث بمجملها إلى البرلمان للنظر فيها، وقد كان السيد محمد الصدر يشغل منصب رئيس البرلمان والنائب الأول لرئيس الوزراء مزاحم الباججي.

وبتاريخ ١٩٤٨/٢/٢م صوَّت البرلمان بأغلبية مطلقة لصالح إلغاء الاتفاقيَّة ببنودها السياسيَّة والعسكريَّة والأمنيَّة والاقتصاديَّة كافَّة، والأمر نفسه فعلته الحكومة العراقيَّة ومعها البلاط الملكي، وبذلك تم إلغاء اتفاقية بورتسموث سياسيَّاً ودستورياً وقانونيَّاً وشعبيَّاً، وتعتبر وثبة الجماهير العراقيَّة الكبرى في كانون الثاني ١٩٤٨م لإلغاء اتفاقية بورتسموث من أهمّ معالم النضوج السياسيِّ والثقافيِّ والاجتماعيِّ في كلِّ مرتكزات وهيكليَّة الدولة العراقيَّة المعاصرة.

ويكفي أن نعلم أنَّ الوصي عبد الإله نفسه قد قدم اعتذاراً علنياً للشعب العراقي ولذوي الضحايا، كما تم إصدار قرار بإطلاق سراح جميع الموقوفين والمحتجزين من المتظاهرين، وتقديم اعتذار رسمي لهم وتعويضهم بمبالغ مالية مجزية.

أمَّا مستشار البلاط السابق نوري سعيد فقد كتب مقالة مطوَّلة عبر

صحيفة الاستقلال جاء فيها: «إنه لم يقف ولن يقف يوماً أمامَ المطالب الجماهيريَّة والشعبيَّة العراقيَّة»، مبدياً استعداده الكامل للعودة للعمل السياسي والعمل بجدية وإخلاص؛ لغرض تحقيق كلِّ مطالب الشعب العراقي في الحريَّة والتقدم والازدهار.

وبذلك نكون قد قدمنا وصفاً وسرداً تفصيليّاً لجميع الأحداث والأسباب والعوامل والنتائج التي اقترنت باتفاقية بورتسموث، وعلى كلِّ الأصعدة والاتجاهات المختلفة؛ بغية تقديم صورة تفصيلية شبه متكاملة لهذا الحدث المهم في تاريخ العراق المعاصر، وعبر أكثر من زاوية واتجاه ومحور.

العراق وحرب فلسطين الأولى ١٩٤٨م

فرهود اليهود وقتلهم وتهجيرهم لمصلحة من؟

لو أعدنا النظر تفصيليَّاً وبعمق شديد منذ الصفحات الأولى لهذا الكتاب، وحاولنا تدقيق كل الأحداث الجسام والمنعطفات الخطيرة التي مررنا بها بالتوصيف والتحليل بدءاً بالحروب الكونيَّة الأولى ١٩١٤م ـ ١٩١٨م ثم الحرب الكونيَّة الثانية ١٩٣٩م ـ ١٩٤٥م، ومجمل المعاهدات والاتفاقيَّات الدوليَّة الكبرى: مثل سايكس ـ بيكو، ومودرس، وسان ريمو، وأرضروم الأولى والثانية، وجنيف ووعد بلفور وغيرها، نجد أنفسنا أمام حقيقة لا لبس فيها أنَّ هناك مشروعاً موضوعاً لإقامة الدولة اليهودية الكبرى منذ عام ١٩١٥م

وهذا المشروع اتخذ أشكالاً ومسميات وعناوين مختلفة وكان يظهر أحياناً بوضوح في ثنايا هذه الاتفاقيَّات والمعاهدات الدوليَّة بصورة مباشرة، وأحياناً يتم الإشارة إليه ضمناً وبطريقة غير مباشرة.

وكنا قد تطرقنا إلى انتفاضة مايس ١٩٤١م في العراق بزعامة رشيد عالي الكيلاني والعقداء الأربعة، وكيف أنَّ قضية فلسطين كانت إحدى ركائز هذا الانقلاب الثوري بسمَته العامَّة.

وكيف أن معظم القوى السياسيَّة العراقيَّة كانت تهاجم وبشدة المليشيات اليهوديَّة في فلسطين «الهاغانا والشتيرن والأرغون» التي كانت تتلقى دعماً سياسيَّاً وعسكريَّاً واقتصاديَّاً من قِبل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكيَّة.

بل إنَّنا لو راجعنا جميع بيانات الحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميِّينَ العرب لوجدنا أنَّ معظم هذه البيانات كانت تنتقد الجرائم اليهودية في فلسطين، حسب تعبيرها.

بل إنَّ دولاً مثل العراق ومصر وسورية فتحت باب التطوُّع للقتال في فلسطين ضد اليهود منذ آب/١٩٤٧م.

إعلان دولة إسرائيل:

بعد كلِّ ما تقدم وعند انتهاء سلطة الانتداب البريطاني على فلسطين بتاريخ ١٥/أيَّار/١٩٤٨م رسمياً، وقبل يوم واحد فقط من انتهاء سلطة الانتداب البريطاني تم إعلان تأسيس دولة إسرائيل بموجب وثيقة مختصرة جاء فيها:

«بإرادة الله الكبرى يعلن الشعب اليهودي في فلسطين عن إقامة دولته الخاصَّة به في هذا اليوم ١٤/أيَّار/١٩٤٨م، وندعو كلَّ يهود العالم إلى العيش فيها بسلام وتآخي في أرضهم التاريخية الموعودة، ويكون شعارنا نجمة النبي داود، وتسمية شعبنا ودولتنا إسرائيل، ونظامنا السياسي هو ديمقراطي برلماني».

الموقع
ديفد بن غوريون
مدير المنظمة اليهوديَّة العالمية
(١٤/أيَّار/١٩٤٨م)

وما إن تمَّ إعلان ذلك حتى خرجت المظاهرات العارمة في كلٍّ من المملكة المصرية والعراقيَّة والأردنيَّة والسعوديَّة، ومن ثمَّ سورية ولبنان[١].

---

(١) من المهم العودة إلى المصادر الآتية في هذا الخصوص:
١ ـ العراق قديماً وحديثاً، عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق.
٢ ـ لمحات اجتماعيَّة من تاريخ العراق الحديث، د. علي الوردي، مصدر سابق. =

وأعلنت الدول الأربع الأولى الحرب على إسرائيل بدءاً من يوم ٢١/ أيَّار/١٩٤٨م، أي: بعد تأسيس الدولة اليهودية بسبعة أيَّام فقط، أمَّا إسرائيل فقط كانت تمتلك ٤ مجاميع ميليشاتيَّة مسلحة هي: البلماخ والأرجون، والهاجانا، والشتيرن، وكان تعداد كل فيصل من هؤلاء ١٥٠٠ عنصر مقاتل يهودي.

وبدأت الجيوش العربيَّة للدول الست تتجمع وتحتشد قرب الحدود الفلسطينية بدءاً من يوم ٢٦/أيَّار/١٩٤٨م، وبدأت المناوشات بين الطرفين بالقصف المدفعي المتبادل، وكان تعداد الجيوش العربيَّة الستة قد وصل إلى ٣٩ ألف مقاتل، كان لمصر والعراق حصة الأسد فيها، في حين كان تعداد الجيش الإسرائيلي كله ٧٠٠٠ مقاتل فقط، ومن ضمن ذلك المتطوعون اليهود الذين جاؤوا من بعض دول أوروبا وروسيا لنصرة الجيش الإسرائيلي الجديد.

والحقيقة التاريخية تجبرنا على أن نقول: إنَّ الجيش العراقي كان أشجع الجيوش العربيَّة، وأكثرها جرأة وذكاءً، خصوصاً بعض قادته مثل: المقدم غازي الداغستاني، والرائد عمر علي بكر، والرائد خليل جاسم العراقي، حيث تمكن الجيش العراقي من تحرير مناطق جنين وطول كرم وكفر قرع وغيرها، في حين تمكنت القوات الإسرائيلية من تطويق القوات المصرية في منطقة «الفالوجة» الحدودية مع مصر، وقد كان للضابط العراقي الشهيد العقيد الركن محمود شيت خطاب دورٌ متميزٌ وشجاعٌ في هذه المعارك.

وبتاريخ ٤/٦/١٩٤٨م أعلنت كلٌّ من بريطانيا وفرنسا عن استعدادها الكامل لدعم إسرائيل في حالة تخطي الجيوش العربيَّة حدود التقسيم المرسومة والفاصلة بين الدولتين اليهوديَّة والفلسطينيَّة، وبتاريخ ١١/حزيران/ ١٩٤٨م أُعلنت الهدنة الأولى بين الطرفين.

= ٣ ـ يهود العراق، مازن الطيف، دار الوعي، لندن، ط٢، ٢٠٠٣م.
٤ ـ مذكراتي في العراق، ج٢، ساطع الحصري، مصدر سابق.
٥ ـ أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ستيفن لوكريك، ج٣، مصدر سابق.

أمَّا الفلسطينيُّون فقد شكلوا خمسة أفواج عسكريَّة لمحاربة الإسرائيليين هي: (الشعراوية، وصلاح الدين، والكرمل، وخالد بن الوليد، وعمرو بن العاص).

واستمرَّت المعارك ما بين كرٍّ وفرٍّ من الطرفين، مع تقدم ملحوظ للقوات الإسرائيليَّة في مناطق الشعراوية وزيتا وشويكة.

وبتاريخ ١٩٤٨/٨/٢٦م عُقدت الهدنة الثانية بين الطرفين، وكانت الجيوش العربيَّة تعاني من نقص شديد في الأسلحة والمعدات والعتاد، وحتى الغذاء، وقِدَم الأسلحة العربيَّة وعُطلِ غالبيَّتها، أمَّا إسرائيل فقد تلقت أسلحة متطورة حديثة من أمريكا وبريطانيا وفرنسا.

واستمرت هذه المعارك الدموية بلا أمل أو أيِّ علامات تدل على انتصار الجيوش العربيَّة، وبدأت الدول العربيَّة تسحب جيوشها تباعاً، فأول دولة سحبت جيشها كانت السعودية، ثم مصر ثم لبنان ثم سورية، ولم تبقَ جيوش عربيَّة في فلسطين سوى العراق والأردن، وكانت كل دولة منهما تملك ٥٠٠ جندي فقط وما إن حلَّ يوم ١٩٤٩/١/٢٩م حتى توقفت الحرب كلياً، وبذلك خسر العرب أُولى معاركهم الكبرى والمصيرية وأهمها مع إسرائيل.

أمَّا على صعيد الدول العظمى والكبرى فقد اعترفت كلٌّ من الولايات المتحدة الأمريكيَّة، والاتحاد السوفيتي، وبريطانيا وفرنسا وإيطاليا، ورومانيا وبلجيكا، وأستراليا وكندا بالدولة الجديدة إسرائيل، وبعاصمتها «القدس الغربيَّة أورشليم القدس».

أمَّا على الصعيد السياسي والاجتماعيِّ فقد حمَّلت جميع الأحزاب السياسيَّة العراقيَّة الوصي عبد الإله ورئيس الوزراء نوري سعيد مسؤولية الهزيمة العسكريَّة في فلسطين، وأصدرت حركة القوميِّينَ العرب والحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث وحزب الاستقلال بيانات شديدة اللهجة تجاه البلاط والحكومة، محمَّلة إياهما مسؤولية الهزيمة العربيَّة الكبرى أمام إسرائيل

الفتيَّة، إلى الحد الذي عدَّ فيه الحزب الشيوعي العراقي أن هناك خيانة عظمى ارتكبها الوصي عبد الإله ورئيس الحكومة نوري سعيد من خلال منع تزويد الجيش العراقي بالأسلحة والعتاد الكافي لإدامة زخم المعركة، والأمر نفسه حصل في سورية ومصر.

وظهرت دعوات سياسيَّة وثقافية من قِبل بعض الساسة والمثقفين العراقيين بوجوب الانتقام من يهود العراق المقيمين على أراضيه، ومصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة، وقد لعبت حركة القوميِّينَ العرب والحزب الشيوعي العراقي دوراً كبيراً في ذلك لتأسيس مرحلة محزنة وغير أخلاقية أو إنسانية سميت «فرهود اليهود العراقيين» وهي المرة الثانية التي تحصل بعد ١٩٤١م

في حين أنَّ يهود العراق لهم يكن لهم أيُّ علاقة سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة باحتلال فلسطين وهزيمة الجيوش العربيَّة، وتعرض يهود العراق مرة أخرى إلى ثاني فرهود «قتل وسرقة واغتصاب» في تاريخهم المعاصر، فبعد أن تعرضوا إلى فرهود الأول في ١/٥/١٩٤١ إلى ٤/٥/١٩٤١م في أثناء حركة أو انقلاب مايس ١٩٤١م؛ لأسباب غير مفهومة، تعرضوا للمرة الثانية لفرهود «جرائم السلب والنهب والاغتصاب» بدءاً من ٢٤/آب/١٩٤٨م لغاية ٢/٩/١٩٤٨م تزامناً مع أشهر الحرب العربيَّة ضد إسرائيل؛ فقد سطت مجموعات من الغوغاء واللصوص على بعض دور ومحالِّ اليهود في بغداد والموصل والبصرة وبابل، وسرقوا أموالهم وجرحوا أصحابها بالسكاكين والسيوف والخناجر، بحجة الثأر لهزيمة الجيوش العربيَّة في فلسطين.

كما تم اختطاف واغتصاب أكثر من ٢٠ امرأة يهوديَّة، مما دفع حكومات أمريكا وبريطانيا وفرنسا إلى إطلاق تسمية «النازيون العراقيون» على مرتكبي هذه الجرائم المخجلة.

فأعلن صالح جبر وزير الداخلية الأحكام العرفية بأوامر من رئيس الوزراء نوري سعيد، وألقى القبض على مجموعات كبيرة من هؤلاء الغوغاء

المنفلتين، وتم الحكم على قسم كبير منهم بأحكام تتراوح ما بين ٥ إلى ١٠ سنوات، وبذلك تم فرض الأمن والنظام على عموم الدولة العراقيَّة، وقد استنكرت جميع المراجع الدينيَّة السنيَّة والشيعيَّة وحتى المسيحيَّة والصابئة هذه الجرائم، وطالبت بمعاقبة مرتكبيها بأشد العقوبات.

ونحن بوصفنا باحثين وساسة عراقيين نستنكر وندين هذه الجرائم، ونعتبرها غير إسلاميَّة أو إنسانية أو أخلاقية أو وطنية.

هذه هي أهمُّ ملامح حرب عام ١٩٤٨م، ودور الجيش العراق فيها، وأهم ارتداداتها السياسيَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة سواء على مستوى الأحزاب والقيادات السياسيَّة أم على مستوى المنظور العام للجانب الاجتماعي فيها.

الخطة التنمويَّة والعمرانيَّة العشريَّة الشاملة

(١٩٤٨م ـ ١٩٥٨م)

على الرغم من قلة المصادر البحثيَّة والعلميَّة والأكاديميَّة التي تناولت هذا الموضوع بالدراسة والتمحيص والتأثير، إلَّا أنَّنا تمكنا من إيجاد بعض المعلومات المتناثرة هنا وهناك في هذا السياق، وبالأخص كتاب الدكتور «إبراهيم عجينة» الموسوم بـ: النظام الصحي والتعليمي في العراق خلال الحقبة الملكية، ومما لا شكَّ فيه أنَّ كلاً من العراق وتركيَّا ومصر كانوا في هذه المدة يتصدرون المراكز الثلاثة الأولى في مجالات التعليم والصحة والخدمات والثقافة العامَّة، خلال مدَّة ١٩٤٥م ـ ١٩٥٨م، ويكفي أن نشير إلى أنَّ العراق خلال حقبة الأربعينيات فقط كان يمتلك ٦٥ صحيفة يوميَّة، و٣٣ مجلة أسبوعية وشهرية.

أمَّا في مجال الإسكان والخدمات العامَّة فيمكن الإشارة إلى النقاط الآتية:

١ ـ بناء ٣ جسور في بغداد، و٣ في الموصل و٣ في كركوك و٢ في البصرة، وجسر واحد في كل محافظة عراقيَّة أخرى، وضمن أفضل المواصفات القياسية والعالمية في تلك المدة.

٢ ـ إكساء وتعبيد ٢٧٣٠كم من الطرق الرئيسيَّة التي تربط بين كلِّ المحافظات «الشمالية والوسطى والجنوبيَّة والفرات الأوسط».

٣ ـ وفي المجال الصحي تمَّ بناء وتأثيث ٣ مستشفيات في كل محافظة عراقيَّة، وبناء مستوصف في كل قضاء وناحية.

٤ ـ وعلى الصعيد التعليميِّ والتدريسيِّ فقد تم بناء ١٦ كلية جامعية في كلٍّ من بغداد والموصل والبصرة وكركوك وبابل.

٥ ـ بناء ١٨ محطة لتصفية وتنقية المياه في بغداد وعموم المحافظات العراقيَّة الأخرى.

٦ ـ بناء ٤ سدود عملاقة لمنع الفيضانات على نهرَي دجلة والفرات.

٧ ـ بناء المساجد وبعض التكايا والحسينيات في عموم الدولة العراقيَّة.

٨ ـ توزيع ٢٤ ألف قطعة أرض سكنية لمن هم بدرجة وزير ووكيل وزير ومدير عام في جميع محافظات العراق.

٩ ـ توزيع ٢٣ ألف قطعة سكنيَّة لجميع المواطنين في دوائر الدولة المختلفة، وبأسعار رمزية وفي محافظات العراق كافَّة.

١٠ ـ بناء ٤ مصافي حديثة لتكرير وتصفية النفط ومشتقاته في عموم المدن ذات الإنتاج النفطي.

١١ ـ استصلاح ١١٧٦٩٨ دونم زراعي وعلى نفقة الدولة، وتوزيعها على الفلاحين.

١٢ ـ بناء ٥١ دائرة حكومية مهمَّة؛ كدوائر البرق والبريد والهاتف ودوائر الضريبة[١].

١٣ ـ بناء وتأثيث ٢٤ مستوصف بيطري في عموم محافظات العراق.

---

(١) من المهم العودة للمصادر الآتية في هذا السياق:

١ ـ العراق في الوثائق السرية البريطانيَّة، د. مؤيد ابراهيم الونداوي، مصدر سابق.

٢ ـ حوادث بغداد في ١٢ قرن، باقر أمين الورد، ط٢، ج٢، الدار العربيَّة للنشر، بيروت، ١٩٨٩م، منقحة

٣ ـ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، د. علي الوردي، مصدر السابق

٤ ـ الخطة العشرية التنموية في العراق الحقبة الملكية، صادق الطائي، مكتبة التحرير، بغداد، ط١، ١٩٨٤م.

١٤ ـ تأسيس وإقامة شبكة تصريف مياه «الصرف الصحي» في بغداد والنجف، وكركوك والموصل والبصرة، ضمن أفضل المواصفات العالميَّة.

١٥ ـ بناء ١٤ معملاً لتعليب التمور وبعض الفواكه والخضروات للاستهلاك المحلي، وتصدير الفائض خارج العراق.

١٦ ـ بناء ٣ معامل لصناعة التبوغ والسجائر في بغداد والسليمانيَّة وديالى.

١٧ ـ بناء ١٤ موقفاً «كراجاً» لوقوف ومبيت السيارات في معظم محافظات القطر.

١٨ ـ كري نهري دجلة والفرات في كل مدة ٥ سنوات من قِبل شركات بريطانيَّة بهذا الخصوص.

١٩ ـ بناء ٣ معامل لصناعة الإسمنت والطابوق والزجاجيات في الديوانيَّة والرمادي والموصل.

٢٠ ـ وفي مضمار الدراسات المهنيَّة المختلفة فقد تم بناءُ ٢١ متوسطة مهنية «زراعة وصناعة وتجارة» في معظم الجغرافية العراقيَّة.

٢١ ـ وفي المجال التعليمي أيضاً نود الإشارة إلى إنشاء وتجهيز ١٣١٥ مدرسة ابتدائية ومتوسطة واعداديَّة، وعلى الجغرافية العراقيَّة كافَّة.

٢٢ ـ ترميم وإدامة كلِّ المواقع الأثريَّة العراقيَّة، مثل: سلمان باك وآثار بابل، والناصريَّة، ونينوى، كركوك، وتأسيس الهيئة العليا لحماية الآثار العراقيَّة وربطها بمجلس الوزراء.

٢٣ ـ إصدار قوانين التقاعد الوظيفي والتكافل الاجتماعي في نيسان ١٩٥١م.

٢٤ ـ تأسيس تلفزيون العراق في ٢/٥/١٩٥٦م وبذلك أصبح العراق أول دولة عربيَّة في هذا المضمار، ثم أعقبته مصر ولبنان بسنتين.

٢٥ ـ تأسيس أول محطة للاتصالات السلكيَّة واللاسلكيَّة في ١٢/ ٢/ ١٩٣٩م، وبذلك يعدُّ العراق أيضاً أول دولة عربيَّة بهذا الخصوص.

٢٦ ـ بناء ٣ مطارات كبرى في عموم العراق هي: مطار بغداد الدولي، ومطار المثنى في بغداد أيضاً، ومطار الغزلاني في الموصل، وكان ذلك في تموز من عام ١٩٤٠م.

٢٧ ـ بناء ٤ محطات لتوليد الطاقة الكهربائية لتغذي وتغطي جميع أنحاء العراق في بغداد والموصل والبصرة والنجف.

٢٨ ـ بناء المكتبات العامَّة الثقافيَّة وتجهيزها في كلِّ محافظات العراق، وبمعدل ٤ مكتبات في كل محافظة، باستثناء العاصمة بغداد فقد كانت تحوي ٩ مكتبات عامة، وكانت جميعها مجانية ومتاحة لكلّ المواطنين.

٢٩ ـ إدامة خطوط السكك الحديدية وتعزيزها وتجهيزها بقطارات جديدة: (شمالية، جنوبية، الفرات الأوسط)، وكانت أسعارها رمزية جداً وتتيح لكلّ المواطنين استخدامها بأقل كُلفة ممكنة.

ونكتفي بهذا القدر من التطرق إلى الإنجازات الثقافيَّة والصناعيَّة والخدميَّة والصحيَّة والتعليميَّة علماً أنَّنا قد أغفلنا واختصرنا الشيء الكثير منها، ولكن الأهم من كلِّ ذلك هو تشريع قانون «الانضباط الوظيفي» الصادر في ١١/ ٦/ ١٩٣٨م الذي يعدُّ العراق ثاني دولة في الشرق الأوسط بعد تركيَّا يقوم بإصدار وتشريع قانون كهذا.

فماذا كان ينص ويعني قانون الانضباط الوظيفي؟

والإجابة ما يأتي: إنه القانون الذي أعطى القدسيَّة والقيم الأخلاقية والاجتماعيَّة المتطورة والراقية لمؤسسات الدولة العراقيَّة المختلفة، ونورد الآن أهمَّ الفقرات التي وردت بهذا القانون:

١ ـ تقسم كلُّ دائرة حكومية إلى عدة أقسام ولواحق إداريَّة وتنظيميَّة مختلفة، ولكنها مكمِّلة لبعضها، مثل: شعبة الإدارة وشعبة الذاتية، وشعبة

الإحصاء وشعبة المحاسبة، وشعبة المتابعة وشعبة السكرتارية، ومكتب المدير المسؤول.

٢ ـ يجب على كلِّ موظَّف أن يعتني بملبسه الشخصي، وهندامه وحلاقة ذقنه وشعره.

٣ ـ يجب على كلِّ مواطن عراقيٍّ عند زيارته أو مراجعته لإحدى دوائر الدولة أن يتحلى بالخُلُق القويم والملبس النظامي، المقبول اجتماعيًّا.

٤ ـ تعدُّ جرائم الرشوة والوساطة جرائم غير أخلاقية ومخلَّة بالشرف، فيجب الابتعاد عنها كلَّ البعد.

٥ ـ يراعى القدم الوظيفي والاختصاص العلمي في توزيع المناصب الإدارية والوظيفية داخل أيّ دائرة حكومية عراقيَّة.

٦ ـ يمنع منعاً باتاً إقحام السياسة أو العشائرية، أو الطائفة الدينيَّة أو المناطقية، في أيِّ مفصل أو معاملة رسميَّة يتم تداولها داخل إطار مؤسسات الدولة.

وبرأينا الشخصي إنَّ هذا القانون لوحده يكفي لبناء وتطوير وحرفية مؤسسات ودوائر الدولة العراقيَّة كافَّة على أكمل وجه وأحسن صورة.

ولهذا كنا وما زلنا نعتبر أنَّ البناء التنظيميَّ والمفصليَّ المؤسساتيَّ للدولة العراقيَّة، خلال الحقبة الملكيَّة الدستوريَّة هو النموذج الأفضل والأحسن في جميع مراحل تاريخ العراق المعاصر، ومن الأوجه والاتجاهات كافَّة.

تتويج الملك فيصل الثاني
على عرش العراق في (٣/أيَّار/١٩٥٣م)

من المهم جداً أن يعود القارئ والباحث إلى موضوعي «مقتل الملك غازي، وتنصيب الأمير عبد الإله بن علي وصياً على عرش العراق في نيسان ١٩٣٩م»، ونحن كنا قد تطرقنا إلى كلِّ ذلك بتفصيل قليل في حينه، وأوضحنا أنَّ الملك أو الأمير فيصل الثاني في حينها كان يبلغ من العمر قرابة ٤ سنوات تقريباً.

فما رحلتهُ الشخصية والسياسيَّة في المدَّة التي من ١٩٣٩م لغاية يوم تتويجه ملكاً دستوريَّاً على عرش العراق في ٣/٥/١٩٥٣م؟

وُلد الملك فيصل الثاني في بغداد في ٢/٥/١٩٣٥م، وهو الابن الوحيد للملك غازي المقتول، وابن الملكة عالية، وبعد مقتل والده الملك غازي في حادث السيارة المشهور والمشبوه تولَّت والدته الملكة عالية تربيته مع المربية البريطانيَّة الشهيرة «مسز ريموس»، وعند مقتل والده الملك غازي كان يبلغ من العمر ٤ سنوات تقريباً.

وأكمل الملك فيصل الأول دراسته الابتدائيَّة في مدرسة المأمونيَّة في منطقة الحارثية، أمَّا دراسته المتوسطة والثانوية فقد أكملها في تركيَّا؛ ولذلك كان يجيد اللغة التركيَّة بطلاقة، وقد حصل على معدل ٧٨ بالمئة في الفرع الأدبي، وبعد ذلك سافر إلى كلية فكتوريا البريطانيَّة في مدينة الإسكندرية المصرية ـ **قسم العلوم السياسيَّة وأمضى فيها سنتان فقط، وبعد ذلك سافر إلى لندن ليكمل تعليمه بكلية «هارو» وتخرج فيها بتفوق، وعاد إلى بغداد في حزيران ١٩٥٠م، ومكث في بغداد عاماً واحداً فقط، ثم عاد مرة أخرى إلى**

لندن لتقديم أبحاث جامعيَّة عليا حول «أسس القيادة السياسيَّة والعسكريَّة الناجحة»، وحصل على الدبلوم العالي بتاريخ ٣٠/ ٧/ ١٩٥٢م، وبعد ذلك عاد إلى بغداد في ٣٠/ ١١/ ١٩٥٢م.

وبتاريخ ٣/ ٥/ ١٩٥٣م أكمل الملك فيصل الثاني سن ١٨ عاماً ليتمَّ تتويجه بنفس اليوم ملكاً دستورياً على المملكة العراقيَّة الهاشمية، وقد جرت مراسيم التتويج والاحتفال بدءاً من الساعة العاشرة صباحاً من يوم ٣/ ٥/ ١٩٥٣م وانتهت في صبيحة اليوم التالي، وكانت معظم الجماهير العراقيَّة وبمكوناته المختلفة مرحِّبة بالتتويج الملكي الجديد.

وقد ألقى الملك فيصل الثاني كلمة قصيرة جاء فيها: أنه يشكر كلَّ العراقيين ممن احتفلوا بتنصيبه ملكاً على عرش العراق، وقال: إنَّه يقدم جزيل الشكر والامتنان إلى والدته الملكة عالية التي سهرت على تربيته وتعليمه، ويشكر خاله الوصي عبد الإله بن علي الذي حافظ وصان عرش العراق في المدَّة ١٩٣٩م/ ١٩٥٣م، كما قال كلمة مهمَّة وخطيرة مُفادها: أنَّه يطمح إلى توحيد البلدين (العراق والأردن) تحت قيادة ملكية هاشمية موحدة، مذكِّراً في الوقت نفسه أنه ينظر إلى جميع العراقيين بالتساوي في الحقوق والواجبات، وأنه سيجعل القانون والقضاء أعلى سلطتين في البلاد، ويجب على الجميع الخضوع لهما، حتى سلطة البلاط الملكي وأمراؤه.

أمَّا خاله الوصي عبد الإله فقد قال كلمة قصيرة هو الآخر، جاء فيها: «إنَّه في[1] هذا اليوم البهيج من تاريخ العراق الجميل، انتهت صلاحياتي

---

(١) من المهم العودة إلى المصادر الآتية لمزيداً من التفصيلات:

١ ـ بريطانيا والعراق، محمد حمدي الجعفري، دار آفاق عربيَّة، ط٢، بغداد، ١٩٩٨م

٢ ـ تاريخ الوزارات العراقيَّة، ج٢، عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق.

٣ ـ ثلاث ملوك في العراق، جيرالرد دي غوري، مصدر سابق.

٤ ـ الملك فيصل الثاني آخر ملوك العراق، د. ماهر حسن، المؤسسة المصرية للطباعة، ط١، القاهرة، ١٩٩٩م.

السياسيَّة والقانونيَّة والدستوريَّة كافَّة، وإني سأصبح مواطناً بسيطاً وموظفاً حكومياً في البلاط الملكي».

أمَّا رئيس الوزراء الباشا نوري سعيد فقد قال بكلمته الذكية والسياسيَّة ما يأتي:

إنه لفخور جداً لأنه عمل رئيساً للوزراء وبدورات متقطعة خلال حقب الملوك الثلاثة الشرفاء: فيصل الأول والملك غازي وفيصل الثاني.

كما قال في كلمته: أنَّه على يقين تام أنَّ الخطة التنمويَّة العشرية ستتكلل بالنجاح في المجالات والاتجاهات كافَّة، وأنه عازم مع الملك فيصل الثاني على بناء وتطوير العراق وجعله من أكثر دول العالم تطوراً وتقدماً في المجالات كافَّة.

أمَّا الأحزاب العراقيَّة الأخرى كالاستقلال والنهضة والحرية فقد باركت جمعياً التتويج الملكي العراقي، ورحبت بتولي الملك الشاب فيصل الثاني عرش العراق، داعية إيَّاه إلى الأخذ بيد العراق نحو التطور والتقدم ومحاربة الجهل والأمية وبعض رجال الاقطاع المتنفذين.

أمَّا حركة القوميِّينَ العرب والحزب الشيوعي العراقي وحزب البعث العربي الاشتراكي فكانت مواقفهم كالآتي:

أ ـ حركة القوميِّينَ العرب عدَّت تتويج الملك فيصل الثاني هو مضيعة للوقت وتبديد لطاقات الأمَّة العربيَّة نحو الوحدة والتقدم.

ب ـ الحزب الشيوعي العراقي عدَّ تتويج الملك فيصل الثاني جاء بأوامر من الإمبريالية العالمية الصهيونية؛ لخدمة الإقطاع والطبقات الثرية، وسحق الطبقات العمَّالية الفقيرة.

ج ـ حزب البعث العربي الاشتراكي لم يُصدر أيَّ بيان مع أو ضد التتويج الملكي الفيصلي.

وفي ردود الأفعال الإقليميَّة والدوليَّة فقد رحبت كلٌّ من تركيَّا وإيران

وباكستان وجميع الدول العربيَّة بالتتويج الملكي باستثناء مصر التي لم تُصدر أيَّ بيان «مع أو ضد» التتويج، كما رحَّبت كلٌّ من بريطانيا وألمانيا وفرنسا، وإيطاليا وكندا والولايات المتحدة الأمريكيَّة، وإسبانيا وبلجيكا والدنمارك، والسويد بالتتويج الملكي، فيما لم يصدر أيُّ تصريح «مع أو ضد» من قبل الاتحاد السوفيتي بهذا الخصوص، وهو نفس الموقف المصري.

وفي صبيحة يوم ٥/أيَّار/١٩٥٣م تم أداء اليمين الدستوريَّة من قِبل الملك فيصل الثاني، وبحضور مجلسي الوزراء والبرلمان ليباشر الملك فيصل الثاني مهامه الدستوريَّة والقانونيَّة بنفس اليوم، وبتاريخ ٧/أيَّار/١٩٥٣م عُقد اجتماع مطوَّل بين الملك فيصل الثاني ونوري سعيد رئيس الوزراء، والفريق غازي بهجت الداغستاني رئيس أركان الجيش، وصدرت عن الاجتماع القرارات المهمَّة الآتية:

١ ـ عدُّ جميع الذين تمَّ إعدامهم بجرائم «سياسيَّة» شهداء ويتم تعويض ذويهم بغض النظر عن انتماءاتهم السياسيَّة والثقافية.

٢ ـ تعيين الفريق نور الدين باشا محمود مستشاراً عسكرياً للبلاط الملكي.

٣ ـ لا يحق لرئيس الوزراء أو وزير الدفاع إعلان حالة الطوارئ أو الأحكام العرفية إلا بعد استحصال موافقة البرلمان.

٤ ـ تشكيل لجنة مشتركة تتألف من: مختصين من وزارتي الاقتصاد والمالية تأخذ على عاتقها تحديد أسعار المواد الغذائية الضرورية، كالرز والحنطة والشعير والخضراوات والفواكه، وغيرها من مستلزمات العيش الضرورية.

٥ ـ تعيين الدكتور مصطفى العمري رئيساً أعلى لمجلس إعمار العراق ويخوَّل بكلِّ الصلاحيات الضرورية لذلك.

٦ ـ منح كلِّ الصلاحيات اللازمة لأمين بغداد «أمين المميز» لإعادة ترميم الشوارع العامَّة والأزقة الفرعية، وبوابات دخول بغداد، وإعطاء أهمِّية

قصوى إلى مناطق الأعظميَّة والكاظمية، وباب المعظم وشارع الرشيد، وشارع الملك غازي ومنطقة الميدان ومنطقة الحارثية.

٧ ـ يجب على كلِّ مؤسسات ووزارات الدولة تعيين الخريجين من الكليات خلال مدة عام واحد بعد تخرجهم.

وعلينا أن نذكر أنَّ هذه القرارات المهمَّة والناجحة كان قد اتخذها الملك الشاب بعد ٥ أيام فقط من توليه عرش العراق.

ولكن كل تلك القرارات الوطنيَّة والتنموية الناجحة والإيجابية لم تمنع وجود ٣ تحديات ومخاطر كبرى تحيط بالبلاط الملكي وملكه الشاب على وجه الخصوص، وبالعراق على أنَّها دولة وتاريخ وإقليم وسيادة ومستقبل على وجه العموم.

وهذه المخاطر والتحديات الثلاثة هي:

١ ـ علاقة البلاط الملكي والحكومة العراقيَّة من جهة، والمصالح والسياسيات البريطانيَّة والأمريكيَّة من جهة أخرى.

٢ ـ تغلغل الأحزاب المحظورة داخل جسد وبنية المؤسسة العسكريَّة العراقيَّة بتشكيلاتها المختلفة، ونقصد بالأحزاب الثلاثة الكبرى المحظورة: القوميِّينَ العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي العراقي.

٣ ـ انقسام غالبية دول العالم إلى معسكرين متعاكسين متضادين، هما: المعسكر الرأسمالي (حلف شمال الأطلسي) بزعامة الولايات المتحدة الأمريكيَّة، وحلف «وارشو» أي: المعسكر الشيوعي الاشتراكي.

وكان لزاماً على العراق أن يتخذ موقفاً واضحاً بانحياز إلى أحد هذين المعسكرين، وهذا لم يكن يرغبه ويتبناه الملك الشاب فيصل الأول لا سياسيَّاً ولا عقديَّاً ولا أخلاقيَّاً، بل كان يطمح ويطمع بتأسيس هيكلية دولة عراقيَّة مستقلة متطورة، بعيداً عن كلِّ التجاذبات والمعسكرات السياسيَّة

والعسكريَّة إقليميًّاً ودوليًّاً، وكانت بريطانيا تعلم ذلك يقيناً لأنه أمضى فيها ٥ سنوات دراسيَّة أكاديميَّة في لندن، ويبدو أنَّ الملك فيصل الثاني كان على دراية تامَّة أو قناعة شبه مطلقة أنَّ البريطانيين هم من قتلوا والده الملك غازي، وهم من قتلوا جده فيصل الأول لنفس الأسباب أعلاه.

وسنحاول بحث وتحليل كلِّ ذلك خلال الصفحات القليلة القادمة، وعلى أكثر من صعيد واتجاه.

حلف بغداد ١٩٥٥م،
«أسبابه، أطرافه، معطياته».

يمكن عدُّ معاهدة أو اتفاق بغداد في ٢٣/تشرين الثاني/١٩٥٥م من أهمِّ وأخطر الأحداث التي اقترنت بمدَّة حكم الملكية الدستوريَّة ١٩٢١م/ ١٩٥٨م، من حيث الشكلُ والتأثيرُ والتحديات عراقيَّاً وإقليميَّاً ودوليَّاً.

ومن شبه المستحيل دراسة هذا الموضوع بكلّ تفصيلاته العامَّة والخاصَّة من غير التطرق إلى جملة من الأحداث والتدافعات السياسيَّة والفكريَّة والعقديَّة والعسكريَّة، عراقيَّاً وإقليميَّاً ودوليَّاً التي أثرت في الشأن الداخلي العراقي برمته.

وهذه التحديات والمخاطر الكبرى تتمثل في:

١ ـ تمكُّن الحركات السياسيَّة والعقديَّة الكبرى المحظورة وهي: حركة القوميِّينَ، العرب والحزب الشيوعي العراقي، وحزب البعث من اختراق المؤسسة العسكريَّة العراقيَّة بكلِّ تشكيلاتها البريَّة والبحريَّة والجويَّة، وهذه النقطة هي من أهمّ التحديات والمصاعب الكبرى وأخطرها التي تهدد منظومة الحكم الملكية على وجه الخصوص، وهوية الدولة العراقيَّة وتوجهها وكينونتها ككلّ على وجه العموم.

٢ ـ الحرب الإعلاميَّة والدعائية الكبرى التي كانت تديرها مصر بكلّ حجمها وثقلها الإعلامي الموجه ضد الحكم الملكي في العراق، ووصفها إيَّاه أنَّه يمثل مصالح الدول الاستعمارية الكبرى: أمريكا وبريطانيا وفرنسا، وقد تسببت هذه الحرب الإعلاميَّة المصرية ومعها كل دول المعسكر

الاشتراكي والشيوعي بخلق جيل من الساسة والمثقفين العراقيين، يُكنُّون كلَّ العداء للمنظومة الملكية الحاكمة، والبرلمان، ورئاسة الوزراء.

٣ ـ هروب بريطانيا من الوعود الكثيرة التي قطعتها على نفسها بخصوص مساعدة العراق في المجالات والاتجاهات كافَّة، خصوصاً بعد قيام الحكومة العراقيَّة والبرلمان بإلغاء اتفاقية بورتسموث معها من جانب واحد، راجع موضوع معاهدة بورتسموث.

٤ ـ وجود خلافات حدوديَّة مزمنة وتاريخية مع إيران بسبب قضمها لمدن المحمدة وعبادان وبعض مناطق الأهواز العربيَّة، دون وجه حق قانونيٍّ أو سياسيٍّ أو عسكريٍّ.

٥ ـ انقسام العالم بأسره إلى ٣ محاور كبرى هي:

أ ـ حلف شمال الأطلسي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكيَّة، والخاص بالدول ذات النظام الرأسمالي، وكان ذلك في أيلول ١٩٤٩م.

ب ـ حلف وارشو بزعامة الاتحاد السوفيتي والخاص بالدول الاشتراكية والشيوعيَّة في العالم أجمع، وكان ذلك في ٣٠/آب/١٩٥٤م.

ج ـ دول عدم الانحياز بزعامة الهند وإندونيسيا والخاص بمجموعة الدول التي ترفض الانتماء إلى أحد المعسكرين أعلاه، واختارت[١] أن تبقَ على سياسة عدم الانحياز، أو ما سمي في حينه بدول «الحياد الإيجابي» أو دول مؤتمر «باندونغ»

---

(١) لمزيد من التفصيلات في هذا الخصوص يرجى العودة إلى المصادر الآتية:

١ ـ تاريخ الوزارات العراقيَّة، ج٤، عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق.

٢ ـ تاريخ الحركة الثورية المعاصرة، ج٢، سعاد خيري، مصدر سابق.

٣ ـ ثلاث ملوك في العراق، جيرالد دي غوري، مصدر سابق.

٤ ـ حلف بغداد وحقيقته، د ـ سعد كاظم المولى، جامعة بابل، رسالة ماجستير، ٢٠١٢م.

٦ ـ في ١٨/ ١٠/ ١٩٥٤م قام وزير الخارجية الأمريكي في حينها «جون فوستر دالاس» بزيارة مهمَّة إلى كلٍّ من إيران وتركيَّا والعراق والمملكة العربيَّة السعودية، وصرح عقب زيارته بما يأتي: «يجب على دول وحكومات المنطقة أن تمنع الأحزاب الشيوعيَّة والماركسيَّة من الوصول إلى السلطة؛ لأنَّ هذه الأحزابَ ولاؤها التامُّ للاتحاد السوفيتي، وليس لأوطانها»، حسب تعبيره.

هذه هي أهمُّ الأحداث والتحديات والمخاطر التي سبقت توقيع معاهدة حلف بغداد.

وبتاريخ ٢٢/ ١١/ ١٩٥٤م قامت جميع الأجهزة الأمنيَّة العراقيَّة بمداهمة بعض أوكار الحزب الشيوعي العراقي واعتقلت قياداته، كما تمت إحالة ٤١ ضابطاً عسكرياً من مختلف الرتب على التقاعد الوظيفي دون السن القانوني؛ بتهمة الانتماء للشيوعية أو التعاطف معها.

وبتاريخ ٦/ كانون الثاني/ ١٩٥٥م وجَّه الملك فيصل الثاني كلمة للشعب العراقي بمناسبة الذكرى ٣٤ لتأسيس الجيش العراقي، ومن ضمن ما جاء فيها: «إنَّ العراق هو بلد الإسلام والمسلمين والعتبات المقدسة، ولا مكان للشيوعيين الملحدين، وبعض حملة أفكار الزندقة والإلحاد فيه».

وبتاريخ ٤/ ٢/ ١٩٥٥م زار العراقَ وزيرُ خارجية إيران رضا شيرازي، والتقى خلالها مع رئيس الوزراء نوري سعيد ووزير الخارجية فاضل الجمالي، وقد أعلنت إيران عقب الزيارة خوفَها على الجانب العراقي من انتشار الأحزاب والحركات الشيوعيَّة والاشتراكيَّة في المدن العراقيَّة الحدوديَّة مع إيران، ويقصد: «ذي قار والبصرة»، راجع مبحث الحزب الشيوعي العراقي.

وبتاريخ ١٩/ ٢/ ١٩٥٥م تلقَّى رئيس الوزراء العراقي نوري سعيد رسالة خطيَّة مطوَّلة من نظيره البريطاني «أنطوني أيدن» أكَّد فيها على عمق العلاقات السياسيَّة والاستراتيجيَّة بين البلدين، وأنَّهما معنيَّان معاً في محاربة الأفكار الهدامة، وفي حماية منابع النفط في منطقة الخليج العربي.

وبعد تهيئة الأوضاع السياسيَّة والإعلاميَّة كافَّة، مضافاً لذلك كل ما

تقدم فقد تم عقد الاجتماع الأول بين الدول الخمس الآتية في العاصمة العراقيَّة بغداد صبيحة يوم ٢٤/ شباط/ ١٩٥٥م، وقد مثَّل الجانب العراقي فيها كلٌّ من: رئيس الوزراء الباشا نوري سعيد، ومستشار البلاط الملكي برهان الدين باش أعيان، ووزير الخارجية فاضل الجمالي.

أمَّا الجانب البريطاني فقد مثَّله كلٌّ من: السير «مايكل رايت» السفير البريطاني في العراق، ووكيل وزير الخارجية البريطاني روبرت هيورتنت، والجانب التركي مثَّلهُ رئيس الوزراء عدنان مندريس، وباكستان مثَّلها رئيس الوزراء شعيب القريشي، وإيران مثَّلها وزير الخارجية رضا شيرازي، واستمرت الاجتماعات والمباحثات مدة يومين، وأُعلن التوقيع على المعاهدة صبيحة يوم ٢٥/ شباط/ ١٩٥٥ ضمن فقراتها الخمس الآتية:

١ ـ تنظيم العلاقات السياسيَّة والعسكريَّة بين دول الأعضاء، ووجوب تبني مفاهيم التعاون المشترك بين هذه الدول، وفي المجالات السياسيَّة والاقتصاديَّة والإعلاميَّة والأمنيَّة كافَّة.

٢ ـ المساواة بالسيادة بين الأعضاء كافَّة، ويجب أن تُتَّخذ القرارات بالإجماع.

٣ ـ يحق لكلِّ دولة من هذه الدول عقد اتفاقيَّات ومعاهدات دوليَّة خارجيَّة دون الرجوع إلى الدول الأعضاء بهذه الاتفاقيَّة، بشرط ألَّا تكون هذه الاتفاقيَّات والمعاهدات المذكورة من شأنها إلحاق أضرار سياسيَّة أو اقتصاديَّة أو عسكريَّة بإحدى دول الحلف.

٤ ـ يعدُّ مواطنو هذه الدول هم الأَولى بالتنقل والتملك والوفود والبيع والشراء من بقيَّة مواطني الدول الأخرى.

٥ ـ تعدُّ هذه الاتفاقيَّة نافذة المفعول رسمياً بدءاً من يوم ٢٣/ ١١/ تشرين الثاني/ ١٩٥٥م، انتهى.

كما شاركت الولايات المتحدة الأمريكيَّة بهذه الاجتماعات بصفة مراقب فقط؟!

ونحن لغاية يومنا هذا بوصفنا باحثين وساسة عراقيين لم نفهم الإشكاليات والأسئلة المهمَّة الآتية:

١ ـ لماذا تمَّ اختيار يوم ٢٣/ ١١/ ١٩٥٥م لدخول الاتفاقيَّة حيِّز التنفيذ؟ أي: بعد ٩ أشهر من توقيعها.

٢ ـ لماذا لم يتمَّ استدعاء الأردن لهذه الاتفاقيَّة المهمَّة؟ مع أنَّ المملكة الأردنيَّة بقيادة الملك حسين بن طلال كانت في تلك المدَّة أقرب حلفاء العراق سياسيَّاً وعسكريَّاً وإعلاميَّاً وحتى أمنيَّاً.

٣ ـ لماذا حضرت الولايات المتحدة الأمريكيَّة الاجتماعات بصفة مراقب ولم تشارك فيها؟ بل لم تكن حتى من ضمن الدول الموقعة على المعاهدة!

ونحن نعتقد أنَّ الإجابة المثاليَّة والأكثر معقوليَّة على هذه التساؤلات الثلاثة تكون على الصورة الآتية:

إنَّ هذه الدول الخمس الموقعة على المعاهدة: بريطانيا، العراق، تركيَّا، إيران، باكستان، كانت تختلف فيما بينها اختلافات جوهريَّة كبرى من حيث الجغرافية والتاريخ، والمذهب والقومية، والتوجهات السياسيَّة والعقديَّة والثقافيَّة المختلفة؛ ولهذا أُجِّل تطبيقُ فقرات هذا الحلف لمدة تسعة أشهر كما أسلفنا؛ بغية إيجاد أرضية مشتركة تضم الجميع وتستوعب الجميع للعمل بمقتضاها.

أمَّا الأردن فيبدو أنَّ زيارات الملك حسين المتكررة لمصر خلال الأعوام ١٩٥٤م ، ١٩٥٥م وعلاقته الوطيدة بالرئيس المصري جمال عبد الناصر جعلته ينأى بنفسه وببلده الأردن بعيداً عن هذا الحلف البغدادي، سيَّما إذا ما علمنا أنَّ جمال عبد الناصر وكلَّ أجهزته الإعلاميَّة والدعائيَّة قد هاجمت الحلف وأعضاءه، وعدَّتهم خونة وعملاء لأمريكا وبريطانيا، بل عمدت مصر إلى إنشاء إذاعة خاصة سمَّتها «صوت العراق الحر»، أخذت على عاتقها مهمَّة مهاجمة البلاط الملكي العراقي والمؤسسات الرسمية

العراقيَّة كافَّة، وكانت تدعو القوات المسلحة العراقيَّة إلى إسقاط نظام الحكم الملكي في العراق، واستبداله بنظام جمهوري تحرري اشتراكي، حسب توجهات الإذاعة المذكورة.

أمَّا الولايات المتحدة الأمريكيَّة فقد كانت تريد محاربة الأفكار والأحزاب الشيوعيَّة والماركسيَّة والاشتراكية، وإفشالها بأي طريقة ووسيلة كانت، لذلك شاركت في المباحثات بصفة مراقب وأيدت فقراتها ورحبت بها على لسان وزير خارجيتها «جون فوستر دالاس».

أمَّا لماذا لم تنضم هي أصلاً للحلف؟ فيمكن تفسير ذلك بأنَّ الولايات المتحدة الأمريكيَّة، وبدءاً من عام ١٩٥٥م بدأت توطد أقدامها ونفوذها في جميع الممالك الخليجية الغنية بالنفط، بعدما كانت هذه الممالك خاضعة للنفوذ البريطاني فيما سبق، وعلى ضوء ذلك تركت أمريكا كل العراق وإيران للنفوذ البريطاني، خصوصاً إذا ما علمنا أنَّ ٩٥ بالمئة من شركات النفط في العراق وإيران في تلك المدة كانت بريطانيَّة، وهكذا يمكن لأمريكا أن تجرِّد بريطانيا من جميع مناطق نفوذها في الخليج العربي وغرب آسيا.

وفعلاً بدأت الاتفاقيَّة تدخل حيز التنفيذ بدءاً من يوم ٢٣/ ١١/ ١٩٥٥م، وحصلت عدة مناورات عسكريَّة محدودة بين هذه الدول، كذلك تم تشكيل عدة لجان أمنية واقتصاديَّة وثقافية بينهم، كذلك استضافت العاصمة التركيَّة أنقرة ٤ اجتماعات لاحقة لدول الحلف تناولت عدة موضوعات مختلفة، إلا أنَّ قيام «ثورة/ انقلاب ١٩٥٨ في العراق وصدور القرارات السياسيَّة بسحب العراق من هذا الحلف، أدَّى إلى إلغائه وتفكيكه كلياً، فبعد انسحاب العراق انسحبت باكستان ثم إيران ثم تركيَّا، وألغي هذا الحلف بدءاً من يوم ٣٠/ تموز/ ١٩٥٩م، وفي الحقيقة إنَّ هذا الحلف لم يقدم شيئاً جوهريَّاً لا للعراق ولا لبريطانيا ولا لأي دولة من دول الحلف، وخصوصاً بعد حرب ١٩٥٦م ضد مصر، وما عرفت تاريخيَّاً باسم العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م.

وبذلك نكون قد قدَّمنا وصفاً وسرداً شبه تفصيلي للأحداث والمعطيات

والنتائج التي سبقت واقترنت ولحقت في حلف بغداد ١٩٥٥م وعلى أكثر من صعيد واتجاه ومحور.

مع التذكير أنَّ الاتحاد السوفيتي ومصر ومعظم الكتل الاشتراكية والشيوعيَّة في العالم كانت قد أدانت الحلف وعدَّته أنه جاء لتحقيق مصالح الدول «الإمبريالية والاستعمارية الكبرى حسب تعبيرها»

أمَّا فرنسا وكندا وإيطاليا فقد أثنت على الحلف، وعدَّته مهماً لاستقرار وأمن المنطقة.

أمَّا عراقيَّاً فقد خرجت مظاهرات مناهضة للحلف في بعض مناطق بغداد والأنبار، والموصل والبصرة، وذي قار بتحريض من الحزب الشيوعي العراقي وحركة القوميِّينَ العرب وقيادتهما، (وكلاهما حركتان سياسيتان محظورتان) لكن الغالبية العظمى من الشعب العراقي كانت منقسمة إلى معسكرين رئيسيين: الأول: مع الحلف وبنوده وفقراته، والثاني: صامت ومحايد لم يكن له أيّ دور يذكر.

ونعتقد أنَّ ما قدمناه وسقناه هنا في هذا المبحث قد كان كافياً لدرجة كبيرة؛ فنحن قدمنا جميع التفصيلات والشروحات الخاصَّة بهذا الموضوع المهم والخطير من عدة زوايا واتجاهات مختلفة، وبرؤى وتحليلات جديدة ذات عمق (استقرائيٍّ/استدلاليٍّ) مهم في هذا السياق التاريخي المعمَّق.

تأميم قناة السويس
العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م،
«العراق وجد نفسه في صلب المعركة»

تبقى كلمة العلامة والمؤرخ العربي الكبير إسماعيل بن كثير ومقولته خالدة حينما قال قبل ألف عام: «من يملك العراق يملك الجهات الأربع»، وكما قال ثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب ﷺ: «إنَّ العراق جمجمة العرب والإسلام»، وهناك عشرات بل مئات المقولات السياسيَّة والتاريخية والتوصيفيَّة بنفس هذا المنحى والاتجاه، ونحن كنَّا قد تحدثنا عن كلٍّ ذلك في مستهلِّ هذا الجزء من الكتاب، وهكذا كان وما زال وسيبقى العراق مؤثراً وبقوة في جميع الأحداث والتقلبات والمنعطفات العقديَّة والسياسيَّة والثقافيَّة التي تقترن بأحوال دول وممالك المنطقة الأوسطية وشعوبها حتى شمال إفريقيا.

وعند حدوث ثورة/انقلاب ٢٣/يوليو/١٩٥٢م في مصر بقيادة الضباط الأحرار، وإسقاطهم المنظومة الملكيَّة فيها، وتحويل مصر إلى جمهورية عربيَّة كانت كل تلك الأحداث الدراماتيكية تؤثر وتتأثر بالمشهد السياسي والعقدي والاجتماعي العراقي برمته.

كما أنَّنا أوضحنا كيف أنَّ مصر أسَّست إذاعة «صوت العراق الحر» التي كانت تدعو فيها ليل نهار بضرورة إسقاط النظام الملكي في العراق، وتحرِّض المؤسسة العسكريَّة العراقيَّة للإطاحة بالبلاط الملكي وكلِّ المؤسسات والدوائر الرسميَّة المرتبطة به.

وقد أرسل العراق عدة احتجاجات رسمية إلى مصر بهذا الخصوص إضافة إلى دعمها الواضح لحركة القوميِّينَ العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي؛ لغرض الإطاحة بالمنظومة الملكية الدستوريَّة في العراق، كما وثقت الحكومة العراقيَّة أكثر من ١٠٠ إفادة واعتراف لبعض القيادات القومية والبعثيَّة المعتقلة من قِبل أجهزة الأمن العراقيَّة المختلفة، وقد جاء في اعترافهم أنَّهم يتلقَّون الدعم الماليَّ والسياسيَّ والإعلاميَّ من حكومة جمال عبد الناصر في مصر، إلَّا أنَّ هذه الاحتجاجات والاعتراضات والتحذيرات السياسيَّة والدبلوماسية العراقيَّة لم تجد آذاناً صاغية لدى الجانب المصري بأي شكلّ من الأشكال.

أمَّا مصر القومية فقد كانت تعلن ـ بصراحة ـ رغبتها الملحَّة في حكم وقيادة الأمَّة العربيَّة الواحدة من المحيط إلى الخليج.

وبتاريخ ٢٦/ يوليو/ ١٩٥٦م أعلنت مصر وعلى لسان زعيمها جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس، ونقل ملكيتها من مجموعة الشركات الفرنسية والبريطانيَّة والإيطاليَّة إلى شركة مصرية وطنية، أُطلق عليها «الشركة المصرية لقناة السويس»، وكانت هذه الخطوة الناصرية بسبب رفض هذه الدول زيادة أجور النقل والمرور المستحقة لمصر، وكذلك رفضت هذه الدول تقديم المساعدات المالية والفنية لمصر فيما يخص بناء مشروعها الكبير والضخم «السد العالي»، وما إن أعلنت مصر قرارها الخطير هذا حتى توالت ردود الأفعال السياسيَّة والجماهيريَّة العنيفة والشديدة بين مؤيد ومستنكر ومحذِّر.

ففي فرنسا مثلاً شنَّت كبار الصحف مثل: الليموند، والليفيغارو، والليبراسيون هجوماً عنيفاً على مصر وزعيمها عبد الناصر، مذكِّرة أنَّ قيمة السندات المالية لشركة «فرنسا للنقل والغاز» تعادل ٣٦ بالمئة من المجموع العام لسندات قناة السويس المصرية.

والأمر نفسه حصل وحدث بأكثر حدة واستفزازية من بريطانيا عبر صحفها الكبيرة الرسمية مثل: الإندبندت، والتايمز، والإيكونومست مذكرة أنَّ

حصة شركات الاستثمار البريطانيَّة تبلغ ٢٢ بالمئة من المجموع العام لسندات القناة المصرية، والأمر نفسه أيضاً يتكرر مع إيطاليا حيث أوضحت أنَّ قيمة السندات الاستثمارية الإيطاليَّة تبلغ ٦ بالمئة من المجموع العام لهذه السندات.

وعليه فإنَّ فرنسا تملك ٣٦ بالمئة، وبريطانيا ٢٢ بالمئة، وإيطاليا ٦ بالمئة، إذن مجموع ما تملكه هذه الدول الثلاث هو ٦٤ بالمئة من المجموع العام، ومصر لوحدها تملك ٣٦ بالمئة، وفي هذه الحالة يجب على الحكومة المصرية تسديد قيمة ٦٤ بالمئة إلى هذه الدول الثلاث التي أمَّمت حصتها في القناة.

وكانت[١] غالبية الشعوب العربيَّة تجهل هذه التفصيلات السياسيَّة والماليَّة والاستثماريَّة للدول الكبرى، وقد جرفتها العاطفة والشعارات والأغاني الوطنيَّة، وخرجت بمعظمها تؤيد الزعيم جمال عبد الناصر في خطوته الوطنيَّة والنضاليَّة هذه.

وفي العراق كانت هناك أكبر المظاهرات والمسيرات المؤيِّدة لمصر وزعيمها عبد الناصر، وطالبت هذه المظاهرات الملك فيصل الثاني ورئيس الوزراء نوري سعيد بالوقوف إلى جانب مصر في قضيتها المصيرية هذه.

وقد أصدر البلاط الملكي العراقي بياناً بتاريخ ٣/٨/١٩٥٦م أي: عقب التأميم بأسبوع جاء فيه: «إنَّ المملكة العراقيَّة تتفهم حقيقة الموقف المصري هذا وأسبابه، وتعلن استعدادها التام والكامل للعمل مع كلِّ الأطراف؛ لغرض إيجاد تسوية وحل يُرضي الجميع دون اللجوء إلى العنف أو القوة».

---

(١) لبحث تفصيلات أكثر حول هذا الموضوع يرجى مراجعة المصادر الآتية:
١ ـ العراق قديماً وحديثاً، ج٢، عبد الرزاق الحسني، مصدر سابق.
٢ ـ بريطانيا والعراق، حقيقة الصراع، محمد حمدي الجعفري، مصدر سابق.
٣ ـ أزمة اليسار العربي، أوميد المختار، ١٣ حلقة، جريدة العربيَّة، بغداد، ٢٠٠٧م
٤ ـ حركة القوميِّينَ العرب، نشأتها وتطورها، باسل الكبيسي، مصدر سابق.

وبتاريخ ١٩٥٦/٨/٩م صرح رئيس الوزراء نوري سعيد بما يأتي: «إنَّ من حق مصر الكامل تأميم قناتها، كما أنَّ من حق الدول المتضررة وبالأخص بريطانيا وفرنسا إمهال المصريين بعض الوقت لتتمكن من تسديد ديونها في أقرب وقت ممكن»، كما أصدرت حركة القوميِّينَ العرب بياناً مطوَّلاً دعت فيه أطياف الشعب العراقي كافَّة بالوقوف إلى جانب مصر وتأييد قراراتها، وبنفس هذا المضمون أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي العراقي بيانات تأييد لمصر، يدعون القيادات العراقيَّة كافَّة إلى الانسحاب من حلف بغداد، وتقديم كل المساعدات اللازمة لدولة مصر الشقيقة، حسب تعبير البيانين.

وبتاريخ ٢٣/آب/١٩٥٦م أرسلت مصر وفداً سرياً إلى العراق يتألف من: حسين الشافعي، وفوزي عبد الجبار، وشمس بدران، طالبت من خلاله الحكومة العراقيَّة بالتوسط لدى بريطانيا وفرنسا لوقف تهديداتها العسكريَّة لمصر، كما اعتذر الوفد عن سياسات مصر السابقة المعادية للعراق وللبلاط الملكي، أمَّا العراق فقد كان رده أنَّه يعدُّ مصر هي الشقيقة الكبرى له، وأنه يأمل في توقف مصر عن سياستها العدائيَّة تجاه العراق، كما أبدى رئيس الوزراء العراقي استعداده التام للسفر إلى بريطانيا وفرنسا، ومحاولة إيجاد حلول مناسبة ترضي جميع الأطراف.

لكن الزعيم عبد الناصر كان قد أصدر بياناً بتاريخ ١٩٥٦/٩/١٢م تناول فيه الأزمة، وأعلن عن استعداد مصر الكامل لخوض الحرب ضد أيّ قوات معتدية أجنبية، وكان هذا البيان الناصري بمنزلة تحدٍّ واضح للدول الكبرى، وعدم رغبته أو نيته تسديد قيمة السندات «البريطانيَّة والفرنسيَّة والإيطاليَّة» البالغة ٦٤ بالمئة من المجموع العام، وهذه الخطوة الناصرية تعد مخالفة صريحة لأبسط قوانين العلاقات الدوليَّة الرسمية، وتنصُّلاً كاملاً عن كلِّ العهود والمواثيق والاتفاقيَّات السياسيَّة والاقتصاديَّة بين الدول.

وبعد هذا الخطاب الاستفزازي توالت التهديدات والتحذيرات الغربيَّة الشديدة اللهجة ضد مصر ورئيسها ناصر كالآتي:

❁ الرئيس الأمريكي «دوايت ايزنهاور» أعلن بتاريخ ١٤/٩/١٩٥٦م أنَّه يجب على مصر ورئيسها أن تكون أكثر عقلانيَّة واتزاناً.

❁ رئيس وزراء بريطانيا «أنطوني آيدن» أعلن بتاريخ ١٧/٩/١٩٥٦م أنَّه على عبد الناصر أن يدرك أنَّ زمن الفاشيَّة والنازيَّة قد ولَّى، وأنَّ العالم متفق على معاقبة عبد الناصر.

❁ الرئيس الفرنسي «كيه موليه» أعلن بتاريخ ١٩/٩/١٩٥٦م أنه على مصر أن تقوم بتسديد قيمة السندات والاستثمارات الفرنسية في قناة السويس خلال مدة أقصاها ٣٠ يوماً كأقصى حدٍّ، وإذا حصل خلاف ذلك سنتخذ كلَّ الإجراءات السياسيَّة والعسكريَّة لاسترجاع حقوقنا كاملة.

❁ تصريح شاه إيران رضا فهلوي بتاريخ ٢٥/٩/١٩٥٦م: «نحن دولة عضو في حلف بغداد، وسنساعد البريطانيين في تأديب عبد الناصر».

❁ تصريح رئيس الوزراء العراقي نور سعيد بتاريخ ٢٦/٩/١٩٥٦م حيث جاء فيه: «سنرسل وزير خارجيتنا فاضل الجمالي إلى مصر ثم ليبيا لمقابلة الملك «إدريس السنوسي» ثم إلى بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي؛ محاولين جهد إمكاننا إنقاذ مصر وشعبها من حرب شعواء كبيرة».

❁ تصريح الوصي السابق على عرش العراق الأمير عبد الإله وهو خال الملك فيصل الثاني بتاريخ ٢٩/٩/١٩٥٦م: «ليس من المعقول أن يقوم عبد الناصر بهذه الخطوة الغير مسوَّغة، محولاً الظهور بمظهر البطل القومي، وهو يدرك جيداً أنَّ مصر حالياً لا تمتلك أيَّ مقومات حرب كبرى ضد دولاً عظمى مثل بريطانيا وفرنسا».

وبعد أن فشلت كلُّ الجهود الدبلوماسية والوساطات السياسيَّة انعقد اجتماع ثلاثي في ضاحية فلاسيفر في باريس بين وزراء خارجيَّة ودفاع بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بتاريخ ١٦/١٠/١٩٥٦م، واتفقوا على توجيه ضربة عسكريَّة موجَّهة للقوات العسكريَّة المصرية، وكلّ مرتكزاتها وهياكلها التحتيَّة

والاقتصاديَّة، وبدأت الضربات الجويَّة والصاروخيَّة للدول الثلاث المذكورة على مصر فجر يوم ١٩٥٦/١٠/٢٩م وبما سمي بدول العدوان الثلاثي على مصر.

وخرجت المظاهرات الشاجبة والمستنكرة في كلِّ الدول العربيَّة والإسلاميَّة ولكن بنسب مختلفة؛ منددة بالعدوان الثلاثي ومعلنة تطوعها لصالح مصر وجيشها وزعيمها ناصر، وكانت أقوى هذه المظاهرات في سورية والعراق والجزائر.

وفي العراق قام المحتجون بحرق أعلام دول العدوان الثلاثي ومهاجمة سفاراتها في بغداد بالحجارة، وتم إعلان الإضراب العام «الوظيفي والطلابي»؛ مما دعا السفير البريطاني في بغداد «مايكل رايت» أن يجتمع بوزير الخارجية العراقي فاضل الجمالي، وتسليمه مذكرة احتجاج شديدة اللهجة بسبب موقف الشعب العراقي وكياناته السياسيَّة المختلفة من الحرب على مصر.

لكن كلُّ ذلك لم يمنع رئيس الوزراء نوري سعيد أن يصدر البيان الخطير الآتي في صبيحة يوم ١٩٥٦/١١/٢م والذي جاء فيه: «إذا استمرت الدول المعتدية الثلاث في حربها ضد الشقيقة مصر فإننا سنعلن انسحابنا الكامل من حلف بغداد، ونعلن دعمنا الفوري للشعب الفلسطيني المناضل في كفاحه ضد الاحتلال الصهيوني البغيض»، ويعدُّ هذا الموقف الرسمي العراقي هو من أقوى ردود الأفعال الإقليميَّة والدوليَّة المناهضة للحرب على مصر.

وبتاريخ ١٩٥٦/١١/٦م أعلن الرئيس الأمريكي «داويت ايزنهاور» ما يأتي: «إنَّ هذه الحرب هي عبثية وبلا معنى، ونحن نطالب جميع الأطراف بوقف الأعمال الحربية والعدائية والجلوس على طاولة المفاوضات في دولة محايدة؛ بغية الوصول إلى أرضية مشتركة لحل يرضي الجميع».

وفي صبيحة يوم ١٩٥٦/١١/٧م أعلن الزعيم السوفيتي نيغيتا خروشوف أنَّ بلاده بدأت تفكر جدياً بإرسال قوات عسكريَّة إلى مصر للدفاع عنها، وبهذا التصريح الخطير من ثاني قوة عظمى في العالم توقفت الحرب في

الساعة العاشرة صباحاً من يوم ٨/ ١١/ ١٩٥٦م بعد أن استمرت عشرة أيَّام فقط، إلا أنَّ خسائر مصر البشرية والمادية والعسكريَّة والجغرافية كانت كبيرة جداً لا تتناسب مع قصر مدة الحرب.

وأعلنت مصر عن طريق الوسيط اليوغسلافي استعدادها الكامل في تعويض كلِّ الدول المتضررة من قانون تأميم قناة السويس وبالعملة الصعبة.

أمَّا في العراق فقد خرجت الاحتفالات الشعبية والثقافيَّة ابتهاجاً بوقف الحرب وانتصار مصر ـ حسب اعتقادهم ـ وطبعت مئات الألوف من صور الزعيم جمال عبد الناصر، بوصفه قائد الأمَّة العربيَّة الأول، وتمكَّنت الأحزاب المحظورة: (حركة القوميِّينَ العرب، والحزب الشيوعي العراقي، وحزب البعث العربي الاشتراكي) من ترسيخ وجودها شعبياً وسياسيَّاً وإعلاميَّاً، وبدأت غالبية الجماهير العراقيَّة تتعاطف معها بوصفها حركات وطنية نضالية ضد «الاستعمار والإمبريالية».

وبدأت تضعف هيبة البلاط الملكي وبقيَّة مؤسسات الدولة العراقيَّة «المدنية والعسكريَّة»، والأخطر من كلِّ هذا وذاك بدأت تتعالى الأصوات بضرورة إسقاط النظام الملكي الدستوري في العراق، واستبداله بنظام جمهوري اشتراكي كما حصل في مصر.

وكان البلاط الملكي العراقي يتعامل مع كل هذه المتغيرات بود وطيب خاطر وتسامح؛ مما أدى إلى تبلور جبهة «الاتحاد الوطني» وتشكيلها التي أطاحت بالنظام الملكي صبيحة يوم ١٤/ تموز/ ١٩٥٨م الدموي؛ ليدخل العراق في نفق مظلم ودموي آخر منذ ذلك التاريخ لغاية يومنا هذا.

«رأينا الشخصي في كلِّ ما سبق»

ـ كيف نقرأ الأحداث والتاريخ؟

مع أنَّنا قد استخدمنا أكثر من ٥٠ مصدراً بحثيَّاً وعلميَّاً وتاريخيَّاً وسياسيَّاً تناول الملف العراقي بكلّ تفصيلاته السياسيَّة والاجتماعيَّة والثقافيَّة والعسكريَّة وحتى المخابراتية في المدَّة «١٩١٤م/١٩٥٨م»، وحاولنا تقديم أدق معلومة وأصدقها، وأكثرها رصانة من خلال اتفاق غالبية المصادر حولها وحول مرتكزاتها العامَّة والخاصَّة، إلَّا أنَّ كلَّ ذلك لا يمنع مطلقاً أن نبدي وأن نوضح رأينا الشخصي الخاص حول ذلك.

فنقول: إنَّ العراق في المدَّة ١٠٥٥م ـ ١٩١٨م كان قد مر بسلسلة احتلالات ووصايات أجنبية، جميعها ذات محمول إسلامي «سني/شيعي» بدءاً من الأمويين والعباسيين، والسلاجقة والأتابكة، والصفويين والزنكيين، والمغول والجلائريين، ثم أخيراً العثمانيِّين، ومن الطبيعي جداً أن تترك هذه الحكومات والاحتلالات أثرها النفسيَّ والروحيَّ والعقليَّ والثقافيَّ والحضاريَّ في صميم العقليَّة والنفسيَّة العراقيَّة التاريخيَّة وجوهرها، ويكفي أن نعلم أنَّ أرض العراق «ميزوبوتاميا» شهدت قرابة ١٧٠٠ معركة عسكريَّة وحربية كبرى على أراضيه في المدَّة ١٠٤٥م/١٩١٨م؛ فكان العراق طوال تلك الفترات والحقب السابقة يمثِّل ساحة مفتوحة لصراع الإيديولوجيات والثقافات المختلفة والوافدة من كلِّ زمان ومكان.

وبعد كلِّ تلك الحروب والاحتلالات والصراعات الأجنبية عسكرياً وسياسيَّاً وعقائديَّاً واجتماعيَّاً، حضرت أو جاءت الحقبة الملكية في آب

١٩٢١م، وكلنا يعلم أنَّ بريطانيا أصرَّت على تولي أبناء الشريف حسين قيادة حكم العراق، لدور الشريف حسين في الثورة العربيَّة الكبرى في نصرة البريطانيين ضد العثمانيِّين.

ولكن هذا لا يمنع أبداً أنَّ أبناء الشريف حسين وأولهم الملك فيصل الأول كان مُحبَّاً للعراق وللإسلام ولقيم البناء والتطور والتحرر؛ ولذلك تم اغتياله بالسم كما أوضحنا في حينه، وكذلك قتل نجلهُ الملك غازي في حادث السيارة المشبوه عام ١٩٣٩م، وأيضاً شرحنا ذلك بتفصيل قليل في حينه، وفي الجزء الثاني من هذا الكتاب سنتدارس كيفية قتل آخر ملوك العراق فيصل الثاني على أيدي الضباط الأحرار صبيحة ١٤/تموز/١٩٥٨م في مشهد دموي عنيف ومقزِّز.

لقد شرحنا في هذا الجزء سيرةَ وانجازات ملوك العراق الثلاثة: فيصل الأول، والملك غازي، وفيصل الثاني، وتطرقنا إلى أهمّ الانعطافات السياسيَّة والثقافيَّة والاجتماعيَّة والحضاريَّة التي اقترنت بحكمهم في المدَّة ١٩٢١م/١٩٥٨م، والآن نرى من المهم بل من الضروري جداً الإجابة على السؤال الاستراتيجي والتاريخي الخطير هذا:

هل كان ملوك العراق الثلاثة عملاء لبريطانيا أو إلى أيّ جهة أو دولة استعمارية أخرى؟

ونحن نجيب بما يأتي: إنَّهم ليس عملاء، ولا خونة لكنهم كانوا مدركين لحجم المخاطر الكبرى الداخلية والخارجية التي كانت تحيط بالعراق من جهاته الأربع.

فلا يوجد عميل في التاريخ يبني وطنه ويحاول إسعاد شعبه وترفيهه بكلِّ الوسائل والطرق الممكنة.

ولا يوجد عميل يدعم حركة التحرر الجزائرية والفلسطينية والموريتانية، ولا يوجد عميل يهدد بالانسحاب من حلف بغداد كلياً إذا لم توقف دول العدوان الثلاثي على مصر عدوانها فوراً ودون قيد شرط.

ثم كيف يكونوا عملاء وكانت قرارات الدولة العراقيَّة المهمَّة تمر عبر المراحل الآتية:

١ ـ قرار الحكومة.

٢ ـ قرار البرلمان.

٣ ـ قرار مجلس الأعيان.

٤ ـ موافقة البلاط.

٥ ـ تصديق محكمة تميز العراق العليا.

فكل قرارات الدولة العراقيَّة المهمَّة في تلك الحقبة كان يجب أن تجتاز هذه المؤسسات الخمس العليا من هيكلية الدولة العراقيَّة.

أمَّا بخصوص ما يطرحه البعض من الجهلة أو الباحثين المؤدلجين أنَّ الحقبة الملكية كانت قد عدَّت حركة القوميِّينَ العرب وحزب البعث والحزب الشيوعي العراقي حركات سياسيَّة محظورة، فنحن أصبحنا الآن على دراية تامة بأنَّ هذه الحركات الثلاث هي حركات دكتاتوريَّة وعقائديَّة متطرفة كلياً.

لقد كان الدينار العراقي في أثناء الحقبة الملكية يعادل ٤ دولار أمريكي، وكان مستوى رفاهية الفرد هو الثاني إقليميَّاً بعد إيران، والأول عربيَّاً.

لقد كانت الحياة الديمقراطية في العراق ناضجة إلى الحد الذي يجعل المطرب عزيز علي، والمطرب علي الدبو يخرجان يومياً يسبون ويشتمون البلاط الملكي ورئاسة الوزراء دون أن يعاقبهم أحد.

إمَّا الحياة الثقافيَّة والأدبية والفنية في العراق فقد كان يحل العراق في المرتبة الثانية عربيَّاً بعد مصر، والثانية إقليميَّاً بعد تركيَّا، وهذا ما جعل الأديب المصري الكبير توفيق الحكيم أن يقول مقولته الخالدة والشهيرة: «مصر تؤلف، وبيروت تطبع، وبغداد تقرأ»، ويكفي أن نعلم أنَّ البناء الوظيفيَّ والخدميَّ في العراق كان الأول عربياً، والثاني إقليميَّاً بعد تركيَّا.

والأمر نفسه ينطبق على البنى التحتية والهياكل الارتكازية والعمرانية للدولة العراقيَّة.

وهنا لا بدَّ اختتام كتابنا هذا بالمعلومة الغائبة عن الكثيرين:

لقد حكم ملوك العراق الثلاثة الدولة العراقيَّة المعاصرة في المدَّة ١٩٢١م/١٩٥٨م وتركوا الأموال والموروثات الآتية:

١ ـ منـزل قديم في منطقة العواضيَّة في بغداد مساحتهُ ٣٠٠ متر مربع فقط.

٢ ـ منـزل قديم في منطقة الصالحية في بغداد مساحتهُ ٢١٠ متر مربع فقط.

٣ ـ مبلغ من المال في البنك المركزي العراقي قدرهُ ١٢٢ مئة واثنان وعشرون ديناراً عراقيّاً فقط.

وبعد كلِّ ما تقدم نترك كلَّ ذلك للقارئ والباحث العراقي وغير العراقي ليقرر بنفسه حقيقة النظام الملكي، ومدى وطنيته، أو خيانته للعراق. والله الموفق.

«أهمُّ مصادر الكتاب ومراجعه»

١ ـ تاريخ الوزارات العراقيَّة ـ ١١جزء ـ عبد الرزاق الحسني ـ ط٣، دار الشؤون الثقافيَّة العامَّة ـ بغداد ـ ١٩٧٦م

٢ ـ فصول من تاريخ العراق الحديث ـ مذكرات المسز بيل ـ ط٢، دار الكشاف ـ بيروت ـ ١٩٤٨م.

٣ ـ العراق من الاحتلال حتى الاستقلال ـ د. عبد الرحمٰن البزاز ـ ط٣ ـ مطبعة العاني ـ بغداد ـ ١٩٦٦م.

٤ ـ العراق وتطوره السياسي ـ فيليب إيرلاند ـ ترجمة جعفر الخياط ـ ط٣، دار الفجر ـ بيروت ـ ١٩٥٩م.

٥ ـ العراق الحديث، الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار ـ ٣ أجزاء ـ حنا بطاطو ـ مكتبة الحضارات ـ بيروت ـ ط٢، ١٩٨١م.

٦ ـ أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ـ ستيفن همسلي لونكريك ـ ترجمة جعفر الخياط ـ ط٣، دار الشريف الرضي ـ إيران ـ ١٩٧٨م.

٧ ـ الدور السياسيُّ والفكريُّ والحضاريُّ لتركمان العراق ـ نيازي معمار أوغلو ـ مؤسسة المختار ـ ط١ ـ بغداد ـ ٢٠٢٠م.

٨ ـ نشأة العراق الحديث ـ هنري فوستر ـ ترجمة سليم طه التكريتي ـ جزأين ـ دار الفجر ـ بيروت ـ ط٣ ـ ١٩٨٢م

٩ ـ لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ـ د. علي الوردي ـ مكتبة المثنى ـ بغداد ـ ط٢ ـ ١٩٨١م ـ ثلاثة أجزاء.

١٠ ـ المعاهدات الدوليَّة وسلطتها القانونيَّة ـ جون لوك ـ دار المنار ـ بيروت ـ ط١، ١٩٨٠م.

١١ ـ الثورة العراقيَّة الكبرى ١٩٢٠م ـ عبد الرزاق الحسني ـ الشركة الأهلية للطباعة ـ ط٢، بغداد، ١٩٥٣م.

١٢ ـ العراق في الوثائق السرية البريطانيَّة ـ د. مؤيد إبراهيم الوانداوي ـ جزأين ـ مكتبة النهضة ـ بغداد ـ ١٩٧٩م، ط٢ منقَّحة.

١٣ ـ العراق والصراع الحضاري ـ خالد محمد العبيدي ـ مؤسسة المختار ـ ط١ ـ بغداد ـ ٢٠١٠م.

١٤ ـ يهود العراق ـ نادر ساسون ـ جزأين ـ مكتبة المعارف ـ ط٣ منقَّحة ـ بغداد ـ ١٩٨٠م.

١٥ ـ الملك فيصل الأول والدولة العراقيَّة المعاصرة ـ د. إبراهيم عبد الكريم العلاف ـ دار المأمون للنشر ـ بغداد ـ ط١، ١٩٩٠م.

١٦ ـ التاريخ الحديث للأقطار العربيَّة ـ فجلوتسكي ـ دار التقدم ـ موسكو ـ ط٢ منقحة، ١٩٧٣م.

١٧ ـ العراق قديماً وحديثاً ـ عبد الرزاق الحسني ـ جزأين ـ مطبعة العرفان ـ بيروت ـ ط٢، ١٩٧٧م.

١٨ ـ مشكلة الموصل الحقيقية ـ د. فاضل حسين بيات ـ ط٣، مطبعة الرابطة ـ بغداد ـ ١٩٦٠م.

١٩ ـ ثلاث ملوك في العراق ـ جيرالد دي غوري ـ جزأين ـ الدار العربيَّة للموسوعات ـ ط٢، بيروت، ١٩٧١م.

٢٠ ـ الأسرار الخفيَّة لانقلاب بكر صدقي ـ حامد الحمداني ـ دار الندوة ـ بيروت ـ ط١، ٢٠١٧م.

٢١ ـ نوري سعيد و١٣ وزارة عراقيَّة ـ سعاد روؤف محمد ـ رسالة ماجستير ـ جامعة بغداد ـ ط١، ١٩٩١م.

٢٢ ـ الحقيقة التاريخيَّة في مصرع الملك غازي ـ د. رجاء حسني الخطاب ـ دار الندوة ـ بيروت، ط٢ منقحه، ١٩٩٥م.

٢٣ ـ انتفاضة مايس ١٩٤١م والوصي عبد الإله ـ عطا عبد الوهاب ـ المؤسسة العربيَّة للدراسات والنشر ـ عمان ـ الأردن ـ ط١ ـ ٢٠١٦م.

٢٤ ـ مذكراتي في قلب الحدث ـ توفيق السويدي ـ ط٣، مكتبة المثنى ـ بغداد، ١٩٦٤م.

٢٥ ـ حركة القوميِّينَ العرب ـ نشأتها وسياستها ـ باسل الكبيسي ـ جزأين ـ دار آفاق عربيَّة للنشر ـ بغداد ـ ط١، ١٩٨٣م.

٢٦ ـ أضواء على الحركة الشيوعيَّة في العراق ـ سمير عبد الكريم ـ ٣ أجزاء ـ دار المرصاد ـ ط٢ ـ بيروت ـ ١٩٨٩م.
٢٧ ـ أزمة اليسار العربي ـ أوميد المختار ـ ١٢ حلقة، جريدة العربيَّة، بغداد ـ ٢٠٠٧م.
٢٨ ـ سيرة وذكريات ثمانون عاماً (١٨٩٤م ـ ١٩٧٤م)، ناجي شوكت ـ دار المرصاد ـ بيروت ـ ط٣ منقحة، ١٩٨٢م.
٢٩ ـ تاريخ الحركة الثوريَّة المعاصرة في العراق ـ سعاد خيري ـ جزأين ـ مطبعة النجاح، ط١ ـ بغداد ـ ١٩٨٠م.
٣٠ ـ مذكراتي في العراق ـ جزأين ـ ساطع الحصري ـ دار الطليعة ـ بيروت ـ ط٢ منقحه، ١٩٦٨م
٣١ ـ مجموعة البيانات والإحصاءات الرسميَّة في الحقبة الملكية ـ حفظ المكتبة الوطنيَّة في بغداد ـ الاطلاع على الأرشيف الخاص بها في المدَّة ١٩٢٥م ـ ١٩٥٨م
٣٢ ـ بعض مواقع الشبكة العنكبوتيَّة ـ الإنترنيت ـ غوغل ـ موسوعة ويكبيديا الحرة.

انتهى.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	٥
تمهيد	٩
الباب الأول	١٣
الصراع العثماني البريطاني حول العراق، وحكم الملكيَّة الدستوريَّة	١٣
الفصل الأول	١٥
سنوات الحرب الكونيَّة الأولى (١٩١٤م/١٩١٨) ومجمل الاتفاقيَّات والمعاهدات الدوليَّة التي شملت العراق، نظرة سياسيَّة بإطار عقائدي واجتماعي	١٥
تمهيد	١٧
سنوات الحرب الكونيَّة الأولى ١٩١٤م/١٩١٨م	٢٣
استبدال الحكم العثمانيِّ الإسلاميِّ بالاحتلال البريطانيِّ الإمبراطوريِّ ورحيل الأتراك المسلمين، ومجيء الوصاية والانتداب البريطانيِّ	٢٣
مراحل احتلال بريطانيا العراقَ	٢٨
أهمّ المعارك العسكريَّة	٢٨
الاتفاقيَّات والمعاهدات الملحقة	٢٨
انقسام الشعب العراقي إلى ثلاثة محاور	٢٨
١ ـ أهمّ المعارك العسكريَّة	٢٨
٢ ـ المحاور والتيارات التي انقسم إليها الشعب العراقي خلال الحرب الكونيَّة الأولى ١٩١٤م ـ ١٩١٨م	٣٧

الموضوع	الصفحة

٣ ـ المعاهدات والاتفاقيَّات الدوليَّة التي لحِقت بالحرب الكونيَّة الأولى، والتي كان للعراق إحدى فقراتها ٤٣
(تمهيد معرفي وتاريخي مهم) ٤٥
تبلور مشكلة الموصل سياسيَّاً واستراتيجياً وإنسانيَّاً ٤٥
أ ـ اتفاقية «سايكس ـ بيكو» في أيَّار١٩١٦ ..... ٤٧
ب ـ اتفاقية مودرس ٣٠/ ١٠/ ١٩١٨م ٤٩
ج ـ معاهدة أرضروم ٢٢/ آب/ ١٩١٩م ٥٠
د ـ معاهدة سان ريمو ١١/ نيسان/ ١٩٢٠م ٥٠
هـ ـ معاهدة سيفر ١١/ آب/ ١٩٢٠م ٥٠
و ـ معاهدة لوزان ٤/ أيلول/ ١٩٢٣م ٥١
ز ـ مؤتمر القسطنطينية الأول١٩ ـ ٢٤مارس ١٩٢٤م ٥٢
الفصل الثاني ٥٥
تمهيد أولي: كيف نقرأ التاريخ ونحلله؟ ٥٧
سلطة الانتداب البريطاني والفراغ السلطوي ٦١
حالة الفوضى العارمة والهرج والمرج التي ضربت العراق (٣٠/ ٩/ ١٩١٨) إلى (٣٠/ ٥/ ١٩٢٠م) ٦١
ثورة العشرين التحررية (٣/ ٥/ ١٩٢٠م) «البداية ـ الأسباب ـ المجريات ـ النتائج» ٦٥
❁ الأسباب ٦٦
أهمّ أحداث الثورة، وأهم أشخاصها ومجرياتها ٧٠
نتائج ثورة ١٩٢٠م ومفرزاتها «سياسيَّاً ـ اجتماعيَّاً ـ ثقافيَّاً» ٧٦
تشكيل أول وزارة عراقيَّة وطنية في ٢٧/ ١٠/ ١٩٢٠م ٨١
الشروط المتبادلة بين الطرفين ٨١
مؤتمر القاهرة الموسع (١٢ ـ ٢٥/ آذار/ ١٩٢١م) ٨٦
❁ تغيُّرات في فلسفة الانتداب البريطاني وأسلوبه ٨٦
❁ اختيار الملك فيصل الأول بن الحسين ملكاً على العراق ٨٦

الموضوع	الصفحة

خفايا المؤتمر وأسراره، «حقائق مغيَّبة» ٩٠
هناك قضية في غاية الأهمِّية والخطورة نودُّ توضيحها هنا، ألا وهي: (همنا هو تبيان الحقائق كاملة بلا زيادة أو نقصان، وحتى بلا عقل أو ضمير سياسيٍّ أو عقائديٍّ مؤدلجٍ مسبقاً باتجاه معين) ٩٠
تنصيب الأمير فيصل بن الشريف حسين ملكاً على العراق، والقسم الدستوري والوطني في ٢٣/٨/١٩٢١م ٩١
الملك فيصل الأول، ملك العراق في (٢٣/آب/١٩٢١م) ٩٥
أوَّل دستور في العراق المعاصر (٣٠/٣/١٩٢٥م) ٩٧
قانون المرحلة الانتقاليَّة الأوَّل لعام (١٩٢٤م) ٩٧
الملك فيصل الأول والمهمة التاريخيَّة المعقدة ١٠٣
تحديات ومخاطر صعبة داخليَّاً وخارجيَّاً ١٠٣
الإرادة الملكيَّة ٣٤ لعام ١٩٢٦م، الخطوات الأولى الممنهجة لمشروع بناء الدولة ١٠٥
تحليلنا الشخصي لهذه القرارات ١٠٧
الإرادة الملكيَّة ٣٧ لعام ١٩٢٦م، «ذكاء سياسي براغماتي وإشكاليَّة المطرقة والسندان» ١٠٩
معاهدة العام ١٩٢٢ بين بريطانيا والعراق، «الأسباب والنتائج» ١١٢
عام ١٩٢٦م والأحداث الجسام ١١٦
❁ استفتاء ولاية الموصل المثير للشبهات ١١٦
❁ الاتفاقيَّة الثلاثيَّة العراقيَّة/التركيَّة/البريطانيَّة ١١٦
١ ـ معاهدة أنقرة الثلاثية «تركيَّا ـ العراق ـ بريطانيا» ١١٧
٢ ـ استفتاء ولاية الموصل (٣٠/تشرين الأول/١٩٢٦م)، حقيقة ما جرى ١٢١
نتائج الاستفتاء ١٢٤
التعداد السكاني الأول في العراق (١ ـ ٢٥/تشرين الأول/١٩٢٧م) ١٦١ ..... ١٢٦

الموضوع	الصفحة

الحكومة والبلاط تلغي نتيجة الإحصاء ١٤/ ١٢/ ١٩٢٧م ١٣٠
معاهدة عام ١٩٣٠م العراقيَّة البريطانيَّة، «الأسباب ـ الآليات ـ النتائج» . ١٣١
استقلال العراق رسميًّاً في ٣/ تشرين الأول/ ١٩٣٢م «ماراثون المباحثات ـ التوصيَّات ـ استقلال العراق» ١٣٦
وفاة الملك فيصل الأول أم اغتياله في ٨/ أيلول/ ١٩٣٣م ١٤٠
الباب الثاني ٤٥
الملك غازي الأول، واغتياله بطريقة والده نفسها ١٤٥
الوصي عبد الإله، وحيرته بين الساسة والعسكر ١٤٥
ظهور الشيوعيَّة والماركسيَّة والبعثيَّة والقوميِّينَ العرب، وبعض الأحزاب الوطنيَّة العراقيَّة الأخرى ١٤٥
الملك فيصل الثاني، والتحضير لانقلاب ١٤/ تموز/ ١٩٥٨م الدموي ... ١٤٥
أحداث لا بدَّ من الإشارة إليها ١٤٩
مجزرة الليفي والتياريين في كركوك ١٤/ أيَّار/ ١٩٢٤م، «التحالف الآشوري الأرمني» ١٤٩
انتحار رئيس الوزراء عبد المحسن السعدون، «وما خفيَ كان أعظم، ١٣/ نوفمبر/ ١٩٢٩م» ١٥٣
الفصل الأول ١٥٩
تولي الملك غازي الأول عرش العراق، والوصي عبد الإله ١٥٩
تبلور الحركات والأحزاب السياسيَّة المهمَّة والكبرى ١٥٩
١ ـ الحزب الشيوعي العراقي ١٥٩
٢ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ١٥٩
٣ ـ حركة القوميِّينَ العرب ١٥٩
٤ ـ انتفاضة كاورباغي الكركوكليَّة التحرريَّة ١٩٤٦م ١٥٩
٥ ـ أهمُّ الأحزاب والحركات السياسيَّة العراقيَّة ذات التوجُّه القطري والوطني الخالص ١٥٩
الملك غازي الأوَّل وعرش العراق، «الرحلة القصيرة، أسرار وخفايا» . ١٦٢

الموضوع	الصفحة

انقلاب بكر صدقي، تشرين الأول/١٩٣٦م، «الأسباب، الأحداث، النتائج» ١٦٦
خطة تنفيذ الانقلاب، ومراحله، ونهايته، ونتائجه ١٧١
إذاعة قصر الزهور ومقتل الملك غازي، «العراق بين المحور والحلفاء» ١٨٠
مقتل الملك غازي، وتولي الوصي عبد الإله عرش العراق ١٨٥
الأمير عبد الإله بن علي وصياً على عرش العراق، من (١/أيلول/ ١٩٣٩م) لغاية (٣/أيَّار/١٩٥٣م) ١٩٠
الحرب العالمية الأولى وحركة العقداء الأربعة الانقلابيَّة، انتفاضة وانقلاب مايس ١٩٤١م ١٩٤
مجريات التمرد ومفرزاته سياسيَّاً، واجتماعيَّاً، وعسكريَّاً ١٩٩
أهمُّ الأحزاب والمنتديات السياسيَّة والنقابيَّة والفنيَّة في العراق (١٩٢٢م ـ ١٩٤٥م) ٢٠٥
المحور الأول: الحركات والأحزاب الإيديولوجيَّة الكبرى: حركة القوميِّينَ العرب، الحزب الشيوعي العراقي، حزب البعث العربي الاشتراكي ٢٠٨
١ ـ حركة القوميِّينَ العرب ٢٠٨
٢ ـ الحزب الشيوعي العراقي ٢١١
٣ ـ حزب البعث العربي الاشتراكي ٢١٥
انتفاضة كاورباغي الكركوكلية من (١٢/أيَّار/١٩٤٦م) إلى (١٢/تموز/ ١٩٤٦م) ٢٢١
المحور الثاني: أهمُّ الأحزاب والحركات السياسيَّة والوطنيَّة العراقيَّة الخالصة ٢٢٩
قانون الأحزاب ٧٧ في ٢٣/آب/١٩٢٢م ٢٣٠
الفصل الثاني ٢٣٥
❁ انتفاضة بورتسموث ١٩٤٨م وإلغائها ٢٣٥
❁ الخطة العشريَّة التنمويَّة الشاملة ١٩٤٨م ـ ١٩٥٨م ٢٣٥

الموضوع	الصفحة

❁ تنصيب الملك فيصل الثاني في أيَّار ١٩٥٣م ٢٣٥
❁ حلف بغداد في شباط ١٩٥٥م ٢٣٥
❁ التحالفات السياسيَّة والاستراتيجيَّة الدوليَّة الكبرى التي أطاحت العائلةَ المالكةَ في (١٤/ تموز/ ١٩٥٨م) ٢٣٥
تمهيد توضيحي ٢٣٧
اتفاقية بورتسموث وإلغائها ١٩٤٨م «الأسباب، المعطيات، النتائج» ... ٢٣٩
العراق وحرب فلسطين الأولى ١٩٤٨م ٢٤٥
فرهود اليهود وقتلهم وتهجيرهم لمصلحة من؟ ٢٤٥
إعلان دولة إسرائيل ٢٤٦
الخطة التنمويَّة والعمرانيَّة العشريَّة الشاملة (١٩٤٨م ـ ١٩٥٨م) ٢٥١
تتويج الملك فيصل الثاني على عرش العراق في (٣/ أيَّار/ ١٩٥٣م) ... ٢٥٦
حلف بغداد ١٩٥٥م، «أسبابه، أطرافه، معطياته» ٢٦٢
تأميم قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦م، «العراق وجد نفسه في صلب المعركة» ٢٦٩
«رأينا الشخصي في كلِّ ما سبق» ٢٧٦
ـ كيف نقرأ الأحداث والتاريخ؟ ٢٧٦
أهمُّ مصادر الكتاب ومراجعه ٢٨٠
المحتويات ٢٨٣

تنويـه

في حالة الاقتباس من الكتاب أو إعادة طبعه يرجى استحصال موافقة المؤلف شخصياً.

نيازي معمار أوغلو

بغداد

٣٠/ ١/ ٢٠٢٠م